

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

كلية العلوم السياسية

جامعة قسنطينة 3



البعد النووي للسياسة الإقليمية الإيرانية في الشرق الأوسط

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص: سياسات مقارنة

إشراف الأستاذ الدكتور:

عبد الكريم كيش

إعداد الطالب:

أمين عيدوسي

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة الأصلية	الدرجة العلمية	الإسم واللقب
رئيسا	قسنطينة "3"	أستاذ التعليم العالي	رياض بوريش
مشرفا و مقررا	قسنطينة "3"	أستاذ التعليم العالي	عبد الكريم كيش
مناقشا	قسنطينة "3"	أستاذ محاضر (أ)	عبد اللطيف بوروي
مناقشا	جامعة قالمة	أستاذة محاضرة (أ)	وداد غزلاني

السنة الجامعية : 2014 – 2015

إهداء

إلى والدي أظل الله في عمرهما ومتعهما بوافر الصحة والعافية

وإلى جدي وجدتي رحمهما الله، إلى عمتي فطيمة وزهية، وإخوتي سمير وزوجته، وعبد الرؤوف وزوجته، وبدر الدين، وأختي إلهام ومليكة، وعائلة أبوصفط خاصة عمي الصادق، ومحمد، وأحمد وزوجته دوري، و زاهد، وصوفيا، وكل عائلة خليل، وعائلة أبودقة، والدكتور عقون محسن، وجميع عائلتي.

وأصدقائي محمد، كريم، وفيق، ياسين، نصير، رمزي وكل زملائي في الدراسة وإلى طيور الجنة آلاء، رامي، سامي، مرام، سليمان، يزن، يوسف، إدريس.

شكر وتقدير

بعد الشكر والحمد لله العلي القدير، يشرفني أن أتقدم بعظيم الشكر والتقدير لأستاذي الأستاذ الدكتور عبد الكريم كيبش الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، والذي كان مثلاً للصبر والقدرة على إعطائي التوجيه والإرشاد والنصح دون فرض الرأي والإهتمام المستمر بالبحث وأدبياته في جميع مراحل إعدادها، كما كان له الأثر الطيب في إنجاز هذه الرسالة على نحو ما إنتهت عليه.

كما أود أن أتقدم بعظيم الشكر والعرفان للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة خاصة الأستاذ الدكتور بوريش رياض، والدكتور بوروبي عبد اللطيف.

ولا يسعني إلا أن أتوجه بخالص شكري أيضاً للجميع من ساندني في إكمال هذه الرسالة وكان لي عوناً.

كما أعبر عن عظيم شكري وتقديري لجميع أساتذة كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة قسنطينة 3.

ملخص:

تمحورت إشكالية الدراسة حول البرنامج النووي الإيراني وإنعكاساته على السياسة الإقليمية الإيرانية في الشرق الأوسط في الفترة الممتدة ما بين عام ألف وتسعمائة وتسعة وسبعين إلى ألفين وعشرة ، حيث شهدت هذه الفترة تطورات إقليمية و دولية تمثلت في نهاية حكم الشاه وانتصار الثورة الإسلامية، ونشأة الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي كان لها تأثير على إحداث تحولات جذرية في العلاقات الإيرانية مع دول الشرق الأوسط.

تطلب إعداد الدراسة تقسيمها إلى ثلاث فصول تناولت تعريف الأمن النووي، ودراسة لطبيعة النظام السياسي الإيراني، ودراسة واقع الأمن في الشرق الأوسط، وفي الفصل الثاني تناولنا نشأت وتطور البرنامج النووي الإيراني وتأثيراته، وفي الأخير تناولنا العلاقات الإيرانية الشرق أوسطية و أبعاد التهديد النووي الإيراني، كما قدمت الدراسة أربعة سيناريوهات محتملة لمجابهة البرنامج الإيراني النووي.

خلصت الدراسة إلى أن إيران إستفادت من التحولات الجارية في المنظومة الدولية، وإستغلت حالة الفراغ الأيديولوجي في المنطقة لتوظف أيديولوجيتها في خدمة مصالح وشرعية النظام الحاكم، كما نجحت في إمتلاك دورة وقود نووي تمكنها من تشغيل مفاعلاتها بقدرات وطنية، كما إستمرت في تخصيب اليورانيوم، وأخفقت في إقناع المجتمع الدولي بسلمية برنامجها، وفي هذا السياق وقفت الدراسة عند إستغلال الولايات المتحدة وإسرائيل للأوضاع الداخلية في إيران بهدف زعزعة نظام الحكم أو إضعافه لإحداث تغيير للنظام، كسبيل لمجابهة برنامجها النووي أو كمقدمة لسيناريوهات محتملة أخرى كالخيار العسكري أو توازن الردع النووي.

الكلمات المفتاحية:

إيران - الشرق الأوسط- الأمن النووي - الردع النووي- الأسلحة النووية - النظام الإقليمي.

Résumé :

La problématique de l'étude se concentre sur le programme nucléaire de l'Iran et de son impact sur la politique territoriale Iranienne au Moyen-Orient durant les années:1979 – 2010, cette période a été marquée par des événements territoriaux et internationaux consistant à la fin du régime du Shah, la victoire de la révolution islamique, et l'émergence de la République Islamique d'Iran, dont son impact provoquait un changement radical en ce qui concerne les relations de l'Iran avec les pays du Moyen-Orient .

La préparation de l'étude a nécessité la division de cette dernière en trois chapitres, le premier chapitre a pour objet d'établir un concept de la sécurité nucléaire, Et l'étude de la nature du système politique iranien, l'étude de la réalité de la sécurité au Moyen-Orient, dans le deuxième chapitre, nous avons traité l'origine et l'évolution du programme nucléaire iranien et ses effets, et dans le dernier chapitre, nous avons traité les relations entre l'Iran et le Moyen-Orient, et les dimensions de la menace nucléaire iranienne, l'étude a également fourni quatre scénarios possibles pour faire face au programme nucléaire Iranien.

L'étude a conclu que l'Iran a bénéficié des transformations du système international, et profité du vide idéologique dans la région pour servir ses propres intérêt et la légitimité du régime, l'Iran a également réussi à avoir un cycle de combustible nucléaire lui permettant le fonctionnement de ses réacteurs avec des capacités nationaux, et continué à enrichir de l'uranium, en outre il n'a pas réussi à convaincre la communauté international que son program est paisible, dans ce contexte, cette étude montre la façon dont les États-Unis et Israël ont profité de la situation intérieure en Iran dans le but de déstabiliser le régime ou l'affaiblir pour changer le système, afin de confronter son programme nucléaire, ou comme un prélude à d'autres stratégies possibles tel que l'acte militaire ou l'équilibre de la dissuasion nucléaire .

Mots-clés :

Iran – Moyen Orient – La sécurité nucléaire – La dissuasion nucléaire – Des armes nucléaires – Le système territorial.

Abstract:

The problematic of this study focused on Iran's nuclear program and its impact on Iran's territorial policy in the Middle East in the period between 1979–2010, This period was marked by the territorial and international events consisting at the end of the Shah's regime, the victory of the Islamic Revolution, and the emergence of the Islamic Republic of Iran, which its impact caused a radical change in relations of Iran with the countries of the Middle East.

The preparation of this study required to divide it into three chapters, in the first we have dealt with: the concept of nuclear security, and the study of the nature of the Iranian political system, and study of the reality of security in the Middle East , in the second chapter we have dealt with the origins and evolution of the Iranian nuclear program and its effects , and in the last one we focused on Iranian– Middle Eastern relationship and the effect of Iranian nuclear threat , the study also contains four possible scenarios to confront Iran's nuclear program.

The study concluded that Iran has benefited from the ongoing transformations in the international system, and used the ideological vacuum in the region to serve the interests and the legitimacy of the ruling regime, and has succeeded in having a nuclear fuel cycle, which enables it to run its reactors with national capacities, Iran had also continued to enrich uranium, and failed in the other side in convincing the international community that its program is totally peaceful. In this context, the study explained how the United States and Israel benefited from the internal situation in Iran in order to destabilize the regime or weaken it, aiming to change the system, as a way to confront its nuclear program or as a prelude to other possible scenarios, such as the military act or balancing of nuclear deterrence.

Keywords:

Iran – Middle East – Nuclear Security – Nuclear deterrence – Nuclear weapons – The territorial system.

خطة الدراسة:

مقدمة:

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة البعد النووي للسياسة الإقليمية الإيرانية في الشرق الأوسط.

المبحث الأول: تعريف الأمن النووي.

المطلب الأول: مفهوم الأمن النووي.

المطلب الثاني: مفهوم القدرة النووية والتسلح النووي.

المطلب الثالث: مفهوم الردع النووي.

المبحث الثاني: دراسة لطبيعة النظام السياسي الإيراني.

المطلب الأول: الثورة الإسلامية في إيران وتطورها.

المطلب الثاني: النظام السياسي الإيراني.

المطلب الثالث: السياسات الإقليمية الإيرانية.

المبحث الثالث: دراسة واقع الأمن في الشرق الأوسط.

المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم الشرق الأوسط.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في أمن الشرق الأوسط.

المطلب الثالث: المستجدات الدولية المؤثرة في أمن الشرق الأوسط.

المطلب الرابع: إنتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

الفصل الثاني: البرنامج النووي الإيراني.

المبحث الأول: نشأة وتطور البرنامج النووي الإيراني.

المطلب الأول: نشأة البرنامج النووي قبل الثورة الإسلامية 1979.

المطلب الثاني: تطور البرنامج النووي بعد الثورة الإسلامية.

المبحث الثاني: تأثيرات البرنامج النووي الإيراني في نظامها الإقليمي.

المطلب الأول: تأثيراته على دول الخليج.

المطلب الثاني: تأثيراته على إسرائيل.

المطلب الثالث: تأثيراته على تركيا.

المبحث الثالث: تأثيرات البرنامج النووي الإيراني في النظام الدولي.

المطلب الأول: تأثيراته على الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: تأثيراته على الإتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث: تأثيراته على روسيا والصين.

الفصل الثالث: أبعاد التهديد النووي الإيراني في الشرق الأوسط.

المبحث الأول: طبيعة العلاقات الإيرانية الشرق أوسطية.

المطلب الأول: طبيعة ذات صبغة تعاونية.

المطلب الثاني: طبيعة ذات صبغة تصارعية.

المبحث الثاني: أبعاد البرنامج النووي الإيراني.

المطلب الأول: المحافظة على البقاء.

المطلب الثاني: الردع.

المطلب الثالث: الهيمنة.

المبحث الثالث: سيناريوهات التعامل مع الملف النووي الإيراني.

المطلب الأول: العقوبات الاقتصادية.

المطلب الثاني: العمل العسكري.

المطلب الثالث: الإطاحة بالنظام الإيراني.

المطلب الرابع: التعايش مع إيران النووية.

المبحث الرابع: مستقبل البرنامج النووي الإيراني.

المطلب الأول: إنجازات.

المطلب الثاني: إخفاقات.

خاتمة:

مقدمة:

تعتبر إيران دولة محورية مهمة في إطارها الإقليمي، وهذا ما أوضحته العديد من النظريات المفسرة للعلاقات الدولية خاصة تلك التي تعنى بالقضايا الجيوسياسية.

تتعدد محطات السياسة الإقليمية الإيرانية بحكم تعدد وتنوع جيران إيران فالى الشرق الإيراني أفغانستان وباكستان، وفي الغرب العراق وتركيا، وشمالا دول كانت سابقا في إطار الإتحاد السوفيتي السابق وهي تركمنستان وأذربيجان وأرمينية، وفي الجنوب دول الخليج العربية.

بنظرة إجمالية إلى خارطة العلاقات التي حكمت طهران مع عواصم الجوار الجغرافي على مدى العقدين الأخيرين، تبين أن الصبغة الأساسية لهذه العلاقات كانت التوتر وعدم الإستقرار والغموض، وهو أمر مفهوم في بعض جوانبه، سواء بسبب الطموحات الثورية للإيرانيين التي صاحبت إطاحة الإمام الخميني وأنصاره بسلطة محمد رضا بهلوي إمبراطور إيران السابق وأحد مرتكزات السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، أو بسبب المخاوف التي أثارها إنتصار ثورة الخميني وسط مجموعة من البلدان التي تشكل نقائص سياسية وأيدلوجية ودينية ومذهبية تحيط بإيران من كل الإتجاهات.

حدثت في العقدين الأخيرين تبادلات ملموسة في خارطة علاقات طهران مع جيرانها، بل إن هذه التطورات أخرجت ملامح التغيير في علاقات إيران إلى ما هو أبعد من دول الجوار الإقليمي المباشر، وصولا إلى الدائرة الإقليمية الأوسع، فحدثت تغييرات إيجابية في علاقات إيران مع مصر وبلدان المغرب العربي، وطرأت تغييرات في علاقات إيران مع الهند وباكستان والدول الخارجة عن سيطرة الإتحاد السوفيتي السابق.

إنطلاقا من أن أي دولة يعتمد أمنها القومي على نوع ومستوى التكنولوجيا العسكرية المتاحة في وقت معين، ووجود قوة عسكرية للردع أو الدفاع أو الهجوم، ومن هنا يجيء البرنامج النووي الإيراني بوصفه نابعا من إستراتيجية الأمن القومي الإيراني، وإستنادا إلى الفكر الإستراتيجي الإيراني، الذي ركز بشدة على الدروس المستفادة من الحرب العراقية - الإيرانية، والتهديدات الأمريكية والإسرائيلية لإيران، فضلا عن المستجدات السياسية بسبب العمليات العسكرية في أفغانستان والعراق الدولتان المجاورتان لإيران، والقلق الإيراني من مستوى التسلح المتطور الذي وصلت إليه دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال حصولها على كميات كبيرة من الأسلحة التقليدية الغربية الحديثة، إلى جانب

الضمانات الأمنية التي توصلت إليها هذه الدول بموجب الإتفاقيات الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

مبررات إختيار الموضوع:

تتمثل مبررات إختيار الموضوع في مايلي :

أ/ المبررات العلمية:

- إن إيران دولة إقليمية كبرى في منطقة الشرق الأوسط وهي إحدى ركائز التوازن الإستراتيجي والأمني في تلك المنطقة، ومن ثم فإن دراسة علاقاتها بدول تلك المنطقة يرتبط إلى حد كبير بمعدلات التوازن الإستراتيجي والأمني في هذه المنطقة ومن ثم تأتي الأهمية الإستراتيجية لبحثنا.

- إن هذه الدراسة يمكن أن تسد فراغا في مجال التناول العلمي للموقف الإيراني إزاء القضايا العربية.

- كما تطمح هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على التفاعلات التي تتم بين إيران والدول العربية بصفة خاصة وسياساتها الخارجية بصفة عامة والرؤية الإيرانية في التعامل مع القضايا التي تطرأ على الشرق الأوسط والمنطقة العربية، ومعرفة كذلك مدى تأثير المشروع على التوازن الإقليمي في المنطقة.

- دراسة تجربة وصول أحد التيارات الإسلامية للحكم وأثرها على السياسة الإقليمية الإيرانية، بإعتبار الثورة الإيرانية أول ثورة إسلامية ناجحة في العصر الحديث.

- سعي إيران للحصول على ثقل سياسي وعسكري خاصة مع تراجع بعض القوى الإقليمية.

- طبيعة الملف النووي الإيراني وذلك تتبع نشأة المشروع النووي الإيراني وتطوره منذ نهاية عهد الشاه حتى عام 2010 ومحاولة التعرف على البنية التحتية النووية الإيرانية.

- تنامي المشروع الإسلامي كبديل لتراجع الفكر القومي.

- إستشراف السيناريوهات المحتملة للتعامل مع الملف النووي الإيراني.

- كون إيران دولة إسلامية تحاول مساندة القضايا العادلة في منطقة الشرق الأوسط.

- كون الملف النووي الإيراني من أهم قضايا الساعة .

- محاولة إعطاء نظرة إيجابية حول الملف النووي الإيراني كونه لا يشكل خطر على الدول العربية عكس البرنامج النووي الإسرائيلي.

إشكالية الدراسة:

إن واقع السياسة الإقليمية الإيرانية له محدداته الداخلية والخارجية، بمعنى أن إيران تدرك ثقلها الإقليمي، وبالقدر ذاته تسعى لجعله أمراً واقع دون الوقوع في حالة الخضوع للقوى الخارجية، وهو سلوك محكوم بطبيعة التحول الأيديولوجي للنظام السياسي بعد "الثورة الإسلامية"، وتغير معالم رؤيته للأمن بشكل عام والقومي بشكل خاص، وتكمن إشكالية الدراسة في: طبيعة البرنامج النووي الإيراني كبعد مؤثر على سياستها الإقليمية إتجاه منطقة الشرق الأوسط.

تتدرج تحت إشكالية الدراسة مجموعة من التساؤلات الفرعية والمتمثلة في مايلي:

- ما مدى تأثير التحول الإيديولوجي للنظام السياسي الإيراني بعد الثورة الإسلامية على سياستها الإقليمية؟

- ما هي أهم محددات ملامح السياسة الإقليمية الإيرانية وأثارها وآفاقها ؟

- كيف يؤثر البرنامج النووي الإيراني على أمن منطقة الشرق الأوسط في ظل البيئة الدولية الحالية ومتغيراتها الإقليمية والدولية؟

للإجابة عن إشكالية الدراسة نطرح الفرضية الرئيسية التالية: البعد الحقيقي للبرنامج النووي الإيراني يكمن في الحفاظ على موقعها الإقليمي والدولي، فامتلاك إيران لقدرات نووية سيجعلها فاعل محوري في منطقة الشرق الأوسط مما يرفع من احتمالات لعبها دور المهيمن الإقليمي في ظل كون النظام الشرق الأوسطي يشكل بيئة فوضوية مصغرة تغلب فيه التفاعلات النزاعية على التفاعلات التعاونية المؤسساتية.

تتدرج تحت الفرضية الرئيسية للدراسة مجموعة من الفرضيات الثانوية الفرعية والمتمثلة في مايلي:

- ساهم نجاح الثورة الإسلامية في إيران في تغيير ملامح ومحددات وأولويات سياساتها الإقليمية.
- إهتمام إيران بتطوير برنامجها النووي يعزز من مكانتها السياسية والعسكرية إقليمياً.
- إمتلاك إيران لبرنامج نووي يرتبط جوهرياً بالجانب العقائدي الذي يفرض نفسه، ويشتبك مع التطلعات الإيرانية والنزعة القومية الفارسية لدى أغلب الإيرانيين.
- تعتبر العقيدة ركيزة أساسية لرؤية إيران الثورية للعالم الخارجي خاصة في العقد الأول من عمرها، وتعتبر مقولة الخميني أصدق تعبير عن ذلك حين أعلن "إننا نواجه الدنيا مواجهة عقائدية"، فلقد قدمت الثورة لغة خطابية جديدة ومتفردة للتعبير عن الخارج وكذلك الداخل فتميزت بإسلامية المفاهيم من خلال الإقتباس الناجح والمؤثر من القرآن الكريم الذي أعطاهما الفعالية المطلوبة للتأثير على المتلقي لهذا الخطاب.

الإطار الزمني للدراسة:

تركز الدراسة على المشروع النووي الإيراني وإنعكاساته على دول منطقة الشرق الأوسط للفترة ما بين 1979-2010، حيث إن هذه الفترة مليئة بالتطورات الإقليمية والدولية والأحداث وعلى رأسها نهاية حكم الشاه ونشأت الجمهورية الإيرانية الإسلامية والتي كان لها تأثيرها على إحداث تحولات في العلاقات الإيرانية الشرق أوسطية.

أدبيات الدراسة:

تناول العديد من الكتاب البرنامج النووي الإيراني وإنعكاساته على الأمن في منطقة الشرق الأوسط من إتجاهات عدة، على النحو الذي سيتضح من عرضنا لما جاء عنهم في بعض الأدبيات:

1- كتاب أنطوني كوردسمان - Anthony H. Cordesman - (الإيراني والأسلحة النووية،

مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، واشنطن العاصمة، 2006)، Anthony H. Cordesman: Iranian and Nuclear Weapons, Center For Strategic and International Studies, Washington D.C, 2006 يستعرض فيه المؤلف البرنامج

النووي الإيراني من خلال أربعة فصول، حيث تناول فيه الفصل الأول ما سماه "تخمين" قدرات إيران النووية العسكرية، كما سلط الضوء في الفصل الثاني على تاريخ البرامج النووية الإيرانية، ثم إنتقل في الفصل الثالث ليتحدث على الطابع الغامض للمنشأة النووية الإيرانية، كما قدم في الأخير رؤية حول مستقبل البرنامج النووي الإيراني تحت عنوان المواعيد الممكنة لإمتلاك إيران للأسلحة النووية.

2- كتاب كوري شك و جوديث يافي -Kori N.Schake and Judith S.Yaphe-: (الآثار

الإستراتيجية لإيران المسلحة نووياً، الطبعة الأولى، مطبعة جامعة الدفاع الوطنية، واشنطن

العاصمة، رقم 64، 2001)، Kori N.Schake and Judith S.Yaphe: The Strategic

Implications of a Nuclear Armed Iran ,McNair Papers, Washington D.C ,

National Defense University Press, First Printing, NO.64 May 2001.

تبرز أهمية هذا الكتاب من خلال المسائل التي تناولها المؤلفان في أربعة فصول لمعالجتهما

الآثار الإستراتيجية لإيران المسلحة نووياً، حيث تناولوا في الفصل الأول إيران والرأي العالمي

وإمتلاك أسلحة الدمار الشامل، وفي الفصل الثاني السير خارج المقترحات، ثم إنتقلا لتحديد

الأثر الإقليمي لإيران، في الأخير تحدثا عن خلق مناخ سياسي لخيرات أفضل بالنسبة لإيران.

3- كتاب جيفري كيمب -Geoffrey Kemp- (خيارات الأسلحة النووية الإيرانية: قضايا

وتحليل، مطبعة نيكسون، واشنطن، العاصمة، عام 2001) Geoffrey Kemp: Iran's

Nuclear Weapons Options: Issues and Analysis, The Nixon, Washington

D.C, 2001. حيث تناول موضوع خيارات الأسلحة النووية الإيرانية من خلال أربع نقاط

تمثلت في: خيارات إيران النووية ثم إنتقل ليتحدث في العنصر الثاني على البيئة الإستراتيجية

الإيرانية والأسلحة النووية، ثم إنتقل للعنصر الثالث الذي وضعه تحت عنوان أن يكون أو لا

يكون؟ المناقشات الداخلية في إيران والخيارات النووية، و في الأخير تحدث عن القدرات

الصاروخية الإيرانية.

الإطار المنهجي:

تستخدم الدراسة في تحليل المشروع النووي الإيراني وإنعكاساته على منطقة الشرق الأوسط أكثر من منهج بشكل تكاملي، وذلك لتعدد المواضيع التي تتناولها الدراسة حيث يتطلب كل موضوع أسلوب خاص بصورته الكيفية التي يتم بها جمع وتحليل المعلومات، هذا ويستخدم البحث المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي:** الذي يعني بتتبع تطور الأحداث وأهم أسباب قيام الثورة الإسلامية في إيران وأبرز نتائجها وتطور العلاقات الإيرانية الشرق أوسطية، ومن ثم تحليلها ضمن سياقها التاريخي لتعزيز دراسة حالي التقارب والتباعد في العلاقات الإيرانية الشرق أوسطية، من خلال بيان عوامل التقارب والتباعد وتحليلها لمعرفة أثرها على تلك العلاقات وتتبع بناء و تطور البرنامج النووي الإيراني.

- **المنهج الوصفي:** والذي يهتم بوصف وتحديد أهم السياسات الإقليمية لإيران وأبرز ردود الأفعال على سياساتها.

- **المنهج المقارن:** والذي يهتم بتحديد ومقارنة السياسات الإقليمية الإيرانية لكل فترة حكم وردود الأفعال عليها.

تبرير خطة الدراسة:

تتناول هذه الدراسة البعد النووي للسياسة الإقليمية الإيرانية في الشرق الأوسط من خلال ثلاثة فصول، حيث يستعرض الفصل الأول الجانب النظري للدراسة و المتمثل في الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة البعد النووي للسياسة الإيرانية في الشرق الأوسط ويشمل ثلاثة مباحث تناولنا فيها تعريف الأمن النووي، ودراسة لطبيعة النظام السياسي الإيراني، وكذلك دراسة لواقع الأمن في الشرق الأوسط، أما الفصل الثاني و الذي سشتمل على الجانب التطبيقي للدراسة و الذي تناولنا فيه البرنامج النووي الإيراني وذلك من خلال ثلاثة مباحث حيث تحدثنا عن نشأة وتطور البرنامج النووي الإيراني، ثم إنقلنا لنبرز تأثيرات البرنامج النووي الإيراني على منطقة الشرق الأوسط، وكذلك تأثيراته على المستوى الدولي، أما الفصل الثالث والذي يعنى بمستقبل الدراسة تناولنا فيه أبعاد التهديد النووي الإيراني في الشرق الأوسط من خلال إستعراض طبيعة العلاقات الإيرانية الشرق أوسطية، وتحديد

أبعاد البرنامج النووي الإيراني، وسيناريوهات التعامل مع الملف النووي الإيراني، وفي الأخير إستشراف لمستقبل البرنامج النووي الإيراني.

صعوبات الدراسة:

تتمثل صعوبات الدراسة في :

- جل الدراسات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني تغطي عليها التوجهات الأيديولوجية والعقائدية والتقنية.
- صعوبة تحديد طبيعة العلاقات الإيرانية مع دول الشرق الأوسط و ذلك يعود لتباين السياسات الإيرانية وإختلافها من مرحلة لأخرى.
- غموض البرنامج النووي الإيراني.
- قلة المراجع والبحوث.

**الفصل الأول: الإطار النظري
والمفاهيمي لدراسة البعد النووي
للسياسة الإقليمية الإيرانية في الشرق
الأوسط.**

تتاولنا في هذا الفصل الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة البعد النووي للسياسة الإقليمية الإيرانية في الشرق الأوسط وذلك من خلال ثلاثة مباحث تناولت على التوالي: تعريف الأمن النووي، كما قمنا بدراسة لطبيعة النظام السياسي الإيراني، ثم قمنا في الأخير بدراسة شاملة حول واقع الأمن في الشرق الأوسط.

المبحث الأول: تعريف الأمن النووي.

تتاولنا في هذا المبحث تعريف الأمن النووي من خلال تحديد مفهوم الأمن النووي، وكذلك مفهوم القدرة النووية والتسلح النووي، وفي الأخير نتاولنا مفهوم الردع النووي.

المطلب الأول: مفهوم الأمن النووي.

قبل أن نتعرض إلى تحديد مفهوم الأمن النووي وجب علينا أولاً أن نحدد مفهوم الأمن بصفة عامة على إعتبار أن الأمن النووي جزء منه.

1- مفهوم الأمن:

يرجع إستخدام مصطلح الأمن إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحرب ، وكان من نتائجه بروز نظريات الردع و التوازن، ثم أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1974، ومنذ ذلك التاريخ إنتشر إستخدام مفهوم الأمن بمستوياته المختلفة طبقاً لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية¹.

رغم حداثة الدراسات في موضوع الأمن فإن مفاهيم الأمن قد أصبحت محددة وواضحة في فكر وعقل القيادات السياسية والفكرية في الكثير من الدول، وقد برزت كتابات متعددة في هذا المجال وشاعت مفاهيم بعينها في إطاره لعل أبرزها الأمن القومي الأمريكي والأمن الأوروبي والأمن الإسرائيلي والأمن القومي السوفييتي قبل تفككه.

وفي مجال التوصل إلى مفهوم متفق عليه "للأمن"، فإنه يجدر بنا التعرف على ذلك المدلول في إطار المدارس الفكرية المعاصرة.

¹ موسوعة مقاتل الصحراء: أسس و مبادئ الأمن، موضوعات عسكرية،

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/sec06.doc_cvt.htm

إن الأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني "حماية الأمة من خطر القهر على يدي قوة أجنبية".

كما أن مفهومه من وجهة نظر هنري كسينجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق يعني أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء، ولعل من أبرز ما كتب عن الأمن هو ما أوضحه "روبرت مكنمارا" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين في كتابه "جوهر الأمن" حيث قال: "إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة"، وإستطرد قائلاً: "إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل".

يكون المفهوم الشامل "للأمن" في إطار هذه الحقيقة هو: القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين إنطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الإقتصادية والعسكرية، في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تتهددها في الداخل والخارج، في السلم وفي الحرب، مع إستمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تخطيطاً للأهداف المخططة.

2- الأمن النووي:

أما فيما يخص مفهوم الأمن النووي فهو إحدى المجالات الأمنية التي تهتم بالوقاية والكشف وإتخاذ التدابير المناسبة للحد من:

1- سرقة المواد النووية أو أية مواد مشعة أو المعدات المتعلقة بها.

2- الأعمال التخريبية للمنشآت النووية.

3- التداول الغير مشروع للمواد النووية أو أية مواد مشعة .

4- الإستخدام الغير مشروع للمواد النووية أو أية مواد مشعة أخرى لأغراض إجرامية.

وقد تم توزيع مهام الأمن النووي من خلال خطة وضعت حيز التطبيق إعتباراً من عام 2006 وإلى غاية 2009 بعد أن تم إعتماؤها ضمن قرار (Gov/2005/50) بحيث تم تقسيمها إلى ثلاثة

1- **الوقاية:** ويعد الخط الدفاعي الأول والذي يتضمن تأمين الحماية الكاملة للمواد النووية ومختلف المواد المشعة المعدة للإستخدام والتخزين أو النقل لأماكن مختلفة، إضافة لحماية المعدات المستخدمة لبرامج نووية .

2- **الكشف:** ويعد الخط الدفاعي الثاني ويتم من خلال إستخدام لأجهزة و معدات للكشف عن المواد النووية أو أية مواد مشعة وتدريب عناصر الأمن على هذه الأجهزة.

3- **الإستجابة:** و تعد الخط الدفاعي الثالث و هي من أصعب المهام و تشمل على:

أ- كيفية التعامل مع المواد المكتشفة.

ب- كيفية التعامل مع التهديد النووي.

ج- الأدلة الجنائية النووية.

د- التوثيق وربط الأحداث.

غير أنه هناك تداخل بين مفهومي الأمن النووي و الأمان النووي و لهذا يتم التمييز عادة بين الأمن النووي وبينهما غير أنه لا يوجد معيار محدد لهذا التمييز، وإن كان الإتفاق على أن الأمن النووي فكرة أوسع من الأمان النووي.

يرى البعض أن الأمان فكرة تحيل إلى مجموع القواعد الخاصة بالوقاية من المخاطر التي يمكن أن تحدث بسبب تصميم المنشأة النووية.

أما الأمن النووي فإنه في المقابل فكرة واسعة تعنى تقييدا للمخاطر المرتبطة بإستخدام الطاقة النووية¹، وكما يرى البعض فإن هذا التمييز يبدو مصطنعا، لأن تصميم وإدارة المنشأة النووية من الداخل يمكن أن يكون لهما إمتداد بيئي وإنعكاسي على خارج المنشأة، إن الأضرار لا تتوقف عند حدود المنشأة، لأن حوادث مختلفة يمكن أن تحدث تداخلا بين المنشأة النووية والوسط البيئي مثل

¹ H. Pac: Droit et politique nucléaire, Paris, 1994, PUF, P. 135

تسرب بعض المواد، أو إنتشار إنبعاثات إشعاعية، وتعرض للخطر في نفس الوقت التشغيل العادي للمنشأة¹.

بينما يرى البعض الآخر أن فكرة الأمن فكرة واسعة يمكن أن تعنى الحماية من المخاطر الخارجية التي يمكن أن تهدد الأنشطة النووية، أما الأمان فهو مجموع النظم الفنية والتنظيمية التي يجب إتخاذها حتى يكون تشغيل المنشأة النووية أو نقل مواد نووية لا يمثل إلا مخاطر محددة حتى يكون مقبولا من العاملين والجمهور والبيئة، إن الأمان يعنى الإحترام الدقيق للنظم المطبقة، لكن المعنى الواسع للأمان أصبح يعنى حماية الأفراد والمجتمع والبيئة، وذلك بوضع نظام دفاعي فعال ضد المخاطر الإشعاعية².

بيد أن معجم المصطلحات النووية الذي وضعته سلطة الأمان النووي في فرنسا (ASN)³، قد أخذ بالرأي الأول في التمييز بين الأمن النووي والأمان النووي، فالأمن النووي هو مجموعة النظم التي تستهدف ضمان حماية الأشخاص والأموال في مواجهة المخاطر والأضرار والمضايقات من أى نوع والتي تنشأ من تنفيذ منشآت نووية ثابتة أو متحركة، أو تشغيلها، أو وقفها أو تفكيكها، وكذلك أيضا المحافظة على نقل أو إستعمال أو تحويل المواد المشعة الطبيعية أو الصناعية.

أما الأمان النووي فهو مجموعة النظم التي تستهدف ضمان التشغيل الطبيعي للمنشآت النووية، للوقاية من الحوادث أو التقليل من آثارها، وذلك في مراحل التصميم، والبناء، والتشغيل، والإستخدام، والإيقاف النهائي، والتفكيك للمنشآت نووية، أو لنقل المواد الإشعاعية.

أما من الناحية التشريعية فإن قانون الشفافية والأمن في المجال النووي في فرنسا في 13 من يونيو 2006 قد أعتبر الأمان النووي أحد عناصر الأمن النووي، فالأمن النووي وفقا للمادة الأولى من هذا

¹ T. Bourguou: Le statut du nucléaire civil, P 9 et 10 ,

² P. Reyners: le droit nucléaire confronté au droit de l'environnement: autonomie au complémentarité?, Revue québécoise de droit international, 2004, hors-séle, P. 159.

³ Autorité de sureté nucléaire: "Loi relative à la transparence et à la sécurité en matière nucléaire".

وقد أنشئت هذه السلطة بالقانون رقم 686 في 13 يونيو 2006 بشأن الشفافية والأمن في المجال النووي.

القانون يشمل: الأمان النووي، والحماية من الإشعاع، والوقاية من أعمال التخريب ومكافحتها، وأعمال الأمن المدني في حالة الحوادث¹.

أما الأمان النووي فهو مجموعة النظم الفنية والإجراءات التنظيمية الخاصة بتصميم، وبناء، وتشغيل، ووقف، وتفكيك المنشآت النووية الأساسية، وكذلك بنقل المواد المشعة، وذلك من أجل الوقاية من الحوادث أو للحد من آثارها.

أما الحماية من الإشعاع radioprotection فهي الحماية من الأشعة المؤينة، أي مجموعة القواعد، والإجراءات، وطرق الوقاية والرقابة التي تستهدف منع أو تقليل الآثار الضارة للأشعة المؤينة التي تحدث للأشخاص، بطريق مباشر أو غير مباشر، بما في ذلك الاعتداءات على البيئة.

* مبدأ الشفافية والأمن النووي:

خلال المراحل الأولى لتطوير الطاقة النووية، أستخدمت هذه الطاقة في إطار البرامج العسكرية، خصوصا أثناء و بعد الحرب العالمية الثانية. وخلال هذه المراحل ، فإن المعلومات الخاصة بالتكنولوجيا النووية كانت محاطة بأسوار من السرية تفرضها السلطات العامة.

كما أنه لإستخدام الطاقة النووية لأغراض سليمة، كان ينبغي توفير معلومات كاملة بقدر الإمكان حتى تتوافر الثقة في هذه التكنولوجيا، سواء للجمهور أو لوسائل الإعلام، أو للسلطة التشريعية، أو للجهات الأخرى في الدولة، وأن تتناول هذه المعلومات المخاطر والمزايا التي تعود من إستخدام الطاقة النووية، وبشكل خاص الحوادث غير العادية التي يمكن أن تنعكس على الصحة العامة والأمن والبيئة².

إن مبدأ الشفافية أصبح بشكل عنصرا ضروريا في الأمن النووي، إنه كما يرى البعض عنصر شخصي أو معنوي مهم أيضا بقدر أهمية العنصر الموضوعي ، وهو إنتقاء المخاطر المرتبطة

¹ La sécurité nucléaire comprend la sûreté nucléaire , La radio protection., La prévention et la lutte contre les actes de malveillance, ainsi que les actions de sécurité civile en cas d'accident.

² K. Boustany : le code de conduite de l'NIEA sur la sûreté de rayonnement et la sécurité des matières radioactives, progrès ou régression, Bulletin de droit nucléaire, 2001, n. 67, P 7-18.

بالأنشطة النووية¹، إن هذا العنصر الشخصي أصبح ممكنا بفضل مبدأ الشفافية الذي وضعته عديد من القوانين موضع التطبيق، ومن هذه القوانين نشير بشكل خاص إلى القانون الفرنسي رقم 686 في 13 من يونيو 2006 الذي يعتبر أحدث قوانين الأمن النووي.

إن ثقة الجمهور في أن المواد النووية والأساليب النووية تستخدم بطريقة آمنة ترجع بقدر كبير إلى ما تقدمه سلطة التنظيم من معلومات دقيقة وكاملة حول المشكلات والأنشطة النووية، وإستقلال هذه السلطة يلعب دورا مهما، إذ ينبغي أن تقدم هذه السلطة هذه المعلومات للجمهور بطريقة مستقلة ، بل ينبغي أن يمكن القانون هذه السلطة من الإتصال المباشر بالسلطات الحكومية العليا، إذا ما أصبح هذا الإتصال ضروريا من أجل ممارسة إختصاصها بشكل فعال²، والمعلومات التي تقدمها سلطة الأمان النووي يجب أن تكون معلومات محددة، حتى يمكن أن تنال ثقة الأفراد.

أخيرا أصبح مبدأ الشفافية لا يقتصر على تقديم معلومات للأفراد عن الإستخدام السلمي للطاقة النووية، وإنما إمتد ليشمل أيضا تقديم معلومات، ولكن في حدود معينة، عن الإستخدام العسكري لهذه الطاقة، بإختصار لم يعد القانون النووي يتصف بالسرية، وإنما أصبحت الشفافية إحدى خصائصه الأساسية.

لا ينظم التشريع النووي في بعض الدول حق الأفراد في المعلومات ، وإنما تتم ممارسة هذا الحق وفقا لقانون البيئة، وتمثل أسبانيا نموذجا لهذه الدول³، غير أن غالبية الدول، تضع قواعد خاصة بحق الأفراد في المعلومات في تشريعاتها النووية.

الملاحظ أن فكرة الشفافية لم تقترن بفكرة الأمن النووي في فرنسا إلا حديثا في قانون 2006، فقد إستبعد مجلس الدولة حينما بحث مشروع قانون الأمن النووي في جويلية 1999 فكرة "الشفافية" Transparency ، فالكلمة حتى هذا الوقت لم تكن تنتمي إلى عالم القانون ، وإنما كانت أقرب إلى عالم السياسة، كما أن القانون الصادر في 17 جويلية 1978 بشأن الإطلاع على الوثائق الإدارية لم يستخدم إصطلاح الشفافية.

¹ M. Leger et L. Grammatico: La loi relative à la ransparence et à la securité en matière nucléaire: quelles évolutions pour le droit nucléaire français?, Bulletin de droit nucléaire, 2006, n. 77, P 8.

² Manuel de droit nucléaire : Agence internationale de l'énergie atomique, Vienne, 2006, p 36.

³ M. Baena del Alcazas : Le droit des citoyens à l'information sur l'energie nucléaire dans le système juridique espagnol, Bulletin de droit nucléaire, 2003, n. 71, P 7.

إذا كان موضوع الشفافية ذا بعد وطني، إلا أنه يأخذ أيضا بعدا عالميا فيما يتعلق بحق الدول المجاورة، ولهذا أبرمت الدول الأوروبية اتفاقية "الاتصال بالمعلومات، ومشاركة الجمهور في عملية القرار واللجوء إلى القضاء في مجال البيئة" في 25 يونيو 1998 التي أصبحت نافذة في 30 أكتوبر 2001، وهي الإتفاقية المعروفة بإسم Convention d'Aarhus.

عرف قانون 13 من جوان 2006 الشفافية في المجال النووي بأنها: "مجموعة القواعد المتخذة من أجل ضمان حق الجمهور في معلومات موثوق فيها، ويمكن الوصول إليها، في مجال الأمن النووي"¹.

* أمن نووي: (Nuclear security)

ورد مفهوم الأمن النووي في مسرد مصطلحات الأمان الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنه: "منع وكشف سرقة المواد النووية وغيرها من المواد المشعة أو المرافق المرتبطة بها أو تخزينها أو الوصول الغير مأذون به إليها أو نقلها الغير مشروع أو التصرفات الشريرة الأخرى المتعلقة بتلك المواد والمرافق والتصدي لتلك الأفعال"²، ومن خلال هذا التعريف نستخلص النقاط التالية :

* هذا يشمل منع وكشف سرقة المواد النووية او المواد المشعة الأخرى(عن العلم بطبيعة المواد أو دون العلم بها)، والتخريب وسائر الأفعال الإجرامية، والإتجار الغير مشروع، والتحويل الغير مشروع، كما يشمل التصدي لتلك الأفعال، ولكن لا يقتصر على ذلك.

* يشير عنصر التصدي في التعريف إلى الإجراءات التي تهدف إلى إبطال العواقب المباشرة للوصول الغير مأذون به أو التصرفات الغير مأذون بها(مثلا إسترداد المواد)، ويعتبر التصدي للعواقب الإشعاعية التي قد تحدث جزء من الأمان.

* كثيرا ما يختصر هذا المصطلح إلى أمن في منشورات الوكالة المتعلقة بالأمن النووي.

* لا يوجد تمييز مضبوط بين المصطلحين أمان و أمن ، وعموما يتعلق الامن بالأفعال الإيدائية أو التقصيرية التي يأتيها البشر ويمكن أن تسبب الضرر للبشر الآخرين أو أن تهدد به، ويتعلق الأمان

¹ "L'ensemble des dispositions prises pour garantir le droit du public à une information fiable et accessible en matière de sécurité nucléaire".

² الوكالة الدولية للطاقة الذرية: مسرد مصطلحات الامان الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المصطلحات المستخدمة في مجالي الأمان النووي و الوقاية من الإشعاعات ،طبعة 2007، قسم النشر التابع للوكالة فيينا النمسا، 2007 ، ص 41 .

بمسألة أوسع نطاقا هي الأضرار التي تلحق بالبشر (أو بالبيئة) من جراء الإشعاعات، أيا كان سبب تلك الأضرار، وبالتالي فإن الامن عنصر ضروري (ولكن ليس كافيا) من عناصر الأمان: فالمواد أو المرافق لايمكن أن تعتبر مأمونة (أي تتصف بالأمان) إذا لم تكن آمنة (أي تتمتع بالأمن)، بينما يمكن أن تكون آمنة دون أن تكون مأمونة، ويتوقف التفاعل الدقيق بين الأمن والأمان على السياق، وموضوع أمن المواد النووية لأسباب تتعلق بعدم الإنتشار هو موضوع خارج عن نطاق مسرد مصطلحات الأمان.



* تتصل أوجه التآزر بين الأمن والأمان على سبيل المثال بمايلي: البنية الأساسية الرقابية، والأحكام الهندسية التي تراعى في تصميم وتشيد المنشآت النووية والمرافق الأخرى، والضوابط المفروضة على الوصول إلى المنشآت النووية وغيرها من المرافق، وتصنيف المصادر المشعة، وتصميم المصادر، وأمن التصرف في المصادر المشعة والمواد المشعة، وإستعادت المصادر اليتيمة، وخطط التصدي للطوارئ، وتصرف في النفايات المشعة.

تدخل الأمور المتعلقة بالأمان في صميم الأنشطة، حيث تستخدم تحليلات أمان واضحة وإحتمالية، أما الأمور الأمنية فتتصل بالأعمال الإيدائية وتتسم بسرية حيث يتم الفصل فيها على أساس التهديدات¹.

المطلب الثاني: مفهوم القدرة النووية والتسلح النووي.

تطرقنا في هذا المطلب إلى تحديد مفهوم القدرة النووية و وجدنا أنه من الواجب إدراج بعض المصطلحات التقنية والعلمية والتي تعد مفاتيح لهذه الدراسة ثم إنتقلنا بعدها إلى مفهوم التسلح النووي .

¹الوكالة الدولية للطاقة الذرية: مسرد مصطلحات الامان الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المصطلحات المستخدمة في مجالي الأمان النووي و الوقاية من الإشعاعات ،طبعة 2007، قسم النشر التابع للوكالة فيينا النمسا، 2007 ، ص 42 .

تختلط المفاهيم المتعلقة بتعبير القدرة النووية في أذهان الكثير من العامة وبعض الخاصة، خاصة فيما يتعلق بإرتباطها بالأمن القومي للدولة، إذ تتمحور المفاهيم حول القدرة النووية بشكل أساسى على أنها تعبير عن القدرة فى مجال التسليح النووى، أو تحديدا إمتلاك السلاح النووى.

إنه في حقيقة الأمر جزء من وليس كل الحقيقة، فتعبير القدرة النووية له وجهان، الأول يعنى القدرات النووية السلمية التى تتوجه إلى خدمة الإقتصاد القومى وبما يحقق كذلك دعم المجالات العلمية والطبية والبيئية والإجتماعية للدولة، والثاني هو القدرات النووية العسكرية أو الأمنية، وهى تتعلق بقدرة الدولة على الردع وصيانة الإستقلال الوطني والسلام الإجتماعي للشعب، ويخضع هذا الجانب من القدرة للعديد من الإعتبارات، وهذان الوجهان للقدرة النووية مرتبطان إرتباطا وثيقا بتحقيق الأمن القومى للدولة¹.

يحظى مصطلح القدرة النووية بتفسيرات عديدة، ويعتمد معناه على من يستخدمه وينظر إليه من زوايا مختلفة فالحمائم يعتبرونه معبرا عن الإمكانيات الداخلية والكافية لدى دولة ما، والتي ترتبط بالمعرفة وحق الحصول عليها بشكل فعال بهدف تطوير المستوى الإجتماعى والإقتصادى من خلال أدوات أساسية تشتمل على القوى البشرية المدربة والعارفة بالعلوم والمعارف النووية، وكذلك البنية التحتية بما فى ذلك وسائل التدريب وإعداد الكوادر فى مجالات الإستخدامات غير العسكرية للطاقة النووية فى الطب، والزراعة، والصناعة، والبحث العلمى والفنى، وحماية البيئة، وتوليد الطاقة الكهربائية، وغيرها من المجالات، مما قد يعطى مردودا إقتصاديا أو إجتماعيا فى أغلب الأحوال.

في هذا الصدد فإن ممارسة القدرات النووية فى المجال السلمى تشتمل على كل مايلزم توافره لتحقيق الإستخدام السلمى للطاقة النووية بأسلوب مفيد وناجح .

أما الصقور فينظرون للقدرات النووية من الزاوية العسكرية الأمنية إقليميا وربما دوليا كذلك، وتعنى فى المقام الأول القدرة على إنتاج ونقل الأسلحة النووية، وربما إستخدامها كذلك فى النزاعات

¹منتدى ساحات الطيران العربى: القدرة النووية فى الأمن القومى للدولة، الأربعاء 28 يناير 2009، pm7:44

<http://4flying.realmsn.com/t2287-topic>

المسلحة أو في غيرها من الظروف التي تقتضى ذلك الإستعمال، ربما كمالاً أخيراً ضد الهزيمة العسكرية بالأسلحة التقليدية وما شابه ذلك.

استخدمت القدرة النووية العسكرية مرة واحدة فقط، عندما ألقت الولايات المتحدة قنبلتين على مدينتي هيروشيما وناجازاكي في اليابان، ومنذ ذلك الوقت وبالرغم من حدوث صراعات خطيرة في أماكن مختلفة من العالم، إلا أن السلاح النووي - حتى ولو كان ماثلاً - لم يستخدم فيها ولفترة ممتدة، وذلك ربما يدل على تراجع عن الإعتماد عليه في حل النزاعات المسلحة، لاسيما على المستوى الإقليمي، وأدى هذا إلى تحول السلاح النووي إلى وسيلة للردع لفترة طويلة على النحو الذي كان فيه السلاح النووي لدى الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وسيلة أساسية للردع المتبادل لمدة نصف قرن تقريباً، مما ساعد على حدوث إتزان عالمي في القوة حتى إنهار الإتحاد السوفيتي بعد ذلك لأسباب أخر.

أما الأمن القومي للدولة فهو مجموعة العناصر التي يؤدي وجودها أو غيابها إلى إستقرار أو تدهور الأمن القومي للدولة، وهو ما يرتبط أصلاً بتواجدها وقدرتها على حماية الشعب ضد أية إعتداءات داخلية أو خارجية، ويضمن سلامة الدولة ضد المعتدين الخارجيين أو من الداخل، وعناصر تلك القدرة ثلاثة: الرفاهية الإقتصادية، التوازن السياسي، والقدرة العسكرية والأمنية¹.

بعد تحديدنا لمفهوم القدرة النووية وجدنا أنه من المهم أن ندرج شرح بعض المصطلحات التقنية والعلمية التي تعد مفاتيح مهمة لدراستنا من جهة و من جهة أخرى كونها ستصادفنا كثيراً خلال طرح الموضوع وإرتأينا الوقوف عندها بشرح وافي حتى يتسنى للقارئ أو المتتبع فهم أفضل لهذه الأطروحة.

1- مفهوم التكنولوجيا النووية:

إن الفرق بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية من صنع الإنسان، سنقوم بإزالته في بحثنا هذا لنندمج بين العلوم النووية التي هي علم طبيعي بحث طبقاً لتصنيف الإنسان مع العلوم السياسية والإستراتيجية التي هي علم إنساني طبقاً لتصوير الإنسان وهكذا سنبدأ بتوضيح مفهومنا عن التكنولوجيا النووية باعتبارها هي المتغير المستقل وإذا كنا بصدد شرح مفهوم التكنولوجيا النووية لابد أن نوضح المفاهيم

¹ نفس المرجع.

الأساسية التي بني عليها هذا المفهوم، بني العلم النووي أو علم الفيزياء النووية على علم الفيزياء الذرية حيث يختلف الأول عن الثاني في أنه يهتم بالنواة بينما الآخر يهتم بالذرة ككل، وتعرف الذرات على أنها أصغر جزء في المادة وتحمل الخواص الكيميائية لتلك المادة، وبتحاد تلك الذرات مع بعضها البعض نحصل على الجزيئات، وتلك الذرات متناهية في الصغر، وتتكون الذرات من عدد من الإلكترونات سالبة الشحنة وضئيلة الكتلة، تدور في مدارات ثابتة حول النواة، والنواة هي الجزء المركزي للذرة، وتتكون النواة من مجموعتين من الجسيمات الكثيفة حيث تتركز معظم كتلة الذرة، مجموعة البروتونات وهي موجبة الشحنة وشحنتها تعادل شحنة الإلكترونات، والمجموعة الثانية في النواة هي مجموعة النيوترونات متعادلة الشحنة¹.

التكنولوجيا النووية هي التكنولوجيا التي تستخدم الطاقة التي تنطلق أثناء إنشطار أو اندماج الأنوية الذرية، أما الإنشطار النووي فهو عملية إنشطار نواة عنصر مشع عن طريق ضربها بنيترون وبالتالي تحدث عملية الإنشطار التي يصاحبها تولد طاقة عالية جداً، أما الاندماج النووي فهو عملية اندماج الذرات التي لها عدد إلكترونات أقل وبالتالي تحدث عملية الاندماج التي يصاحبها تولد طاقة عالية وهذا الذي يحدث عند اندماج نواتي هيدروجين للحصول على نواة هيليوم، وتعتبر طاقة الاندماج أقوى كثيراً من طاقة الإنشطار².

2- المفاعلات النووية: Nuclear reactor

هي عبارة عن منشآت ضخمة يتم فيها السيطرة على عملية الانشطار النووي حيث يتم الاحتفاظ بالأجواء المناسبة لاستمرار عملية الانشطار النووي دون وقوع انفجارات أثناء الانشطارات المتسلسلة، يستخدم المفاعلات النووية لأغراض خلق الطاقة الكهربائية وتصنيع الأسلحة النووية وإزالة الأملاح والمعادن الأخرى من الماء للحصول على الماء النقي وتحويل عناصر كيميائية معينة إلى عناصر أخرى وخلق نظائر عناصر كيميائية ذات فعالية إشعاعية وأغراض أخرى³.

¹ أيمن طارق أبو العلا، مرجع سابق ، ص4.

² نفس المرجع، ص 5 .

³ منتديات المصطبة، المفاعل النووي ، <http://vb.almstba.co/t206204.html>،

³ منتدى ساحات الحوار، ساحة العلوم و التكنولوجيا، نبذة عن المفاعل النووي و أهم الأجزاء المكون منها،

<http://forum.qalamoun.com/showthread.php?9771-%E4%C8%D0%C9-%DA%E4->

3- أجزاء المفاعل النووي:

تختلف المفاعلات النووية من حيث التصميم والحجم، إلا أن معظمها يتكون من خمسة أجزاء أساسية هي: أ- القلب ب- المهدئ ج- قضبان التحكم د- المبرد هـ- وعاء الضغط، كما يوجد في المفاعلات أيضا درع حماية بيئية ونظام أمان لوقاية مشغلي المفاعل والعاملين فيه من فنيين وغيرهم، إضافة إلى حماية المدنيين في المناطق القريبة من المفاعل¹.

أ/القلب: يعد قلب المفاعل النووي الجزء الأساسي به، ويتكون من الوقود النووي، وتحدث فيه عملية الإنشطار النووي.

ب/المهدئ: مادة تستخدم في كثير من المفاعلات لرفع معدل الإنشطار وإثارة التفاعل المتسلسل، وأهم أنواع المهدئات، الجرافيت، والماء، أو الماء الثقيل، وهو مركب من الأكسجين والديوتريوم، وتعمل المهدئات على إبطاء سرعة النيوترونات المنطلقة من إنشطار ذرات اليورانيوم 235 ويساعد إبطاء سرعة النيوترونات المنطلقة من الإنشطارات ذرات اليورانيوم الأخرى في أسر النيوترونات بصورة أفضل، مما يساعدها على الإنشطار، وإذا لم يستطع المهدئ تخفيض سرعة النيوترونات، فإن ذرات اليورانيوم 238 سوف تمتص عددا كبيرا من هذه النيوترونات التي لن تنشط.

ج/قضبان التحكم: تعمل قضبان التحكم في المفاعل النووي على تنظيم معدل التفاعل المتسلسل، وتصنع من البورون أو الكاديوم أو بعض العناصر الأخرى التي يمكنها امتصاص النيوترونات دون حدوث أي تغير في المادة الممتصة²، وبعد تحميل قلب المفاعل بالوقود، تسحب قضبان التحكم جزئياً من المفاعل بحيث يمكنها امتصاص عدد قليل نسبياً من النيوترونات، ويساعد سحب قضبان التحكم جزئياً من المفاعل التفاعل المتسلسل في أن يصبح ذاتي الاستمرار، وعندئذ يقوم المشغل بإيلاج القضبان في قلب المفاعل، حتى يتم امتصاص كمية كافية من النيوترونات لإبطاء التفاعل، ومنع حدوث الانفجار، وإذا رغب المشغل في زيادة مستوى الطاقة في المفاعل يمكنه سحب قضبان التحكم جزئياً من قلب المفاعل، وهكذا يتحرر عدد أكبر من النيوترونات وتزداد سرعة التفاعل المتسلسل.

-%C7%E1%E3%DD%C7%DA%E1-%C7%E1%E4%E6%E6%ED-%E6-%C3%E5%E3-%C7%E1%C3%CC%D2%C7%C1-%C7%E1%E3%DF%E6%E4-%E3%E4%E5%C7

² د/ أحمد زكي: في سبيل موسوعة علمية، ط 2، دار الشروق، بيروت ص ب 8064، 1977، ص 433.

د/المبرد: يحمل المبرد الحرارة الشديدة الناتجة عن الإنشطار خارج المفاعل، ويعمل على توفير الطاقة الحرارية، لأنظمة أخرى في محطة المفاعل النووي لتوليد الطاقة الكهربائية، وفي الوقت نفسه تتحكم المادة المبردة في درجة حرارة قلب المفاعل وتنظيمها، وتمنعه من التسخين المفرط، وثمة مواد عديدة يمكن إستخدامها مبردات، منها الغازات والسوائل، والفلزات السائلة، وتصنف المفاعلات النووية إلى أنواع طبقا لنوع المبرد المستخدم فيها، وطريقة إستخدام المادة المبردة في المفاعلات، فهناك المفاعلات المبردة بالغاز، وهي تلك المفاعلات التي تستخدم ثاني أكسيد الكربون أو غاز الهيليوم، لنقل الطاقة الحرارية من داخل قلب المفاعل إلى خارجه، وتوصيلها إلى مولد البخار، ومن ثم يدفع ذلك البخار توربينات خاصة لتوليد الطاقة الكهربائية، وهناك نوعان آخران من المفاعلات يستخدمان الماء في عملية التبريد:

* النوع الأول: مفاعل الماء المغلي وفيه تؤدي الطاقة الحرارية المسحوبة من قلب المفاعل إلى غليان الماء، ومن ثم تحويله إلى بخار، ثم ينساب البخار، ويندفع من المفاعل إلى توربين متصل بمولد كهربائي.

* النوع الثاني: هو مفاعل الماء المضغوط وفي هذه الحالة يمتص الماء الحرارة من قلب المفاعل، لكنه لا يصل إلى درجة الغليان إلا أنه يظل ساخنا لأن الماء يظل تحت ضغط مرتفع، وينقل الماء الساخن من المفاعل إلى مبادل حراري منفصل حيث يولد المبادل الحراري البخار اللازم لإدارة التوربينات البخارية.

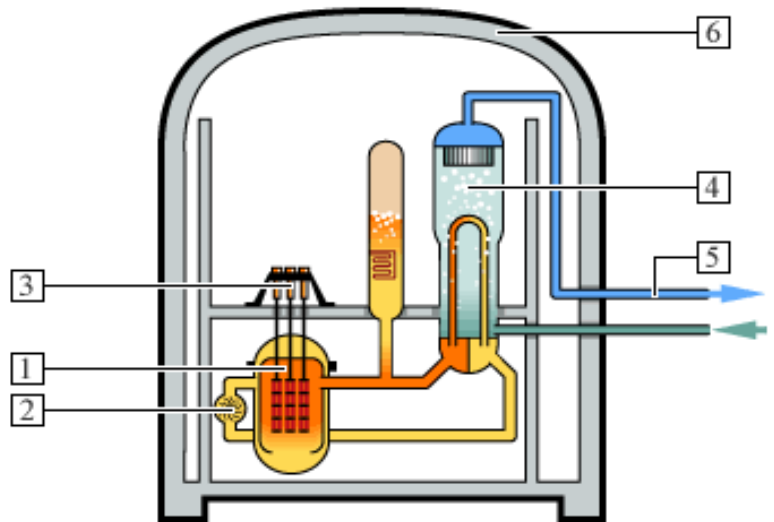
هـ/وعاء الضغط : يحتوي وعاء الضغط على القلب في معظم المفاعلات، كما أنه يحتوي أيضا على قنوات تمرير مادة تبريد المفاعل، وتصمم جدران وعاء الضغط بحيث يمكنها مقاومة الضغط العالي المتولد من التفاعل المتسلسل، وفي معظم الحالات تبطن جدران وعاء الضغط بألواح سميكة من الفولاذ، للحد من إنتشار الإشعاعات النووية وانتقالها من القلب، وتنطلق من الإنشطار النووي كمية ضخمة من النيوترونات المخترقة وأشعة جاما (أشعة كهرومغناطيسية ذات طاقة عالية جدا)، ويمكن لكل من النيوترونات وأشعة جاما أن تؤذي الإنسان وتضرا بصحته.

و/الدرع البيولوجية: أو الجدار الواقي وهو الذي يلف المفاعل لفا فيحبس ما يصحب الإنشطار من إشعاعات ذرية تؤدي العاملين على هذا الجهاز أيما إداء، وهذه الجدران تكون من الصلب السميك، والخرسانة العريضة ويكون بالجدار بطبع فتحات تصل العاملين بالمفاعل يجرون عن طريقها أعمال

روتينية لأبد منها، كإدخال القبضان الماصة فيه أو لإخراجها، وإخراج اليورانيوم المستهلك في الجهاز وإستبداله¹.

ز/نظام الأمان: يتألف نظام الأمان في المفاعلات النووية من معدات مصممة لمنع وقوع الحوادث الخطيرة، وإحدى معدات نظام الأمان في المفاعلات هي أذرع الأمان، التي تسمح بإغلاق المفاعل بسرعة فائقة عند ظهور أي خطر، وتتغمس أذرع الأمان أوتوماتيا في قلب المفاعل، عندما يكتشف جهاز إحصاء النيوترونات زيادة غير عادية في معدل الانشطار في المفاعل، وبجانب أذرع الأمان توجد أيضا معدات أخرى لإغلاق المفاعل في حالة الطوارئ، ويتكون نظام الأمان في المفاعل من كريات دقيقة من أكسيد السمريوم، وهو مركب من السمريوم والأكسجين، وعند حدوث أي طارئ تسقط هذه الكريات أوتوماتيا وبسرعة إلى قلب المفاعل، وبمجرد وصولها إلى القلب تمتص كمية كبيرة من النيوترونات تكفي لتوقف التفاعل المتسلسل تماما².

مفاعل للماء المضغوط



1/ قلب المفاعل. 2/ مضخة التبريد. 3/ قضبان الوقود. 4/ مولد البخار. 5/ ضخ البخار للتربين الذي يولد الكهرباء. 6/ مبنى الاحتواء³

¹ د/ أحمد زكي: مرجع سابق ، ص 435.

² منتدى ساحات الحوار، ساحة العلوم و التكنولوجيا، نبذة عن المفاعل النووي و أهم الأجزاء المكون منها، مرجع سابق.

³ المنتدى العربي للدفاع والتسليح : القسم العام : المواضيع العسكرية العامة: الوقود النووي - [http://defense-](http://defense-arab.com/vb/showthread.php?t=63107)

[arab.com/vb/showthread.php?t=63107](http://defense-arab.com/vb/showthread.php?t=63107)

4- اليورانيوم وعملية التخصيب:

يعد اليورانيوم المادة الخام الأساسية للبرامج النووية، المدنية منها والعسكرية، يستخلص اليورانيوم إما من طبقات قريبة من سطح الأرض أو عن طريق التعدين من باطن الأرض، ورغم أن مادة اليورانيوم توجد بشكل طبيعي في أنحاء العالم المختلفة، إلا أن القليل منه فقط يوجد بشكل مركز كخام يمكن الإستفادة منه، حينما تنتشر ذرات معينة من اليورانيوم في تسلسل تفاعلي، ينجم عن ذلك إنطلاق للطاقة، وهي العملية التي تعرف بإسم الإنشطار النووي، ويحدث هذا الأخير ببطء في المنشآت النووية، بينما يحدث نفس الإنشطار بسرعة هائلة في حالة تفجير سلاح نووي، وفي الحالتين يتعين التحكم في الإنشطار تحكما بالغاً، ويكون الإنشطار النووي في أفضل حالاته حينما يتم إستخدام النظائر من اليورانيوم 235 (أو البلوتونيوم 239)، والمقصود بالنظائر هي الذرات ذات نفس الرقم الذري ولكن بعدد مختلف من النيوترونات، ويعرف اليورانيوم 235 بـ"النظير الإنشطاري" لميله للإنشطار محدثاً تسلسلاً تفاعلياً، مطلقاً الطاقة في صورة حرارية¹.

حينما تنتشر ذرة من اليورانيوم 235 فإنها تطلق نيوترونين أو ثلاثة نيوترونات، وحينما تتواجد إلى جانبها ذرات أخرى من اليورانيوم-235 تصطدم بها تلك النيوترونات مما يؤدي لانشطار الذرات الأخرى، وبالتالي تنطلق نيوترونات أخرى، ولا يحدث التفاعل النووي إلا إذا توافر ما يكفي من ذرات اليورانيوم 235 بما يسمح بأن تستمر هذه العملية كتسلسل تفاعلي يتواصل من تلقاء نفسه، ويعرف هذا المتطلب بـ"الكتلة الحرجة".

غير أن كل ألف ذرة من اليورانيوم الطبيعي تضم سبع ذرات فقط من اليورانيوم 235، بينما تكون الذرات الأخرى الـ993 من اليورانيوم الأكثر كثافة ورقمه الذري يورانيوم 238.

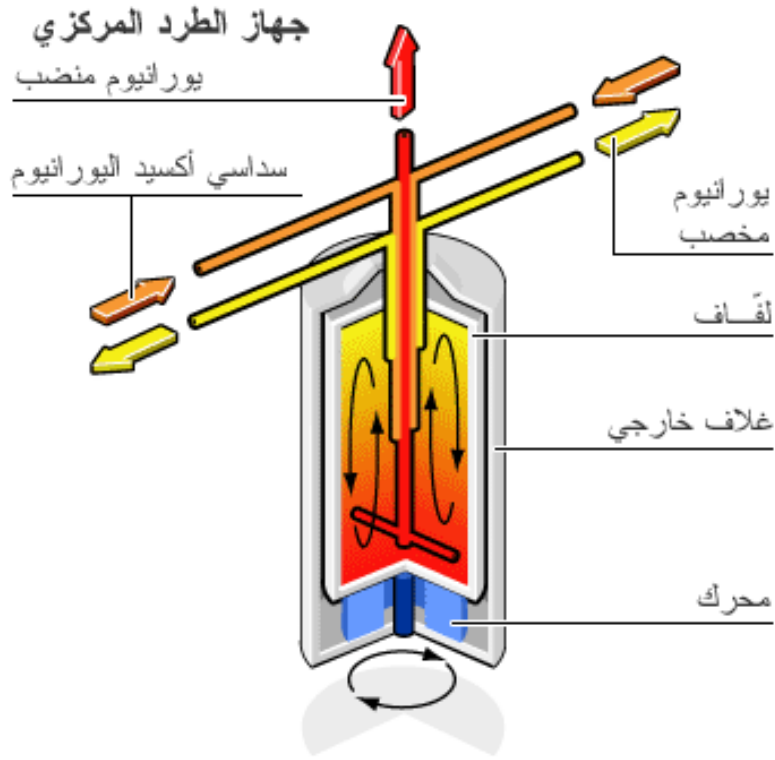
¹ نفس المرجع.



بعد إستخلاص اليورانيوم ينقل الخام إلى أداة لطحنه في صورة مسحوق ناعم، يتم تكريره بعد ذلك في عملية كيميائية وإعادة تشكيله في هيئة صلبة تعرف باسم "الكعكة الصفراء"، لونها الأصفر، يذكر أن 60% إلى 70% من الكعكة الصفراء من اليورانيوم، وهي نشطة إشعاعيا، والهدف الأساسي للعلماء النوويين هو زيادة كمية الذرات من اليورانيوم 235، وهي العملية التي تعرف بالتخصيب، ولكي يمكن الوصول إلى هذه المرحلة، يتعين أن يتحول اليورانيوم أولا إلى غاز، المعروف باسم سداسي فلوريد اليورانيوم وذلك بتسخينه لنحو 64 درجة مئوية، ولسداسي فلوريد اليورانيوم خواص مؤكسدة وهو قابل للتفاعل بسهولة، وعلى ذلك يتعين التعامل معه بعناية بالغة، ويتعين مد أنابيب وإنشاء مضخات خاصة في وحدات التحويل من الألومنيوم والنيكل، كما ينبغي أن يكون الغاز بمنأى عن الزيت ومواد التشحيم حتى لا تحدث أي تفاعلات كيميائية غير مطلوبة¹.

¹ المنتدى العربي للدفاع والتسلح : القسم العام : المواضيع العسكرية العامة: الوقود النووي ، مرجع سابق.

6- تخصيب اليورانيوم:



البلدان التي لديها وحدات طرد مركزي: البرازيل والصين وألمانيا واليابان وإيران وهولندا وكوريا الشمالية وباكستان وروسيا وبريطانيا.

هدف التخصيب هو زيادة نسبة ذرات اليورانيوم 235 الإنشطاري في اليورانيوم، ولكي يكون اليورانيوم قابل للتفاعل في مفاعل نووي لابد من تخصيبه ليحتوي على 2-3% من اليورانيوم 235، أما اليورانيوم الداخل في صناعة الأسلحة فلا بد أن يحتوي على 90% يورانيوم-235 أو أكثر، ومن أساليب التخصيب الشائعة الاستعانة بجهاز طرد مركزي غازي، حيث يتم تدوير سداسي فلوريد اليورانيوم في غرفة اسطوانية بسرعات شديدة، ويؤدي هذا إلى انفصال النظير يورانيوم 238 الأكثر كثافة عن النظير يورانيوم 235 الأخف، ويتحرك اليورانيوم-238 الأثقل نحو قاع الغرفة حيث يتم إستخلاصه بينما تبقى تجمعات ذرات اليورانيوم 235 الأخف قرب المركز حيث يتم تجميعها، وبعد ذلك يسخن اليورانيوم 235 في جهاز طرد مركزي آخر وتتكرر تلك العملية عدة مرات عبر سلسلة من أجهزة الطرد المركزية .

يعرف اليورانيوم المتبقي - وهو بالأساس من اليورانيوم 238 بعد إزالة كافة ذرات اليورانيوم 235 منه باليورانيوم المنضب، وهو معدن ثقيل ومشع بشكل بسيط ويستخدم كمكون في القذائف الخارقة للدروع وغيرها من الذخائر .

هنالك أساليب تخصيص أخرى كالأسلوب الذي يعرف بالترشيح، ويعتمد هذا الأسلوب على أنه بين النظيرين الموجودين في غاز سداسي فلوريد اليورانيوم، فإن اليورانيوم 235 ينتشر بسرعة أكثر عبر مرشح خاص عن السرعة التي ينتشر بها النظير الأثقل، اليورانيوم 238، وكما هو الحال مع أسلوب الطرد المركزي، يلزم تكرار هذه العملية مرات عديدة¹.

II - مفهوم التسلح النووي:

تعد مشكلة التسلح النووي وإنتشاره في بقاع شتى من العالم أهم القضايا التي إستحوذت على إهتمام الدارسين والمحللين السياسيين، وقد نتج عن هذا الاهتمام ظهور العديد من الكتب والدراسات الأكاديمية في مختلف أقطار العالم تعالج قضية التسلح النووي من مختلف زواياه، الإقتصادية، القانونية، السياسية، الجيوسياسية والعسكرية بهدف إحاطة السياسة الدولية بكل ما يتعلق بهذه المشكلة، من حيث أبعادها ونتائجها الراهنة والمستقبلية.

أ/ سباق التسلح: Arms Race

هو نزاع تنافسي بين دولتين أو أكثر تسعيان إلى تحسين أمنهما، الواحدة مقابل الأخرى من خلال بناء قوة عسكرية، وغالبا ما يعرف منطق سباق التسلح بظاهرة الفعل ورد الفعل. ففي حال شرعت دولة (أ) بتطوير برنامج عسكري عدواني، تتوقع دولة (ب) مجاورة لها الأسوأ، أي أن الدولة (أ) تحضر لحرب، إن الحذر وكون العلاقات الدولية قائمة في جو الإعتماد الكامل على الذات يفترض أن تزيد الدولة (ب) المجاورة من إنفاقاتها العسكرية لتتلاءم وإنفاقات الدولة (أ)، حيث إن عدم قيامها بذلك يجعلها عرضة للاعتداء. إلا أن محاولة الدولة (ب) الحفاظ على توازن القوى قد تبوء بالفشل، وقد ترى الدولة (أ) أن رد فعل الدولة (ب) عدائي، والنتيجة هي زيادة في مستوى العداء بين الطرفين وتصيد في نوعية الأسلحة المتوافرة لديهما أو كميتهما أو كليهما معا، وتساؤل في أمن كل من الدولتين، في ما يلي مثالان يعطيان صورة واضحة عن الموضوع: أطلقت بريطانيا العظمى في

¹ المنتدى العربي للدفاع والتسلح : القسم العام : المواضيع العسكرية العامة: الوقود النووي ، مرجع سابق.

عام 1906 نوعا جديدا من السفن الحربية هو (HMS Dreadnought) تميزت هذه السفينة بسرعتها التي فاقت سرعة السفن الحربية الموجودة أصلا وبكونها مصفحة ومزودة ببطاريات مدفعية قوية قادرة على إطلاق القنابل لمسافات بعيدة، أفلقت عملية إطلاق هذه السفينة ألمانيا، فقامت بتصنيع سفن تتمتع بالقوة نفسها وهذا ما دفع بريطانيا العظمى إلى بناء المزيد من هذه السفن الحربية القوية لمضاهاة ذلك وأخيرا تم تطوير سفن (Superdreadnoughts) ووضعت في الخدمة لذا كان إطلاق مجموعة من السفن الجديدة سببا في سباق تسلح غير وجه الحروب البحرية¹.

كذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت أول دولة تصنع الأسلحة النووية وتستخدمها، ويعد صانعو السياسة الأمريكية أن استخدام هذه الأسلحة ضد اليابان كان ضروريا لوضع حد سريع للحرب العالمية الثانية، لكن كانت للأسلحة فوائد أخرى، فقد عملت أولا على تعزيز أمن الولايات المتحدة الأمريكية، فما من دولة ستشن إعتداء على هذه الأخيرة خشية أن تتعرض للقصف بأسلحة الدمار الشامل، ثانيا عد بعض صانعي سياسة الولايات المتحدة الأمريكية أن الأسلحة النووية منحت بلادهم نفوذا في مباحثاتها مع ستالين بشأن مستقبل أوروبا الشرقية، وعلى الرغم من أن امتلاك الولايات المتحدة للقنبلة الذرية وضعها في موقع عسكري متقدم على الإتحاد السوفياتي السابق، فإن نجاح ما يعرف ب "الدبلوماسية الذرية" إعتد بصورة أساسية على إفتراض أن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لشن حرب عالمية ثالثة على منطقة ذات أهمية هامشية بالنسبة إلى أمن أمريكا القومي²، على أي حال في سبتمبر 1949 فجر السوفييات قنبلتهم الذرية الخاصة بهم، فتبخر عندئذ عامل التفوق الأمريكي، فجاء جواب الولايات المتحدة الأمريكية ببدء برنامج تصنيع أسلحة نووية واسع النطاق، وخلال السنوات الثلاثين التالية قام كل من الطرفين بتخصيص كمية ضخمة من الموارد بهدف تحقيق تفوق نووي على الطرف الآخر وفي أول التسعينيات قدرت الرؤوس الحربية التي صنعتها القوى العظمى بأكثر من مئة ألف رأس.

إن جوهر سباق التسلح هو نقص الثقة بين الأطراف. فمع تصاعد سباق التسلح تزداد حدة التوتر ويصعب التعاون ويصبح من الصعب جدا تحقيق الأمن، وغالبا ما تتلون سباقات التسلح بألوان من افتراضات أيديولوجية و سياسية، الأمر الذي يضيف عليها عنصرا غير منطقي ويعتقد عدد من العلماء

¹ مارتن غريفيثس و تيري أوكالاها: المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ط 1، مركز الخليج للأبحاث، دبي الإمارات العربية المتحدة، 2008 ، ص 245 .

² نفس المرجع، ص 246.

أن سباق التسلح ينبئ باقتراب الحرب وتكمن المفارقة في أن الدول التي تقع في شرك سباق التسلح من أجل تعزيز وضعها الأمني بالنسبة إلى خصمها قد تنتهي من جراء ذلك إلى تزعزع أمني دائم.

ب/ ضبط التسلح: Arms control

إن إحدى طرائق التعامل مع انتشار الأسلحة هي اتفاقيات ضبط التسلح المتفاوض حولها والتي لها تاريخها العريق في العلاقات الدولية، فعلى سبيل المثال، اتخذ سكان أثينا سلسلة من تدابير ضبط التسلح مع سكان إسبرطة منذ نحو 2500 عام، وفي أوائل القرن التاسع عشر، تم إعتبار الحدود بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا منطقة منزوعة السلاح إثر توقيع معاهدة روش باغوت في عام 1817 وخلال القرن العشرين، إرتفع عدد إتفاقيات ضبط التسلح إرتفاعا ملموسا، والسبب وراء ذلك هو ظهور الأسلحة النووية والخطر المتمثل بالحرب النووية بين القوى العظمى، إلا أن المشكلة تكمن في الإنتشار الأفقي للأسلحة بين الدول، سواء أكانت تلك الأسلحة تقليدية أم نووية، وذلك ما يمثل حافزا كبيرا لضبط التسلح¹.

إن مسألة ضبط التسلح تختلف إختلافا كاملا عن مسألة نزع السلاح، فمناصرو هذه الأخيرة يرون أن الطريقة الوحيدة لضمان سلامة العلاقات الدولية هي إلغاء الأسلحة من حسابان الدول في المقابل إن الهدف من ضبط التسلح تنظيمي محض، فهو لا يهدف إلى إقامة نظام عالمي جديد، بل إلى إدارة النظام الحالي، ومن المؤكد أن مسألة ضبط التسلح قد يواكبها إرتفاع في أعداد الأسلحة وأنواعها في الدول.

يمكن تطبيق مسألة ضبط إنتشار الأسلحة من خلال طرائق عدة ومعاهدات ذات إستراتيجيات مختلفة وهي تتضمن:

1- تحديد أعداد وأنواع الأسلحة التي يمكن إستخدامها قانونيا في الحرب.

2- تحديد القدرة التدميرية بعد إندلاع الحرب من خلال خفض عدد الترسانات.

3- خفض إجمالي عدد الأسلحة.

4- منع التكنولوجيا التي من شأنها الإخلال بتوازن القوى.

¹ نفس المرجع، ص 285 .

ج/ نزع السلاح: Disarmament

هي محاولة القضاء على التسلح أو الحد منه بصورة جذرية، ويختلف نزع السلاح عن مفهوم ضبط التسلح الذي يفرض قيودا ولا يحدد بالضرورة عدد الأسلحة المتوافرة في الدول المعنية أو أنواعها، وترتكز معظم مقترحات نزع السلاح على فرضية أن الأسلحة في ذاتها هي مصدر مهم للصراعات تاريخيا، تم نزع السلاح بطريقتين متعارضتين²:

أولا بعد إنتهاء حرب ما كانت الدولة المنتصرة تعمل دائما على فرض نزع السلاح على الدولة الخاسرة مثلا في عام 1919 حددت معاهدة فرساي عديد الجيش الألماني ب 10 آلاف جندي، وقضت بالتالي فعليا على إمكانية إقامة جيش قادر على الهجوم، وقد فرض تحديد مماثل على اليابان وألمانيا بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية .

تاريخيا لم تكن الدول الرابحة قادرة على البقاء موحدة والعمل معا على تطبيق قرارات الحظر هذه، فقد أنشأت ألمانيا النازية مناطق للتدريب ومصانع ذخيرة في الإتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الأولى من دون مكابدة أي عقوبات، ومع إزدياد حدة الحرب الباردة بعد عام 1945، أصبح الإهتمام الأول لسياسة الولايات المتحدة الخارجية هو إعادة بناء القوة العسكرية في اليابان وألمانيا الغربية، النوع الثاني من نزع السلاح هو نزع السلاح الطوعي والذي تسعى فيه الدول إلى التفاوض للتوصل إلى إتفاق مقبول لدى الأطراف كلها، ويقوم على تقليص الأطراف جميعها حجم مؤسساتها العسكرية، ونظرا إلى أن منطلق نزع السلاح المطلق يقوم على التخلص التام من الأسلحة كلها، فإنه يمكن تحديد ثلاثة أنواع من نزع السلاح:

* **النوع الأول:** هو محاولات الحد من حجم القوات المسلحة الألمانية ونقله إلى أقل مستوى له.
* **النوع الثاني:** هو النزع العام والتام الذي يسعى إلى التخلص الكامل من الأسلحة كلها إن حصل هذا، تكن طبيعة العلاقات الدولية الجوهرية تغيرت جذريا لسوء الحظ، إن نزع السلاح العام والتام يترافق عادة مع مثالية متطرفة، على الرغم من وجود أمثلة تاريخية على الإقتراحات المماثلة، فخلال قمة ريكيافيك عام 1986 ، إقترح الأمين العام في الإتحاد السوفياتي السابق ميخائيل غورباتشوف

¹ مارتن غريفيثس و تيري أوكلاهان: مرجع سابق ، ص 286 .

² نفس المرجع، ص 419 .

خطة للتخلص من كل الصواريخ الباليستية المسلحة نوويا قبل عام 1996، وقد وافق رئيس الولايات المتحدة ريغان عليها، وعلى الرغم من أنه لم يتم تطبيق هذه الخطة، فقد زادت دعم الشعب لغورباتشوف في مرحلة كان يخشى فيها الناس من بلوغ سباق التسلح النووي مستويات خطيرة.

*** النوع الثالث:** من نزع الأسلحة هو نزع السلاح الإقليمي، وهو يسعى إلى الحد من الأسلحة أو التخلص منها في منطقة جغرافية معينة، في العقود الخمسة الماضية، إتخذت خطط نزع السلاح الإقليمي دائما صورة إقتراحات تدعو إلى إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية، لكن عائقا كبيرا حال دون نجاح المفاوضات حول اتفاقيات مماثلة، وهو أن إمتلاك إحدى دول المنطقة سلاحا نوويا يجعل من الصعب منع الدول الأخرى من القيام بالمثل تلك كانت المشكلة الأساسية التي حالت في النهاية دون إقامة المنطقة الآسيوية الجنوبية الخالية من الأسلحة النووية والتي كثيرا ما أقهرت اليوم، تمتلك كل من الهند وباكستان أسلحة نووية ويستبعد تطبيق هذا الإقتراح في المستقبل القريب مع ذلك ليس تاريخ نزع السلاح الإقليمي ميؤوسا منه على وجه العموم، فلا تزال أربع إتفاقيات دولية قيد التنفيذ ففي عام 1967، تم توقيع إتفاقية حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية، وهي معروفة أيضا بإتفاقية تلاتيلوكو، هذه الإتفاقية تحظر إختبار الأسلحة النووية وإمتلاكها ونشرها في المنطقة، كذلك في عام 1959 حظرت إتفاقية القطب الجنوبي إستعمال منطقة المحيط المتجمد الجنوبي لأهداف عسكرية، بما فيها إختبار الأسلحة النووية، وفي عام 1967 حظرت إتفاقية مماثلة تركز الأسلحة النووية في محور الأرض أو في الفضاء الخارجي، وفي عام 1971 تم توقيع إتفاقية تمنع الدول من وضع الأسلحة النووية في قعر المحيط¹.

المطلب الثالث: مفهوم الردع النووي.

إن مفهوم الردع له علاقة وطيدة بتطور القوة العسكرية فمع إكتشاف الأسلحة النووية فإن مصطلح الردع أستعمل وطبق بشكل أساسي كإستراتيجية من قبل القوى النووية تحافظ عال من الجاهزية الآنية الفورية وقوة تدميرية هائلة ضد أي معتدي ومن خلال هذا المفهوم يمكن أن ندرك أن هناك نوعين من الردع: ردع تقليدي وردع نووي.

¹ مارتن غريفيش و تيري أوكالاها: مرجع سابق، ص 420.

إن مفهوم الردع في حد ذاته جزء لا يتجزأ من طبيعة عيش المجتمعات البشرية، و يتعلق الامر بمنع فعل عدواني معين عبر جعل الشخص او الطرف الذي يخشى منه ذلك بأنه لن يجني من وراء فعله فائدة وبذلك يكون الردع وسيلة لتفادي العدوان دون الإضرار إلى إستعمال القوة من أجل ذلك، تماما كما هو حال الدبلوماسية و الأمن الجماعي إذ لا يتعلق الأمر بالدفع بفاعل معين إلى أن يقوم بفعل معين عن طريق إقناعه بذلك أو إرغامه عليه، و إنما بالدفع به إلى عدم فعل شيء، كما لا يتعلق الأمر بعملية وقائية يراد منها شل قدرة العدو على العدوان و لا بتعريضه لعملية عقاب ردا على العدوان، بل بتغيير مسلسل إتخاذ القرار لديه¹.

والردع في المجال العسكري قديم، فهو موجود منذ فجر التاريخ وفي المثل الروماني " Si vis pacem, para belum " أي "إذا كنت تريد السلم فكن متأهبا للحرب"².

مفهوم الردع لم يكن صفة متميزة متواترة في مجموع مفردات معظم الناس قبل 1945، وقد بدأ إستخدامه يشيع بفعل الصدمة الهائلة التي أحدثتها الثورة النووية حيث توطد الإعتراف بأن الحجم المخيف للقوة التدميرية الجديدة مقرونا بقدرة أنظمة الإيصال الحديثة على إختراق، يعني أن الدفاع المباشر الكلاسيكي -الصد المادي لمحاولة الهجوم- لم يعد كافيا لتحقيق الأمن إزاء عدوان قوة كبيرة³.

تقوم سياسة الردع في أبسط أوجهها على التهديد التالي الذي يهدف إلى ردع دولة ما عن العدوان : "لا تعتد علي، لأنك إن فعلت فسيحدث لك أمر فظيع"، بتعبير آخر، هذه السياسة هي نوع من الردع في الإستراتيجية العسكرية وبهدف توجيه تهديد مماثل، على الرادع أن يقرر ما الذي يمثله الهجوم، وعليه أن يحدد بالتالي مستوى الرد الملائم لردع الطرف المهاجم، وهذا بدوره على تقدير الرادع لنيات الخصم وعلى تقييمه له، وعلى التهديد أن يكون جديرا بالصدقية أيضا كي ينجح الردع، فليس على المعتدي المحتمل أن يصدق أن تكلفة الهجوم أكبر من فوائده فحسب، بل أن إحتمال مكابذته هذه التكلفة كبير جدا.

¹ برونو تيرتري: السلاح النووي بين الردع و الخطر، ترجمة الهادي الإدريسي، مراجعة د/فريد الزاهي، ط 1 ، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث،الإمارة العربية المتحدة، 2011، ص 43.

² نفس المرجع، ص 44.

³ إيان أنطوني وكوني وول: التسليح و نزع السلاح و الأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، السويد، 2003، ص 984.

غالبا ما يتناقض الردع كإستراتيجية مع الدفاع، فالدفاع يركز على القدرات العسكرية لا على النيات، وفيما يقوم الردع على التهديد بفرض عقوبة، يقوم الدفاع على نكران قدرة العدو على تحقيق أهدافه ما إن يبدأ الهجوم، ولم يصبح من الممكن التمييز بين الأمرين في وقت السلم إلا مع ظهور الأسلحة النووية، فقبل التوصل إلى مرحلة الدمار المتبادل الأكيد، كانت كلمتا "ردع" و "دفاع" تشيران إلى مرحلتين مختلفتين من الزمن فحسب فقبل القيام بأي هجوم، يفترض بالقوات العسكرية أن تردع العدو، وبعد الهجوم، أي حين يفشل الردع تكون تلك القوات مستعدة لمقاومة الإعتداء بقوة أي للدفاع¹.

2- الردع النووي:

لم يتم في الواقع اللقاء بين مفهوم الردع والسلاح النووي بعد ظهور هذا الأخير مباشرة، بل سبقت ذلك رؤى لأناس يستشرفون الغيب، إذ رأى عالم الفيزياء "جوزيف روتبلات" "Joseph Rotblat" منذ صيف 1939 أن الوسيلة الوحيدة الكفيلة بمنع ألمانيا من إستخدام قنبلة نووية ضد الحلفاء هي تهديدها بإجراءات إنتقامية بالسلاح نفسه، وفي مارس 1940 تحدثت مذكرة "فريش بيرلز" "Frisch Peierls" عن إمكانية إقامة "تهديد مضاد" نووي من جانب قوات الحلفاء، فما إن حلت سنة 1944 حتى كان العلماء في البلاد الحليفة للو.م.أ قد أكدوا جميعهم أن التهديد برد نووي من شأنه أن يحمل كل عدو مفترض على الإحجام عن مهاجمة المدن الأمريكية².

قال العالم البريطاني "هنري تيزارد" "Henry Tizard" في يونيو 1945 للقيادة العامة للقوات المسلحة البريطانية إن بإمكان السلاح النووي أن يمثل وسيلة ردع ضد كل عدوان عسكري، فلما كانت غداة هيروشيما لم يلبث الخبيران الإستراتيجيان "راوول كاستيكس" "Raoul Castex" في فرنسا و"برنارد بروي" "Bernard Brodie" في الولايات المتحدة الأمريكية إنبتها إلى التغير الكبير الذي كان فن الحرب مقبلا عليه في العصر النووي، لكن الفكرة القائلة بأن السلاح النووي ينبغي أن ينحصر دوره في الردع فحسب لم تترسخ إلا رويدا مع مرور الزمن³، حيث يرى "برنارد بروي" أن الأسلحة

¹ مارتن غريفيش و تيري أوكالاهان: مرجع سابق، ص 238.

² برونو تيرتري: السلاح النووي بين الردع و الخطر، ص 45.

³ نفس المرجع، ص 46.

النوية قد فتحت عصرا جديدا طوى الإستراتيجيات والخبرات العسكرية السابقة وقلل من شأنها، وطرح إستراتيجية فعالة وحيدة العصر النووي هي إستراتيجية الرد النووي¹.

إنّ يقوم مفهوم الردع النووي في الأدبيات العسكرية على سياسة إمتلاك سلاح نووي قادر على زرع بعض "الحكمة" و"التعقل" في عقل خصم مهاجم يمتلك السلاح النووي، وفكرة الردع لا تعني بالضرورة إمتلاك سلاح موازي من حيث القوة والتأثير، بل تعني القدرة على إلحاق أذى غير محتمل بالخصم المهاجم تجعله يكف عن مجرد التفكير بإستخدام السلاح النووي ضدنا. ويقوم الردع النووي بالتحديد على تطوير القدرة على حيازة سلاح نووي يمكن من يتعرض للاعتداء من توجيه ضربة ثانية، أي ضربة إنتقامية بعد الضربة التي يتعرض لها، أو إمتلاك، وهو الأفضل، القدرة على توجيه ضربة نووية أولى تشل قدرة الخصم على توجيه ضربات إنتقامية².

إن الردع النووي بين طرفين لا يستدعي بالضرورة التوازن النووي بينهما فالمساواة الكمية العددية بين أسلحة الطرفين المتصارعين مسألة لا قيمة لها في ميدان التوازن النووي، إن معيار الردع النووي يتضمن جانبين أساسيين:

*الأول: هو القدرة على تدمير المراكز السكانية والإقتصادية والمدنية الهامة .

*الثاني: هو القدرة على إمتصاص الضربة المعادية (النوية) الأولى، وحماية المراكز البشرية والإنتاجية والمدنية والعسكرية الهامة وخاصة وسائط الردع النووي، وبالتالي إمتلاك القدرة على الرد³.

¹ منتدى الجيش العربي: الأقسام العسكرية: الدراسات الإستراتيجية، إستراتيجية الردع النووي، -http://www.arabic-military.com/t4021-topic

² د/إبراهيم علوش: لم القنابل النووية الصغيرة؟ مفهوم الردع النووي في حرب العصابات، http://www.freearabvoice.org/arabi/maqalat/lemaALQanabelAINawawyehAlsa'3era.htm

³ منتدى الجيش العربي: الأقسام العسكرية: الدراسات الإستراتيجية، إستراتيجية الردع النووي، مرجع سابق.

المبحث الثاني: دراسة لطبيعة النظام السياسي الإيراني.

سنتناول في هذا المبحث الذي يعنى بدراسة البيئة الداخلية لنظام السياسي الإيراني، بالتطرق على تحديد طبيعة الثورة الإسلامية و تطورها، كما سنتعرف على بنة ومؤسسات النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، كذلك سنبرز ونحدد السياسات الإقليمية الإيرانية.

المطلب الأول: الثورة الإسلامية في إيران وتطورها.

تعد الثورة الإيرانية التي اطاحت بالنظام الملكي في ايران من أهم الثورات التي شهدها القرن الماضي، وتكمن أهميتها كونها تمت على يد الجماهير الإيرانية بغض النظر عن انتماءاتهم القومية والعقائدية، كما شكلت قيادة الإمام الخميني الكارزمية وإصراره على إسقاط النظام ورفضه المطلق لجملة من العروض التي قدمت له انذاك من قبل اطراف عدة نافذة في النظام أو من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أو الدول الغربية هي الأخرى ظاهرة فريدة من نوعها، ولقد ظلت بعض أسرار هذه الثورة وما رافقها من أحداث وحتى وقت قريب مقفلة ولم يتسنى للكثير الاطلاع عليها، إلا أن التطورات التي حصلت فيما بعد في مسير الثورة والإنحرافات التي أصابتها وإنقلاب بعض أفرادها ضدها، ساهم والى حد كبير في كشف الكثير من أسرارها، خاصة فيما يتعلق بالدوافع التي جعلت الغرب يحتضن التيار الديني دون غيره.

1- إيران قبل الثورة الإسلامية:

قامت الثورة الدستورية في عام 1906 بقيادة بعض علماء الدين و الشباب الذين تأثروا بالأفكار التحررية القادمة من الغرب مؤيدين بالتجار والأشراف، وتكون أول برلمان تعهد بمعالجة كثير من المشاكل، وبرغم أن إيران لم تستعمر أبدا إلا أنها قسمت عام 1907 إلى منطقتي نفوذ، حيث خضع القسم الشمالي للنفوذ الروسي و القسم الجنوبي الشرقي للنفوذ البريطاني، ومدت بريطانيا نفوذها للمنطقة الواقع بين المنطقتين لتأمين الطريق إلى الهند، ومع نهاية الحرب العالمية الاولى إنغمست إيران في حالة من الفوضى السياسية والاجتماعية والاقتصادية¹.

¹ محمد صادق إسماعيل: من الشاه إلى نجاد.. إيران إلى... أين؟، العربي للنشر و التوزيع ، د س ن، القاهرة، ص 75 .

ترقى رضا خان في عام 1921 من ضابط للجيش إلى وزير للحربية ثم رئيس لوزراء بعد قيامه بإنقلاب، في عام 1925 م أصبح رضا خان ملكا على إيران كأول ملك لدولة البهلوية، وبالرغم من أنه كان يهدف إلى أن يصبح رئيس جمهورية إلا أن رجال الدين ألقوه ليصبح شاها "ملكاً"، خوفا من تضاول نفوذهم داخل الجمهورية، وخلال فترة حكمه من 1925-1941 كانت أولى الخطوات التي إتخذها رضا شاه بهلوي تعزيز سلطة الحكومة المركزية بإعادة بناء الجيش و تقيد حصانة زعماء القبائل، وإلغاء نظام الإمتيازات الأجنبية، والكثير من الإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية الهامة، وطالب رسميا جميع الدول الأجنبية مخاطبة الدولة بإسم إيران بدلا من فارس، وعندما قامت الحرب العالمية الثانية رفض رضا شاه الإنحياز إلى الحلفاء فإضطر للتنازل عن العرش، وخرج من إيران تحت حراسة بريطانية إلى جزيرة موريشوس ثم إلى جنوب إفريقيا حيث توفي هناك عام 1944 وخلفه ابنه محمد رضا شاه بهلوي، وبضغط من أمريكا إضطر الروس إلى الإنسحاب من الجزء الشمالي الغربي، وكانت هذه هي أول وآخر مرة يعيد فيها ستالين أرضا محتلة في الحرب العالمية الثانية¹.

قام محمد مصدق في الفترة 1951-1953 م بعد تعيه رئيس لوزراء بتأميم البترول الإيراني من السيطرة البريطانية، مما دفع ببريطانيا خوفا على غمтиازاتها البترولية على تمجيد جميع الأصول الإيرانية في البنوك البريطانية ورفعت القضية إلى محكمة العدل الدولية و حكمت المحكمة لصالح إيران، ولم ترتدع بريطانيا فقامت بفرض حظر تجاري على إيران ونفذته بقوتها البحرية مما أدى إلى إنهيار الإقتصاد الإيراني، وخوفا من الهيمنة الشيوعية تكتلت الإستخبارات البريطانية والإمريكية للقيام بإنقلاب ضد حكومة مصدق، وسقطت الحومة وعاد الشاه ليمسك بزمام الأمور بقوة ، و في 1962-1963 م قام الشاه بثورته البيضاء بقصد إجراء إصلاح زراعي شامل وتعديل قانون الإنتخاب والكثير من الإصلاحات الأخرى لكنها لم تحقق ما أراد، وهاجمها آية الله الخميني في خطبه الأمر الذي أدى إلى نفيه.

¹ نفس المرجع، ص76 .

2- أسباب الثورة الإسلامية:

* حلم الخميني وطبقة العلماء والمتقنين حوله بإقامة دولة إسلامية تحكم بالقران الكريم، ويقف على رأس النظام رجل دين.

* الفساد الأخلاقي.

* الإبتعاد عن الدين.

* سياسة الشاه في أحضان الغرب.

* الفساد السياسي.

* الظروف الإقتصادية الصعبة و العجز المالي الكبير¹.

* رأى الخميني مشروعه حضاريا إلهيا، إنسانيا يخدم الإسلام، فليس الهدف " الاستيلاء على السلطة " بل تنفيذ أمر الله وإقرار النظام العادل " ².

* فشل الجيش والشرطة في قمع المظاهرات وهرب الشاه³.

3- نتائج الثورة الإسلامية:

* إلغاء الحكم الملكي الذي ساد إيران أكثر من 2500 سنة كما جاء في احد بيانات الثورة :- " يا شعب إيران بعد 2500 سنة من الحكم الملكي عدنا الآن إلى حكم الشعب ..."⁴.

* وصول رجال الدين إلى السلطة بزعامة " آية الله الخميني " ... الذي نادى بالعودة إلى الإسلام الطاهر النقي من كل تأثير أجنبي.

¹ دانييل د. بروار: العالم في القرن العشرين ، الأردن ، 1990 . ص 401.

² سمير سليمان : الإمام الخميني والمشروع الحضاري الإسلامي ، ط 1 ، بيروت ، 1993 ، ص 61 .

³ دانييل د. بروار: العالم في القرن العشرين، ص402.

⁴ عبد الرازق محمد أسود : موسوعة الحرب العراقية الإيرانية، د.د.ن ، العراق ، 1984 ، ص232 .

* قام أنصار الثورة الإيرانية بحملة تطهير واسعة في صفوف الجيش قتل يوم 22 - 2 - 1979، (200) ضابط¹.

* تحولت الولايات المتحدة من دولة صديقة لإيران إلى ألد أعداء الثوريين وأطلق عليها الخميني "الشيطان"².

* بوحي من الثورة الإيرانية انتشرت المظاهرات وأعمال الشغب والإخلال بالأمن في الدول الخليجية، مثل البحرين والكويت والسعودية بتاريخ 20 - 11 - 1979 سيطرت مجموعة مكونة من مئات المسلحين على المسجد الكبير في مكة وطلبوا بتطبيق الشريعة الإسلامية.

* حاول الخميني تحريض الأغلبية الشيعية على الثورة ضد الحاكم السني صدام حسين وحزب البعث العراقي العلماني.

* الحرب العراقية - الإيرانية 1980 - 1988 هذه الحرب التي أضعفت النظامين وخلفت وراءها أكثر من مليون ونصف المليون قتيل من الجانبين، وإضافة إلى الخسائر المادية الفادحة لجميع الدول الخليجية.

* تم تقديس مكانة الخميني والتحدث عنه كمن سار في ركب الأنبياء " والإمام في ذلك كله عقل إستراتيجي إسلامي كبير، والنموذج إقتداء وهداية، ومرجع فقهي ثوري، وآية من آيات الله في خلقه، من طينة أوحياء الرسل أنبتت نخرا سرعان ما صدع الأرض بغاية من العاملين الهداة"³ ويرفض أتباعه إطلاق صفة منظر عليه " لأن الإمام ينطلق ويتكامل ويحاكي فكرا منزلا، لأن فكره منبثق من السماوي المطلق الكامل"⁴.

¹ نفس المرجع، ص 232 .

² دانييل . د. بروار : العالم في القرن العشرين ، ص 402 .

³ سمير سليمان : الإمام الخميني والمشروع الحضاري الإسلامي ، مرجع سابق، ص 12 .

⁴ نفس المرجع ، ص 40 .

* إهتم الخميني بقضية القدس وفلسطين ، قال :- " سوف نصل إلى لبنان وإلى القدس عبر العراق " ، وأول من خصص للقدس يوماً " يوم القدس العالمي " في أحد بياناته العالم الإسلامي " يتحدوا من أجل قطع يد هذا الغاصب ومساعدته"¹ .

* فشلت إيران في تحقيق أهدافها العسكرية والتي وعدت بشن هجوم كاسح يسحق البيت العراقي ويحطم القيادة العراقية - وفشلت في توسيع نطاق الحرب ليشمل الدول الخليجية الأخرى، فشلت على الساحة الدولية وصعوبة الحصول على أسلحة وزيادة التعاطف الدولي مع العراق بسبب قبول العراق لقرارات مجلس الأمن والخسائر الاقتصادية بسبب الهجمات العراقية على مصافي البترول الإيرانية وبلغت تكاليف الحرب 5 مليون دولار شهريا خلال السبع سنوات الأولى.

* ساهمت الثورة الإيرانية في عزلة إيران سياسيا، فتوترت علاقتها مع دول الخليج والدول العربية والغرب².

* حاول الغرب دائما ربط اسم إيران مع منظمات يعرفها الغرب على أنها تحمل في يمينها حربة الإرهاب مثل: حماس، الجهاد الإسلامي، حزب الله، القاعدة، طالبان

* موت الخميني أحدث فراغا سياسيا، فلا بديل لسلطته ، فهو الوحيد القادر على إتخاذ قرارات سياسية وعسكرية جريئة مثل وقف إطلاق النار مع العراق ، الإفراج عن رهائن مع المحافظة على دعم كبير من الشعب والقيادة، خليفته رافسنجاني عام 1993 حصل على 63 % من الأصوات وهي نسبة قليلة وفق المقاييس الشرق أوسطية³ .

* إستغلت إيران الإجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 وإختلال التوازن العسكري ، فرصة سانحة للتدخل ولتلعب دورا إقليميا وخاصة على ضوء الضربات العسكرية العراقية لها، وخاصة أن في لبنان أقلية شيعية مستضعفة وعلى إيران أن تتجند ضد " محتلة القدس " وأوفدت وفدا لسوريا لتدارس

¹ عبد الرازق محمد اسود : موسوعة الحرب العراقية-الإيرانية، مرجع سابق، ص236.

² د. حمدي أطاهري : الموسوعة العربية - " مشكلات العالم العربي " ، ج 2 ، 1995. ص 60-61.

كيفية تقديم المساعدات للبنانيين والسوريين والفلسطينيين، وإن إيران ولبنان جبهة قريبة للقدس، وقررت إيران إقامة حركة حديدية ترتبط بإيران، عدا حركة أمل الشيعية فكان حزب الله، ولدراسة مجموعة من العلماء الذين درسوا في كليات نجف وقم وتلاميذ محمد باقر الصدر وكانت الإنطلاقة من بعلبك 1982.

المطلب الثاني: النظام السياسي الإيراني.

يتركب النظام الإيراني من عدة مؤسسات غير تقليدية في الأنظمة السياسية، وهذا التركيب المعقد هو بهدف إحكام قبضة رجال الدين على السلطة لكن بصورة ديمقراطية، ويوجد في إيران عدة هيئات تؤثر في السياسة الداخلية والخارجية، حيث النظام السياسي متعدد الأقطاب، وثمة قوى فاعلة عديدة ترسم سياسة البلد يمكن أن يطلق عليها "مصادر إتخاذ القرار" وأهم هذه المؤسسات هي:

أ- المؤسسات الرسمية:

أولاً : المرشد :

"المرشد الأعلى" أو "الولي الفقيه" هما لفظا مترادفات مرتبطان بالنظرية السياسية الدينية التي أشار إليها الإمام الخميني وهي "ولاية الفقيه" إذ نشأت هذه النظرية على يد الشيخ "أحمد النقراني" مؤلف كتاب عوائد الأيام في أصول الفقه، وطبقها الإمام الخميني في سنة 1979 لأول مرة.

أ- النظرية: شكلت تطورا كبيرا في نظام المرجعية الدينية الذي نشأ عن الشيعة الإمامية في عصر غيبة الإمام الثاني عشر، وطيلة نشأ عن الشيعة الإمامية في صر غيبة الإمام الثاني عشر، وطيلة مقاطعتهم للأنظمة السياسية الإسلامية المختلفة، و تقوم النظرية على النيابة العامة للفقهاء عن المهدي المنتظر الذي إن أعاد حسب الشيعة سهلا الأرض عدلا بعدما ملئت جورا، وبموجب ولاية الفقيه صارت المرجعية الدينية مصدرا للإفتاء والأحكام تطورت من مهمة الإرشاد الروحي إلى تشكلها الروحي المتمثل في "المرشد الأعلى" للثورة الإسلامية" الذي يهيمن بسلطاته الجمة على مؤسسات الدولة الإيرانية.¹

¹ سيدي أحمد ولد أحمد سالم: "الولي الفقيه الدور والصلاحيات"، المتحصل عليه. www.aljazeera.net.

ب- **سلطات المرشد:** نصت المادة "5" من الدستور الإيراني على أن ولاية الأمة في ظل إنتشار الغمام المهدي تؤول إلى أعدل وأعلم وأتقى رجل في الأمة ليدير شؤونها وفق ما جاء في المادة "107" من الدستور نصت المادة نفسها على تساوي المرشد مع عامة الشعب أمام القانون¹.

* **مؤهلات المرشد:** العلم، العدالة، المروءة، الفقه الواسع بظروف العصر، الشجاعة، الفطنة، الذكاء والقدرة على الإدارة للأمر.

* **صلاحيات المرشد:** يعين الدستور المرشد الأعلى و يخوله.

1. تعيين وعزل نصف أعضاء مجلس صيانة الدستور البالغ عددهم 12.

2. تعيين رئيس السلطة التنفيذية.

3. تعيين رئيس المؤسسة الإذاعة والتلفزيون.

4. رئيس القائد الأعلى لقوات الحرس الثوري.

5. تعيين رئيس القيادات العليا للقوات المسلحة².

* **النقد:** فيما يخص مؤهلات المرشد لا يمكن أن تتوفر هذه الشروط في شخص واحد، رغم الصلاحيات الجمة التي يتمتع بها المرشد، لم يكتفي الإمام الخميني كمرشد أول للبلاد بها بل رفض هيمنته على مجلس الشورى ورئاسة الجمهورية وأقال أبو الحسن الصدر رئيس الجمهورية الإيرانية الأول عام 1981 عندما تمرد على تعليماته، كذلك وجه رسالة شديدة اللهجة إلى الرئيس عام 1988 عندما إعترض على بعض ممارساته حين أجاز قانون العمل بعد أن عارضه مجلس المحافظة على الدستور، إعتبر الخميني في تلك الرسالة أن ولاية الفقيه لولاية الرسول (ص)، فالولي الفقيه بالنسبة للخميني معين من قبل الإمام المهدي الغائب ولذلك لا يجوز الإعتراض على قراراته بناء على الحديث المنسوب إلى المهدي الذي يقول: إن الراد على الفقهاء كالراد علينا و كالراد على الله³.

¹ محسن كديفر: نظريات الحكم في الفقه الشيعي: بحوث في ولاية الفقيه، ترجمة: دار الجديد، ط4، بيروت، دار الجديد، 2000، ص 13.

² نيفين، عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران و العلاقات العربية الإيرانية. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية 2001، ص 78.

³ يحي داوود عباس، "الدستور الإيراني الوحدة الإسلامية". مجلة الراصد. 1428 هـ المتحصل عليها من الموقع www.arso.org

* إنتخاب المرشد والهيئات التابعة له:

- 1- يتم إنتخابه من قبل "مجلس الخبراء" المنتخبين من قبل الشعب.
 - 2- كان الإمام الخميني هو أول من أنيطت به ولاية الفقيه إلى أن توفي في سنة 1989، فتولى المرشد الحالي السيد "علي خامني" هذا المنصب في حين أنه يتولى "آية الله العظمى حسب منتظري" خليفة للخميني إلا أن إنتقاداته للإعدامات التي قامت بها الحكومة الإيرانية 1988-1989 جعلت الخميني يدفعه للإستقالة في مارس 1989.
- ملاحظة:** لدى المرشد الأعلى مكتب تنسيق لظهوره أمام الناس مكون من 4 أعضاء "حجة الإسلام، آية الإسلام".

* عزل المرشد: يمكن لمجلس الخبراء - نظريا- أن يعزل المرشد في حالتين هما:

- 1- عجز المرشد على أداء واجباته الدستورية.
- 2- أ- فقدانه صفة من صفات الأهلية التي نصت عليها المادتان 5 و 109 من الدستور.
ب- أو تبين أنه لا يملك تلك الصفة من الأساس¹.

ثانيا: السلطة التنفيذية في إيران:

تحت بند الهيئة التنفيذية تناولت الدستور الإيراني ثلاث مؤسسات وهي:

* رئيس الجمهورية.

* نواب الرئيس.

* الوزراء.

1/ رئيس الجمهورية (الرئاسة):

عرفها الدستور بأنها أعلى سلطة في البلاد يعد القيادة تحدث عنها الدستور في المادة 20 مادة إن ينتخب الرئيس من قبل الشعب لـ 4 سنوات و يحق له تولي الرئاسة بشكل متتال مرتين فقط.

* **مؤهلات رئيس الجمهورية:** الأصل الإيراني، الجنسية الإيرانية، القدرة الإبداعية أن يكون سجله نظيف، أن يكون متدين، وموثوق به، الإيمان بالمبادئ الأساسية للجمهورية الإسلامية في إيران والمذهب الرسمي للبلاد.

¹ نفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص 78.

* **صلاحيات رئيس الجمهورية:** ينقد الدستور، يرأس السلطة التنفيذية ما عدا في المجالات التي ترتبط مباشرة بالقيادة.

- إختبار وزراء الحكومة، وأعضاء مجلس الشورى، وله الحق في إقالتهم.
- المصادقة على القوانين وتطبيقها بعد المصادقة عليها من مجلس الشورى.
- المصادقة على الإتفاقيات والمعاهدات والعقود بعد مجلس الشورى.
- له بعض الصلاحيات المعتاد عليها، المصادفة على الميزانية، منح الأوسمة ... الخ.

* **إستقالة الرئيس:** يستقبل بتقديم طلب إستقالة إلى المرشد في حالة عدم قبولها يستمر الرئيس في منصبه.

- **خلو منصب الرئيس:** في حال وجود سبب وفاة الرئيس أو إستقالته أو مرضه أو سبب آخر، يتولى منصب الرئاسة نائب الرئيس، بعد موافقة مرشد الجمهورية أو تعيينه المرشد في حال عدم وجود نائب الرئيس ليبدأ هذا الأخير الترتيب لإنتخابات رئاسية في غضون خمسين يوم.

2/ نواب الرئيس:

جاءت مع تعديل دستور 1989 وهو منصب مهم خاصة بعد تعديلات الرئيس لرئاسة الوزراء.

* **للنواب صلاحيات متعددة وهامة، خاصة النائب الأول:** الذي يقوم بمقام الرئيس في حالة الوفاة أو العزل أو الإستقالة والمرض وذلك بعد موافقة القيادة¹.

مقارنة بين الولي الفقيه و رئيس الجمهورية:

يذهب بعض المتابعين للشأن الإيراني إلى وصف الجهاز التنفيذي الإيراني بكونه حكومة ذات رأسين "(الولي الفقيه و رئيس الجمهورية) لكن تجب الإشارة إلى هنالك فروق بين المؤسستين كما يوضحه الجدول التالي²:

¹ نفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق ، ص 89 ، 90.

² سيدي أحمد ولد أحمد سالم، "الولي الفقيه الدور و الصلاحيات"، مرجع سابق.

رئيس الجمهورية	الولي الفقيه	
4 سنوات	مدى الحياة	مدة الحكم
إنتخاب شعبي عام	مجلس الخبراء	جهة الإنتخاب
تنفيذية و مقيدة	مطلقة وفوق جميع السلطات	طبيعة الصلاحيات

3/ المجلس الوزاري: صلاحياتهم السهر على تنفيذ و طلبات المجتمع و يعمل مجلس الوزراء تحت إشراف الرئيس الذي يتأسس هو أو نائبه إجتماعات مجلس الوزراء.

(أ) صلاحياتهم: 1- إصدار الأحكام و الإجراءات و النظم للتييسر العملية الإدارية.

2- إنشاء لجان متخصصة لتسهيل عمل الوزراء، لا بد من مصادقة الرئيس عليها.

3- تأسيس الأجهزة الإدارية اللازمة لتنفيذ خططها و أحكامها.

(ب) إستقالتهم: يتم طلب الإستقالة بتقديمها إلى الرئيس في حالة رفضها، يستمر الوزير في ممارسة مهامه، أما في حالة القبول سيمر المجلس في ممارسة عمله حتى يعين حكومة جديدة¹.

ثالثا: السلطة التشريعية في إيران:

تتكون من: مجلس الشورى الإسلامي و مجلس صيانة الدستور.

1- مجلس الشورى الإسلامي: (البرلمان)

يبلغ عدد أعضائه 270 عضو ينتخبون من قبل الشعب لمدة أربع سنوات (الاقتراع السري) المباشر على أن يضاف 20 عضو بعد كل 10 سنوات إستجابة للتطورات السكانية والسياسية، على أن ينتخب زرادشت واليهود نائب لكل منهم يشترك كل من المسيحيين الأشوريين والكلانيون في إنتخاب ممثل واحد، في حين أصبح عدد نواب النصارى الأرمن لكثرة عددهم إلى ممثلين.

*صلاحيات مجلس الشورى الإسلامي:

- مناقشة خطط وجداول أعمال الحكومة للمصادقة عليهاومناقشة أي جدول أعمال مقدم من 15 عضو على الأقل.

- المناقشة والمساعدة في كل شؤون القومية.

¹ نفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق ، ص109، 111.

- المصادقة على كل المعاهدات والبروتوكولات والعقود والاتفاقيات من الجهات الخارجية.
- إحداث تغييرات طفيفة في الخط الحدودي للبلاد بشرط اعتبار المصالح القومية وموافقة أربعة أخماس الأعضاء.
- الموافقة أو الرفض على طلب الحكومة بإعلان أحكام الطوارئ لمدة لا تزيد عن 30 يوم.
- التصويت على منح الثقة من الوزراء أو أي موظف حكومي أو التصويت على سحب الثقة من الرئيس.

2- مجلس أوصياء الدستور: (صيانة الدستور)

وجد مجلس الأوصياء ليتم أعمال مجلس الشورى ويشرف على بعض المسائل المهمة وذكر في مواد (92- 99) شرحت فيها العلاقة بين مجلس الأوصياء ومجلس الشورى.

***العضوية في المجلس:** يبلغ عدد الأعضاء 12 عضواً :

أ- ستة فقهاء (علماء شريعة) ينتخبهم المرشد.

ب- ستة خبراء قانون ينتخبهم مجلس الشورى من قائمة يرئسها مجلس القضاء الأعلى.

***المدة:** تستمر مدة مجلس الأوصياء ست سنوات يحدد نصف أعضاء المجلس بعد مرور نصف المدة (03 سنوات) عن طريق القرعة — نختار المرشد محلهم 03 آخرين ونفس الشيء بالنسبة لخبراء القانون، وبعد انتهاء مدة المجلس (06 سنوات) ينتخب مجلس الشورى ستة خبراء.

***مهام وصلاحيات المجلس: (الدستور):**

- 1- مراجعة جميع تشريعات مجلس الشورى في مدة أقصاها عشرة أيام وتمدد عند الحاجة بالتشاور مع مجلس الشورى.
- 2- الهدف عدم مخالفة تشريعات مجلس الشورى للشريعة الإسلامية
- 3- المصادقة على تشريعات مجلس الشورى أوردتها إليه للتغيير في ضوء ملاحظات مجلس الأوصياء.
- 4- حضور جلسات مجلس الشورى الطارئة لمساعدة في تشريع عملية صدور التشريعات.

5- تفسير نصوص الدستور ويرجح التفسير الحاصل على 3/4 من أصوات أعضاء مجلس الأوصياء

6- الإشراف على الإنتخابات الرئاسية وغيرها والإستفتاءات العامة.

7- حق النقض في التشريعات الهامة والمتعلقة بقضايا هامة جدا في حال حدوث تعقيدات في إصدار التشريعات حولها داخل مجلس الشورى¹.

رابعاً: السلطة القضائية:

- نص الدستور حماية حقوق الأفراد والمجتمع.

- مسؤولة على تطبيق العدالة في المجتمع الإيراني.

- الإشراف على تنفيذ القوانين.

* مكونات السلطة القضائية:

1- رئيس الهيئة القضائية: مختار من طرف المرشد لمدة 05 سنوات ويقوم بمجموعة مهام إنشاء الهيكلية الإدارية للممارسة القضائية + إعداد مسودات القوانين المناسبة للجمهورية الإسلامية، توظيف القضاة وإقالتهم.

2- وزير العدل: يختار من قبل رئيس الجمهورية من بين أشخاص يختارهم رئيس السلطة القضائية.

3 - رئيس المحكمة العليا
يعينها رئيس السلطة القضائية لمدة 05 سنوات.
4- المدعي العام

خامساً: المؤسسات العابرة للسلطات:

هي تلك المؤسسات التي تتمكن من إطارها السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في تشكيل أو الوظائف حيث يصعب نسبها لإحدى السلطات وهي ثلاث:

¹ نفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص 120، 122.

1- مجمع تشخيص مصلحة النظام:

نشأ بقرار من الخميني 1412هـ- 1988 بهدف الفصل في النزاع بين مجلس الشورى وصيانة الدستور، أسس المجمع في فبراير / شباط 1988 إستجابة لتوجيهات الخميني برفع الخلافات في وجهات النظر بين مجلس الشورى وبين مجلس أوصياء الدستور بشأن القوانين والقرارات الصادرة عن مجلس الشورى والتي تؤكد وجهة نظر مجلس الأوصياء مخالفتها إما للتشريعية الإسلامية أو للدستور، مع إصرار مجلس الشورى على صحة وجهة نظر مجلس الأوصياء مخالفتها إما للشريعة الإسلامية، أو للدستور، مع إصرار مجلس الشورى على صحة وجهة نظره ومطالبته لمجلس الأوصياء بالمصادقة على قوانينه وقراراته وشمل التعديل على المادة 112 من الدستور مسألة إنشاء المجمع.

* **عضوية المجمع:** يعين المرشد الثورة أعضاء المجمع الدائمين والمتغيرين إلا فيما يخص رؤساء السلطات الثلاثة فإنهم ينضمون إلى المجمع بشكل آلي بعد التعديل الجديد الخاص بقانون المجمع ومدة المجمع خمس سنوات، ويلتحق بعض الأعضاء بشكل غير دائم إذا كانت السائل المطروحة تتعلق بصلاحياتهم كبعض الوزراء ويترأس الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني المجمع منذ 18 مارس 1997.¹

2- مجلس الخبراء: برزت فكرة إنشاء مجلس الخبراء مع بداية إعداد مسودات الدستور سنة 1979، إذ رأى آية الله الخميني أن يشكل مجلس خبراء يراجع مسودة الدستور ثم يعرضها على الشعب في إستفتاء عام.

إنقسم رجال الثورة حول عدد أعضاء مجلس الخبراء إلى فريقين، تزعم الإتجاه الأول آية الله منتظري الذي نادى بان يكون عدد أعضاء مجلس الخبراء 200 عضو يمثلون جميع المناطق الإيرانية، في حين رأى الفريق الثاني تحت قيادة الخميني وأغلبه من رجال الدين بأن تكون العضوية محصورة في عدد قليل حتى يتمكن المجلس من مراجعة الدستور في فترة وجيزة ليعرضه في الاستفتاء العام بعد ذلك، وقد رجحت كفة الفريق الثاني وانتخب 70 عضواً لمجلس الخبراء قاموا بمراجعة مسودات الدستور وطرحوه في إستفتاء عام يوم 02 ديسمبر 1979.

إرتفع في عام 1982 عدد أعضاء مجلس الخبراء إلى 83 عضواً غالبيتهم من رجال الدين وحدد

¹ نفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص 127 .

القانون أن يكون مقر وإجتماعات مجلس الخبراء السنوية في مدينة قم، إلا أن كل إجتماعات المجلس عقدت في العاصمة طهران.

***مدة مجلس الخبراء وصلاحيته:** تبلغ مدة مجلس الخبراء ثماني سنوات، وللمجلس حق تعيين وإقالة مرشد الثورة، كما أن أعضاء مجلس الخبراء غير ممنوعين من تولي المناصب الحكومية المختلفة مثل عضوية مجلس الشوري.

3- المجلس الأعلى للأمن القومي:

أنشئ المجلس الأعلى للأمن القومي بعد مراجعة الدستور سنة 1989، وحدد هدف إنشائه بحماية الثورة الإسلامية والمصالح القومية للجمهورية الإسلامية والدفاع عن سيادة إيران وأراضيها، وأفردت المادة (177) من الدستور للحديث عن المجلس، وتعتبر قرارات المجلس نافذة بعد مصادقة المرشد عليها.

* مهام المجلس وصلاحيته:

1. وضع السياسات الأمنية والدفاعية في ضوء السياسات العامة الصادرة عن المرشد
2. تنسيق النشاطات السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للبلاد مع السياسات الدفاعية والأمنية العامة للدولة.
3. تسخير كافة موارد البلاد الطبيعية وغير الطبيعية لمواجهة أي تهديد داخلي أوخارجي لأمن البلاد.

* **عضوية المجلس:** يتزأس رئيس الدولة مجلس الامن الذي تتكون عضويته من الشخصيات التالية:

1. رؤساء السلطات الثلاث (الحكومة، ومجلس الشوري، والهيئة القضائية).
2. رئيس المجلس الأعلى لقوات المسلحة .
3. رئيس منظمة التخطيط والميزانية.
4. ممثلين عن المرشد يعنیهما المرشد.
5. وزراء الخارجية والداخلية والإعلام.
6. أي وزير يتعلق عمله بمهام المجلس، وموظفي المناصب العليا في الجيش وقوات حرس الثورة¹.

¹ نفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص 129 .

تناول الدستور الإيراني للجيش وقوات حرس الثورة الإسلامية في 09 مواد من (143- 151)

ووفق الدستور:

* يعتبر الجيش المسؤول على حماية إستقلال ووحدة الأراضي الإيرانية.

* الدفاع عن النظام السياسي الإسلامي للدولة .

- كما نص الدستور على إسلامية الجيش في تصوراته، وأن يعتمد في أفرادها على المسلمين المؤمنين بمبادئ الثورة .

- المادة 145 منع إلتحاق الأجانب بالجيش الإيراني وقوات حرس الثورة وجميع قوات الأمن الإيرانية.

- يحرم الدستور إقامة قواعد أجنبية في إيران ولو لأغراض سلمية.

- حرس الثورة: نص الدستور على استمرارها في القيام بدورها في حماية الثورة وإنجازاتها .

- الجيش الإيراني: "إنفاقيات جنيف"¹.

II- المؤسسات الغير رسمية:

أ/ الأحزاب السياسية في إيران:

تنشط عشرات الأحزاب في الساحة الإيرانية وعلى جميع الصعد السياسية، الإجتماعية، الإقتصادية والفكرية ويحصر المراقبون هذه الأحزاب في تيارين رئيسيين يتصارعان لى النفوذ وإدارة البلاد، ولكل من التيارين وجهة نظر خاصة وقراءة مستغلة للمستقبل الإيراني ولكنهما يلتقيان على الأسس التي قامت بها الثورة الإسلامية سنة 1979م.

1- التيار الإصلاحى (المعتدل):

ويضم هذا التيار 15 حزب أو جمعية سياسية تناصره الكثير من الجمعيات الحقوقية + مؤسسات فاعلة في المجتمع الإيراني و يقوم على الأسس والأساليب المتحركة Dynamic التي غالبا ما تكون ذات طابع متحرر من القيود منطلق لنضالاتها السياسية والكفاحية ومنهجاً لإدارة شؤون البلاد والعباد.

¹ نفس المرجع، ص 131، 137.

- وأبرز الأحزاب التي تنصره:

1. جمعية رجال الدين المناضلين (رحانيون مبارز) ← رئيس خاتمي.
2. جبهة المشاركة الإسلامية (راديكالي متطرف) ← أخو خاتمي.
3. منظمة تعزيز الوحدة الطلابي ← قيادة مركزية.
4. مجاهدو الثورة الإسلامية ← محمد سلامتي.
5. حزب كوادر البناء ← غلام حسن كردستاني.

2- التيار المحافظ:

هو تيار يتمثل بعدة أحزاب وجمعيات يقوم على : تشدد وهي أسس وأساليب تقليدية التي غالبا ما تكون ذات طابع إيديولوجي صارم منطلقا لنضالاتها السياسية والكفاحية ومنهجيا لإدارة الشؤون البلاد والعباد، وأهم حزبين يتصدرانه:

أ. حزب المؤتلفة الإسلامي: كان يحكم النظام برمته قيل مجيء محمد خاتمي وخسر هذا الحزب أهم مواقعه في البرلمان والحكومة لكنه مازال يسيطر على الكثير من مفاصل الدولة.

ب. رابطة رجال الدين المناضلين: (روحانيت مبارز) يرأسها علي أكبر ناطق ثوري وهو احد أهم المقربين من المرشد " علي خامنئي" التيار الإصلاحية يرى ان المحافظين وبعد هزيمتهم أمام خاتمي قد أخرجوا من البرلمان ولكن عادوا من باب مرشد الثورة التفوا به وبات أقرب إليهم من الإصلاحيين¹.

* أماكن تواجدهم: وبالتالي سيطر المحافظون على أجهزة المخابرات والحرس الثوري وأجهزة الرقابة القضائية... الخ، مجلس صيانة الدستور — إشتكى منه التيار الإصلاحية لأنه يهيمن على الحياة السياسية واستطاع المحافظون من خلالها أن يعرقلوا ترشيحات الإصلاحيين، وأن يحكموا بالسجن على العشرات من أعضاء البرلمان والصحافيين والمنقذين، وأغلقوا عشرات الصحف (حتى بات تطبيق برامج الإصلاحيين مشكوك فيه).

3- أحزاب المعارضة: يذهب بعض المتابعين للشأن الإيراني إلى أنه لا يوجد في إيران معارضة مشروعة وإن كلا التيارين محافظ - إصلاح جزء من السلطة يتصارعان عليها، وأن ما يسمى بالمعارضة فعليا مستترا ومحضورة بنص القانون ممنوعة من ممارسة أنشطتها وإعلان أفكارها مثل

¹ محمد الصادق الحسيني، "المحافظون و الإصلاحيون، وجه لوجه". المتحصل عليه www.aljazeera.net

الأحزاب الماركسية والليبرالية والملكية، وقد يعمل بعضها تسلا من خلال الأحزاب والأطر المشروعة في البلاد.

أهم الحركات المعارضة هي " حركة تحرير إيران" أسست في الستينات على يد "مهدي بازوكان" رئيس وزراء الحكومة المؤقتة المنبثقة عن الثورة الإسلامية عام 1979.

- يقود الحركة وزير الخارجية السابق إبراهيم يزدي.

- تتسجم في بعض مواقفها مع التيار الإصلاحي

- ولكنها تحتفظ بإعتراضات جذرية عن طريقة إدارة النظام القائم.

- ألفت أن السلطات تبدي مرونة نسبيا في التعامل معها حيث يمارس رموز الحركة وأعضاؤها نشاطا سياسيا ويدلون بأرائهم في الوسط السياسي والإعلامي

- لكن الإعلام يضعهم بالمحضور وتعرض هذه الحركة للعديد من الإعتقالات لأسباب متعددة قبل المواعيد الإنتخابية.

يعتقد أنه يعمل تحت عباءة الحركة بعض أنصار التيار الملكي الذين لا يتمتعون إلا بقليل من الحضور في المجتمع الإيراني لكن لهم أثر كبير وشعبية واسعة في أوساط المثقفين والجامعيين. بالإضافة إلى حركة مجاهدي خلق التي كانت من ابرز الحركات المعارضة في إيران رغم وجود إعتداءات عليها من قبل السلطة الإيرانية¹.

* مقارنة بين الإصطلاحيون والمحافظون²:

1. ولاية الفقيه: نظرة تعبدية انطلاقا من فكرة الإمام، وهو نائب الإمام 12المهدي الغائب وجب ضمنا طاعته.	1. ولاية الفقيه: نظرة مدنية أي أنها بند من بنود الدستور ملتزمون بها التزام المواطن.
2. سياسة خارجية .	2. السياسة الخارجية: ضرورة تحسين علاقات إيران الخارجية ويجتمعون على نزع فتائل التوتر مع الجيران.
3. اتهامات متبادلة	3. إتهامات متبادلة
4. الديمقراطية: السيادة الشعبية، يمارسونها بتكاليف شرعي يدعم المشروعية الدينية.	4. الديمقراطية : الديمقراطية الغربية من حق الممارسة لا من مضمونها الليبرالي.

¹ شفيق شقير "السياسة في إيران بناء الثورة و المعارضة". قسم البحوث و الدراسات، الجزيرة المتحصل عليه من www.Aljazeera.net.

² سيدي أحمد ولد أحمد سالم، "الولي الفقيه الدور و الصلاحيات"، مرجع سابق.

السياسة الخارجية: أن الأمر لا يتوقف عن الآخر سياسة الاستعداد للآخرين، أو الذهاب في تبني سياسة حلفاء أو أصدقاء أو حركات تحرر — البقاء معزولاً عن المجتمع الدولي الذين يعتقدون أن دولتهم تكسبه بوسائل عقلانية.

السياسة الخارجية: ان عداوة أمريكا لإيران وكذلك اسرائيل وأي طرف آخر إنما سببه هو استقلالية القرار الإيراني الذين يعتزون به وهذا الذي عزلهم على العالم كله.

ب/ حرية الرأي والمجتمع المدني:

1- المجتمع المدني: هو متنوع و نكي وقوي ونابض ومنتشاك.

- التنوع: يعبر عن كل ألوان الطيف الاجتماعية والإقتصادية والسياسية والدينية، الجمع بين الديمقراطية والتسلطية.

- نكي: لا يصل في صدمة مع السلطة إلى نقطة اللاعودة فهو يطور آليات تمكنه من البقاء والإستمرار.

- قوي: يؤثر في صنع القرار ويشكل اتجاهاته.

- نابض: إنتقاله قوياً هذا المجتمع من مربع إلى آخر.

- منتشاك: تمتد خطوط الاتصال بين قواه ومؤسساته مرتكزاته.

2. القوى: الدينية، قوى المال التنظيمات شبه الحزبية، الصحافة، الحركات الطلابية، والمرأة.
أ/ الدينية:

* مؤسسة الحوزة: هي مكان لطلاب التعليم الديني يتدرجون من ثقة الإسلام، حجة الإسلام والمسلمين، أية الله العظمى.

* الآمانة العامة لأمة الجمعة والجماعات:

ب/ القوى الإقتصادية:

* البازار: يسيطرون على 75 % من تجارة داخلية وحوالي 2/1 من الواردات

* المؤسسات الخيرية: مؤسسة المستضعفين الشهيد ، مؤسسة الإمام رضا.

ج/ الصحافة : لها دور كبير وتأثير في قوى صنع القرار الإيراني ويمكن التمييز باتجاهين.

* ينسب إلى تيار التشدد: صحف جمهوري إسلامي كيهان ورسالت.

* ينسب إلى تيار الاعتدال والإصلاح: جاءت مع خاتمي مثل صحيفة امروز وآهنو.

د/الحركات الطلابية: قادت العديد من المظاهرات الرسمية التي أدت إلى إتخاذ قرارات مصيرية إذ لها تأثير كبير على صانع القرار فهم من حسموا نتائج إنتخابات 1997م لصالح خاتمي أمام نظيره على أكبر نوري، بالإضافة إلى أنهم ساهموا في نجاح الثورة الإسلامية في ايران.

ه/المرأة : أحدث الخميني عدة تعديلات قد نشطت من خلال إتجاهين:

* عن طريق تنظيمات نسائية حكومية تتمثل في مكتب الشؤون النسائية الملحق برئاسة

الجمهورية لجميع المعلومات واتخاذ القرار في قانون المرأة.

* غير حكومية مثل رابطة السيدة "زينب" خاصة بعمل المرأة بالمنازل (تأسست بالإتحاد

مع البازار)¹.

المطلب الثالث: السياسات الإقليمية الإيرانية.

إن المكانة التاريخية، والحضارية، والجيوبوليتيكية، والأمنية لإيران في منظومة الأمن الإقليمي والعالمي يجعل من أخذ التحولات المختلفة في تطبيق سياسة إيران الخارجية أمرا لا مناص عنه. هناك ثلاثة توجهات أساسية في إقليمية السياسة الخارجية الإيرانية هي: التوجه الجغرافي-الجيوبوليتيكي، والتوجه (الثقافي- التاريخي) والتوجه العقائدي و (السياسي- الأمني)، وقد واجهت سياسة إيران الخارجية تحديا طوال العقود الأخيرة في إيجاد تعادل بين هذه التوجهات والإهتمامات الثلاثة، يمكن تسمية ذلك بنوع من أنواع التحديات النظرية في التركيز على قواعد الأنظمة الإقليمية المختلفة في الشرق الأوسط العربي، وآسيا الوسطى والقوقاز، والخليج الفارسي وآسيا الجنوبية.

كذلك يمكننا التعبير عن هذا التضاد بالتحدي بين الإقليمية و العالمية في توجيه العلاقات الإقليمية وسياسة إيران الخارجية وبعض ذوي الرأي في دراسات السياسة الخارجية يعتبرون أن التحدي الأساسي الذي تواجهه سياسة إيران الخارجية هو إيجاد التعادل بين العنصر الجيوبوليتيكي والعنصر العقائدي، الموجود طوال تاريخ إيران، والذي بلغ القمة خلال عهد الثورة الإسلامية.

¹ نفين عبد المنعم مسعد ، مرجع سابق ، ص 140- 147.

مع إنهيار الإتحاد السوفياتي وظهور الدول الجديدة في آسيا الوسطى والقوقاز في أوائل عقد التسعينات، تحدث بعض آخر من ذوي الرأي عن ضرورة التركيز على الإهتمام (التاريخي- الحضاري) في توجهات سياسة إيران الخارجية¹.

إن الإقليمية في سياسة إيران الخارجية شهدت نقاط تحول متفاوتة:

الأولى: خلال عهد النظام السابق لم يكن هناك اقتناع كاف بالتركيز على الإقليمية، لذلك فإن الدور السياسي- الأمني، بل وحتى الإقتصادي لإيران في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة في الشرق الأوسط العربي أعتبر ثانويًا، وعليه فإن دخول إيران إلى القضايا السياسية والعقائدية في الشرق الأوسط من زاوية السلام بين العرب وإسرائيل، دفع إيران للدخول في مواضيع لا علاقة لإيران بها لجهة مصالحها الوطنية والإستراتيجية، بل كان تدخل السياسة الخارجية الإيرانية في توترات وتجاذبات غير ضرورية.

من ناحية ثانية كان الإتحاد السوفياتي حينها هو القوة المسيطرة على آسيا الوسطى والقوقاز وأفغانستان، لذلك لم تتمكن إيران من تنفيذ توجهها (الثقافي- التاريخي) في المجال الحضاري في سياستها الخارجية، وفي النهاية فإن نظام الشاه لم يكن يعتقد بأخذ دور الدين و العقيدة في توجهات سياسة إيران الخارجية، لذلك كان التركيز الأساس في سياسة إيران الخارجية حينها على التحولات الجغرافية والجيوبوليتيكية وكانت منطقة الخليج الفارسي هي مركز النشاط (السياسي، الأمني، الإقتصادي) لإيران.

الثانية: إن قيام الثورة الإسلامية الإيرانية يعد نقطة تحول في التركيز على الإقليمية مع توجه عقائدي في السياسة الخارجية الإيرانية، ولما كانت ماهية الثورة الإسلامية تركز على العقيدة الشيعية، كان إرتباط إيران بقضايا العالم العربي والإسلامي أمرا لا مفر منه، وخلافا للماضي، كان التركيز على القضايا الإقليمية نوعا من القوة في السياسة الخارجية الإيرانية، وأضحت القضايا الأساسية للشرق الأوسط مثل: السلام العربي الإسرائيلي، ومواجهة الإستكبار، والمواجهة مع الحكومات العربية التابعة للقوى الكبرى هما الموضوعان اللذان ربطا الجمهورية الإسلامية الإيرانية بقضايا المنطقة مباشرة، في هذه البرهة خرج الدور الإيراني من التهميش، لتصبح إيران اللاعب الأنشط في المنطقة، بشكل جديد،

¹ د. كيهان برزكر: مكانة "الإقليمية" في سياسة إيران الخارجية، فصلوة ايران و العرب - عدد 26 - السنة الثامنة - شتاء 2011.

لكن التوجه نحو التنمية والإقتصاد في سياسة إيران الخارجية جاء تدريجياً بعد إنتهاء الحرب العراقية ضد إيران.

الثالثة: شكل إنهيار الإتحاد السوفياتي نقطة تحول أخرى في مجال التركيز على التوجه (الحضاري- الثقافي- التاريخي) للسياسة الخارجية الإيرانية، فظهر دول آسيا الوسطى والقوقاز المستقلة حديثاً، والتي ترتبط إلى حد ما بإيران و الشرق الأوسط في الجانب (الحضاري - التاريخي) وفي الثقافة الإسلامية، ما وفر الظروف التي دعت إيران إلى جعل الإهتمام بالمناطق الشمالي والشرقية، ولأول مرة في صدر أولويات سياستها الخارجية، فطوال عقد التسعينات كان خبراء دراسات السياسة الخارجية الإيرانية منشغولون في البحث عن طرق تقارب إيران مع دول هذه المنطقة، والتركيز على ضرورة الحضور الفاعل لإيران في هذه المناطق.

شكل تمركز السياسة الخارجية الإيرانية على هذه المناطق في تلك البرهة مرحلة جديدة من المنافسة (الإقتصادية- السياسية- الأمنية- الثقافية) بين إيران و اللاعبين الإقليميين الآخرين مثل: روسيا وتركيا، في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، وبنفس المقدار أعاد رسم دور هؤلاء اللاعبين في السياسة الخارجية والمصالح الوطنية الإيرانية.

الرابعة: في الختام كانت نقطة التحول الرابعة في الإقليمية هذه هي حادثة 11 سبتمبر وأزمة العراق عام 2003 التي زادت من تركيز السياسة الخارجية الإيرانية على الإهتمام (السياسي- الأمني)، فوجود قوات الإحتلال الأميركي في العراق، والمخاطر الناشئة عن ذلك على أمن إيران ومصالحها الوطنية، ثم تشكيل النظام (السياسي- الأمني) الجديد في العراق، وتنامي الدور الشيعي والكردي في بناء السلطة والسياسة في العراق، أظهر ضرورة التركيز على التحالف مع الأحزاب السياسية والدول الصديقة في المنطقة، إن التحولات (السياسية - الأمنية) العراقية تركت آثاراً على النظام (السياسي- الأمني) الموجود في العالم العربي، و خاصة في منطقة الخليج، و زاد من ضرورة الوجود الإيراني الفعال في القضايا الإقليمية، كان الوجود الإيراني الفعال في الظروف الجديدة من أجل (تثبيت الدور السياسي - الأمني) في المرحلة الإنتقالية للشرق الأوسط نحو النظام الجديد، لهذا فإن التركيز على الإهتمامات الجغرافية والجيوبوليتيكية، و(الحضارية - التاريخية) و (السياسية - الأمنية) كان يشكل دوما قاعدة مفاهيمية ونظرية خاصة في سياسة إيران الخارجية¹.

¹ د. كيهان برزكر: مكانة "الإقليمية" في سياسة إيران الخارجية، مرجع سابق.

تقول المادة 152 من الدستور الإيراني: "تقوم السياسة الخارجية الإيرانية على أساس رفض أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع والحفاظ على الإستقلال التام ووحدة أراضي البلاد والدفاع عن حقوق جميع المسلمين وعدم الانحياز للقوة المتسلطة وعلى تبادل العلاقات السلمية مع الدول المسالمة"، وتقول المادة 153: إن إبرام أي معاهدة تفضي إلى السيطرة الأجنبية على الثروات الصناعية والإقتصادية أو الثقافية والجيش والشؤون الأخرى في البلاد أمر ممنوع بتاتا¹.

إن منطقة الشرق الأوسط تعيش بعد حوادث 11 أيلول/سبتمبر والتحولت التي تلت أزمة عام 2003 في العراق، حالة الإنتقال نحو نظام سياسي أمني جديد يتنافس فيه جميع اللاعبين المهمين الإقليميين من أجل تثبيت (دورهم الجديد) في المنطقة وإيران بدورها كقوة إقليمية وعالمية جديدة بحاجة لتقوية تعاونها وزيادة مبادلاتها على الصعيد الإقليمي وتحسين علاقاتها مع الشعوب وإيجاد تحالفات جديدة مع الدول من أجل تثبيت دورها.

إن المكانة التاريخية - الحضارية والجيوبوليتيكية - الأمنية لإيران في منظومة الأمن الإقليمي والعالمي تجعل من أخذ التحولات المختلفة في تطبيق سياسة إيران الخارجية أمرا لا مناص عنه.

هناك أربعة توجهات أساسية في إقليمية السياسة الخارجية الإيرانية هي: التوجه الجغرافي الجيوبوليتيكي، التوجه الثقافي - التاريخي، التوجه العقائدي - الديني، والتوجه السياسي - الأمني، وقد واجهت سياسة إيران الخارجية تحديا طوال العقود الأخيرة في إيجاد تعادل بين هذه التوجهات والإهتمامات الأربعة، يمكن تسمية ذلك بنوع من أنواع التحديات النظرية في التركيز على قواعد الأنظمة الإقليمية المختلفة في الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى والقوقاز، وآسيا الجنوبية، كذلك يمكننا التعبير عن هذا التضاد بالتحدي بين الإقليمية والعالمية في توجيه العلاقات الإقليمية وسياسة إيران الخارجية.

يعتبر بعض ذوي الرأي في دراسات السياسة الخارجية أن التحدي الأساس الذي يواجه سياسة إيران الخارجية هو إيجاد التعادل بين العنصر الجيوبوليتيكي والعنصر العقائدي الموجود طوال تاريخ إيران، والذي بلغ القمة خلال عهد الثورة الإسلامية.

¹معين عبد الحكيم : إيران قوة سياسية إقليمية ودولية بارزة، السنة الحادية عشر، العدد 133 محرم - صفر 1433 هـ كانون أول 2012.

إن إنهيار الإتحاد السوفيتي وظهور الدول الجديدة في آسيا الوسطى والقوقاز في أوائل عقد التسعينات، فقد تحدث آخرون من ذوي الرأي عن ضرورة التركيز على الإهتمام التاريخي-الحضاري في توجهات سياسة إيران الخارجية، ولقد شهد الإهتمام بالمكانة الإقليمية في سياسة إيران الخارجية نقاط تحول متفاوتة، فخلال عهد النظام السابق لم يكن هناك اقتناع كاف بالتركيز على الإقليمية، لذلك فإن الدور السياسي-الأمني، بل وحتى الإقتصادي لإيران في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة في الشرق الأوسط العربي اعتبر ثانويا، وعليه فإن دخول إيران إلى القضايا السياسية والعقائدية في الشرق الأوسط من زاوية السلام بين العرب وإسرائيل، دفع إيران للدخول في مواضيع لا علاقة لإيران بها لجهة مصالحها الوطنية والإستراتيجية، بل كان تدخل السياسة الخارجية الإيرانية في توترات وتجاذبات غير ضرورية.

شكل قيام الثورة الإسلامية الإيرانية نقطة تحول أساسية في التركيز على الإقليمية مع توجه العقائدي في السياسة الخارجية الإيرانية، ولما كانت ماهية الثورة الإسلامية تركز على العقيدة الإسلامية، كان إرتباط إيران بقضايا العالم العربي والإسلامي أمرا لا مفر منه، وخلافا للماضي كان التركيز على القضايا الإقليمية نوعا من القوة في السياسة الخارجية الإيرانية، وأضحت القضايا الأساسية للشرق الأوسط مثل: الصراع العربي الإسرائيلي، ومواجهة قوى الاستكبار العالمي هما الموضوعان اللذان ربطا الجمهورية الإسلامية الإيرانية بقضايا المنطقة مباشرة. في هذه البرهة خرج الدور الإيراني من التهميش، لتصبح إيران اللاعب الأنشط في المنطقة بشكل جديد.

شكل إنهيار الإتحاد السوفيتي نقطة تحول أخرى في مجال التركيز على التوجه (الحضاري)-

الثقافي- (التاريخي) للسياسة الخارجية الإيرانية، فظهور دول آسيا الوسطى والقوقاز المستقلة حديثا، والتي ترتبط إلى حد ما بإيران والشرق الأوسط في الجانب (الحضاري - التاريخي) وفي الثقافة الإسلامية، ما وفر الظروف التي دعت إيران إلى جعل الإهتمام بالمناطق الشمالي والشرقية، ولأول مرة في صدر أولويات سياستها الخارجية، فطوال عقد التسعينات كان خبراء دراسات السياسة الخارجية الإيرانية منشغلون في البحث عن طرق تقارب إيران مع دول هذه المنطقة، والتركيز على ضرورة الحضور الفاعل لإيران في هذه المناطق¹.

¹ معين عبد الحكيم : إيران قوة سياسية إقليمية ودولية بارزة، مرجع سابق.

يخطئ من يعتقد بأن السياسة الإيرانية منذ القدم بنيت على إعتبرات داخلية محضة، ويبدو من السذاجة أن تطلب من دولة أن لا تتطلع إلى لعب دور إقليمي أو عالمي.

تشتبك إيران بعلاقات معقدة مع دول المنطقة العربية من جهة، ومع الدول التي لها مصالح في الشرق الأوسط من جهة أخرى، ويطغى التوتر على علاقة إيران بغالبية الدول الغربية، فخالفاً مع الغرب الأوروبي يكاد ينحصر في برنامجها النووي، لكن خلافاتها مع الولايات المتحدة لا تنحصر في ذلك فقط، إنما ثمة مشاكل عديدة وعصية على الحل، فالولايات المتحدة، تنظر إلى إيران باعتبارها دولة تناصبها العداء وتسعى دائماً إلى إفساد مشاريعها في الشرق الأوسط، ولذا تنظر إلى تحركاتها في هذه المنطقة بعين الريبة.

تعتقد الولايات المتحدة أن النظام في إيران هو المسؤول عن تعثر عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، وهو المسؤول عن عدم إحراز أي تقدم في مفاوضات السلام التي أصيبت بالشلل بعد الخلاف الحاد بين حماس وفتح، وتلقي الولايات المتحدة أيضاً باللائمة على إيران في العمل على زعزعة الوضع في العراق ولبنان، وعلاقتها ببعض الجماعات الإسلامية الراديكالية، ولعل الموقف المتشدد والعدائي الذي تتخذه إيران من إسرائيل والتصريحات العدائية المباشرة التي يطلقها القادة الإيرانيون سواء تلك التي تتضمن تهديداً لإسرائيل أو تلك التي تتضمن تشكيكاً بالهولوكوست، قد جعل الولايات المتحدة وإسرائيل تنظران إلى التحركات الإيرانية السياسية والعسكرية بخشية كبيرة.

فإن القيادة السياسية الإيرانية من ناحية ثانية تعمل ليل نهار لإقامة علاقات مع الدول التي تشاطر الولايات المتحدة وإسرائيل العداء، وهكذا إنتقت المصالح الإيرانية مع مصالح بعض الدول في القارة الأمريكية بغية تأسيس كتل دولي أو إقامة تحالفات تقف بوجه المارد الأمريكي، وتتمتع إيران بعلاقات متينة مع روسيا، وتعززت هذه العلاقة بعد الخلاف الغربي الروسي نتيجة لغزو الأخيرة الأراضي الجورجية، ومن ينظر الآن إلى مسار العلاقات الدولية، يتلمس بوادر تشكيل كتل دولي مناهض للولايات المتحدة والغرب، وقبل أيام صرح بوتين بأن العالم ليس أوروبا والولايات المتحدة فقط، وفي الوقت الذي تعرف فيه السياسة الإيرانية كيف تتحرك وتستثمر التغيرات الدولية فإن العرب يبدون في سبات عميق حيال ما يجري¹.

¹ معين عبد الحكيم : إيران قوة سياسية إقليمية ودولية بارزة، مرجع سابق.

المبحث الثالث: دراسة واقع الأمن في الشرق الأوسط.

تناولنا في هذا المبحث واقع الأمن في الشرق الأوسط من خلال دراسة التطور التاريخي لمفهوم الشرق الأوسط والعوامل والمستجدات الدولية المؤثرة في أمنه وفي الأخير تطرقنا لإنتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم الشرق الأوسط.

يعتبر في عالم السياسة الدولية اليوم مفهوم الشرق الأوسط أكثر المفاهيم دلالات وأبعادا ومخاطر معينة، وتزايد الحديث عن هذا المفهوم في ضوء المستجدات الدولية الجديدة سواء التي أعقبت انهيار الإتحاد السوفيتي وبروز نظام دولي جديد أو بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أو بعد إحتلال العراق، وكأنها حلقات مترابطة ومتلاصقة كل واحدة تؤدي إلى الأخرى وهي التي إنعكست على الترتيبات الأخيرة إبتداء من أزمة الخليج الثانية، وما أعقبها من بدء المفاوضات العربية الإسرائيلية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وأن مفهوم الشرق الأوسط وأن كان قديما طرح من قبل المؤسسة الاستراتيجية البريطانية أواخر النصف الأول من القرن العشرين، ولكن حينما إنتقلت زعامة المعسكر الغربي إلى الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، أعمدت هذا المصطلح لتشير به جغرافيا إلى مسائل منها: علاقتها بإسرائيل ومنها إرتباط الولايات الأمريكية بالمصالح النفطية في المنطقة¹.

1- مفهوم الشرق الأوسط:

تعد عبارة الشرق الأوسط من أكثر العبارات إثارة للجدل و الخلاف بين المشتغلين بالعلاقات الدولية بصفة عامة وبين المعنيين منهم بدراسة تلك المنطقة من العالم بصفة خاصة، فما هو المقصود إذن حين نتحدث عن الشرق الأوسط؟

يعد ألفريد ماهان² أول من إستخدم عبارة الشرق الأوسط عام 1902 وذلك خلال مناقشته للإستراتيجية البحرية البريطانية في مواجهة النشاط الروسي في إيران و المشروع الألماني الذي إستهدف إنشاء خط للسكك الحديدية يربط بين برلين و بغداد و قد إستخدم هذه العبارة للدلالة على

¹ محمد صادق الهاشمي: الإحتلال الإمبريكي و مشروع الشرق الأوسط تداعياته و نتائجه، مركز العراق للدراسات ، د س ن ، ص 15.

² هو ضابط بحري إمبريكي الكابتن ألفريد ماهان صاحب كتاب The Influence of seapower upon history الذي ركز فيه على تحليل الإستراتيجية البحرية مشيرا إلى أن الغلبة للقوة البحرية عبر التاريخ، و قد إستخدم تعبير الشرق الأوسط للمرة الأولى في مقال له بعنوان: . (The Persian Gulf and International Politics , National Review (London, spet 1902).

المنطقة التي يقع مركزها في الخليج العربي الفارسي و التي لا تنطبق عليها أي من عبارتي الشرق الأدنى أو الشرق الأقصى ولكنه مع ذلك لم يحدد البلاد التي تدخل في نطاق تلك المنطقة.

إستخدم اللورد كيرزون حاكم الهند في عام 1911 عبارة الشرق الأوسط للإشارة للمناطق تركيا والخليج العربي وإيران في آسيا بإعتبارها تمثل الطريق إلى الهند¹.

عرف الفكر الغربي منذ بداية القرن العشرين وحتى الحرب العالمية الأولى ثلاثة مصطلحات هي الشرق الأدنى Near East وتركز حول الدولة العثمانية والشرق الأقصى Far East وتركز حول الصين في حين أطلقت عبارة الشرق الأوسط Middle East للدلالة على المنطقة الواقعة بينهما².

بدأت دلالة التعبير في الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى في التغيير حين إستخدمت عبارة الشرق الأوسط للدلالة على جزء من المنطقة الجغرافية التي يشملها الشرق الأدنى ففي مارس 1921 أنشأ ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطاني آنذاك ما عرف بإدارة الشرق الأوسط لكي تشرف على شؤون فلسطين وشرق الأردن و العراق³.

تم في عام 1932 إدماج القيادة الشرق أوسطية للقوات الجوية الملكية البريطانية والتي كان مقرها العراق مع قيادة القوات البريطانية في مصر و إحتفظت القيادة الجديدة بإسم قيادة الشرق الأوسط منذ ذلك الحين إلى حد أن إستخدمها السوفييت للإشارة إلى المنطقة بل وإستخدمها سكان المنطقة أنفسهم⁴.

جاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكد ذلك المفهوم حين أنشئ مركز تموين الشرق الأوسط وقيادة الشرق الأوسط التي كانت تشرف على مساحة غير محددة تزداد أو تقل تبعا لتطورات الحرب فمثلا أضيفت إليها إيران عام 1942 كما أستبعدت منها إريتيريا في سبتمبر 1941، ثم أضيفت بعد ذلك بخمسة شهور⁵.

¹ P. Beaumont and G. Blake and J. Wagstraff :The middle East: A Geographical Study, John Wiley et Sons, N.Y, London, 1976, P 1.

² جميل مطر، علي الدين هلال: النظام الإقليمي العربي، ط 4، دار المستقبل العربي و مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، 1983، ص 26.

³ نفس المرجع.

⁴ P. Beaumont and G. Blake et J. Wagstraff, Op. cit, P 2.

⁵ جميل مطر، علي الدين هلال: مرجع سابق، ص 27.

بالرغم من نيوغ إستخدام عبارة الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية فلا تزال هنالك خلافات عديدة حول تحديد نطاق المنطقة التي يشار إليها بهذا المصطلح.

نسوق فيما يلي بعضاً من تلك التعريفات لتوضيح ما بينهما من أوجه للشبه وللإختلاف:

* يعرف مجلد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا -الذي يصدر سنويا في لندن - المنطقة بأنها تشمل: تركيا، وإيران، وقبرص، ومنطقة الهلال الخصيب، و إسرائيل، وشبه الجزيرة العربية، ومصر، والسودان، وليبيا، وأفغانستان، وتونس، والمغرب، والجزائر، فإذا أخذنا في الإعتبار أن كل من تونس والمغرب والجزائر تكون ما إصطلح على تسميته بشمال إفريقيا لتبين لنا أن مدلول الشرق الأوسط لا يضم تلك الدول الثلاث الأخيرة¹.

* أما المعهد البريطاني الملكي للعلاقات الدولية فيعرف منطقة الشرق الأوسط بأنها تشمل: إيران، وتركيا، وشبه الجزيرة العربية، ومنطقة الهلال الخصيب، والسودان، وقبرص².

* قدم بعض كتاب العلاقات الدولية المهتمين بالمنطقة تعريفات مختلفة لها فمثلا يرى Lenczowski أن الشرق الأوسط يتضمن دول آسيا الواقعة جنوب الإتحاد السوفياتي، وغرب باكستان، بالإضافة إلى مصر، وإفريقيا³.

* كما يستخدم البعض عبارة الشرق الأوسط للدلالة على كل من مصر، الدول الآسيوية الناطقة بالعربية، إسرائيل إيران، قبرص، تركيا، وأحيانا يضمون إليها كل من ليبيا، والسودان.

* بالرغم من وجود بعض من يستخدمون عبارتي الشرق الأوسط و الشرق الأدنى كمترادفين فإن هناك البعض الآخر ممن بقولون بضرورة التمييز بين التعبيرين يرون أن الشرق الأوسط يقصد به أساسا العراق، وإيران، ومنطقة الخليج، وإن كان التمييز بينهما على ذلك النحو غير شائع بين المشتغلين بالعلاقات الدولية أو المهتمين منهم بمنطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص.

ثمة تعبيران آخران يرتبطان بعبارة الشرق الأوسط وهما:

¹ Europa Publications : The Middle East and North Africa , London, 1974.

² جميل مطر، علي الدين هلال: مرجع سابق، ص 28.

³ G. Lenczowski: The Middle East in World Affairs , Cornell University Press, Ithaca, N.Y, 1952, P 23.

* جنوب غرب آسيا Southwest Asia وقد إستخدمه المعلقون الأمريكيون لإشارة إلى المنطقة الواقعة شرق مضيق السويس، وشمال شرق البحر المتوسط، مستبعدين بذلك شمال إفريقيا¹.

* شمال إفريقيا North Africa وقد أستخدم خلال الحرب العالمية الثانية للإشارة إلى المنطقة التي تقع في الصحراء الليبية، والصحراء المصرية، و التي كانت تدور فيها المعارك البرية بين قوات الحلفاء وقوات المحور غير أن مدلول عبارة شمال إفريقيا إتسع بعد ذلك ليشمل كل المنطقة الواقعة جنوب البحر المتوسط بما فيها المنطقة الشمالية الغربية من القارة الإفريقية و التي تعرف بالمغرب².

* كذلك ففيما يتعلق بمنطقة شمال إفريقيا هناك من يرون ضرورة التمييز بين شمال غرب إفريقيا northwest africa وهو ما أصطلح على تسميته بالمغرب العربي ويضم تونس، والجزائر، والمغرب، وبين شمال إفريقيا Northeast Africa ويضم كل من مصر، وليبيا، والسودان³.

هكذا نجد أن الشرق الأوسط يطوف بنا حول رقعة منبسطة تقع عند إلتقاء قارات أوروبا، وآسيا، وإفريقيا، ويمكننا من خلال إستعراض التعريفات المختلفة التي أشرنا إليها أن نلاحظ عدة أمور:

1- أن مصطلح الشرق الأوسط لا يشير إلى منطقة جغرافية متعارف عليها بل إنه مصطلح سياسي-إستراتيجي في نشأته و في إستخدامه⁴.

2- أن هذه التسمية ليست مستمدة من طبيعة المنطقة نفسها أو من خصائصها الذاتية، وإنما هي تسمية مستمدة من علاقة المنطقة بالغير، فحين نقول الشرق الأوسط يثار السؤال شرق بالنسبة لمن؟ وأوسط أو أدنى بالنسبة لمن؟⁵.

بالطبع فالإجابة على تلك الأسئلة هي أوروبا التي كانت وراء إطلاق تلك التسميات المختلفة.

3- أن إختيار تلك التسمية يقبع وراءه مغزى سياسي لدى الدول الأوروبية، فالشرق الأوسط على النحو المشار إليه في الكتابات الغربية هو منطقة يغلب عليها طابع التعدد والتنوع وليس الوحدة والتماثل فهي تحوي خليطا من القوميات والسلالات والديانات واللغات¹.

¹ P. Beaumont and G. Blake et J. Wagstraff, Op. cit, P 3.

² Ibid.

³ L. aroian and R. Mitchell: The modern Middle East And North Africa, Macmillan Publishing Co, New York, 1984, P1.

⁴ جميل مطر، علي الدين هلال: مرجع سابق، ص 29.

⁵ نفس المرجع.

كما أن التعريفات المختلفة التي قدمت لتلك التسمية يغلب عليها الطابع التحكيمي فلا يوجد بين تلك التعريفات العديدة تعريف واحد يستند إستند إلى تعريف موضوعي محدد في إدخال دول معينة أو إستبعاد دول أخرى من نطاق تلك المنطقة الجغرافية.

4- أنه على رغم من عدم وجود تعريف واحد متفق عليه لمنطقة الشرق الأوسط فإن هناك إتفاقا بين تلك التعريفات المختلفة على أن الشرق الأوسط " الحقيقي " أو ما يسمى "منطقة القلب" أو "دول القلب" Core States هو تلك الدول من مصر إلى الخليج العربي، ومن تركيا وإيران إلى المحيط الهندي².

أما بقية الدول الأخرى والتي إختلفت الآراء حول إعتبارها ضمن، أو إستبعادها من نطاق المنطقة فهي التي تعرف بالدول الأطراف أو " دول الهامش" Periphery States.

محمل القول إذن هو أننا سنلتزم بصفة أساسية في هذه الدراسة التعريف الأكثر قبولا لدى المهتمين بشؤون المنطقة وهو الذي يشمل دول القلب والتي لا خلاف حول إعتبارها من الشرق الأوسط ونقصد بذلك: الدول من مصر إلى الخليج العربي و تركيا وإيران إضافة إلى ذلك دول المغرب العربي.

2- أهمية منطقة الشرق الأوسط:

يقول G. Lenczowski في مؤلفه الشهير The Middle East in World Affairs : " لا يمكن لأية سياسة خارجية رشيدة أن تتجاهل الشرق الأوسط و أثره على بقية مناطق العالم".

كان الشرق الأوسط عبر العصور ولا يزال محط أنظار العديد من الفاتحين وبناء الإمبراطوريات والقوى العظمى إلى جانب الكثير من العلماء والدارسين المهتمين بالشؤون الدولية، وسنحاول فيما يلي أن نلقي بعض الضوء على ما لمنطقة الشرق الأوسط من أهمية في الشؤون الدولية.

أ/ الأهمية الجيوبوليتيكية:

نقصد بها أهمية الموقع الجغرافي بالنسبة للمناطق الأخرى من العالم، وللدلالة على هذه الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط يمكننا أن نتناول المنطقة بالدراسة من ثنايا ابرز النظريات التي قدمها علماء الجيوبوليتيك.

¹ نفس المرجع ، ص 26.

² John Campbell: Defense of the Middle East, Praeger Paperbacks, Now York, 1960, P 1.

قدم السير هالفورد ماكيندر Sir Halford Mackinder نظرية تعد أهم النظريات الجيوبوليتيكية وذلك في كتابه: Democratic Ideals and Reality المنشور سنة 1919، ويرى ماكيندر من خلال نظريه التي سماها: "The Geographical Pivot Of History"¹، أن ثلاثة أرباع الكرة الأرضية تغطيها مياه البحار، وأن اليابسة لا تشغل سوى ربع مساحتها فقط كما لاحظ أن في وحدة البحار وإتصالها ببعضها البعض ما يبرر أن نطلق عليها جميعا إسما واحدا هو المحيط العالمي World Ocean بدلا من تعدد أسمائها، كما لاحظ أن القارات أوروبا آسيا وإفريقيا وهي التي تكون الجزيرة العالمية World Island تشغل ثلثي اليابس كله.

أشار ماكيندر بعد ذلك إلى نقطة الارتكاز للجزيرة العالمية والتي يطلق عليها -على نقطة الارتكاز تلك- إسم قلب الأرض Heartland، ويقصد به تلك المنطقة التي تمتد من حوض نهر الفولجا في الإتحاد السوفياتي حتى شرق سيبيريا، وذلك إلى جانب القسم الأكبر من هضبة إيران -التي تضم إيران، وأفغانستان، وبلوخستان- بالإضافة إلى جزء من مرتفعات منغوليا.

تصور ماكيندر أن للأرض منطقة إرتكاز أخرى أسماها القلب الجنوبي Southern Heartland ويقصد بها إفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، ويتصل القلبان الشمالي و الجنوبي ببعضهما عن طريق جسر بلاد العرب، وبلاد العرب -في رأي ماكيندر- هي تلك التي تمتد من النيل غربا إلى ما وراء الفرات شرقا، وهي مسافة تبلغ 800 ميل، وهناك عدة طرق مائية تربط أطراف تلك المنطقة ببعضها البعض بالإضافة إلى بلاد العرب نفسها تكون طريقا برياً بين القلب الشمالي والجنوبي، وهكذا نرى أن منطقة الشرق الأوسط -كما تسمى الآن- هي المنطقة التي تربط بين قلبي الأرض الشمالي والجنوبي.

كذلك هناك نظرية جيوبوليتيكية أخرى قدمها أحد أساتذة العلاقات الدولية الأمريكيين وهو سبيكمان Nicolas Spykman، وقد لفت سبيكمان الأنظار إلى الأهمية الجيوبوليتيكية الكبيرة التي لأراضي الهامش والتي سماها: Rimlands والتي تشمل: سيبيريا الشرقية، والصين، وكوريا، والهند، وأفغانستان، وإيران، والعراق، وشبه الجزيرة العربية، وكان يرى أن: "من يسيطر على دول المحيط الأرضي (أراضي الهامش) يسيطر على أوراسيا ويملك قلب الأرض، ومن يسيطر على أوراسيا يسيطر على العالم".

¹ فيفلد بيرسي: الجيوبوليتيكية، ترجمة: يوسف مجلي، لويس إسكندر، دار الكرنك، القاهرة، 1961، ص6.

هكذا فإذا أردنا أن نفسر أهمية منطقة الشرق الأوسط على ضوء نظريات الجيوبوليتيكا لوجدنا أن الشرق الأوسط يقع في أقرب مكان إلى قلب الأرض و انه يشكل جزءا من المحيط الأرضي الذي يحيط بقلب الأرض بل إن إيران نفسها جزء من قلب الأرض¹.

كذلك لو إستعرضنا الخصائص الطبيعية لمنطقة الشرق الأوسط لأمكننا أن نلمس أهميتها الحيوية، ويمكننا أن تشير إلى بعض من هذه الخصائص فيما يلي:

- 1- تقع منطقة الشرق الأوسط عند ملتقى القارات الكبرى في للعالم القديم (آسيا، أوروبا، إفريقيا).
 - 2- يشرف الشرق الأوسط على أكبر مجموعة مائية من بحار ومالمحيطات هي: البحر الأسود، البحر الأبيض المتوسط، البحر الأحمر، بحر العرب، الخليج العربي، المحيط الهندي.
 - 3- يحتوي الشرق الأوسط على العديد من الأنهار الهامة مثل: نهر النيل، نهر الفرات، نهر الدجلة، نهر الأردن، ومن ثم تتوفر به المياه اللازمة للزراعة والري.
 - 4- يتحكم الشرق الأوسط في مجموعة من أهم مواقع المرور الدولية وهي: قناة السويس، مضائق البوسفور، الدردنيل، والمندب، وهرمز.
 - 5- يمتد الشرق الأوسط على مساحة تتسم بالإتساع والعمق ومن ثم فهو يتيح توزيع مناطق الإنتاج في وقت السلم كما يتيح نسر قواعد عسكرية في أوقات الحروب (تبلغ مساحة دول الشرق الأوسط حوالي 7 ملايين كيلومتر مربع).
 - 6- يتسم مناخ منطقة الشرق الأوسط بالإعتدال على مدار العام حيث يقع في مكان وسط بين المنطقة المدارية جنوبا، والمنطقة المعتدلة الباردة شمالا، مما يعني صلاحية أراضي تلك المنطقة على مدار العام.
 - 7- تمتاز منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة بوفرة المواد الطبيعية، والثروات المعدنية، ومصادر الطاقة، وهو ما يوفر عوامل الإنتاج الأساسية.
- مما تقدم يمكننا القول بأن منطقة الشرق الأوسط تعد بحق من أهم مناطق العالم من منظور الجيوبوليتيكي.

¹ نبيل محمود عبد الغفار: السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1973-1978، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1982، ص 23.

نود أن نشير في بداية حديثنا عن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط إلى أنه على الرغم من المدلول الموسع لمصطلح "إستراتيجية" والذي أصبح يعني الآن "إستخدام مجمل قوة الدولة أو مجموع إمكانياتها وقدراتها الإقتصادية، والسياسية، والإيديولوجية، والعسكرية،... وغيرها، لتحقيق مجمل أهدافها السياسية أو ما يسمى: Grand Strategy فإننا لا نقصد حين نستخدم هنا لفظ "الإستراتيجية" ذلك المدلول الموسع، وإنما نقصد به مجرد المدلول الضيق أو التقليدي لها والذي يقتصر مضمونها على مجرد الحرب وإستخدام القوة العسكرية في العلاقات بين الدول، كما أشار إليها Raymond Aron باعتبارها فن الإكراه كوسيلة لإخضاع الآخرين تحقيقا للمصلحة الوطنية¹.

إن العناصر المشكلة للأهمية الإستراتيجية تعني -في تصورنا الذي سنلتزمه في الدراسة- مجموعة العناصر ذات الصلة المباشرة بالعمليات العسكرية سواء ما يتعلق مباشرة بالقوات المسلحة في البر والبحر والجو، أو ما يتعلق بالقواعد التي تعمل منها تلك القوات²، ويمكننا أن نوجز أهم هذه العناصر التي تشكل الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط فيما يلي:

1- الإتساع المكاني لمنطقة الشرق الأوسط الذي يمكن من نشر القواعد العسكرية لتأمينها ضد أخطار العدوان، وتنوع طبيعة التربة مما يوفر الظروف المختلفة لتدريب القوات على القتال في أنواع مختلفة من ميادين القتال.

2- القوة البشرية الهائلة التي يمكن تجنيدها وإستخدامها في العمليات العسكرية.

3- صلاحية أجواء ومياه منطقة الشرق الأوسط للطيران والملاحة طوال العام.

4- توفر عوامل الإنتاج اللازمة لقيام صناعات حربية كصناعة الأسلحة والذخائر ولاسيما إذا أمكن تحقيق نوع من التعاون مع الدول ذات الخبرة في تكنولوجيا التسليح المتطورة بما يمكن من تطوير صناعات الإنتاج الحربي الناشئة في بعض دول الشرق الأوسط مثل: إيران، إسرائيل، تركيا، مصر.

5- الإكتفاء الذاتي في مصادر الطاقة والوقود اللازمة للعمليات الحربية.

¹ محمد طه بدوي: المدخل إلى علم العلاقات الدولية، المكتب المصري الحديث، الإسكندرية، 1977، ص 35.

² محمد كمال عبد الحميد: الشرق الأوسط في الميزان الإستراتيجي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1959، ص 6.

6- إمتداد السواحل المطلّة على البحار والمحيطات مع وجود موانئ ضخمة صالحة للملاحة لكي تكون بمثابة قواعد بحرية، بالإضافة إلى وجود العديد من المطارات و القواعد الجوية، وليس بخاف ما لهذه القواعد -سواء البحرية أو الجوية- من أهمية في تلك المنطقة الملتهبة من العالم لاسيما بالنسبة للدولتين العظيمنتين إذا ما إستدعت مصالحهما التدخل العسكري في المنطقة.

7- تحكم دول المنطقة في العديد من الممرات البحرية ذات الأهمية الإستراتيجية مثل: مضيقا البوسفور والدرديل اللذان يعدان المنفذ الوحيد للأسطول الروسي الموجود في البحر الأسود للخروج للبحر المتوسط، بالإضافة إلى كل من قناة السويس والبحر الأحمر ومضيق باب المندب التي تعتبر همزة الوصل بين البحر المتوسط والمحيط الهندي.

8- توفر شبكة هائلة من خطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية مما يسهل من إمكانية نقل وتحريك القوات والمعدات.

لعل في تلك العناصر السابقة الذكر ما يدل على ما لمنطقة الشرق الأوسط من أهمية إستراتيجية هامة.

ج/ الأهمية الإقتصادية:

مما لا شك فيه أن المنطقة الشرق الأوسط تعد ذات أهمية حيوية من الناحية الإقتصادية وترجع تلك الأهمية إلى العوامل التالية:

1- البترول: حيث تم في عام 1908 إكتشاف البترول في إيران، ومع تزايد إعتقاد الدول الكبرى الصناعية على البترول الذي أصبح بمثابة عصب الحياة الإقتصادية والتقدم في تلك البلاد، تزايد إهتمامها بشؤون المنطقة، وإزداد إرتباط مصالحها بالمنطقة، وبدا الصراع بينها حول السيطرة على آبار النفط في الشرق الأوسط.

2- الغاز الطبيعي: وهو يعد أيضا من أهم مصادر الطاقة وقد بلغ الإحتياطي من الغاز الطبيعي الموجود في الشرق الأوسط حوالي 22 تريليون متر مكعب أي حوالي 24.2 بالمئة من الإحتياط العالمي، ويقدر أن تعيش لمدة 567 سنة.

3- الأرصدة النقدية: والمتمثلة في عائدات البترول والتي تعتبر قوة مالية تسيل لعاب الدول الكبرى.

يتسم الشرق الأوسط بالتنوع والتعدد الثقافي واللغوي والعرقى:

- العرق : فمن الناحية العرقية (السلالية) يسكن هذه المنطقة ثلاثة أجناس وهي:
 - 1- الشعوب الهندية-الأوروبية: Indo-Europeans في إيران، والعراق، وبعض مناطق الأناضول وهؤلاء يتكلمون الفارسية وبعض اللغات القريبة منها.
 - 2- الشعوب التركية: ويتحدثون التركية.
 - 3- الشعوب السامية: Semitic Peoples وهم لايمثلون أمة واحدة فمنهم العرب واليهود الذين يتحدثون العبرية¹.
- الأديان: ونفس الشيء من الناحية الدينية فعلى الرغم من أن أكثر الديانات إنتشارا في المنطقة هو الإسلام، إلا أن أبنائه ينقسمون إلى شيعة وسنة، و كل فرقة بدورها تنقسم إلى مجموعة طوائف، أما المسيحيين فينقسمون إلى حوالي 12 كنيسة، وهناك أخيرا الديانة اليهودية بطوائفها العديدة، إلى جانب العديد من الأديان والمذاهب الأخرى.

نتيجة هذا التنوع عملت الدول الكبرى على بث جذور الفرقة و الإنقسام بين دول الشرق الأوسط ضمنا لإبقاءها في حالة ضعف و تخلف، بما يحقق تبعية دول المنطقة لتلك القوى الأجنبية سواء إقتصاديا أو عسكريا أو سياسيا بل وثقافيا.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في أمن الشرق الأوسط.

1- ملف المياه :

مصادر المياه في الشرق الأوسط لا تنحصر داخل حدود وطنية واحدة فتركيا، والعراق، وسوريا، يمر عبرها جميعا نهر الفرات في حين تعتمد كل من سوريا والأردن، والفلسطينيين وإسرائيل، على نهري الأردن واليرموك، أما النيل في مصر فيعبر عدة دول إفريقية قبل أن يصب في البحر الأبيض المتوسط .

¹ جميل مطر، علي الدين هلال: مرجع سابق، ص 30.

إن قضية ندرة المياه والاستفادة المشتركة منها سببت بعض التوترات في المنطقة، فتركيا كانت تستخدم نهر الفرات كسلاح لممارسة الضغوط على سوريا لوقف ما تسميه بمساعدتها للأكراد.

كما حدث بعض التوتر بسبب المياه بين كل من تركيا والعراق، وسوريا والعراق، وسوريا والأردن، ومصر والسودان، ولكن أكثر المناطق حساسية هي تلك التي تتداخل فيها المياه العربية مع الحدود الإسرائيلية.

الملاحظ أنه سواء كان ذلك بتعمد أو بصورة مخططة سلفا فإن جميع الأراضي التي ضمتها إسرائيل منذ نشوء كيانها كانت توفر لإسرائيل الأمن والمياه، فبإحتلالها الضفة الغربية إستطاعت إسرائيل التحكم في مصادر المياه التي كانت قبل حرب عام 1967 تحت تصرف الدول العربية، كما أن إحتلالها للجولان منحها فرصة الهيمنة على نهر الأردن وروافده، وعلى نفس المنوال فإن إحتلال إسرائيل لما أسمته بالحزام الأمني في جنوب لبنان عام 1978 أمن لها المياه من جبال لبنان الممتدة إلى الشمال من إسرائيل، وبذلك فإن قضية المياه اصطبغت بصفة عسكرية في غزوها للبنان، وأن قضية المياه كانت أحد الأسباب الرئيسية وراء ذلك الغزو، نستعرض أربع نقاط هي:

أولا : نهري دجلة والفرات والصراع حولهما.

تعتبر جبال شرق تركيا هي منبع نهري دجلة و الفرات، ونهر الفرات يمر عبر الأراضي السورية ثم الأراضي العراقية حتى يصل مصبه عند الخليج العربي، بينما يتجه نهر دجلة إلى الأراضي العراقية ويمر على الحدود السورية التركية، تجدر الإشارة إلى ما أقيم من مشاريع على النهريين سواء في تركيا كمشروع الجاب العملاق، وغيره من السدود ومشاريع زراعية في كل من سوريا والعراق، وما وقع من بروتوكول بين سوريا وتركيا في سنة 1987.

إرتباط هذين النهريين بالمشاكل والحساسيات السياسية بين تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة أخرى، وإستخدام تركيا مياه النهريين كعنصر قوة في سياستها تجاه سوريا وممارستها للضغوط عليها سواء بما تدعيه من مساندة سوريا للأكراد أو بما بين البلدين من مشاكل حدودية حول لواء الإسكندرونة، والتعاون العسكري بين تركيا واسرائيل وما يشكله ذلك من ضغوط تركية على سوريا.

ثانيا : نهري الأردن والليطاني والصراع حولهما.

يعتبر نهر الأردن من الأنهار التي ترتبط به مشاكل عديدة، فعلى الرغم من أنه لا يتساوى مع نهر الفرات من حيث كمية المياه إلى أنه يتمتع بحساسية سياسية أكثر عمقا من سابقه، فمنابع نهر الأردن هي المرتفعات السورية واللبنانية، وتستفيد من مياهه كل من (سوريا والأردن واسرائيل والفلسطينيين)، وجميع هذه الدول تواجه نقصا في المياه، فالنهر يوفر 75% من احتياجات الأردن، ونظرا للنمو السكاني في الأردن والذي يعادل 3,7% في السنة، وللتوسع في مشاريع الري، وتدفق اللاجئين الفلسطينيين من جميع أنحاء الدول العربية كتبعية من تبعات حرب الخليج الثانية، فإن الأردن سيواجه مأزقا عصبيا بالنسبة للمياه في نهاية القرن العشرين وبداية هذا القرن.

أما اسرائيل ووفقا لسياستها التعسفية من سحب مياه نهر الأردن، فبعد إحتلالها للجولان قامت ببناء محطة كبيرة على بحيرة طبريا لضخ كميات ضخمة من المياه إلى أنظمة مشاريع الري الإسرائيلية، والتي تحتوي على شبكة من الأنابيب التي تحمل المياه من بحيرة طبريا إلى صحراء النقب، ونتيجة لذلك حرم الأردن من مصادر مياه طوال 30 عاما وقد سرقت اسرائيل معظم المياه المتدفقة من نهر الأردن سنويا¹.

أما فلسطين فمنذ أن إحتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967، أخذت تمنع المزارعين الفلسطينيين من حفر الآبار في الضفة الغربية، أو حتى تحسين أو تطوير الآبار القديمة، فقد تم تحويل أكثر من 83% من مياه الضفة الغربية إلى إسرائيل، أو إلى المستوطنات اليهودية.

هذا يمثل ثلث كمية المياه المستخدمة في إسرائيل داخل حدود ما يسمى بالخط الأخضر الذي يفصلها عن الأراضي المحتلة، إن سرقة المياه وأكثر من 80% من الأراضي في الضفة الغربية والقطاع أثر على كافة أوجه الحياة لدى الفلسطينيين.

ينطبق الأمر ذاته على قطاع غزة فقد أصيبت الزراعة الفلسطينية بالجفاف، وبالتالي تلاشت حيث حولت المياه إلى المستوطنات اليهودية، ويتسبب المستوطنون في إختلاط ماء البحر بمياه الآبار الجوفية التي حفرها الفلسطينيون وذلك عن طريق حفر آبار جوفية أكثر عمقا، حيث يصلون إلى الطبقات الغنية بالمياه وبالتالي تتسرب مياه البحر إلى الطبقات العليا، وللحظر الذي تفرضه إسرائيل

¹ عبد الرحمن أبو عرفة: الإستيطان التطبيق العملي للصهيونية، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الخليل، فلسطين، 1989،

على الفلسطينيين كي لا يحفروا آبارا عميقة أو حتى آبار جديدة في الأراضي التي يملكونها فقد أدى ذلك إلى أن تتسرب مياه البحر وتختلط بمياه آبارهم التي يستخدمونها للشرب والزراعة، وهذه المياه تحتوي على نسبة كبيرة من الملح تتخطى أعلى مستوى طبي يسمح به.

الملاحظ أن معظم الصادرات الزراعية الإسرائيلية إلى أوروبا تعتمد على هذه المياه المسروقة أو المصادرة من أصحابها العرب والفلسطينيين¹.

أما في لبنان فقد إستغلت إسرائيل تحكمها في قطاع كبير من جنوب لبنان منذ عام 1982 في تحويل مجرى وروافد الأنهار التي تتبع من جبل الشيخ إلى الأراضي الخصبة في شمال إسرائيل، وقد قامت بتحويل مجرى نهر الليطاني الذي يمر بجنوب لبنان إلى نهر الحاصباني عن طريق نفق يوفر لها كمية إضافية تبلغ سعتها 500 مليون م³ في العام، وهي تمثل 55% من مياه نهر الليطاني، وهذا أدى إلى تخفيض كمية المياه المتاحة للمزارعين اللبنانيين².

ثالثا : نهر النيل والصراع حوله.

يعتبر نهر النيل أكبر نهر في العالم طولا بعد نهر الميسيسيبي ويمر بتسع دول منها السودان ومصر، ويغطي حوض نهر لنيل قرابة عشر مساحة القارة الإفريقية، حيث تبلغ قرابة 3.030.700 كم²، ويمتد النهر لمسافة 6690 كم من مصدره من بحيرة فيكتوريا، و4500 كم من مصدره في بحيرة تانا في أثيوبيا، حتى وصوله إلى البحر الأبيض المتوسط، وتبلغ كمية المياه المتدفقة منه 84 بليون م³ سنويا عند أسوان³، يفقد منها في بحيرة ناصر حوالي عشرة بلايين م³ نتيجة للتبخر، وتحصل مصر على 55,5 بليون م³، ويحصل السودان على 18,5 بليون م³ من المياه.

أثبت التاريخ عدم امكانية إقامة أي تعاون إداري وإنمائي بين الدول المطلة على حوض النيل، ومن الملاحظ أنه عندما فشلت اسرائيل في الحصول على موافقة المصريين لتحويل جزء من مياه النيل (ضمن اطار كامب ديفيد) حولت أنظارها إلى اثيوبيا، وقد بدأ المهندسون الاسرائيليون في بناء ثلاثة سدود على نهر أبا، وهو أحد روافد نهر النيل، ومن الواضح أن الهدف المعلن من هذه السدود هو

¹ رمزي سلامة: مشكله المياه في الوطن العربي إحتتمالات الصراع والتسوية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001، ص 151 .

² محمد الصواف: مشكلة المياه في اسرائيل بين الادعاء والاعتداء، الملف العدد 72 مارس 1990 ، ص108.

³ د. منصور العادلي: موارد المياه في الشرق الأوسط (صراع أم تعاون)، دار النهضة العربية، 1996، ص 378 .

تحسين الزراعة والري في اثيوبيا، ولكن عندما يكتمل البناء فإن هذه السود ستمكن إثيوبيا من استقطاع كميات كبيرة من المياه المتجهة إلى مصر والسودان، كما أنه كان من أهداف إسرائيل منع الثوار الأرتريين في ذلك الوقت من الحصول على إستقلالهم وعدم خضوع البحر الأحمر للهيمنة العربية.

المعتقد أن قيام إثيوبيا بتنفيذ 33 مشروعا مائيا لتوليد الكهرباء وتحسين الري على النيل الأزرق والسوبات وأجزاء من نهر عطبره، وقد تم التمويل من الولايات المتحدة الأمريكية وبتخطيط من إيطاليا وقيام إسرائيل بمساعدات التنفيذ بالإضافة إلى إمداد إثيوبيا بالسلاح.

كل هذا من أجل الضغط على الحكومة المصرية للموافقة على المطالب الإسرائيلية وأطماعها في مياه النيل، ويعتبر نهر النيل المحرك الديناميكي للسياسة الخارجية المصرية منذ أمد بعيد، حيث كان له دور كبير في صياغة دبلوماسية المياه في إتفاقيات تقسيم مياه النيل، وما تفرضه مثل هذه الإتفاقيات من ضرورة المرونة والمهادنة في القرارات المصرية وخاصة في تعاملها مع الصراعات الداخلية والإقليمية والدولية بمنطقة حوض النيل وما حولها، فيعتبر أي تحرك معاد في الدول الواقعة جنوب مصر قد يغير من طبيعة مجرى النيل أو حركة تدفق المياه فيه، وهذا مما لا شك فيه سيسبب الكثير من المشاكل والتوترات على الصعيد المصري لأنه يذكرها بنقطة الضعف في جغرافيتها السياسية، ويهددها بشكل ملموس في عمق أمنها وحياتها، نظرا لحاجة مشاريع التنمية الزراعية والصناعية فيها للمياه بمعدلات متزايدة لمواجهة إرتفاع معدلات النمو السكاني فيها، ومواجهة مشكلة إستيراد 70% من حاجياتها الغذائية التي سوف تتأثر سلبا وإيجابا بإنسياب مياه نهر النيل.

عقدت العديد من الإتفاقيات بين دول حوض النيل، وقامت المشاريع الإثيوبية على نهر النيل مثل سد فينشا على أحد روافد النيل الأزرق، ومشروع الليبرد وسينت وخور الفاش، وكلها تؤثر على حصة مصر والسودان.

كما أن بذور الصراع بين دول حوض النيل سوف تظل كامنة ولن يدع أعداء المنطقة فرصة حتى يستغلوها ويؤججوا بها نيران الفتن بين هذه الدول، فلذلك لا بد من تدعيم التعاون بين هذه الدول ويكون هذا التعاون من خلال وجود كيان قوي لتنمية المشاريع المائية الجماعية لدول الحوض. نجد من جهة أخرى أن عملية السلام التي تتبناها أمريكا والتكامل الإقليمي بين دول المنطقة في

صنع مشابهة للسوق الأوروبية المشتركة خاصة في مجال الزراعة وتصدير تكنولوجيا الري لمصر، وإستخدام نظام فعال للمياه بهدف دعم التنمية الزراعية في مصر، فهذه ترتبط بالرؤية الإسرائيلية التي تربط بين ضرورة إستغلال الثروات المائية في المنطقة وإعادة توزيعها مع عمليات التسوية السياسية في المنطقة، ومشاكل نقص المياه في الكيان الإسرائيلي، وبذلك تكون مشكلة الموارد المائية في المنطقة وأسس توزيعها عنصرا هاما في محادثات السلام في الشرق الأوسط وعند إعادة صياغة بناء الوحدات المكونة للنظام الإقليمي في المنطقة.

في إطار تطبيع العلاقات مع مصر عند توقيع إتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل سبق أن إقترحت الصفوة الإسرائيلية (التكنوقراطيين) نموذجين للتكامل المائي وهما:

1 – نموذج شركة تاحال للمهندس اليسع كلي، الذي قدمه عام 1974 ويقوم على أساس إستخدام 1%، أي ما يعادل 800 م³ سنويا من مياه نهر النيل لحل مشاكل الكيان الإسرائيلي المائية، وأن هذا المشروع يمكن أن يؤدي إلى حل بعض مشاكل المياه المصرية والعربية بري شمال سيناء وإمداد قطاع غزة والضفة الغربية والكيان الإسرائيلي بالمياه.

2 – نموذج بؤر أو (النيل الأزرق الأبيض) الذي يقوم على حفر ثلاثة أنفاق تحت قناة السويس لدفع مياه نهر النيل إلى سيناء ثم إلى صحراء النقب.

إن الأطماع الإسرائيلية في مياه نهر النيل قديمة منذ إنعقاد ندوة التعاون الإقتصادي لدول الشرق الأوسط في لوزان بسويسرا عام 1989 عندما تقدم البروفيسور حايين بن شاهاار بإقتراح حول مجالات التعاون بين الكيان الإسرائيلي والدول العربية بأن تقوم مصر بمنح الكيان الإسرائيلي حصة من مياه نهر النيل بمقدار 1% عبر أنابيب خاصة لإستخدامها في مشاريع التنمية الزراعية الإسرائيلية¹.

إن مشروع نقل مياه نهر النيل إلى الكيان الإسرائيلي له عدة مخاطر إقتصادية وإستراتيجية من أهمها²:
1/ سوف يقوم هذا المشروع على حساب احتياجات الشعب المصري الحقيقية والتي سوف تؤثر سلبا على الأمن القومي المصري مائيا وغذائيا .

¹ حسن بكر: المنظور المائي للصراع العربي الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد: 104، أبريل 1991، ص، 141.

² حسام شحاتة: المياه العربية في دائرة الخطر، معهد الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق: العدد: 8، أغسطس 1990م، ص 49 .

2/ سوف يدعم هذا المشروع القوة الإسرائيلية بشكل عام ومن ثم توجهاتها العدوانية والتوسعية بمساهمته في حل عدد من المشاكل الرئيسية التي يعاني منها الكيان الإسرائيلي كأزمة المياه، وعدم القدرة على التوسع الزراعي ومحدودية القدرة على إستيعاب المهاجرين.

3/ سوف يؤدي نجاح هذا المشروع إلى إعطاء الكيان الإسرائيلي نوعا من المشروعية وبعدا قانونيا في ظل التسوية الإسرائيلية المصرية، وفرض سياسة الأمر الواقع والتي تعد نجاحا ومكسبا سياسيا للكيان الإسرائيلي.

لأشك أن هناك تعاونا وثيقا بين الكيان الإسرائيلي وإثيوبيا في مجالات المياه والمجالات العسكرية والأمنية والفنية، مما يعد مصدر قلق لدول حوض النيل بأن يعمد الكيان الإسرائيلي إلى ممارسة ضغوط بشكل غير مباشر لتحقيق أهدافه، وذلك بالإسهام في مشاريع إثيوبية لإنشاء سدود على النيل الأزرق الذي سوف يؤدي حتما إلى توتر في المنطقة.

أظهرت الزيارات المتبادلة بين عدد من كبار المسؤولين في الكيان الإسرائيلي وإثيوبيا وجود إرادة ووعي سياسيين خاصة لدى الكيان الإسرائيلي لتطوير وبلورة تعاون مستمر ودائم بينهما، مما يشكل أساسا لقيام إرتباط إستراتيجي بين كل من الدولتين المحيبتين بالدول العربية، وإذا نظرنا إلى علاقة إثيوبيا بالكيان الإسرائيلي فنجد أنها آخر دولة إفريقية قطعت علاقتها الدبلوماسية معها عام 1974 تنفيذًا لقرارات منظمة الوحدة الإفريقية، لكنها ظلت محتفظة معها بعلاقات في مختلف المجالات وعادت العلاقات بينهما في عام 1979 .

كما أن من أهم المؤشرات السلبية للتعاون الاسرائيلي الاثيوبي على الوطن العربي ما يلي:

1/ يشكل في تطوره تهديدا مباشرا للأمن القومي المصري عبر سيطرة إثيوبيا على 85% من مياه نهر النيل المتدفقة إلى مصر، إلى أن هناك معوقات طبيعية تحول دون تحكم إثيوبيا في تدفق المياه لطبيعة الهضبة الإثيوبية التضاريسية، وبسبب نقص التمويل والخبرة الفنية، إلا أنها تظل مصدر تهديد رئيسي لحصة مصر من المياه إذا توفر طرف آخر له القدرة التمويلية والفنية ويرغب في مساعدة إثيوبيا كالكيان الإسرائيلي على القيام ببعض المشروعات التي تؤثر على هذه الحصة، مما يشكل تهديدا واضحا للأمن القومي المصري في المستقبل.

2/ إن التحالف الإسرائيلي الإثيوبي في مدخل البحر الأحمر ومنابع النيل يرتكز في الجانب الإسرائيلي على أهداف بعيدة المدى بمحاولة إبتزاز مصر والضغط عليها لإعاقه أي دور يمكن أن تؤديه في صالح القضية الفلسطينية وتطوراتها، وكذلك إعاقه أي دور مصري لحل قضية جنوب السودان والذي يعد من الأهداف الإثيوبية الإسرائيلية المشتركة، أما في الجانب الإثيوبي فإن هذا التحالف يرتكز إلى عدة عوامل في مقدمتها الأوضاع الإقتصادية المنهارة منذ عهد الرئيس منغستو، والهزائم العسكرية المتلاحقة التي مني بها الجيش الإثيوبي في إقليم التقراي، ورغبة إثيوبيا في السيطرة على أوضاعها الداخلية.

3/ إن العلاقات بين إسرائيل وإثيوبيا كان الغرب ينظر إليها من منظور السلاح مقابل الهجرة، حيث يحصل الإثيوبيون على السلاح لمواجهة الأرتريين الانفصاليين (في ذلك الوقت) مقابل هجرة 15 ألف يهودي من الفلاشا إلى إسرائيل، ولكن السبب الحقيقي وراء تورط إسرائيل في إثيوبيا هو إيجاد موطأ قدم لها بعد عقود من الزمن من المحاولات للوصول إلى نهر النيل للضغط على مصر.

إن التطورات الأخيرة التي أستجبت على الساحة الإثيوبية وإنهيار نظام منغستو وهروبه من البلاد، فمن المتوقع أن تعدل إثيوبيا من سياستها العدوانية لدول الجوار.

لعل ما لوحظ على سياسة حكومة أسياس أفورقي من قبولها إستقلال إقليم إرتريا بموجب الإستفتاء، خير دليل على توجهاتها الحسنة تجاه جيرانها، وعلى ضوء هذه المتغيرات على الساحة الإثيوبية نجد أن الكرة الآن في ملعب الدول العربية للإستفادة من هذه التطورات، وإحتواء النظامين الجديدين في كل من إثيوبيا وأرتريا بدلا من تركهما يقعان في أحضان الكيان الإسرائيلي، على الرغم من وجود شواهد تدل على تغلغل إسرائيل في هاتين الدولتين وأبعاد الدول العربية عن لعب دور سياسي وإقتصادي فيهما وإحتواء فعال لهاتين الدولتين.

رابعاً : إبعاد الصراع على المياه في منطقة الشرق الأوسط:

إن هناك ثلاثة أبعاد للصراع وهي:

أ/ البعد السياسي:

إن من يستطيع السيطرة على منابع الأنهار يستطيع إستخدامها كسلاح في وجه الدول التي تمر بها الأنهار، فتجد مثلا أن بعض الدول الواقعة على نهر النيل كأثيوبيا والسودان وغيرهما، حاولت إستخدام

المياه كسلاح في وجه مصر، وقد تهدد هذه الدول أحيانا حصة مصر من مياه النهر من وقت لآخر بسبب ما تقوم به من مشاريع وسدود عليه، أو قد تتعاون مع جهات خارجية كإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية كما حدث ويحدث في أثيوبيا، وذلك للضغط على مصر وتوجهاتها السياسية، أو ما تخطط له بعض القوى الخارجية من محاولة فصل جنوب السودان وذلك من أجل التأثير على حصة كل من السودان ومصر من المياه.

أما في منطقة نهر الفرات، فقد عمدت تركيا في بداية عام 1990 إلى تخفيض تدفق نهر الفرات إلى سوريا والعراق لملء سد أتاتورك، وتستخدمه تركيا بين الحين والآخر للضغط على سوريا لإيقاف ما تزعم به من الدعم لحزب العمال الكردستاني ومحاولاتها السابقة لتسليمها (لعبد الله أوجلان).

كذلك أقامت تركيا مشاريع جنوب شرق الأناضول والمعروفة بمشروع الجاب الكبير، وما نتج عنه من سدود ومشاريع ري جبارة فهذا أثر وسيؤثر سلبا على حصة سوريا من النهر وكذلك العراق، وقد ينتهي جافا عند مصبه في شط العرب، فمياه النهر إستخدمت ولا تزال كأداة من أدوات القوة التركية تجاه كل من سوريا والعراق.

أما منطقة نهر الأردن فقد إستطاعت إسرائيل بعد حرب عام 1967 من إحتلال منابع نهر الأردن والسيطرة على الجولان السورية، وبعد عام 1978، و عام 1982 إستطاعت إسرائيل السيطرة على المياه اللبنانية والأنهار التي تشكل روافد لنهر الأردن، وقد إستطاعت كذلك التحكم في مجرى النهر وكمية المياه المتدفقة منه، وبدأ هذا يؤثر سلبا على كل من سوريا والأردن بشكل كبير، وأصبحت تتحكم بالمياه الأردنية بحكم سيطرتها على بحيرة طبريا وتحويلها مجرى نهر اليرموك أحد روافد نهر الأردن بعد بحيرة طبريا، وذلك لتخزين المياه والتحكم بها، وما تقوم به من مشاريع لسحب مياه هذه البحيرة كمشروع الناقل القطري لري النقب في جنوب فلسطين وغيرها من المشاريع التي تستهدف تأمين حاجات إسرائيل المائية، والتحكم في تدفق المياه تجاه الأردن، واستخدامها كسلاح ضغط في وجه السياسة الأردنية.

ب- البعد الإقتصادي:

إذا إستغلت الدول المسيطرة على منابع الأنهار بصورة صحيحة وأقامت عليها مشاريع إقتصادية مدروسة ستستطيع أن تحقق نوعا من الإستقرار الإقتصادي لها وتأمين الغذاء والكهرباء لشعوبها،

ولكن يجب أن لا يؤثر ذلك على الدول الأخرى المشاطئة لها أو قد تعتمد إلى تلويثه لتضرر دولا غيرها. إن تركيا بما أقامته من سدود ومشاريع جبارة من خلال مشروع الجاب، وما تخطط له من ري لآلاف الهكتارات، ومشاريع كهربائية ستحقق إستقرارا إقتصاديا ووفرة في المحصولات الزراعية، وعائدات مالية من خلال ما يتم تصديره من منتجات زراعية، وربطها كهربائيا مع الدول المجاورة. أما إسرائيل فهي تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في سيطرتها على منابع نهر الأردن والإستمرار في إحتلال الجولان السورية، وأجزاء من جنوب لبنان وما تقوم به من مشاريع مائية لتحويل مياه نهر الليطاني وغيرها في جنوب لبنان، وما تقيمه من مشاريع مائية على نهر الأردن، وسحب أكبر كمية من مياه بحيرة طبريا، والتي تعتبر المخزن الرئيس لمياه نهر الأردن¹.

إن إسرائيل تستخدم هذه المياه لتحقيق أهداف سياسية وإقتصادية في الأراضي المحتلة ولإمداد المستوطناتها في الجولان والضفة والقطاع وغيرها.

ج/ البعد الجغرافي والبيئي:

تمتلك دول المنبع بسبب وضعها الجغرافي المميز مبدأ القوة في التحكم في مياه النهر كما ونوعا، ولهذا فإن الدول التي يصب فيها النهر تكون تحت تأثير قوة دولة المنبع. إن مصر تنتهج سياسة مرنة ومهادنة تجاه الكثير من الصراعات الداخلية والاقليمية في المنطقة، وكثيرا ما تلوح دول المنبع بإستخدام مياه النيل كسلاح ضد مصر، وذلك عندما تحدث أزمات سياسية بين دول حوض النيل، ويكون لمصر دورا مباشرا أو غير مباشر في هذه الأزمة وهذا ما ترفضه مصر وبحق شكلا ومضمونا .

أما في دول حوض نهر الأردن فتؤثر فترات الجفاف وعدم سقوط الأمطار على بلاد الشام على كافة دول المنطقة، وبذلك يكون الماء متغيرا استراتيجيا يتحكم في القرارات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين دول بلاد الشام (لبنان، وسوريا، والأردن، وفلسطين).

¹ صبحي كحالة: المشكلة المائية في إسرائيل وإنعكاساتها على الصراع العربي الإسرائيلي، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1989، ص49.

أما دول حوض نهر دجلة والفرات، فتركيا ترى أنها هي المنبع الأوحد لكلا النهرين ويعتبره الأتراك من المصادر الوطنية والطبيعية لبلادهم، وليس لسوريا والعراق حق في هذه الأنهار على الرغم من بعض الروافد التي ترفد نهر دجلة والفرات في العراق وسوريا.

قد أوضح وكيل وزارة الخارجية التركي للعلاقات الاقتصادية السابق السيد كاتشوا بليدا عام 1990 بأن نقطة الخلاف تتمثل في أن تركيا تعتبر نفسها هي المصدر الأوحد لمياه نهري دجلة والفرات وأن الحصص مرتبطة بهذه الرؤية في حين أن سوريا والعراق ترفضان ذلك .

تتبعي الإشارة إلى الموارد المائية في بعض دول الشرق الأوسط وهي (البنان وسوريا والأردن، والضفة الغربية وقطاع غزة والعراق وتركيا وإسرائيل)، وكذلك لا بد من ذكر أثر أزمة المياه على الصراع في دول المنطقة وإستخدامها كسلاح سياسي ومصدر قوة في سياسة بعض الدول المسيطرة على منابع الأنهار.

مدى علاقة المياه في مفاوضات السلام الجارية الآن بين دول المنطقة، والتي تعتبر الأساس في أي حل ممكن أن ينتج عن هذه المفاوضات، فبدون اتفاق مرض لكل الأطراف سيكون ذلك مدعاة للنزاعات بين الأجيال القادمة.

ينبغي النظر إلى حالة إسرائيل المائية بدقة علمية إذ أنه رغم إستيلاء إسرائيل على هضبة الجولان السورية وال الضفة الغربية الفلسطينية وإحتكار مصادر المياه فيهما، وبالرغم من إنسياب مياه نهر الأردن إلى السهل حوله عبر قناة على مجرى النهر العلوي عند جسر بنات يعقوب، وبرغم إستخدام مياه المجاري لأغراض الصناعة والزراعة بعد معالجتها، ورغم ذلك كله تتفاقم أزمة المياه في إسرائيل بإستمرار، وتشير بعض الدراسات إلى أن إسرائيل إستهلكت في بداية التسعينات حوالي 2460 مليون م³ سنويا منها 60 مليون م³ إستهلاك المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، و1500 مليون م³ للصناعة.

تحصل إسرائيل على 1500 مليون م³ من مياه نهر الأردن أما البقية فتحصل عليها من المياه الجوفية وإحتجاز السيول في النقب وقرب تل أبيب، ولهذا فالخبراء يتوقعون أن ترتفع إحتياجات

إسرائيل من المياه في ما بعد عام 2000 إلى أكثر من 2500 مليون م³، وعليه سيبلغ العجز المائي أكثر من 800 مليون م³ سنويا زيادة على ما هو متوفر الآن¹.

نظرا للاحتياجات المستمرة في إسرائيل للمياه على الرغم من أنها إستطاعت أن تحصل على 44 مليون م³ من المياه المحلاة بالإعتماد على عشرين محطة تحلية تعمل على معالجة 120 ألف م³ في اليوم، ومع تطور تكنولوجيا التحلية وإمكانية تضخيم حجم المحطات وزيادة إنتاجيتها بكفاية أعلى، إلى أنها لن تتمكن من توفير الأموال والقدرات اللازمة لتحلية 800 مليون م³ من مياه البحرين (الأحمر والأبيض المتوسط)، وهذه الزيادة في الطلب ذات أهمية قصوى بالنسبة لإسرائيل لأنها تذهب إلى القطاع الزراعي ولا سيما في صحراء النقب.

2- الملف النووي الإيراني :

لا يمكن فصل الملف النووي الإيراني عن السياق العام للإستراتيجية التي تنتهجها إيران في المنطقة من خلال تركيزها على النقاط التالية :

- 1 - مواصلة جهودها لإمتلاك السلاح النووي الأمر الذي سيخلق خلافا في التوازن في منطقة الخليج وسنتج عن ذلك المزيد من التوتر في العلاقات.
- 2 - مواصلة إيران إحتلالها لجزر الخليج العربي ورفض الدخول في أي مباحثات جدية لإيجاد حل لهذه الأزمة التي تتفاقم يوميا.
- 3 - دعم إيران لقوى اصولية (حزب الله - حماس) لتشكل جسرا لطهران لكي تكون اللاعب الأساسي في المنطقة .
- 4 - إصرار إيران على التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار عبر دعم مجموعات شيعية الأمر الذي سيؤدي الى خلق المزيد من التوتر والبلبلة.

هذه المسائل مجتمعة تشكل تحديات جدية للأمن في الشرق الأوسط² .

¹ د. حمدي عبد الرحمن: إمكانيات تدعيم الأمن المائي العربي، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الإقتصاد، جامعة القاهرة: ديسمبر 1991، ص 5 .

² دراسة حول الصراع في الشرق الأوسط والأمن الإقليمي، منشورات مركز الدراسات العربي الأوروبي 1992-2012 ، مارس 2009.

3- الصراع الدولي على مصادر الطاقة (النفط) في الشرق الأوسط :

يتوقع في القرن الحادي والعشرين، أن يرتبط أحد أبرز أسباب النزاعات الرئيسية بين الدول بتعاضد المنافسة الشديدة على موارد الطاقة المتوقع تضاولها بسبب الإفراط في إستخدامها، فالكمية الكبيرة من مخزون الطاقة العالمية توجد في مناطق متأثرة بالتغيرات المناخية، وكيفية ضبط هذه الموارد ومراقبتها، سيزيد من حدة الصراعات بين البلدان، ما يشكل عاملاً إضافياً لعدم الإستقرار، ويعد النفط المورد الطبيعي الأول والأثمن في الحضارة العصرية، ويضم العالم العربي، بفعل الجغرافيا، نصف إحتياطي النفط العالمي المثبت وجوده على الأقل، فقد ثبت في بعض البلدان أن الثروة النفطية تشكل عائقاً، فمن شأن الثروة التي تدرها عائدات النفط أن تقوّض الحكم الرشيد من خلال إثارة الفساد والمجازفات والنزاعات العنيفة، إلى جانب خطر النزاع العنيف، يقوض الحكم السيئ في بعض الدول المنتجة للنفط الإدارة المستدامة للبيئة، وبالتالي فإن العمليات النفطية الكبيرة عرضة لترك وقع بيئي سلبي في حال لم توضع لها قيود، مثال على ذلك السودان، إذ على الرغم من إلزامية إجراء تقييم للأثر البيئي بموجب القوانين السودانية، فإن هذا التقييم لا يجري عملياً.

إن إخفاق صناعة النفط في دمج الإعتبارات البيئية في مشاريعها وأثر المياه المنتجة غير المعالجة في المراعي بصورة أساسية، أثارا إستياء المجتمعات المحلية، ولا سيما سكان جنوب السودان غير العرب، وقد أدى سوء الأداء البيئي لصناعة النفط، مقروناً بتزايد الخلافات حول تشاطر العائدات، إلى تفاقم الصراع حول النفط في السودان.

لابد من الإشارة أيضاً إلى أن غياب حسن الإدارة البيئية أو عدم ملاءمتها يمكن أيضاً أن يكون مصدراً كامناً للنزاع على مشاريع أخرى خاصة بالبنى التحتية. وفي هذا الإطار، شكلت عملية بناء سد مروحي الضخم وغيره من السدود المخطط لها في شمال السودان مصدراً للتوتر الذي تحول في أكثر من مناسبة إلى مواجهات عنيفة في الوقت عينه، وضع التنافس الدولي على موارد النفط العالم العربي على مفترق نزاع عالمي حول الموارد.

يمكن القول أنه من الدوافع وراء حرب الخليج الأخيرة العام 2003، هو جزئياً الرغبة في ضمان تدفق النفط في المنطقة، كما تدور الشكوك حول كون الصراع الدولي على دارفور يعود إلى حد ما إلى التنافس على مصادر الطاقة، وعلى الصعيد الوطني فإن التنافس على عائدات النفط يغذي النزاع

ويطيله، في السودان إن التنافس بين الشمال والجنوب على إمتلاك إحتياط النفط كان قوة دافعة عززت الصراع، كما أن النزاع حول تقاسم الثروة النفطية ساهم في تفاقم العنف الطائفي في العراق¹.

أشار بعض الخبراء الإستراتيجيين إلى أن سياسة الولايات المتحدة الأميركية قد أصبحت، بعد إقرار مبدأ الحرب الإستباقية، كإحدى دعائم الاستراتيجية الأميركية للقرن الحادي والعشرين، وشملت أيضا العمل على توسيع الوجود العسكري الأميركي في العالم الذي بلغ نصف مليون جندي.

إن الإعلان أخيرا عن مشروع فرض الوصاية على منظمة "أوبك" من خلال إقرار الكونغرس الأميركي القانون المعروف إختصارا بإسم "النوبك الأميركي" الذي يهدف إلى التحكم في النفط العالمي، وتزداد هذه المخاطر بدخول فاعلين دوليين جدد الصين والهند إلى جانب الإتحاد الأوروبي وروسيا ساحة التنافس على النفط العالمي، وخصوصا العربي والخليجي منه، وهو ما أدى إلى تزايد الطلب على النفط بصورة كبيرة.

تشير تقارير الوكالة الدولية للطاقة إلى أنه العامين 2004 و2005 وصلت الحاجة العالمية للنفط إلى حوالي 82 مليون برميل، وسترتفع العام 2010 إلى 90 مليون برميل، ثم إلى 120 مليون برميل العام 2030 تذهب معظمها إلى البلدان الرأسمالية، وفي وضع يشهد ضعفا في إمكانات الإنتاج، ونضوب النفط في الكثير من مناطق إنتاجه حول العالم، بإستثناء منطقة الشرق الأوسط التي تعد الخزان القابل للزيادة، إذ تفيد التقديرات أنه يوجد في الخليج حوالي 84 % من الإحتياطات النفطية المؤكدة، تتركز المخاطر التي تهدد أمن الطاقة في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يؤثر سلبا في إقتصاديات الدول المتطورة أسيرة التطورات التي تشهدها أسواق النفط، ما يدفع إلى التساؤل عن آليات تأمين النفط في المنطقة.

لابد من التعرف إلى هذه المخاطر التي تهدد العالم، ومن المحتمل في قارة أميركا أن تشتعل الصراعات نتيجة إرتفاع أسعار النفط بسبب الوضع السياسي غير المستقر في منطقة الدائرة النفطية ما بين بحر قزوين ومنطقة الخليج، إضافة إلى إحتمال تفاقم أزمة النفط إذا ما تصاعدت حدة النزاع بين دول الإتحاد الأوروبي والدول المصدرة للنفط "أوبك" بسبب إصرار أوروبا على دفع دول منظمة

¹ حسن برتو: من السودان إلى العراق ولبنان وفلسطين الآثار البيئية للحروب والنزاعات، مجلة البيئة والتنمية، المجلد 14، العدد 131، 9 فبراير 2009، ص20.

"أوبك" تعويضات نتيجة الخسائر الناجمة عن إحتراق النفط، وتتعدد المخاطر التي تهدد النفط العربي ما بين مخاطر داخلية نابعة من التطورات داخل دول العالم العربي، ومخاطر خارجية نابعة من الصراع الدولي على إمتلاك مصادر الطاقة التي تتركز في هذه المنطقة، وهناك نوع ثالث من المخاطر ناتج من قرب نضوب النفط.

أ- المخاطر الداخلية لأمن الطاقة العربي:

أشار بعض خبراء الإقتصاد إلى أنه من المتوقع أن يتفاقم النمو المتزايد في إستهلاك الطاقة في الدول العربية في إبان العقود الأولى من القرن الحالي، ويمثل النفط والغاز الطبيعي 97% من استهلاك الطاقة في الدول العربية، وقد أدى تزايد معدلات النمو السكاني بنسبة 4,2% سنويا طوال الأعوام العشرين الماضية (1985-2005) وإقترانها بزيادة في الدخل القومي بلغت في الفترة نفسها 2,4%، إلى ارتفاع متوسط استهلاك الفرد من النفط من 3,7 براميل العام 1985 إلى 9,8 برميل العام 2000، ثم إلى 8,9 براميل نفط العام 2005، أي بمعدل نمو سنوي بلغ 3,1%، ويتوقع إرتفاع متوسط إستهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية ليصل إلى 8,12 برميلا العام 2020، أي بزيادة سنوية قدرها 1,2% وبالنسبة إلى الغاز فقد تزايدت معدلات إستهلاكه هو الآخر، إذ زاد الإستهلاك أكثر من ضعفين في الفترة 1985 - 2005 وبزيادة سنوية بلغت 7,5%، ومن المتوقع أن يصل الطلب على الغاز الطبيعي في الدول العربية إلى 4,6 ملايين برميل العام 2002 مقارنة بـ 3,3 ملايين العام 2005، أي بزيادة تبلغ نسبتها 4,4% سنويا، وإذا ما أخذنا في الإعتبار التوقعات والمؤشرات عن إقتراب موعد نضوب النفط في المنطقة العربية، فإن الأمر سيكون أكثر سوءا في المستقبل، وهو ما يتطلب ضرورة السعي لتقنين الإستهلاك والبحث عن مصادر طاقة بديلة¹.

ب-المخاطر الخارجية في المنطقة:

تتمثل المخاطر الخارجية في الصراع الدولي على السيطرة على مصادر الطاقة في منطقة الشرق الأوسط، وتتجلى مؤشرات هذا الصراع في القانون "النوبك" الأميركي²، التنافس الدولي على نفط المنطقة والصراع العربي الإيراني وتأثيره في تدفقات النفط.

¹ تقرير: النظرة الاقتصادية الإقليمية: الشرق الأوسط وآسيا، الصادر عن صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2006.

² هو القانون الذي وافق عليه أخيرا مجلس النواب الأميركي ويحمل عنوان (قانون لا تكتلات لإنتاج وتصدير النفط للعام 2007) ويعرف إختصارا بإسم "النوبك" الذي يعطي الحكومة الأميركية إمكان مقاضاة منظمة "أوبك" والمنظمات المماثلة لها، بدعوى التحكم في أسعار النفط، وأول الآثار المترتبة على هذا القانون إلغاء حصانة أعضاء "أوبك" السيادية على ثرواتهم النفطية.

ج- مخاطر طبيعية:

يتعلق النوع الثالث من المخاطر بطبيعة النفط ذاته كمادة قابلة للنضوب وغير متجددة، وتشير التوقعات إلى أن عصر النفط، الذي يشكّل أكثر من ثلث الطاقة المستخدمة في العالم، قد أوشك على الأفول في غضون أقل من نصف قرن بعدما أحرق العالم تريليون برميل من إجمالي تريليوني برميل، وتتأكد هذه التوقعات في ظل عجز الجهود الدولية عن اكتشاف مزيد من الحقول الجديدة أو وقف الإفراط المتصاعد في إستهلاكه، وفق معطيات التقرير الثاني للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوبك" للعام 2006/2005، فإن العالم يمتلك مصادر بترولية مؤكدة لا تزيد عن 1266 مليار برميل نفط، وإن الاحتياطي العالمي القابل للإستخراج من النفط يقع في حدود 1131,6 مليار برميل العام 2005 يمتلك العرب منه نظريا 667,4 مليار برميل، كما أنه وفق التقرير فإن إحتياطي الغاز الطبيعي يبلغ حوالي 181,8 تريليون م³، يوجد منها 29,3 % في الأراضي العربية، وإذا أخذنا في الإعتبار أن معدل إجمالي الإمدادات النفطية العالمية قد بلغ عند نهاية العام 2005 هو 84,3 مليون برميل يوميا، ساهمت دول أوبك بحوالي 34,1 مليون برميل منها، فإن هناك حاجة ملحة لتأمين مصادر الطاقة العربية، وخصوصا في ظل المخاطر التي تتهددها، وفي هذا الإطار، لا بد من تنشيط الآليات العربية لتحقيق هذه الحماية ولا سيما (منظمة أوبك) من خلال وضع سياسات مشتركة لتنمية عملية التصنيع العربي للنفط والغاز الطبيعي، لتعزيز الموقف التفاوضي العربي في سوق النفط والغاز الدولية، ومواجهة الضغوط الأميركية والأوروبية لسياسة التسعير المزدوج للغاز الطبيعي أو نظم الضرائب المفروضة على وإردات النفط والغاز لأوروبا وأميركا.

يجب كذلك العمل على تعزيز التعاون العربي مع الدول المنتجة في المناطق الأخرى من العالم كبحر قزوين، والسعي لإقامة شراكة عربية روسية في مجال النفط والغاز للعمل على إمداداته بأسعار معقولة، كما يتعين على الدول العربية والخليجية البحث عن برامج للتطوير والتنمية لتتوسع إقتصادياتها، وبالتالي مصادر دخلها وعدم الإنتظار إلى نفاذ النفط، وذلك من خلال تبني الحكومات العربية سياسة النهوض بالبنية الأساسية التي تمثل ضرورة ملحة لعملية التنمية، وكذلك العمل على الربط بين العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل وتطوير الأبنية التعليمية وإعداد المعلمين وتدريبهم، والتوسع في التعليم الفني والصناعي والتجاري، بهدف تلبية إحتياجات التنمية، ومع إرتفاع معدلات

البطالة العربية، لا بد من العمل على الإهتمام بإصلاح سوق العمل العربية من خلال تنفيذ برامج تدريبية لتأهيل المهارات البشرية ورفعها، وتقديم إصلاحات سياسية وإقتصادية تعمل على توفير البيئة الملائمة لتشجيع القطاعات غير النفطية، من خلال تعزيز الإنفتاح الإقتصادي وتطوير الجاذبية للإستثمار الأجنبي وفق حاجات الدول الأساسية¹.

المطلب الثالث: المستجدات الدولية المؤثرة في أمن الشرق الأوسط.

تحيط في الواقع بدول منطقة الشرق الأوسط مجموعة من المشكلات والتحديات كإنتشار أسلحة الدمار الشامل، والإفتقار إلى الديمقراطية، وتنامى جماعات الإسلام السياسي، وإزدياد العنف السياسي، والتهديدات الإستراتيجية، والركود الإقتصادي، والعديد من المشكلات الداخلية التي تمثل تهديدا مباشرا لتماسك مجتمعات هذه الدول.

هذا بالإضافة إلى الأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة حيث تذكر العديد من الدراسات أنه لا توجد منطقة أخرى في العالم على صلة وثيقة بالمسائل الاستراتيجية الهامة في عالم اليوم كما هي منطقة الشرق الأوسط من الإرهاب إلى أسلحة الدمار الشامل وإمدادات ومخزونات الطاقة والهجرة وتجارة المخدرات والنزاعات الدينية وغيرها من المسائل ذات التأثير على حركة التفاعلات الدولية.

يمكن القول وإستنادا إلى تحليل الأوضاع في المنطقة بأن هناك مجموعة من العوامل التي سوف يكون لها تأثير هام على مستقبل الأوضاع في الشرق الأوسط وأهمها ما يلي :

- * تطور الصراع على مستوى النظام الدولي.
- * الأوضاع الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية وأثارها على الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.
- * صراع الأدوار الدولية والإقليمية في المنطقة.
- * أسلوب ملء الفراغ الاستراتيجي القائم.
- * تطور الأوضاع الداخلية بدول المنطقة².

¹ Report of International Energy Agency (IEA), 2008, p 9-14.

² د/ محمد سعد أبو عامود: السيناريوهات المستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط، جريد الأهرام، أكتوبر 2008،

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=925307&eid=11930>

أولاً- تطور الصراع على مستوى النظام الدولي:

يشهد النظام الدولي المعاصر صراعا متعدد الأبعاد والمستويات ولعل ابرز جوانب هذا الصراع تتمثل في مدى قدرة الولايات المتحدة على الاحتفاظ بوضعها المتميز على قمة النظام فالرغبة الأمريكية في الاحتفاظ بهذا الموقع لأطول مدى زمني ممكن تزداد مقاومتها من جانب القوى الكبرى القديمة والجديدة على السواء لأسباب متعددة ومتنوعة كما أن عناصر القدرة الأمريكية اللازمة لتحقيق هذا الهدف تتآكل وبالتالي فثمة تغير لابد وأن يحدث خلال الفترة المقبلة في نطاق قمة النظام الدولي وأيا كان إتجاه هذا التغير فانه لابد وان تكون له آثاره على الشرق الأوسط فالحد من النفوذ الأمريكي على هذا المستوى معناه ازدياد الوزن النسبي لقوى دولية أخرى في نطاق النظام الدولي الجديد كما انه لابد وان يقترن بإعادة توزيع المنافع ومناطق النفوذ بين القوى التي تشكل قمة النظام وكلها أمور إستراتيجية ذات صلة مباشرة بالشرق الأوسط.

إذا ما أضفنا إلى ذلك أن الخبرة التاريخية الحديثة والمعاصرة تشير إلى أن التغير الذي يحدث على مستوى قمة النظام الدولي عادة ما تصاحبه أعمال عنف تتفاوت في مداها وحدتها من حالة إلى حالة أخرى ومن منطقة إلى منطقة ومن مرحلة إلى مرحلة غير أن المؤكد هو أن الأهمية النسبية لمناطق العالم المختلفة بالنسبة للقوى الكبرى تمثل عاملا محددًا لتوجهات وأبعاد وحدة الصراع فيما بينها على مستوى قمة النظام.

الواقع أن منطقة الشرق الأوسط لها أهمية نسبية كبيرة ومتزايدة بالنسبة لكافة القوى الدولية ذات الصلة المباشرة بالصراع القائم على قمة النظام العالمي فهذه المنطقة منطقة مصالح حيوية وإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يعنى عدم إستعدادها لتقديم قدر كبير من التنازلات للأطراف الأخرى في هذه المنطقة وإستعدادها للمزيد من التدخل العسكرى المباشر أو أي صورة أخرى من صور التدخل من أجل حماية مصالحها.

تحظى القوى الدولية الكبرى بالنسبة للمنطقة بأهمية نسبية مرتفعة، فهي المصدر الأساسي للطاقة اللازمة لهذه الدول كما أنها تمثل سوقا رئيسية لمنتجاتها ومصدرا من مصادر تمويل الإستثمارات في المجالات المختلفة بحكم ما يتوافر لديها من موارد مالية ضخمة، كذلك تمثل المنطقة ممرا هاما لحركة التجارة الدولية، ومن ثم فان التخفيف من القبضة الأمريكية على الشرق الأوسط يحقق مصالح إستراتيجية هامة للقوى الدولية الكبرى لأنه يؤدي إلى عدم قدرة الولايات المتحدة على التحكم في

حركة النمو بهذه القوى وهو الهدف الإستراتيجى الأهم الذى سعت الولايات المتحدة للوصول إليه وترسيخه منذ انتهاء الحرب الباردة وحتى الآن، كما أن لمنطقة الشرق الأوسط أهمية إستراتيجية بالنسبة لروسيا حيث أنها تقع جنوب الدولة الروسية، فهى بمثابة الحديقة الخلفية لروسيا ولا ينسى الروس أن أهم الضربات التى تعرض لها الإتحاد السوفيتى السابق قد أتت من هذه المنطقة ومن ثم فإن تأمين المصالح الروسية بهذه المنطقة يعد أحد الشروط الحاكمة لقيام روسيا كقوة كبرى فاعلة فى نطاق النظام الدولى الجديد.

تدرك الهند والصين بوضوح أبعاد مصالهما الإستراتيجية فى الشرق الأوسط حيث تدخل منطقة الخليج فى إطار إستراتيجية الأمن القومى الهندى لأسباب وإعتبارات متعددة كما أن الصين لها رؤية إستراتيجية شاملة للتعامل مع منطقة الشرق الأوسط باعتبارها منطقة مصالح هامة بالنسبة لها تستطيع من خلال تفعيل هذه المصالح تحقيق العديد من أهدافها الإستراتيجية سواء فيما يتعلق بتوفير المصادر الكافية لتوريد الطاقة بعيدا عن التحكم الأمريكى، وكذلك بالنسبة توفير جانب من الإحتياجات الصينية من الإستثمارات وتوفير الضمانات اللازمة لحركة التجارة الصينية مع العالم.

إن ما نصل إليه من خلال العرض المتقدم يتمثل فى أن الصراع الدائر على مستوى النظام الدولى بين القوى الدولية الكبرى فى عالم اليوم سوف يؤدى إلى إعادة تشكيل بنية النظام وقيادته والعلاقات فيما بين أطرافه، وكان لمجمل هذه التطورات أثارها على الشرق الأوسط بحكم وجود مصالح حيوية وإستراتيجية هامة للقوى الدولية الكبرى فى هذه المنطقة¹.

ثانيا- الداخل الأمريكى وأثرها على الإستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط:

تشهد الأوضاع الداخلية بالولايات المتحدة الأمريكية تطورات هامة فى العديد من المجالات، الأمر الذى سوف يكون له تأثيره على الإستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط، ومن أبرز هذه التطورات الإنتخابات الرئاسية الأمريكية وما ستسفر عنه من نتائج. ففى حالة فوز السناتور ماكين، فالمتوقع أن تستمر الإستراتيجية الأمريكية التى وضعها الرئيس جورج بوش وفريق المحافظين الجدد بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط ولكن الأمر سيتطلب مراجعة من جانب الإدارة الأمريكية الجديدة للسياسات التى إتبعته فى إطار هذه الاستراتيجية وتقييم شامل لتكلفة هذه السياسات والعائد منها خاصة وأن هناك

¹ د/ محمد سعد أبوعمود: السيناريوهات المستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق.

العديد من التقارير والدراسات الرسمية وشبه الرسمية التي اشتملت على إنتقادات هامة لإستراتيجية بوش وسياساته على مدى فترتين رئاسيتين يصفهما المحللون الأمريكيون أنفسهم بالسنوات العجاف، ويصف زبيغنيو بريجنسكى مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق الموقف الأمريكي الراهن بقوله: أساء الرئيس جورج دبليو بوش فهم اللحظة التاريخية وأضعف على نحو خطير موقع الولايات المتحدة الجيوسياسى، ففي السعي نحو سياسة قائمة على وهم الإعتقاد بأننا إمبراطورية وعندما نتصرف ننشئ واقعا خاصا بنا، عرض بوش أمريكا للخطر وتزايد نفور أوروبا وأصبحت الصين وروسيا أكثر حزما وإنسجاما وأخذت آسيا تبتعد وتنظم نفسها فيما اليابان تنظر بهذا فى كيفية جعل نفسها أكثر أمنا وأصبحت الديموقراطية فى أمريكا اللاتينية شعبية ومعادية لأمريكا والشرق الأوسط يتجزأ ويوشك أن ينفجر والعالم الإسلامى ملتهب بتصاعد المشاعر الدينية والقوميات المعادية للإمبريالية وتظهر إستطلاعات الرأي فى كل أنحاء العالم الخوف على نطاق واسع من السياسة الأمريكية وإحتقارها.

يذكر بريجنسكى أن الأمر يتطلب من الرئيس القادم أن يبذل جهدا خارقا لإستعادة شرعية أمريكا كضامن رئيسي للأمن العالمى وإعادة تعريف أمريكا برد مشترك على العضلات الإجتماعية إلى تشدد فى عالم أصبح واعيا سياسيا وغير ميال للسيطرة الإمبريالية.

إنه حتى فى حالة وصول الجمهوريين إلى البيت الأبيض فان تغييرا ما سوف يطرأ على إستراتيجية بوش فى الشرق الأوسط وقد يكون هذا التغيير باتجاه المزيد من التشدد أو باتجاه التخفف من بعض عناصر هذه الاستراتيجية وإعادة تحديد نطاقها ومراميها، وفى حالة وصول أوباما إلى البيت الأبيض فالمتوقع إستنادا إلى خطابه السياسى أن يجرى تعديلا أوسع نطاقا على الإستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط خاصة فيما يتعلق بمنظومة السياسات المتعلقة بما يسمى بالحرب على الإرهاب وبأسلوب إدارة بعض الملفات الهامة الخاصة بالشرق الأوسط كالملف الإيرانى والملف السورى إلا أن الملف الفلسطينى لن يختلف وضعه كثيرا بين كل من أوباما وماكين.

الجدير بالذكر أن التغييرات المحتملة فى الإستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط لا تتوقف على وصول مرشح معين فحسب وإنما تتوقف كذلك على الانتخابات التكميلية للكونجرس وما ستسفر عنه من نتائج تتصل بالعلاقة بين مؤسسة الرئاسة والكونجرس فان حظي الحزب الذى ينتمى إليه مرشح الرئاسة الفائز بالأغلبية فى مجلسي الكونجرس، فان هذا يعطى للرئيس القادم مساحة أوسع من حرية الحركة والتغيير، أما إذا تقاسم الحزبان السلطة، بمعنى أن الحزب الذى ينتمى إليه المرشح الفائز فى

الانتخابات الرئاسية ليس هو الحزب المسيطر على الكونجرس فإن وضعاً كهذا قد يفرض قيوداً على حركة الرئيس القادم باتجاه التغيير أو قد تتولد عنه ضغوطاً للدفع باتجاه التغيير.

الجانب الآخر الذي يشهد تطورات هامة على الصعيد الدولي في الولايات المتحدة والذي سوف يؤثر بغير شك بنظر الباحث على الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، يتمثل في تطور أوضاع الإقتصاد الأمريكي الذي يشهد أزماً حادة على صعيد مؤسساته المالية والإقتصادية الكبرى التي تمثل الركائز الأساسية للقوة الإقتصادية الأمريكية، هذا بالإضافة إلى التزايد المستمر في عجز الموازنة العامة والناجم عن أسباب ترتبط ببنية الإقتصاد الأمريكي كإقتصاد جاذب لرؤوس الأموال وأخرى ترجع إلى ارتفاع تكلفة العمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش الأمريكي في الخارج وهي تكلفة وصلت إلى أرقام فلكية يصعب على أي إقتصاد مهما بلغت قدرته أن يتحملها، ويعاني الإقتصاد الأمريكي من إزدياد معدلات البطالة والتي تعني عدم قدرة الإقتصاد الأمريكي على خلق العدد الملائم من الوظائف بل أن العكس هو ما يحدث حيث أسفرت أزمة الرهن العقاري وتوابعها عن فقدان ما يزيد على مائتي ألف موظف من ذوي الكفاءات العالية لوظائفهم، كما أن الدولار الأمريكي يتعرض لضغوط شديدة تؤدي، إلى تذبذب مستمر في قيمته أمام العملات الرئيسية الأخرى الأمر الذي يمثل تهديداً مباشراً لعنصر إستراتيجي من عناصر القوة الأمريكية والذي يتمثل في أن الدولار هو العملة الرئيسية في تسوية المعاملات على صعيد التجارة الدولية وفي تكوين الإحتياطيات النقدية، وما يتعرض له الدولار من تذبذب وإنخفاض في قيمته من شأنه أن يؤدي إلى إيجاد بدائل للدولار الأمريكي على صعيد تسوية المعاملات الدولية وكذلك بالنسبة لتكوين الإحتياطيات النقدية بالبنوك المركزية للدول المختلفة الأمر الذي قد يؤدي إلى إستمرار إنخفاض الطلب على الدولار وهو ما يمثل بؤرة أزمة خطير في تهدد الإقتصاد الأمريكي والعالمي نظراً لضخامة حجم الإقتصادي الأمريكي وإتساع نطاق تفاعلاته.

يعاني من ناحية أخرى المجتمع الأمريكي من مشكلات حادة على صعيد عملية توزيع الدخل، حيث تزداد الهوة اتساعاً بين الطبقات الغنية والمتوسطة والفقيرة إتساعاً لم تعرفه الولايات المتحدة من قبل، وهو الأمر الذي له إنعكاساً في المباشرة على الحياة السياسية الأمريكية¹.

¹ د/ محمد سعد أبوعمود: السيناريوهات المستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق.

إن مجمل ما نصل إليه من خلال هذا التحليل يلخص في أن الأوضاع الإقتصادية الأمريكية وما تشهدها متطورات سوف تؤثر على الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، فإما أنها ستضع قيودا على هذه الإستراتيجية إستنادا إلى عدم جدوى توجيه الموارد الأمريكية إلى الخارج في ظل الإحتياج الشديد لها في الداخل أو على أساس أن متطلبات إصلاح النظام الإقتصادي الأمريكي تتطلب ضبطا في الإنفاق العام وإعادة تخصيص الموارد.

يرى فريق من الباحثين أن الأزمة التي يعاني منها الإقتصاد الأمريكي هي أزمة ترتبط بطبيعة النظام الرأسمالي المعروف بأنه يواجه دورة من الأزمات في كل مرحلة تاريخية، وهو ما أكده رئيس بنك الإحتياط الفيدرالي السابق في العديد من الأحاديث الصحفية المتعلقة بأزمة المؤسسات المالية والمصرفية الأمريكية حيث وصف ما يحدث بأنه إحدى أزمات النظام الرأسمالي التي تتكرر كل خمسين عاما أو مائة عام، وأن هذه الأزمة ليست أزمة طارئة وإنما بدأت منذ ما لا يقل عن عقد من الزمان وإن جورج دبليو بوش قد أتى والأزمة قائمة وإنه سعى لعلاجها من خلال تبنى إستراتيجية تغيير مسار الأزمة، وأنه وجد في أحداث سبتمبر ضالته المنشودة وعلى هذا الأساس يرى هذا الفريق أن الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط إنطلقت في الأساس بسبب أزمة الإقتصاد الأمريكي وكأداة لإدارة وعلاج هذه الأزمة ومن ثم فقد توجد علاقة إرتباط بين إستمرار الأزمة الإقتصادية الأمريكية وإستمرار إستراتيجية بوش في الشرق الأوسط، بل قد تدفع الأزمة التي يعاني منها الإقتصاد الأمريكي القادم الجديد للبيت الأبيض إلى السعي لتعويض الخسائر الأمريكية من خلال سياسات أكثر تشددا وعنفا تجاه شعوب هذه المنطقة.

ثالثا- صراع الأدوار الدولية والإقليمية في الشرق الأوسط:

تشهد منطقة الشوق الأوسط صراعا حادا على الأدوار بين العديد من القوى الدولية والإقليمية، ويمكن تحديد أبعاد ومستويات هذا الصراع على النحو التالي :

1- صراع الأدوار بين الدول الكبرى: يمكن القول بأن كلا من الدول الكبرى الفاعلة في سياق التفاعلات الدولية تسعى للقيام بدور معين في المنطقة يتوافق مع أهدافها ومصالحها الإستراتيجية، ومن ثم فقد تتلاقى أو تتعارض بدرجة أو بأخرى مع مصالح وأهداف القوى الكبرى الأخرى في المنطقة، وفي هذا الإطار نشير إلى الدور الأمريكي المهيمن والساعي إلى ترسيخ هيمنته على التفاعلات

المختلفة في المنطقة بوصفها منطقة مصالح حيوية بالنسبة للولايات المتحدة، والواقع أن الدور الأمريكي يلقي مقاومة من جانب القوى الكبرى الأخرى بدرجات متفاوتة ولأسباب مختلفة، ولا يخرج عن هذا الإتحاد الأوروبي الذي يعد الحليف التاريخي للولايات المتحدة والذي تحاول واشنطن التوصل معه إلى صيغة ملائمة لتحقيق الأمن في الشرق الأوسط نظرا لإرتباطاته الأمنية والإقتصادية المباشرة بهذه المنطقة، ولكن للإتحاد الأوروبي تحفظاته على العديد من السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط خاصة فيما يتعلق بالصراع على الإستثمارات في المجالات الإستراتيجية المختلفة والتي تسعى واشنطن إلى إستثمار الشركات الأمريكية أكبر قدر ممكن منها، من ناحية أخرى ترفض بعض القوى الأوروبية في نطاق الإتحاد الأوروبي دفع ثمن أخطاء السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في ظل وجود رأي عام أوروبي معارض لهذه السياسات، يؤكد هذا أن معظم الساسة الذين أيدوا السياسة الأمريكية لم يعد إنتخابهم وخرجوا من السلطة في بلدانهم كما أنه يرى أن أوروبا بعد زوال الخطر السوفيتي لم تعد بحاجة للقيام بدور التابع للولايات المتحدة خاصة في منطقة كالشرق الأوسط التي تملك خبرات تاريخية هامة في التعامل معها هذا بالإضافة إلى أن عامل الجوار الجغرافي يجعل من أوروبا الأكثر تأثرا بالتطورات التي تحدث بالمنطقة سواء على الصعيد الأمني أو السياسي أو الإقتصادي¹.

تفاوتت مواقف الإتحاد الأوروبي تجاه الولايات المتحدة في هذا، فلقد وصلت المعارضة الأوروبية إلى أقصى مداها فيما يتعلق بالغزو الأمريكي للعراق كما إختلفت الرؤية الأوروبية عن الرؤية الأمريكية فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، الأمر الذي أدى إلى قبول الولايات المتحدة بإتاحة الفرصة لإدارة هذا الملف وفقا للرؤية الأوروبية مع إعلانها بأن كل الخيارات مفتوحة أمامها خاصة في حالة الفشل في التوصل إلى حل يتلاءم مع المصالح الأمريكية وأيا كانت المبررات الأمريكية في هذا الشأن فالواقع أن الإدارة الأمريكية قد خضعت للرؤية الأوروبية للعديد من الأسباب لعل أبرزها التورط الواضح لها في العراق وأفغانستان وعدم قدرة آلتها العسكرية الضخمة على حسم الأمور في هاتين الدولتين بالإضافة إلى الحرص على إستمرار ودعم التحالف الإستراتيجي مع الإتحاد الأوروبي.

تبرز من ناحية أخرى المقاومة الواضحة للدور الأمريكي من جانب كل من الصين وروسيا خاصة وأن للدولتين مصالح إستراتيجية هامة في المنطقة، ففيما يتعلق بالصين فإن هذه المنطقة تعد أحد الموردين الأساسيين للطاقة اللازمة لعملية التنمية الإقتصادية الصينية وهي العملية التي قطعت شوطا

¹ د/ محمد سعد أبوعمود: السيناريوهات المستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق.

كبيراً وحققت نتائج إيجابية على صعيد بناء القوة الإستراتيجية الصينية، كما أن لهذه المنطقة أهمية خاصة بالنسبة للصين بوصفها ممراً لتجارتها الدولية إلى جميع أنحاء العالم هذا بالإضافة لكونها سوقاً هاماً لمنتجاتها ومصدراً لرؤوس الأموال وتتوافر بها فرص كبيرة للإستثمار ومن ثم فالإنفراد الأمريكي بالسيطرة على هذه المنطقة يتيح للولايات المتحدة الفرصة للتحكم في حركة النمو الصيني وفي نطاق الحركة المتاح لسياستها الخارجية الرامية إلى الوصول إلى مرحلة القوة الموازية للقوة الأمريكية إن لم تكن المنافسة لها.

أما فيما يتعلق بروسيا فمن الواضح أن لها تحفظاتها على الدور الأمريكي خاصة وأن جانباً من المنطقة يقع جنوب الدولة الروسية وهو الأمر الذي يعطى المنطقة أهمية خاصة بالنسبة للأمن القومي الروسي كما أن المصالح الإقتصادية الإستراتيجية لروسيا كدولة منتجة ومصدرة للطاقة ترتبط بتطور الأوضاع في هذه المنطقة بالإضافة إلى ما تمثله المنطقة من سوق هام للسلع الإستراتيجية الروسية خاصة فيما يتعلق بتجارة السلاح، فالشرق الأوسط من أهم أسواق السلاح وصناعة السلاح الروسية بحاجة ملحة إلى توفير الموارد المالية اللازمة للتطوير والإنتاج ويمكن من خلال الحصول على نصيب ملائم من هذه السوق توفير هذه الموارد وفي الفترة الأخيرة بدأ واضحاً أن القيادة الروسية قد أعادت تقدير الوضع الإستراتيجي على المستوى الدولي لتصل إلى أن الولايات المتحدة لم تعد كما كانت بعد إنتهاء الحرب الباردة تملك عناصر القوة التي تؤهلها للقيام بدور القوة المهيمنة بصفة عامة وفي الشرق الأوسط على وجه الخصوص وهو الأمر الذي ظهر بوضوح في الأزمة الجورجية.

أما الهند القوة الصاعدة الجديدة فإن الشرق الأوسط له أهمية إستراتيجية بالنسبة لها فمنطقة الخليج تدخل في نطاق إستراتيجية الأمن القومي الهندي بوصفها تمثل المجال الحيوي للهند خاصة وأن لها روابط سياسية وتاريخية وثقافية بهذه المنطقة كما أن المنطقة تمثل المصدر الأساسي للطاقة بالنسبة للهند، بالإضافة إلى كونها من المناطق المستقبلية للعمالة الهندية والتي تمثل تحويلاتها من العملات الصعبة مصدراً هاماً من مصادر الدخل القومي الهندي هذا بالإضافة لكون المنطقة ممراً لتجارة الهند الخارجية وسوقاً هاماً لمنتجاتها.

الملاحظ أن الهند وإن كانت لا تقدم موقفاً معارضاً بشكل مباشر للدور الأمريكي في الشرق الأوسط إلا أنها لا تعلن في نفس الوقت عن تأييد هذا الدور ومساندته وذلك بالرغم من الإغراءات الأمريكية

الكبيرة التي قدمتها الإدارة الأمريكية في عهد جورج بوش الابن للهند، ويرجع ذلك إلى أن الهند تدرك أن الولايات المتحدة تحاول بناء تحالف معها لموازنة النفوذ الصيني والقوة الصينية المتنامية وإن كان ذلك يصب في المصلحة الهندية في الأمد القصير إلا أنه قد لا يتوافق بالضرورة مع المصالح الإستراتيجية الهندية في الأمد الطويل ومن ثم فالهند ترى أنه من الممكن الإستفادة من الدعم والمساندة الأمريكية لإستكمال بناء عناصر قوتها دون أن تتحمل بأية أعباء أو إلتزامات في إطار تحالف مباشر مع الولايات المتحدة.

مما تقدم يمكن القول بأن الشرق الأوسط يمثل منطقة صراع للأدوار بين القوى الدولية الكبرى التقليدية والصاعدة وأن هذا الصراع يدور بأشكال وصور مختلفة وأنه لم يحسم حتى كتابة هذه السطور ومن ثم فإن أسلوب إدارة وحسم هذا الصراع وما سينتج عنه من نتائج سوف يكون له أثره على مستقبل الأوضاع في المنطقة¹.

2- الصراع الدولي الإقليمي في المنطقة: تشهد منطقة الشرق الأوسط صراعا دوليا إقليميا بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي من جانب وإيران وروسيا والصين من جانب آخر وبالرغم من أن الملف النووي الإيراني يمثل محور هذا الملف إلا أن لهذا الصراع أبعادا أكثر إتساعا لا يعدو أن يكون الملف النووي هو أحد مظاهره، فجوهر هذا الصراع يدور حول أمن الخليج وما يرتبط به من ترتيبات أمنية تكفل تحقيق هذا الأمن.

هناك خلاف إستراتيجي واضح بين الرؤية الأمريكية والرؤية الإيرانية، ويمتد هذا الخلاف بين الجانبين فيما يتعلق بالأمن في منطقة الشرق الأوسط ككل والذي يمثل الحفاظ على أمن إسرائيل و ضمان تفوقها الاستراتيجي على دول المنطقة مجتمعة أو منفردة إحدى الركائز الأساسية للرؤية الأمريكية للأمن في هذه المنطقة بالإضافة إلى ضمان تدفق النفط بأقل سعر ممكن وتأمين حركة الملاحة في المنطقة بما يضمن وصول النفط إلى الدول المستهلكة له وقد توسع هذا الجانب من الرؤية الأمريكية للأمن ليصير أمن الطاقة والولايات المتحدة ترى أن لها دورا مباشرا في تحقيق الأمن خاصة في الخليج ومن ثم لا بد وأن تكون طرفا في أي ترتيبات أمنية بالمنطقة وهو الأمر الذي ترفضه إيران التي ترى أن أمن الخليج هو مسئولية دول الخليج وأن التدخل الخارجي خاصة الأمريكي لم

¹ د/ محمد سعد أبوعمود: السيناريوهات المستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق.

يحقق الأمن في الخليج بل على العكس أدى إلى عدم إستقرار الأمن إن لم يكن انعدامه، كما أن إيران ترفض إستمرار التفوق الإستراتيجي الإسرائيلي وترى أنه يمثل تهديدا مباشرا لها، هذا بالإضافة إلى الحرص الإيراني على سعر عادل للنفط وهو الأمر الذي قد لا يتلاقى مع الرؤية الأمريكية لهذه المسألة.

يمثل من ناحية أخرى النفوذ الإيراني في العراق ولبنان وفلسطين وبدرجة أقل في السودان محورا آخر من محاور الصراع الغربي الإيراني حيث ترى الولايات المتحدة تحديدا أن هذا النفوذ إنما يعرقل إستراتيجيتها في المنطقة.

بدأت آثار هذا الصراع في الظهور في المنطقة فثمة حالة من الإستقطاب الواضح بين دول الشرق الأوسط، ففريق يؤيد إيران في موقفها بل ويقيم معها علاقة تحالف إستراتيجي كسوريا، وفريق يؤيد الموقف الأمريكي في إطار علاقة مماثلة من التحالف الإستراتيجي كإسرائيل، ثم نجد مجموعة الدول العربية الأخرى التي لا تتخذ موقفا واضحا، فبعضها أقرب لتأييد الموقف الأمريكي وإن كانت لا تستطيع الإعلان عن ذلك نظرا للنظرة السلبية للولايات المتحدة بين الشعوب العربية وإنتشار روح العداء لأمريكا نتيجة الأخطاء التاريخية للرئيس الأمريكي في سياساته بالمنطقة، وفي ذات الوقت توجد دول أخرى أقرب إلى الموقف الإيراني ولكنها لا تستطيع أن تعلن عن موقفها إما لتشككها في النوايا الإيرانية وإما لإعتبارات تتعلق بعلاقاتها بأطراف إقليمية أخرى لها مشكلات عالقة مع إيران أو نتيجة تعرضها لضغوط دولية تحول دون إتخاذها موقف التأييد لإيران.

بالطبع فإن التطورات التي سوف يشهدها الصراع على هذا المستوى سوف يكون لها تأثير على مستقبل الأوضاع في الشرق الأوسط سواء كان الإتجاه نحو التصعيد الذي قد يتدرج ليصل إلى المواجهة العسكرية أو كان الإتجاه نحو التوصل لتسوية سلمية أو كان الإتجاه نحو التهدئة أو تجميد الصراع لفترة من الزمن وهو ما يعرف بحالة اللاسلم واللاحرب.

3- الصراع بين القوى الإقليمية: يمكن القول بأن منطقة الشرق الأوسط خلال هذه المرحلة التاريخية هي منطقة الأدوار الإقليمية المتصارعة بإمْتياز وفي هذا الصدد نشير إلى الأدوار الآتية:

أ/ الدور الإسرائيلي: يقوم على أساس أن إسرائيل بحكم ما لديها من عناصر للقوة يمكنها أن تقوم بدور القوة الإقليمية المهيمنة وبحيث تتحكم في حركة التفاعلات السياسية والإقتصادية والثقافية فيما

بين دول المنطقة وبعضها البعض وبين هذه الدول وباقي دول العالم ويواجه هذا الدور بمقاومة شديدة شعبية ورسمية من جانب إيران ومصر والسعودية وسوريا وهي الدول التي يمثل هذا الدور تهديدا مباشرا لأدوارها بالمنطقة يصل إلى حد التهميش والإستبعاد من دائرة القوة الإقليمية.

ب/ الدور الإيراني: يقوم على أن إيران قوة إقليمية كبرى لا بد وأن تأخذ القوى الإقليمية والدولية الأخرى مصالحها في الإعتبار عند وضع أي سياسات أو ترتيبات إستراتيجية ذات صلة بهذه المنطقة وأن إيران تستطيع منفردة أو من خلال التعاون مع دول الخليج العربية تحقيق الأمن في الخليج كما أن الشرق الأوسط لا بد وأن يكون منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل على أن يشمل تملك إسرائيل خاصة وأن البرنامج النووي الإيراني هو برنامج موجه للأغراض السلمية، ويواجه الدور الإيراني بمقاومة شديدة من إسرائيل التي تراه يمثل تحديا خطيرا لأمنها ومشروعها الإستراتيجي كما أن للدول العربية مخاوفها وتحفظاتها على الدور الإيراني، فالبعض ينظر إليه على أنه يستهدف إقامة هلال شيعي يحيط بالدول السنية ويتيح لإيران نشر الدعوة الشيعية بمجتمعات هذه الدول في حين يرى البعض الأخر أن هذا الدور يزيد من حدة الخلل في توازن القوى (العربي الإيراني) الأمر الذي يؤدي إلى إزدیاد التهديدات الإيرانية للأمن القومي لهذه الدول، كما يربط فريق آخر بين هذا الدور والرفض الأمريكي والإسرائيلي المؤكد له وردود الأفعال الأمريكية والإسرائيلية المحتملة من أجل وضع حد له وما سينجم عنها من آثار مدمرة على المنطقة¹.

ج/ الدور التركي: تعد تركيا إحدى القوى الهامة في منطقة الشرق الأوسط وذلك بحكم موقعها الإستراتيجي الهام ومواردها المائية والإقتصادية المتنامية، هذا فضلا عن روابطها التاريخية والثقافية الهامة مع شعوب ودول المنطقة، ولقد برزت البوادر الأولى للدور التركي في عهد تورجوت أوزال رئيس وزراء تركيا الأسبق والذي طرح المشروع التركي الذي يقوم على أساس النفط مقابل الماء وعرض إقامة شبكة لنقل المياه من تركيا إلى باقي الدول التي تعاني من نقص في المياه إلا أن النقلة النوعية للدور التركي جاءت مع وصول حزب العدالة والتنمية ذي التوجه الإسلامي إلى الحكم ويذكر الأستاذ فهمي هويدي في مقال هام بعنوان دروس الديبلوماسية التركية الركائز الأساسية التي تقوم عليها الإستراتيجية التركية وهي:

¹ د/ محمد سعد أبوعمود: السيناريوهات المستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق.

- تعزيز الحريات في الداخل والمواجهة الحازمة للأخطار الأمنية التي تهدد البلاد بما يؤمن إستقرار الجبهة الداخلية.

- تصفية المشكلات بما ينزع فتيل التوتر في كل المناطق المحيطة بتركيا.

- إخراج تركيا من دائرة المحاور والإستقطابات الأمر الذي يمكنها من أن تلعب دور- الحلم- أو الوسيط لأنها بإحتفاظها بمسافة واحدة بين كل الأطراف تتحول إلى كيان مركزي قادر على أن يدير علاقاته مع الجميع دون أن يحسب على طرف ضد طرف آخر.

- تنشيط الدور التركي في مسار العلاقات بين الشرق والغرب كقوة فاعلة ومبادرة لا كجسر بين الطرفين.

- تفعيل دور تركيا في مختلف المؤسسات الدولية بما يتجاوز حلف الأطلنطي.

- الإهتمام بالعمق التاريخي والجغرافي لتركيا المتمثل في الدائرتين العربية والإسلامية.

ينظر البعض إلى إمكانية قيام تركيا بدور الموازن الاقليمي القادر على ضبط الأداء الإيراني ليس من منظور القوة العسكرية فحسب بل أيضا من منظور المكانة باعتبار تركيا تاريخيا كانت قوة إقليمية كبرى وإن كان الدكتور محمد السعيد إدريس يرى وبحق أن هناك العديد من القيود التي تحول دون قيام تركيا بدور التوازن الإقليمي في المنطقة بصفة عامة وفي منطقة الخليج على وجه الخصوص، وعلى أية حال فإن الدور التركي يزداد بروزا خاصة وأنه لا يلقى مقاومة مباشرة أو معلنة من جانب الأطراف الإقليمية الأخرى ولكن هذا الدور بحكم الإرتباطات التركية الدولية والإقليمية مقيد بمحددات معينة.

د- الدور العربي: يمكننا القول بأن العرب هم أصحاب الدور الغائب في سياق هذه الأدوار الإقليمية المتنافسة والمتصارعة ومن ثم نستطيع القول بأن الدول العربية قد تستطيع القيام بدور المعوق أو المسهل للأدوار الأخرى وذلك حتى تصل إلى صياغة دور ما، ولاشك في أن الطرف العربي في المعادلة الإقليمية لديه الكثير من المقومات القادرة على تشكيل وبناء دور إقليمي فاعل ومؤثر وضروري لتحقيق التوازن والإستقرار في المنطقة إلا أن الخلافات العربية والضغوط المتعددة

المصادر وغياب الإرادة السياسية المؤمنة بأهمية هذا الدور كلها عوامل أدت في المحصلة النهائية إلى هذا الغياب.

تطور الصراع بين هذه الأدوار يمكن أن يأخذ مسارات مختلفة، فقد تزداد حدة الصراع الأمر الذي يؤدي إلى إزدياد درجة الإستقطاب في المنطقة، وقد تستطيع القوى الإقليمية المتصارعة الوصول إلى صيغة توافقية لتوزيع الأدوار فيما بينها وسوف تكون هذه الصيغة على حساب الطرف الأضعف في نطاق معادلة القوة الإقليمية، وقد يحدث نوع من أنواع الإنقسام بين هذه فئتوحد مواقف قوتين أو أكثر في مواجهة قوة أخرى وهو ما يطرحه بعض المحللين الذين يتحدثون عن إمكانية قيام تحالف عربي تركي إيراني لتحقيق التوازن الإقليمي مع إسرائيل، ونستطيع القول بأن المسار الذي سوف يتخذه صراع الأدوار الإقليمي في الشرق الأوسط سوف يكون عاملا مؤثرا على مستقبل الأوضاع به¹.

رابعاً- أسلوب ملء الفراغ الإستراتيجي القائم:

تعيش منطقة الشرق الأوسط حالة من الفراغ الإستراتيجي الذي أدى إلى إزدياد حدة التوتر وعدم الإستقرار بل نستطيع القول بأن هذه الحالة قد أدت إلى المزيد من التدهور في الأوضاع الأمنية في المنطقة خاصة في ظل وجود إختلاف في رؤى الأطراف الإقليمية للأساليب الملائمة لملء هذا الفراغ هذا بالإضافة إلى وجود درجة واضحة من المصالح الإستراتيجية المتعارضة بين القوى الإقليمية والدولية المعنية، وإذا ما أضفنا إلى ذلك ضعف الثقة بينها فإن الجوانب المتعلقة بهذه الإشكالية تكون قد وضحت ومع ذلك فإن إرتفاع تكلفة هذا الفراغ بالنسبة لهذه الأطراف وهو الأمر القائم الآن يفتح المجال أمام المحاولات الجديدة للوصول إلى الإستراتيجية الملائمة لتحقيق ذلك.

تتطلب عملية ملء الفراغ الإستراتيجي إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة على المستوى الأمني والسياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي، أي إعادة ترتيب شامل وهو الأمر الذي لا بد وأن يواجه بمقاومة من جانب العديد من الأطراف ما لم يتم التوصل إلى صيغة يستطيع من خلالها كل طرف تحقيق أقصى قدر ممكن من مصالحه أو أن تتوصل الأطراف المعنية إلى الإقتناع بصيغة معينة لهذه الترتيبات المطلوبة بإعتبارها أفضل صيغة متاحة لتحقيق وضمان مصالحها مقارنة بأعباء وتكاليف إستمرار الوضع القائم والذي يحمل في داخله كافة المقومات التي قد تؤدي إلى تفاقم الأوضاع وتفجر

¹ د/ محمد سعد أبوعمود: السيناريوهات المستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق.

الأزمات التي تفوق آثارها السلبية قدرة أي طرف على تحملها كما أنها ستمتد لتشكل تهديدا مباشرا للأمن والسلم الدوليين، ومن ثم يمكننا القول بأن الواقع القائم في الشرق الأوسط على المستوى الإستراتيجي وإن كان يحمل مقومات الانفجار إلا أن ثمة عناصر أخرى تشكلت وتشكل لتدفع نحو ضرورة الوصول إلى الصيغة المنشودة خاصة وأن أي قراءة موضوعية للوضع القائم الآن تشير إلى عدم قدرة أي طرف دولي أو إقليمي على حسم الوضع بشكل نهائي لصالحه لأسباب وإعتبارات مختلفة بما في ذلك الولايات المتحدة وإسرائيل، وبالتالي فإن مستقبل الوضع في هذه المنطقة يتوقف على مدى قدرة الأطراف المعنية على التوصل إلى الصيغة المطلوبة لإعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة ومدى قدرة كل منها على تقديم التنازلات اللازمة لذلك ومضمون أو محتوى هذه الصيغة والآليات اللازمة لوضعها موضع التنفيذ ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن هناك العديد من المحاولات السابقة التي جرت في المنطقة لتحقيق ذلك في التسعينيات من القرن العشرين وأبرزها المفاوضات المتعددة الأطراف والتي شملت العديد من المجالات كالأمن والتعاون الإقتصادي والسياحة والبيئة والمياه والطاقة وغيرها كما تمثل مؤتمرات تنمية الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي عقدت منها حوالي أربع مؤتمرات حتى عام 1997 نموذجا آخر في هذا المجال، حقيقة أن هذه المحاولات لم تسفر عن تحقيق ما يمكن البناء عليه إلا أنها تمثل مصدرا من مصادر الخبرة التي يمكن الإستفادة منها في هذا المجال، وفي ذات السياق يمكن الإستفادة بخبرات ناجحة من مناطق أخرى كمجلس الأمن والتعاون الأوروبي وتجربة الآسيان وغيرها من تجارب إعادة ترتيب الأوضاع في مناطق العالم المختلفة¹.

خامسا- تطور الأوضاع الداخلية في دول الشرق الأوسط:

تتمثل التطورات الداخلية في دول ومجتمعات المنطقة أحد العوامل الهامة في تشكيل وتحديد مستقبلها حيث تشهد هذه الدول تحولات إقتصادية وإجتماعية وثقافية جذرية أو شبه جذرية في ظل حراك سياسي واضح.

حقيقة هناك تفاوت فيما بين دول الشرق الأوسط في عمق وسرعة هذه التحولات إلا أنه وبصفة عامة فإن هذه لم تعد كما كانت، فعجلة التغيير والتطوير قد تحركت، ولعل من الظواهر الواضحة في معظم هذه الدول بروز جيل جديد من السياسيين الذين يعبرون عن عصر جديد وقضايا جديدة ويقابل هذا إزدياد قوة الجماعات السياسية الدينية والتي تتخذ بعضها من العنف أداة لتحقيق أهدافها الأمر الذي

¹ د/ محمد سعد أبوعمود: السيناريوهات المستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق.

يجعل منها مصدرا من مصادر تهديد الأمن في هذه الدول وفي المنطقة بأسرها، ومثل هذه الظواهر برأي الباحث ظواهر تشهدها معظم المجتمعات السياسية في مراحل التحول والتغير إلا أن الإشكالية الفريدة التي تواجه معظم دول الشرق الأوسط تتمثل في أن عليها أن تدير عملية تغيير معقدة ومركبة ومتعددة الأبعاد في وقت واحد الأمر الذي يزيد من صعوبة هذه العملية ويؤدي إلى إزدياد حدة التوتر والقلق وعدم اليقين، وبالتالي يمكننا القول بأن تطور الأوضاع الداخلية في هذه الدول سوف يكون له تأثير جوهري على مستقبل الأوضاع في الشرق الأوسط سواء على مستوى التكوين السياسي للمنطقة حيث توجد دول مهددة بالتقسيم وأخرى تواجه إنقسامات طائفية وثالثة مهددة بالتحول إلى دول فاشلة ورابعة تعاني من عدم الاستقرار السياسي لأسباب مختلفة وخامسة يزداد فيها تأثير القوى السياسية ذات المرجعيات الدينية الأمر الذي يزيد من صعوبة التوصل إلى صيغ توافقية بصدد القضايا محل الخلاف سواء على المستوى الداخلي أو الإقليمي، وكذلك على مستوى توجهات هذه الدول وتفاعلاتها¹.

المطلب الرابع: إنتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

تعرف أسلحة الدمار الشامل "Weapons of Mass Destruction" بأنها تلك الأسلحة ذات القدرة على إحداث آثار فتاكة على نطاق كبير أو بشكل واسع الإنتشار ، وتشمل الأسلحة النووية والبيولوجية والكيمائية ووسائل إيصالها ، حيث تعتبر هذه الأسلحة خطيرة جدا وذلك لما تسببه من تدمير هائل وضرر شامل للإنسان والحيوان والنبات بالإضافة إلى تأثيرها المعنوي المرعب الذي لا يقل ضررا عن أخطارها المادية ، ونتيجة لابتكار أسلحة دمار شامل جديدة تشمل الأسلحة الإشعاعية وما يسمى بالقنابل القذرة " Dirty Bombs " فقد ظهر مصطلح جديد هو " Weapons of Mass Effects .

الإتفاقيات الدولية:

* بروتوكول بشأن حظر استعمال الغازات الخانقة والسامة أو ما شابهها والوسائل الجرثومية في الحرب 17 حزيران 1925 .

* إتفاقية حظر إستحداث وإنتاج الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكيسية وتدمير هذه الأسلحة 10 أبريل/ نيسان 1972 .

¹ د/ محمد سعد أبو عامود: السيناريوهات المستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق.

* إتفاقية بشأن إستحداث وصنع وتخزين وإستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير هذه الأسلحة 13 يناير/كانون الثاني 1993.

* معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية 12 حزيران 1968، وتشكل المعاهدة صكا دوليا محوريا يهدف إلى منع إنتشار الأسلحة النووية وتكنولوجياها، وتعزيز التعاون في الإستخدامات السلمية للطاقة النووية والنهوض بهدف تحقيق نزع السلاح النووي.

* إتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية، وتهدف إلى تطبيق عالمي للحظر التام والشامل لجميع التجارب والتفجيرات النووية في إطار عملية فعالة لنزع السلاح النووي، فتحت المعاهدة للتوقيع بتاريخ 24 أيلول 96 ودخلت حيز النفاذ بعد تصديق 44 دولة عليها¹.

كان موضوع إنتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل حملها إلى أهدافها الأبعد مدى يمثل جانبا مهما من التباحث حول مسألة الأمن في منطقة الشرق الأوسط منذ السبعينيات، على أقل تقدير، بعد ذلك، جاءت حرب الخليج في عام 1991، لتضع هذه المخاوف في الصدارة، وخصوصا بين المراقبين الغربيين، ثم عاد فعزز منها بقوة ذلك المناخ الذي أعقب أحداث 11 أيلول 2001، وما تلاه من حديث عن (محور الشر)، ومن بعده الحرب التي شنت على العراق في عام 2003، على إعتبارها مسألة متعلقة بإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، وليس الأمن والسلم العالميين، والأوضاع القائمة في المنطقة.

اليوم تساهم عوامل أخرى عديدة في إبراز أهمية أسلحة الدمار الشامل والصواريخ بعيدة المدى في الأمن الشرق أوسطي والعالمي أيضا، ومن تلك العوامل:

إن وجود برامج معلنه أو سرية، أو إمتلاك أسلحة الدمار الشامل، وبصفة خاصة السلاح النووي، لا يقتصر على إسرائيل وإيران فحسب، بل إن هناك قوى ودول كثيرة في الشرق الأوسط دخلت منذ زمن في سباق تسلح في مجال أسلحة الدمار الشامل²:

¹ د/فايز الدويري: أسلحة الدمار الشامل.. انتشارها وأثرها الإستراتيجي في الشرق الأوسط، منتدى الجيش العربي، الأقسام

العسكرية، الدراسات الاستراتيجية، أكتوبر 2008، <http://www.arabic-military.com/t6428-topic>

² جميل عفيفي: خريطة إنتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الأهرام - الطبعة الدولية 2010/01/07

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=81290&eid=190>

1- تركيا:

فقد بدأت طموحات تركيا لتطوير برنامج للطاقة النووية في العام 1967، وفي شهر تموز-يوليو عام 2006، على سبيل المثال، أشار رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردوغان) إلى عرض يضمن تشغيل ثلاثة مصانع للطاقة النووية بحلول العام 2015، وتشغل (تركيا) حاليا مفاعلا صغيرا للأبحاث النووية قدرته (5) ميغاواط حرارة في مركز شكمجي للأبحاث النووية، فضلا عن ذلك، تأوي تركيا أسلحة نووية تابعة لحلف الناتو-الولايات المتحدة في قاعدة إنجيرلك الجوية بالقرب من أضنة، وتنتشر المنشآت النووية في تركيا في كل من:

مركز شكمجي للأبحاث النووية، و قاعدة إنجيرلك الجوية، حيث يوجد 90 سلاحا نوويا للناتو من نوع القنابل المدفوعة بالجاذبية بي 61، والأسلحة الموجودة في الموقع تتميز بقدرة فعلية تتراوح بين 3 و 170 كيلوطن، وهي محفوظة في 25 سردابا للتخزين، و 40 سلاحا تحت الرعاية التركية، و 50 سلاحا تحت الرعاية الأمريكية.

2- مصر:

غالبا ما كانت مصر توصف بأنها اختارت السعي وراء القدرات الكيميائية - قنبلة الرجل الفقير - كبديل عن المشاريع النووية الأعلى كلفة واشد صعوبة. تمتلك مصر قدرات تصنيع الأسلحة الكيماوية منذ عقود وتعتبر قدرات مصر في الأسلحة الكيماوية من بين الأكثر تقدما في المنطقة عند أخذها بمقاييس الاعتماد على قدرة التصنيع الذاتي حتى من دون الاستعانة بمواد كيماوية أولية مستوردة ومع أن قدرة مصر الكيماوية لا تعد مكافئة لقدرة إسرائيل النووية لا كرادع ولا كسلاح معركة فإن كلتا الترسانتين كانتا في حالة مواجهة مع بعضهما للسيطرة على التسلح متعدد الأطراف، لا يشار إلى مصر عادة كدولة تمتلك مشروعا جديا للأسلحة البيولوجية ولو أن الواضح أنها تمتلك قدرة التحرك في هذا الاتجاه بسرعة لو شاءت.

لا تمتلك مصر برنامجا نوويا للأغراض العسكرية ، وبرنامجها النووي السلمي يهدف إلى إستغلال الطاقة النووية كمصدر للطاقة وإنتاج الكهرباء وتحليه مياه البحر في أماكن مختلفة على شواطئ مصر، وحتى يمكن إستغلال الصحراء الشاسعة وإعادة توزيع القوة البشرية، تطور البرنامج النووي المصري ببطء شديد، ففي عام 1955 صدر قرار تشكيل لجنة الطاقة الذرية ، وفي عام 1975 أعلن عن إدخال مفاعل نووي لتوليد الكهرباء وفي عام 1977 تم تشغيل المفاعل المصري الثاني بقوة 22

ميجا واط، وقعت مصر وصادقت على إتفاقية منع الإنتشار النووي، وكذلك وقعت ولم تصادق على إتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية ولم توقع على إتفاقية حظر الأسلحة الكيمائية.

3- سوريا:

بشكل عام لا تسعى سوريا وفقا للتقديرات وراء حيازة القدرات النووية، على الرغم من إمتلاكها لمفاعل تجريبي بنته لها الصين، ولا يملك هذا البلد سوى مشروع بيولوجي بسيط حسبما تقيد التقارير، ولكن أوضاع قدرات سوريا العسكرية التقليدية على مدى العقد الماضي، جعل اهتمام سوريا ينصب على تقليل الفجوة التسليحية بينها وبين إسرائيل، وإن تظل التكاليف المادية لها دورها في هذا الإختيار. لكن لسوريا برنامجا واسعا للأسلحة الكيمائية يعتمد في جوهره على إستيراد المواد الأولية، ومن المتوقع أن تركز سوريا في المستقبل موارد لا يستهان بها من أجل تحسين قدراتها الكبيرة أصلا في مجال الأسلحة الكيمائية، ولسوريا أيضا ترسانة تتألف من عدة مئات من الصواريخ المتحركة من نوع (سكود بي) و (سكود سي) و (إس إس 21) روسية الصنع، وكوريا الشمالية، والصين، وإيران، وروسيا كلها بلدان تمد سوريا بالصواريخ بعيدة المدى وبتقنيات هذه الصواريخ، كما أن البلد نفسه يملك القدرة على إنتاجها محليا.

سوريا دولة موقعة على إتفاقية عدم الإنتشار (NPT)، وقد طالبت بقوة وتكرار بإقامة منطقة خالية من كل أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وباعتراف الدوائر الرسمية الأمريكية، فإن سوريا لا تقوم بأية أبحاث تؤدي إلى إنتاج كميات من المواد الانشطارية، كما أنه لم يسجل عليها أية اتصالات لشراء مثل هذه المواد من الخارج، وتملك سوريا مفاعلا صغيرا بقوة (30) كيلواط مخصص للأبحاث العلمية، وهو غير قادر على الإنتاج من أجل صنع قنبلة نووية¹.

4- إسرائيل:

تستند القدرات الإسرائيلية في مجال أسلحة الدمار الشامل إلى قاعدة تقنية بدأت عملية تشكيلها منذ عام 1948، وفي عام 1953 شكلت لجنة الطاقة النووية. وعقدت إسرائيل في عام 1955 إتفاقا مع الولايات المتحدة الأمريكية لبناء مفاعل (ناحال سوريك)، وهو مفاعل معد للأبحاث النووية بقوة خمسة ميغاواط، وخاضع لتفتيش وكالة الطاقة النووية في (فيينا)، وكانت إسرائيل في عام 1954م تقاوض فرنسا سرا بشأن تعاون نووي أشمل، ونتج من تلك المفاوضات اتفاق لتزويد إسرائيل بمفاعل (ديمونا)،

¹جميل عفيفي: خريطة إنتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، مرجع سابق.

الذي بدأ تشغيله في أواخر عام 1963، ولم يجر إخضاعه حتى الآن للتفتيش الدولي، وكانت قوة هذا المفاعل (24) ميغاواط، وهو ما كان يمكنه من إنتاج كميات من مادة البلوتونيوم تكفي لصنع رأس نووي واحد سنويا، على أن معلومات أخرى أفادت أن قوة مفاعل (ديمونا) (40) ميغاواط، أي يمكنه من إنتاج كميات من مادة البلوتونيوم تكفي لصنع رأسين أو ثلاثة رؤوس نووية سنويا، وفي عام 1974، كشفت وكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) أن إسرائيل قادرة على تصنيع الرؤوس النووية، وفي عام 1986 أوضح (مردخاي فعنونو) الفني الإسرائيلي الذي كان يعمل في مفاعل (ديمونا) أن البرنامج العسكري النووي الإسرائيلي هو أشمل وأعقد مما كان يعرف سابقا، حيث بنيت المختبرات ومحطة فصل البلوتونيوم عن الشوائب، وبناء مركز التجميع في طبقات تحت الأرض. تتكون عناصر القوة النووية الإسرائيلية من الآتي:

1 . الرؤوس النووية التي يتراوح عددها ما بين (200،55) قنبلة ذات رأس نووي، وتشير التقديرات أنها من أعيرة تتراوح ما بين كيلو طن إلى (20) كيلو طن، مع اختلاف النوعية (ذري هيدروجيني نيترون)، ويأتي هذا الخلاف إرتباطا بالغموض الذي يحيط بالبرنامج النووي الإسرائيلي.

2. يتوافر لإسرائيل منظومة متكاملة من وسائل الإطلاق يمكن استخدامها لتوصيل السلاح النووي إلى أهدافه، مثل: طائرات القتال (إف 15)، و(إف 16)، و (الفانتوم 2000)، والصواريخ (أريحا) من طراز (2 ، 3)، والصواريخ القصيرة (لانس)، والتي يحمل كل منها رأسا نوويا عيار (1) كيلو طن، والمدفعية من عيار 203مم، و 155 مم.

تنتشر القوة النووية الإسرائيلية في ثمانية مواقع هي:

- 1- ديمونا: الذي يوجد فيه مختبرات لعزل البلوتونيوم.
- 2- ناحال سوريك: الذي يضم مختبرات يجري فيها تخطيط الأسلحة النووية.
- 3- بئر يعقوب: وهو موقع يتم فيه إنتاج صواريخ أريحا 2 و حيثس.
- 4- الجناح 20: الواقع في موقع يوديفات التابع لشركة رافائيل، ويتم فيه تركيب القذائف النووية، بينما يتم في أقسام أخرى من الموقع إنتاج الصاروخ بوباوي.
- 5- موقع عيلبو: الذي تحتفظ إسرائيل فيه بأسلحة نووية تكتيكية.
- 6- كفار زحريا: حيث تخزن فيه الصواريخ النووية في نحو 50 غرفة عسكرية.

7- قاعدة البالمحيم: في جبال القدس التي جرت فيها أغلب تجارب إطلاق الصاروخ أريحا.

8- تل نوف: وهو قاعدة جوية توجد فيها طائرات الفانتوم إف 16، التي تمت ملاءمتها لحمل القذائف النووية.

تشير مصادر أمريكية إلى تقديرات مختلفة حول القدرات النووية الإسرائيلية، ففي عام 1999 أكدت وثيقة سرية لوزارة الطاقة الأمريكية نشرتها نشرة (علماء الذرة)، عدد أيلول-سبتمبر تشرين-أكتوبر 1999، أن إسرائيل تحتل المرتبة السادسة بين الدول النووية في العالم، إذ إنها تمتلك ما بين (300) كيلوجرام، و (500) كيلوجرام من اليورانيوم المخصب، مما يعني أنها قادرة على صنع (250) قنبلة ذرية على الأقل، فالقنبلة الواحدة تتطلب كيلو جرامين إلى أربعة كيلوجرامات من اليورانيوم المشع¹.

5- إيران:

الطموحات النووية الإيرانية ليست وليدة العقد الأخير من القرن الماضي ولكنها تعود إلى عهد الشاه محمد رضا بهلوي وكان للولايات المتحدة الأمريكية دور واضح في دخول إيران في المجال النووي ولكنها تخلت عنها بعد الثورة الإسلامية مما أدى إلى تعثر البرنامج النووي الإيراني، عاودت إيران مع بداية العقد الثامن من القرن الماضي الاهتمام بهذا البرنامج وتم رصد مبالغ مالية لفريق العمل في مفاعل جامعة طهران بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، ساد الصمت حول قدرات إيران النووية في وقت كان الاهتمام مكرسا على كشف قدرات العراق النووية وتمكنت إيران خلال تلك السنوات من الحصول على محطتين نوويتين من الاتحاد السوفيتي. تحرك البرنامج النووي الإيراني بخطوات تدريجية وتم عقد صفقة مفاعلات مع كل من الصين وروسيا عامي 94 - 1995 .

تتمثل الدوافع الإيرانية في امتلاك السلاح النووي في رغبتها في تحقيق التوازن الإستراتيجي مع إسرائيل وفي تعزيز مكانتها الإقليمية وفي حالة العداء المتبادل مع الولايات المتحدة الأمريكية. تتنازع القدرات النووية الإيرانية نظرتان تضخم الأولى من قدرات إيران النووية معتمده على بعض الحقائق مثل: مغزى إيران من إخفاء بعض منشآتها النووية وهو ما يعد خرقا للإلتزامات القانونية بحسب ما نصت عليه معاهدة الحد من إنتشار الأسلحة النووية التي وقعتها إيران وصادقت عليها عام 1970 حيث إخفت منشآت ناتانزو وأصفهان واللذان قامتا بالدور المحوري في عمليات تخصيب اليورانيوم

¹ جميل عفيفي: خريطة إنتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، مرجع سابق.

كذلك ما ذكرته بعض التقارير عن محاولات إيرانية لشراء اليورانيوم من كازاخستان وأكسيد اليورانيوم من جنوب إفريقيا وإصرارها على تخصيص اليورانيوم على أراضيها وتحقيق زيادة كبيرة في إعداد أجهزة الطرد المركزي واعتماد إيران الطريقة الكلاسيكية في امتلاك السلاح النووي حيث يتشابه المسعى الإيراني مع المسعى الصيني والهندي والإسرائيلي وان لم يصل إلى حد التطابق. أما النظرية الثانية فهي النقل من القدرات الإيرانية النووية حيث يرى بعض الخبراء أن ما تمتلكه إيران من منشآت نووية هو فقط المنشآت المقامة فوق سطح الأرض وان الحديث عن منشآت تحت الأرض هو مجرد تخمينات وإشاعات .

6- العراق:

بدا النشاط النووي في العراق في عام 1956 عندما انشأت المؤسسة القومية للطاقة النووية ، وفي عام 1968 حصل العراق على أول مفاعل نووي من الاتحاد السوفيتي وفي عام 1976 زودت فرنسا العراق بمفاعلين نوويين الأول من نوع اوزيراك بقوة 70ميغا واط ، والثاني من نوع ايزيس بقوة 2ميغا واط مخصص لإغراض البحث العلمي، وتعهدت فرنسا بتقديم كميات من اليورانيوم المخصب بنسبة 93% اللازمة لتشغيل المفاعلات النووية، كما قامت بتدريب 600 خبير ومهندس وفني في كافة المجالات النووية في عام 1977¹.

7- ليبيا:

كانت ليبيا نقطة متقدمة في إطار تركيز المخاوف من انتشار الأسلحة فليبيا لها محاولات قديمة للحصول على السلاح النووي أو تطويره ولكنها على ما يبدو لم تحرز تقدما يذكر ، قامت ليبيا بالتخلي عن برنامجها النووي بعد احتلال العراق عام 2003 في الوقت الحاضر يعتقد أن لليبيا مشروع بحوث متواضع في مجال الأسلحة البيولوجية ومشروعا أوسع منه لإنتاج الأسلحة الكيماوية في الربطة والترهونة قاما بإنتاج كميات من عوامل الأعصاب والعوامل الملهبة للأنسجة الحية. حصلت ليبيا على صواريخ من نوع فروغ - 7 وسكود B كما استطاعت في بداية 1990 شراء سكود C وأنظمة متوسطة المدى قادرة على بلوغ 1000 كيلو متر من كوريا الشمالية².

¹ جميل عفيفي: خريطة إنتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، مرجع سابق.

² جميل عفيفي: نفس المرجع .

تعتبر الأردن دولة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل وليس لديه النية لإمتلاك أي نوع من هذه الأسلحة، يرى الأردن أن إنتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل خطرا على الأمن والإستقرار في المنطقة، وينعكس سلبا على مساعي السلام الهادفة لحل النزاعات بين دولها كما أنه يؤدي إلى إنعدام الثقة إضافة إلى التأثيرات السلبية والعميقة على تنمية المنطقة ورفاهية الشعوب وإطلاقا من هذا الموقف فقد وقع الأردن وصادق على كافة الإتفاقيات الخاصة بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية، وهو مشارك فاعل في كافة نشاطات ضبط التسلح والأمن الإقليمي.

يرى الأردن ضرورة توقيع جميع دول الشرق الأوسط دون استثناء على الإتفاقيات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل لتحقيق الأمن والاستقرار لجميع الشعوب في الإقليم، إن الأمن الجماعي لدول الشرق الأوسط يمكن تحقيقه من خلال نزع أسلحة الدمار الشامل وليس إمتلاكها لأن إمتلاك البعض لها مجتمعة أو لبعضها سيؤدي إلى تزايد وتيرة سباق التسلح¹.

خلاصة الفصل الأول:

خلاصة القول أن ضبط الإيطار النظري و المفاهيمي لدراسة البعد النووي للسياسة الإقليمية في الشرق الأوسط سمح لنا بوضع بناء فكري ونظري حول الموضوع، وبدراسة لطبيعة النظام السياسي الإيراني، وتبيان السياسة الإقليمية الإيرانية سيكون له أثر واضح في معرفة الأبعاد الحقيقية لإستمرار إيران في تطوير برنامجها النووي، كما أن دراستنا لواقع الأمن في الشرق الأوسط، وتحديد مفهوم هذا لمصطلح -الشرق الأوسط- سيساعدنا في إبراز العلاقات الإيرانية بدوله، كما إستخلصنا أن هنالك عوامل عديدة تآثر على أمن الشرق الأوسط بالإضافة إلى التسلح النووي، كما أن هناك مستجدات دولية وإقليمية كان لها دور في زعزعت الإستقرار في المنطقة، كما أن إنتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة هو شبح آخر يخيم على مستقبل الشرق الأوسط خاصة في ظل إستمرار الصراعات بين دوله.

¹ نفس المرجع.

الفصل الثاني: البرنامج النووي

الإيراني.

تتطور الأحداث المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني يوماً بعد يوم بوتيرة عالية، حيث يعد هذا البرنامج من أهم القضايا التي تشغل الرأي العالمي، لاسيما الأمريكي والغربي والإسرائيلي، كما أن هناك دولا عربية وأخرى في المحيط الإقليمي لإيران تتخوف من مستقبل المنطقة ككل، كون إيران دولة تمتلك إحتياطاً كبيراً من الطاقة، ومع ذلك فهناك من يدعم ويساند مساعيها للحصول على السلاح النووي تحت ذرائع مختلفة.

يناقش هذا الفصل الجذور التاريخية ومراحل تطور البرنامج النووي الإيراني قبل و بعد الثورة الإسلامية 1979، كما حاولنا وضع مجموعة من المحددات الدولية والاقليمية وردود الفعل وإعكاسات وتأثيرات البرنامج النووي الإيراني على دول التي تؤثر تأثيراً واضحاً وفعالاً في المنطقة، وكذلك تأثيراته على المستوى الدولي.

المبحث الأول: نشأة وتطور البرنامج النووي الإيراني.

مر البرنامج النووي الإيراني بالعديد من المراحل منذ إنطلاقته في سنوات الستين حتى الآن، و قد تأثرت كل مرحلة بالبيئة الدولية والإقليمية وكذلك البيئة الداخلية في إيران خاصة ما يتعلق بطبيعة النظام السياسي الإيراني سواء كان في عهد الشاه محمد رضا بهلوي أو الجمهورية الإسلامية في أعقاب انتصار الثورة الإسلامية في عام 1979، وإختلافهم بين محافظين وإصلاحيين.

يمكن تقسيم البرنامج النووي الإيراني زمنياً إلى مرحلتين، تغطي المرحلة الأولى بدء شروع إيران في تأسيس برنامجها النووي، وتمتد حتى نهاية حقبة عهد الشاه، أما المرحلة الثانية فهي تبدأ مع وصول رجال الدين لسدة الحكم في إيران إثر انتصار الثورة الإسلامية عام 1979، وما شهدته من تأرجح في نظرتها وتعاملها مع برنامج الشاه النووي، فضلاعن إفارازت حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران حتى عام 1990 ، كماعالجنا في هذه المرحلة أيضا تطورات البرنامج منذ نهاية حرب الخليج الثانية وهيمنة نظام القطب الواحد على المستوى الدولي وإنهيار الإتحاد السوفيتي، وهي المرحلة التي إتسم بها البرنامج النووي بالإنطلاق السريع، كماعالجنا أيضا في هذه المرحلة التي تبدأ مع الشكوك الدولية التي جري فيها تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي، وفرض عقوبات على إيران ، وإستمرار إيران بتطوير برنامجها وتمتد زمنياً من عام 2002 م حتى عام 2010م.

المطلب الأول: نشأة البرنامج النووي قبل الثورة الإسلامية 1979.

إنطلقت النشاطات النووية الإيرانية في الستينيات من القرن الماضي من خلال التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث وضعت وقتذاك أسس علاقة إستراتيجية وثيقة بين الولايات المتحدة الأمريكية ونظام الشاه محمد رضا بهلوي بعد أن قضت الاستخبارات المركزية الأمريكية على ثورة رئيس الوزراء محمد مصدق في أغسطس 1953 م، وإعادة الشاه للسلطة عنوة من خلال عملية أجاكسي حيث تم تعيين الجنرال فضل الله زاهدي رئيساً للوزراء بدلاً من مصدق، وأسندت لزاهدي مهمة وقف تأميم النفط الإيراني وإعادة توزيع الأنصبة الأجنبية بطريقة جديدة بحيث لا يكون لبريطانيا السيطرة القديمة نفسها على منابع النفط ضمن مجموعة من المحكرين للبتروال الإيراني أطلق عليه الكارنل" الكونسرتيوم"¹ ضمن ثماني شركات، وقد تم الإتفاق على سريان جميع الترتيبات لمدة عشرين عاماً².

تم في إطار برنامج ذرة من أجل السلام³ الذي أطلقه الرئيس الأمريكي Dwight D.Eisenhower د.اويت ديفيد ايزنهاور في عام 1953، يتجلى هذا البرنامج بفتح الطريق النووية أمام دول العالم من خلال نقل تكنولوجيا نووية سلمية⁴، و توقيع أول إتفاق نووي بين إيران والولايات المتحدة عام 1957 وإنطلق عام 1960، وحصلت إيران من خلاله على أول مفاعل للأبحاث في جامعة طهران TRR عام 1967 بقوة 5 ميغاوات، وكان هذا التعاون ثمرة لعلاقات إستراتيجية إبان

¹ الكونسرتيوم : بعد تأميم الشركة البريطانية الإيرانية للبتروال أعيد تنظيمها بحيث أصبحت بريطانيا ضمن مجموعة من المحكرين للبتروال الإيراني بعدما كانت تستأثر به لوحدها، وضم الكونسرتيوم ثماني شركات عالمية على النحو التالي: الشركات الأمريكية تمتلك 40% من الحصص، الشركات البريطانية تمتلك 40% من الحصص، الشركات الهولندية 14% من الحصص، الشركات الفرنسية 6 % من الحصص، وبذلك فقدت بريطانيا 60 % مما كانت تمتلكه من بتروال إيران، وكسبت الولايات المتحدة الأمريكية 40 % من لاشيء.

² آمال السبكي: تاريخ إيران السياسي بين ثورتي 1906 م 1979 م، سلسلة عالم المعرفة، العدد 25 ، اكتوبر 1999 م، ص 176 .

³ مقترح قدمه الرئيس الأمريكي داويت ايزنهاور في الدورة الثامنة للجمعية العامة الأمم المتحدة، لإنشاء منظمة دولية لنشر تكنولوجيا نووية سلمية مع الحول من تطوير قدرات اسلحة نووية لدول أخرى غير نووية، ونشأ عنه الوكالة الدولية للطاقة النووية عام 1957 م، وعهد لها مسؤولية مزدوجة نشر تكنولوجيا نووية و الرقابة عليها، أنظر موقع الأمم المتحدة على الرابط:

<http://www.un.org/ar/conf/npt/2010/background.shtm>

⁴ أكبر إعتقاد: الملف النووي الإيراني، صحيفة القدس، 10/04/2010 .

فترة الحرب الباردة ضد الإتحاد السوفيتي¹، ويعد هذا المفاعل التدريبي بمثابة حجر الزاوية للبرنامج النووي الإيراني بطاقة إنتاجية تعادل 0,6 كغم من البلوتونيوم سنويا².

تزامن التعاون الأمريكي الإيراني مع تطور العلاقة بين إيران وإسرائيل بسبب المتغيرات الإقليمية آنذاك والتي تمثلت بالوحدة بين سوريا ومصر عام 1958، والإنتقال العسكري في العراق بزعامة عبد الكريم قاسم في يوليو 1958 وسقوط الملكية، وقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية العلاقة على إعتبار أن هذا التحالف الشرق الأوسطي يضمن سيطرة أمريكا على المنطقة، ويخلق جوا من الثقة بين إسرائيل ومحيطها الإقليمي كنوع من ضمان تفوقها الأمني خاصة بعد الفراغ الأمني والسياسي الذي حدث جراء إنسحاب بريطانيا من قناة السويس ومناطق الخليج، وقد عملت إسرائيل على تسليح الجيش الإيراني، وساعدت المخابرات الأمريكية في تأسيس جهاز المخابرات الإيرانية " السافاك " في منتصف الخمسينيات³.

بدأ البلدان عام 1977 في مشروع جديد للتعاون في مجال بناء القدرة الصاروخية من خلال مشروع " Project Flower " الذي يركز على تطوير الصواريخ الطويلة الأمد آنذاك 150-200 كم، كذلك صواريخ ثقيلة ضد السفن والذي لم يتحقق بسبب قيام الثورة الإسلامية⁴.

ظلت إيران طيلة فترة حكم الشاه مجالا لإستقطاب الصناعات الإسرائيلية، ونشأت علاقة بين معهد وايزمن للعلوم وبين مؤسسات التعليم في إيران، وبدأت لجان الطاقة للبلدين بالتعاون في تطبيق البحوث النووية في مجالات الزراعة والطب، وحول هذا التعاون أوردت صحيفة معاريف الإسرائيلية على موقعها الإلكتروني تقريرا يكشف من خلال فيلم وثائقي عن مساندة إسرائيل للبرنامج النووي الإيراني في أثناء فترة حكم الشاه.

كانت خطط الشاه تقوم على أساس إنشاء 23 مفاعلا نوويا لتكون جاهزة بشكل كامل في منتصف التسعينيات من القرن العشرين لتغطي عموم المساحة الإيرانية بكلفة 30 مليار دولار أمريكي، وهي

¹ عدنان أبو ناصر: التكنولوجيا النووية السلمية الإيرانية، والموقف المتناقض للغرب، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد 101 السنة التاسعة، عدد أيار 2010 م، ص 16 .

² Mohammad Sahimi: Iran's Nuclear Program, Part 1: Its History: Payvand, 10/2/2003. <http://payvand.com/news/03/oct/1015.html>

³ آمال السبكي: تاريخ إيران السياسي بين ثورتَي 1906 م و 1979 م، مرجع سابق، ص 173 .

⁴ محجوب الزويرى: تحولات السياسة الإيرانية تجاه إسرائيل ما قبل النكبة وما بعدها، 29/05/2008 م، على الرابط <http://www.al-arabeya.net/index.asp?Serial=&f=3421264129>

مفاعلات يمكنها إنتاج البلوتونيوم الذي يشكل العنصر المهم لصناعة الأسلحة النووية، و كان الشاه متحمسا لدخول بلاده هذا الميدان، مبررا ذلك بحاجة إيران إلى الطاقة الذرية لتوليد الطاقة الكهربائية بالرغم من إمتلاكها إحتياطا ضخما من النفط والغاز الطبيعي، غير أن إهتمام الشاه كان منصبا على بناء قوة عسكرية أكثر تسلحا كما ونوعا وتحديثا في منطقة الشرق الأوسط¹.

وقعت إيران في تموز عام 1968 على معاهدة الحد من إنتشار وتجربة الأسلحة النووية، وأصبح التوقيع نافذا في 1970/03/05، وقد أكدت الفقرة الرابعة من المعاهدة حق إيران في تطوير وإنتاج وإستعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية، وإمتلاك المواد والأجهزة والمعلومات التكنولوجية والعلمية دون تمييزها عن غيرها من الدول².

شكل عام 1974 محطة جديدة في مسيرة البرنامج النووي حيث إستفاد الشاه من الأحداث السياسية الدائرة في منطقة الشرق الأوسط جراء حرب 1973 وما نجم عنها من إستخدام سلاح النفط لأول مرة في الحرب، الأمر الذي أدى إلى إرتفاع سعره، ووفر عائدات مالية للدول النفطية بشكل عام ولإيران بشكل خاص، حيث تم إستثمار هذه العائدات في البرنامج النووي الإيراني، وقام الشاه بتأسيس منظمة الطاقة الذرية عام 1974، والتي تعرف إختصارا بـ " AEO " لتأخذ على عاتقها تنفيذ خطة البرنامج النووي، وتسلم رئاستها أكبر إعتماذي³.

وقعت إيران في عام 1974 على معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية، وفي ذات العام وقعت إتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك تنفيذاً لأحكام المادة الثالثة من معاهدة الحظر التي تقنن نظم وإجراءات التفتيش والرقابة التي يقوم بها مفتشو الوكالة الدولية على جميع المنشآت والمواد النووية⁴.

عملت الولايات المتحدة الأمريكية في إطار سياستها لإسقاط ملايين الدولارات النفطية الإيرانية على تشجيع إيران على توسيع قاعدة الطاقة غير البترولية، وأبلغت الشاه أن إيران لا تحتاج لمفاعل

¹ رياض الراوي : مرجع سابق، ص 113 .

² عبد الإله الراوي: لماذا لم يتم ضرب المفاعلات النووية الإيرانية، قصة المفاعلات النووية الإيرانية، شبكة البصرة، 2010/6/24 .

http://www.albasrah.net/ar-articles_2010/0610/abdul_24610htm

³ رياض الراوي، مرجع سابق، ص 144 .

⁴ توفيق منصور: معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أخبار اليوم السودانية، 2008/08/04 .

<http://www.tewfikamnsour.net/?p=64>

واحد بل للعديد منها، للحصول على الطاقة الكهربائية، وعبرت عن رغبة لدى الشركات الأمريكية للمشاركة في مشاريع الطاقة النووية الإيرانية¹ ، وتطبيقا لذلك قام الجانبان بتاريخ 1974/11/03 بتوقيع إتفاق ينص على قيام واشنطن بتزويد إيران بالوقود المخصب لثمانية مفاعلات، ومن ثم توسعت هذه الإتفاقية في عام 1975 لتقدر قيمتها بـ 4,60 مليار دولار²، إلى جانب ذلك أبرمت إيران مجموعة من العقود مع الموردين النوويين الأوروبيين فتم التعاقد مع مؤسسة كرفت ويرك " KWU " المتفرعة من شركة سيمنز الألمانية عام 1974، على بناء مفاعلين نوويين أحدهما بقدرة 1300 ميغاواط، وآخر بقدرة 1200 ميغاواط، يعملان بالماء الثقيل المضغوط تعرف بـ "مفاعلات بوشهر" وعمل في البرنامج النووي 2100 عامل ألماني ونحو 7000 عامل إيراني، وأعلن الشاه أن هذا البرنامج سيوفر البنية التحتية اللازمة للصناعة في البلاد³، حيث تم إنشاء 85% من المفاعل الأول وكادت تنهى عملية إنشاء الثاني، لولا قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 التي أطاحت بالشاه⁴.

إنضم إلى البرنامج النووي الإيراني بالإضافة للولايات المتحدة وألمانيا الغربية كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وبلجيكا، وأكد رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، أكبر اعتمادي أن إيران قامت بالتفاوض مع الشركة الفرنسية " Faramaton " من أجل إنشاء محطة نووية في دارخوين، على ضفة نهر الكارون من منطقة الأهواز، بطاقة 900 ميغاواط حيث تعمل بالماء الخفيف وتستهلك يورانيوم منخفض التخصيب، وفي عام 1974 أيضا إستثمرت إيران مليار دولار في محطة تخصيب اليورانيوم الفرنسية المملوكة ليوروديف " Eurodif "⁵ ، كما قام الشاه بتوقيع عقد مع مؤسسة " Alsthom " الفرنسية لبناء أربعة مفاعلات نووية فضلا عن تقديمه قرض لمفوضية الطاقة الذرية

¹ Mohammad Sahimi,op.cit.- 90.

² عدنان أبو ناصر، مرجع سابق، ص 17 .

³ Global Security, Weapons of mass Destruction,Bushehr background,Washington,2006-B.

<http://www.globalsecurity.org/wmd/world/iran/bushehr.htm>.3.02.2007.

⁴ تميم هاني خلاف: القدرات النووية الإيرانية، المنظور الدولي والإقليمي، مجلة السياسة الدولية، العدد 142 ، أكتوبر 2000 ، القاهرة، ص 150.

⁵ Iran Watch: Iran's Nuclear program"Wisconsin project on Nuclear Arms control,Washington D.C.2004.

<http://www.iranwatch.org/wmd/wponac-nuclearhistory-0904htm>,5.02.2007.

الفرنسية لغرض بناء منشأة " gaseous diffusion enrichment " في منطقة " Tricastin " في فرنسا، وهي مؤسسة نووية تسهم فيها بلجيكا، إسبانيا، وإيطاليا فضلا عن فرنسا نفسها¹.

جرى في أصفهان عام 1975 تأسيس مركز التكنولوجيا بمساعدة فرنسا لتدريب العاملين ليتم إلحاقهم بالعمل في مفاعلات بوشهر، كما تم توقيع اتفاق بين منظمة الطاقة الذرية الإيرانية ومعهد ماساتشوستش التكنولوجي في الولايات المتحدة الأمريكية لتوفر تدريب وبناء كوادر من المهندسين الإيرانيين المتخصصين²، وتوسع العمل في البرنامج النووي ليشمل دول أخرى في آسيا و إفريقيا مثل الهند حيث قامت بتقديم دعم في مجال تدريب العلماء والمستشارين الإيرانيين، وفي عام 1976 وقعت إيران عقدا سريا مع جنوب إفريقيا بقيمة 700 مليون دولار أمريكي لشراء مادة الكعك الأصفر، وفي العاشر من يوليو عام 1978، قبل قيام الثورة بسبعة أشهر تم توقيع مسودة نهائية من اتفاقية إيرانية أمريكية نووية تضمنت تقديم تسهيلات وتنظيم لحركة الصادرات ونقل المعدات والمواد للبرنامج النووي الإيراني³.

يظهر لنا مما سبق التقييم العام لهذه المرحلة بأن الشاه هو من أرسى قواعد البرنامج النووي الإيراني، وأن الهدف المعلن كان الحصول على الطاقة الكهربائية، غير أن البرنامج كان يحمل في ثناياه نوايا مغايرة تتعلق بالسعي للحصول على السلاح النووي، ويؤكد ذلك كلام الشاه عام 1974 " نحن من بين أولئك الذين لا يمتلكون أسلحة نووية ولذلك فإن الصداقة لدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية مع ما تمتلكه من ترسانة نووية مسألة حيوية جدا"⁴، ولكي يكون إستنتاجا مبنيا على حقائق نذكر ما قاله أكبر اعتمادي، مؤسس ورئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية آنذاك، "إن مركز بحوث طهران النووي أجرى تجارب على البلوتونيوم المنتزع من الوقود المستهلك بإستخدام عوامل كيميائية"، ومن المعروف عن البلوتونيوم إستخدامه فقط لصنع القنبلة النووية، كذلك ما كتبه أسد الله علم وزير العدل في عهد الشاه في مذكراته، أن الشاه كان يتنبأ بحصول بلاده على السلاح النووي⁵، و يؤكد ذلك

¹ رياض الراوي ، مرجع سابق، ص 115 .

² Mohammad Sahimi,op.cit .

³ Mohammad Sahimi,op.cit.

⁴ رياض الراوي، مرجع سابق، ص 117 .

⁵ نفس المرجع، ص 118 .

ما جاء في تقارير صحافية في السبعينيات أن إيران خططت لشراء صواريخ أرض - أرض تسمى أريحا محملة برؤوس نووية¹.

يمكن إجمال سمات حقبة الشاه بالتالي:

- 1- توفير العنصر البشري وتدريبه وإبرام العديد من العقود لضمان ذلك .
- 2- إقامة بنية تحتية للبرنامج النووي الإيراني وإنشاء العديد من المفاعلات لهذا الشأن.
- 3- فرض إيران ذاتها على منطقة الخليج لتملاً الفراغ الذي أحدثته بريطانيا بإنسحابها من الخليج وقناة السويس، ومن ثم إحتلالها لجزر أبو موسى و طناب الكبرى و طناب الصغرى.
- 4- محاولة شراء صواريخ بالستية من طراز أريحا.
- 5- إستفاد الشاه من حرب أكتوبر عام 1973 بارتفاع سعر النفط وقام بتسويق ذاته للولايات المتحدة الأمريكية ليكون الأكثر ضماناً للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.
- 6- إستفاد من عائدات النفط في تلبية طموحه النووية.

المطلب الثاني: تطور البرنامج النووي الإيراني بعد الثورة الإسلامية.

يمكن دراسة هذا التطور الذي شهدته البرنامج النووي الإيراني بعد الثورة الإسلامية من خلال ثلاثة مراحل وهي:

1- مرحلة تعليق البرنامج وإعادة إحيائه 1979 - 1990 :

إتخذ القادة الثوريون الإيرانيون عند انتصار الثورة، وفي مقدمتهم آية الله الخميني موقفاً سلبياً تجاه كافة المشروعات الوطنية التي امتدت من العهد السابق من أجل أسلمة المشروعات بما فيها البرنامج النووي، فقد أراد الشاه إرساء ما يسمى مشروع الحضارة الإيرانية، وبعد الثورة خلفه مشروع الحضارة الإسلامية الكبرى والذي يحمل في طياته ما يسمى الحضارة الإيرانية² لذا نظر النظام الإسلامي في إيران إلى البرنامج النووي بنظرة شك، بحيث اتسمت سياسة الثورة تجاهه بالسلبية وعدم

¹ Roland Flamini: Iran's Nuclear Program has along History, World Political Watch, Aforegin Policy and National Security Daily. <http://worldpoliticswatch.com/article.aspx?id=524>.

² يوسف عزيزي: إيران: الطاقة النووية والتحديات الجسيمة، قناة الجزيرة، قضايا وتحليلات، 2003/09/21 .

الإكتراث، بل إن آية الله الخميني إعتبر مفاعلات بوشهر عبارة عن مشروع يقف ضد الإسلام¹، أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة والدول الغربية رفضت التعاون في المجال النووي مع إيران وفرضت حظرا ضدها في كافة المجالات²، و ترتب على ذلك تعطيل للبرنامج و إلغاء لصفقات الأسلحة والمشاريع الصناعية مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا واليابان على أثر إعلان النظام الإسلامي في إيران.

تظهر المعطيات السابقة أن إيران في بداية الحكم الجمهوري الإسلامي قد إستغنت عن البرنامج النووي، إلا أن الوقائع المتوافرة تدحض ذلك، ولعل أهم المعطيات تتمثل في:

1- الإبقاء على مفاعل كلية أمير أباد التكنولوجية واستمرار رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية واستمرار تدريب الإختصاصيين³.

2- إسناد مسؤولية إدارة البرنامج النووي عام 1981 م إلى آية الله حسين بهشتي الذي يتمتع بمنزلة سياسية ودينية رفيعة، مما يعني إعطاء أهمية للبرنامج النووي آنذاك⁴.

3- الإبقاء على حوالي 300 - 400 فني إيراني يمارسون أعمالهم بعد مغادرة الأجانب، والإبقاء على 13 خبيرا نوويا إيرانيا للعمل في بوشهر.

4- وقوع حريق في محطة بوشهر عام 1982 م مما يدل على وجود عمل في المفاعل في ظل غياب الخبرات الأجنبية، حيث أدى الحريق إلى التوقف التام للعمل في المحطة.

5- القيام بإخلاء الوقود النووي المستخدم في المفاعلات لمواقع أخرى بعيدة عن المفاعلات تحسبا لهجوم عراقي محتمل، مما يدل على الاهتمام بتلك المادة الحيوية والمحافظة عليها.

6- رفض مقترح شركة " kwu " استبدال توربينات تعمل على الغاز الطبيعي بالمفاعلات.

7- تقديم شكوى لمنظمة التجارة الدولية " ICC " ضد شركة سيمنز الألمانية عام 1982 م تطالب الشركة بتسليم المواد ومكونات المفاعل التي خزنت خارج إيران ، والمطالبة بالتعويض عام

1996 بعد عدم إمتثال ألمانيا للقرار ، مما يدل على الرغبة لإكمال مفاعل بوشهر آنذاك¹.

¹ رياض الراوي: مرجع سابق، ص 118.

² عدنان أبو ناصر: مرجع سابق، ص 18.

³ Iran's Nuclear Complex, Form Tracking Nuclear Proliferation, 1998, Carnegie Endowment for International Peace.

⁴ Jane's Intelligence Review, Special Repot No.6, May 1995, P.14

لعل المعطيات التي ساقها من يقولون بتوقيف عمل البرنامج النووي أو تجميده في هذه المرحلة يعود إلي عدم قدرة النظام الجديد على تحمل التكاليف المالية العالية، وهروب أغلب الخبرات النووية الوطنية الإيرانية للخارج، إلي جانب عدم توفر خطط جاهزة تتعلق بالبرنامج لديهم آنذاك، إضافة إلى ذلك الموقف الدولي ورفض أمريكا وألمانيا والدول الغربية الأخرى للتعاون مع إيران في المجال النووي جراء الضغط الأمريكي².

سواء علقت إيران برنامجها بإرادتها أو بإرادة خارجية أو الإثنين معاً، فإن ما يمكن الجزم به أنها لم تلغّه بشكل نهائي، ويؤكد ذلك انطلاق البرنامج من جديد في عام 1984م، حيث بدأت تتحرك بسرعة للحصول على السلاح النووي الذي كانت تأمل بامتلاكه في عام 1986 م، وقامت الحكومة الإيرانية بتعزيز ودعم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية حيث اتخذت قراراً بإستئناف العمل بمحطات بوشهر، وقاد علي أكبر هاشمي رفسنجاني الذي شغل في حينه رئيس البرلمان الإيراني إعادة بعث الحياة للبرنامج بما في ذلك برنامج الأسلحة النووية³، وافتتحت إيران في نفس العام مركز أصفهان للبحوث النووية بمساعدة فرنسية، حيث قامت بتدريب المهندسين والفنيين لإدارة مفاعل بوشهر، لكن سرعان ما تخلت فرنسا عن معاهداتها وتم إغلاق المركز، حيث تم الاتفاق بعد ذلك مع الصين لإعادة فتحه ضمن المعاهدة الصينية الإيرانية 1985 التي تتضمن إعادة تشغيل المفاعل بقدره 400 ميغاوات⁴.

أعلن آية الله الخميني في 1986 التزام بلاده بمواصلة تطوير قدراتها النووية، كما وقعت إيران إتفاقاً مع باكستان للتعاون في المجالات النووية العسكرية في 1986⁵، حيث تقوم باكستان بموجب هذا الإتفاق بتدريب الإيرانيين ومساعدتهم، وفي 1987 وقعت إيران إتفاقاً مع الأرجنتين للحصول على

¹ رياض الراوي ، مرجع سابق، ص 119، 121.

² المرجع نفسه، ص 121.

³ المرجع نفسه، ص 123.

⁴ Jane's Intelligence Review , Special Reput No.6,May 1995,P.14op.cit.

⁵ حسين علي: هل ستصبح إيران دولة نووية تخشاها الدول المجاورة لها؟، الجزء الأول، د دن، 2005 م، ص 38.

اليورانيوم المخصب لمفاعل طهران التجريبي، ثم إنفقت في أعوام 1988 - 1989 مع جنوب إفريقيا للحصول على كميات من اليورانيوم لإجراء تجارب نووية¹.

أتى هذا الإهتمام وهذا التغير الجذري في الإستراتيجية الإيرانية التسليحية عامة والنووية خاصة على أثر إستخدام العراق لأسلحة الدمار الشامل ضد إيران في الحرب، وبعد الشعور بأن قدرة العراق النووية آخذة في التعاضم، وقيام العراق بضرب مفاعلات بوشهر ست مرات في 24 مارس 1984، 12 فبراير 1985، 4 مارس 1985، 12 يوليو 1986، 19 نوفمبر 1987، وفي 19 يوليو 1988 حينها أدركت إيران أهمية بناء قوتها التسليحية النووية، لذا ومباشرة بعد إنتهاء الحرب كان من أول الأولويات لإيران البحث عن العقود السابقة مع الدول الأوروبية لبناء المفاعلات النووية²، و قد قدرت إيران الحصول على اليورانيوم المخصب من السوق السوداء من خلال عبد القدير خان" أبو القنبلة الباكستانية"، الذي قام بزيارة إيران سرا في فبراير 1986، و يناير 1987³، كما حاولت الحصول على رؤوس نووية من جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي، بل إن الكثير من وكالات الإستخبارات الغربية أكدت أن إيران قد حصلت فعلا على عدد منها من كازاخستان، ولكن تلك الوكالات تعتقد أنها قابل تكتيكية وليست إستراتيجية⁴.

تعاقدت في ذات السياق إيران عام 1990 مع المركز الوطني الإسباني للصناعة والأجهزة النووية لتزويدها بالأجهزة والمعدات لإكمال مفاعل بوشهر، ولكن هذا العقد ألغي بعد شهرين بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية⁵.

بناء على ما تم عرضه في هذه المرحلة نستنتج أن البرنامج النووي الإيراني عانى من تعليق خلال الخمس السنوات الأولى من قيام الجمهورية الإيرانية الإسلامية نتيجة عوامل داخلية وخارجية منها

¹ أحمد رياض عز العرب: الشؤون العسكرية الإيرانية، التقرير الإستراتيجي الإيراني السنوي 1996 م -1416هـ، نشر د.مدحت احمد حماد، القاهرة، 1997 م، ص 30، 31 .

² حمدان مجزع الشمري: الملف النووي الإيراني، إلى أين؟ دراسة منشورة على موقع مجلس الأمة الكويت، نوفمبر 2007 م <http://www.majlesalommah.net/clt/run.asp?id=1175>.

³ صلاح أحمد: أولى محطات تاريخ الطموحات الإيرانية، 2010/07، <http://www.elaph.com/Web/news/2010/7/580445.html>.

⁴ فؤاد طه: الخيار النووي في الشرق الأوسط، الأسلحة النووية وأولويات الأمن القومي في بناء قوة عربية نووية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيلول، 2001 م، ص 222 .

⁵ مفكرة الإسلام: تاريخ إيران النووي، . <http://www.islammemo.cc/2007/04/01/38942.html>

السياسية والأيدلوجية والإقتصادية لكنه لم يتوقف تماما، ولم يبلغ وإنما تم إعادة إحيائه ارتباطا بالتطورات الخارجية والداخلية، ولعل أبرز أسباب هذا الإحياء هو ظروف الحرب العراقية الإيرانية التي أدت إلى تحرك إيران في كافة الاتجاهات مع الأرجنتين وروسيا والصين وجنوب أفريقيا وباكستان، لكن هذا التحرك لم يكن بالشكل الذي يحقق إنجازات كبيرة لصالح البرنامج النووي الإيراني.

2-مرحلة الانطلاق السريع للبرنامج 1991 – 2002 :

شهد العالم متغيرات عدة إثر إنهيار الإتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، وبات من الواضح أن النظام الدولي واجه ظروفًا مختلفة وعصرا جديدا من حيث البنى والعلاقات في النظام العالمي الجديد، كما أفرزت حرب الخليج الثانية معطيات جديدة على كافة الأصعدة الإقليمية والدولية، وما آل إليه البرنامج النووي العراقي جراء هذه المعطيات من إصدار جملة قرارات صادرة عن مجلس الأمن الدولي تتعلق بأسلحة الدمار الشامل العراقية، لذلك عملت إيران على الإستفادة من هذه المتغيرات بتكثيف الجهود وسرعة الإنطلاق مجددا في برنامجها النووي.

شهد البرنامج النووي الإيراني نشاطا مكثفا في كافة المجالات في هذه الفترة، بحيث أصبحت إيران تمتلك بنية أساسية لإجراء الأبحاث النووية المتقدمة، كما أنها قامت بنشر المنشآت النووية الإستراتيجية على مساحة واسعة وإحاطتها بجدار هائل من السرية¹ تحسبا لضربات جوية عسكرية وأقدمت على هذه الخطوة كدرس مستفاد من التجربة النووية العراقية عندما تعرض موقع أوزوريك العراقي عام 1981 لضربة عسكرية جوية إسرائيلية.

شهدتايضا هذه المرحلة إهتماما من طرف منظمة الطاقة الذرية الإيرانية في أعمال التخطيط والمتابعة والتنفيذ لكافة جوانب البرنامج النووي الإيراني، حيث تعززت قدرة المنظمة بوجود المنشآت والمراكز التي تتبع لها وكان من أبرزها مركز التكنولوجيا المتقدمة في أصفهان ومركز الأبحاث النووية في بوشهر من جهة، ومن جهة أخرى بذلت الحكومة الإيرانية جهودا ضخمة خاصة مع كل من روسيا والصين وكوريا الشمالية للحصول على المساعدات في تطوير البرنامج وعلى وسائل النقل النووي لا سيما الصاروخي كون إيران أولت إهتماما وتركيزا عاليا عليها².

¹ أحمد إبراهيم محمود: البرنامج النووي الإيراني: بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية، مرجع سابق، ص 55 .

² محمد نور الدين عبد المنعم: قضايا إيرانية ، مرجع سابق، ص 6.

استمرت إيران في جهودها حيث أبرمت تعاقدا مع الصين - مستغلة العداء الصيني الأمريكي - لتزويدها بالوقود النووي بتاريخ 15 يناير 1991 في فترة إنشغال الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج الثانية (العراق - الكويت)، حيث ساعد ذلك على تمرير التعاقد الصيني - الإيراني لإعتبارات سياسية، إذ استلمت إيران ما يقارب 1000 كغم من غاز هكسافلوريد اليورانيوم ، و 400 كغم من مادة تترافلوريد اليورانيوم ، كذلك 400 كغم من مادة ديوكسيد اليورانيوم، فضلا عن 120 كغم من اليورانيوم المكثف الخام، من دون إشعار الوكالة الدولية للطاقة النووية¹ ، وفي نفس العام ذكرت التقارير الصحفية أن رفسنجاني أنهى في أثناء زيارته لبكين مفاوضات خاصة لشراء مفاعلين بطاقة 300 - 330 ميغاوات من الصين².

أجرت إيران في عام 1992 تجارب تتعلق بتخصيب اليورانيوم وتكنولوجيا الطاردات المركزية في جامعة الشریف، وفي الوقت نفسه سعت للحصول على أسطوانات الفلورين والمغانط اللتين تستخدمان في الطاردات المركزية، وذلك عن طريق شركة تايسين الألمانية، كما ركبت في منشأة "خرج" النووية جهاز كاليوترون الذي كانت قد حصلت عليه من بلجيكا عام 1991 م³.

أعلنت روسيا في العام نفسه أنها وقعت إتفاقا مع إيران لبناء مفاعل للماء الخفيف في بوشهر، وإتفاقا آخر حول التعاون النووي في المجال السلمي، وبموجب هذه الإتفاقيات وصل أكثر من 100 خبير روسي إلى موقع بوشهر، وخرجت إيران في ذات العام (16) فنيا إيرانيا من كلية الطاقة النووية في بوشهر، غير أن الظروف الإقتصادية لإيران آنذاك أعاقت إستكمال الإتفاقية⁴، وعادت إيران في عام 1993 للتعاقد مع روسيا لإعادة إحياء مفاعل بوشهر ومفاعلين آخريين، ولكن إستمرار الأزمة الإقتصادية حال دون تنفيذ العقد، حيث أدت هذه الأزمة إلى انخفاض العملة الإيرانية وهبوطها بمقدار 7% من قيمتها الحقيقية⁵، ومع ذلك لم تنفك إيران تبذل جهودها في تطوير برنامجها النووي

¹ Mohammad Sahimi, op.cit.

² Anthony H. Cordesman: Iran and Nuclear Weapons, Center for Strategic and International Studies, Washington D.C.2000.

³ Anthony H. Cordesman: Weapons of mass Destruction in the Gulf and Greater Middle East Force Trends, Strategy, Tactics and Damage Effects, Center for Strategic and International Studies, Washington, November.9.1998,p31-32.

⁴ Charles C. Mayer: National Security to Nationalist Myth: Why Iran Wants Nuclear Weapons, Naval Postgraduate School, Monterey, California, September.2004.P8.

⁵ نزار عبد القادر: الدوافع النووية الإيرانية والجهود الدولية للاحتواء، مرجع سابق، ص135 .

حيث تعاقبت أيضا مع مصنع " Invap " النووي الأرجنتيني من أجل توريد معدات سلمية نووية تقدر بحوالي 18 مليون دولار أمريكي، لكن هذا العقد تم إلغاؤه تحت الضغط الأمريكي¹.

حاولت إيران عام 1993 الحصول على ثماني مجسات نووية "مكتفات للبخار" من شركة " Ansaldo " أنسالدو الإيطالية ضمن العقد نفسه مع شركة كرافت ويرك الألمانية، لكنها فشلت بسبب قيام الحكومة الإيطالية بمصادرة هذه المعدات، كما تعرضت محاولات إيران لشراء مفاعل غير مكتمل من بولندا للفشل، كما أوقفت الضغوط الأمريكية المفاوضات مع شركة " Skoda Plzen " سكودا بليزن التشيكية والتي كانت تهدف إلى الحصول على مكونات لمفاعل بوشهر كجزء من العقد الأولى مع شركة كرافت ويرك² ، وهذا التصميم يدل على وجود استراتيجية نووية إيرانية ثابتة للحصول على السلاح النووي لحماية النظام في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية.

جاء التطور الأبرز في البرنامج خلال عام 1995 حين وقعت الحكومة الإيرانية عقدا مع روسيا لتنفيذ مشروع بوشهر تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تم بموجبه حصول الإيرانيين على مفاعلين نوويين يعملان بالماء الخفيف بطاقة 1000 ميغاوات، و بموجب الإتفاق تقرر إنجاز أول مفاعل نووي في بوشهر لتوليد 30 - 50 ميغاوات خلال أربع سنوات، و تدريب 15 خبيرا نوويا إيرانيا في روسيا³.

إن الجدير بذكره أن المفاعلات التي تم الإتفاق عليها تبلغ قدرتها الإنتاجية 180 كغم من البلوتونيوم في السنة الواحدة، وقد إستغلت الولايات المتحدة ذلك وإدعت أنه سيستخدم لإنتاج الأسلحة النووية، الأمر الذي ترتب عليه إتفاق أمريكي روسي بإستعادة الوقود النووي المستنفذ من بوشهر إلى روسيا⁴.

¹ U.S. Halted Nuclear Bid By Iran,China,Argentina,Agreed to Cancel Technology Transfers –The Washington Post – High Beam Research.2008 . <http://www.highbeam.com/doc/1p2-1035214.html>.

² رياض الراوي ، مرجع سابق، ص 131- 132 .

³ Javed Ali: Iran Nuclear Imports and Environmental Possibilities, The TED Case Studies, an onlineJournal, The Mandala Projects, American University.Case.No163,2 -1- 1994. <http://www.american.edu/TED/irannuke.htm>.

⁴ محمد السعيد عبد المؤمن: إيران ومشكلاتها النووية، مرجع سابق، ص 97.

ذكر مسئولون إيرانيون في منتصف عام 1995 أن إيران خصصت 800 - 900 مليون دولار من أجل الحصول على مفاعلين نوويين من الصين بقدره 300 ميغاوات يعملان بالماء الثقيل، مما يعزز دور الصين في تقديم مساعدات تكنولوجية للمنشآت النووية في منطقة الكرج والتي تبعد 160 كم شمال شرق طهران¹، و في العام ذاته أعلن رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية رضا أمر الله أن إيران دشنت أكثر من ثلاث منشآت لطحن اليورانيوم "الكليك الأصفر"، إضافة إلى المنشآت الموجودة سابقا في منطقة صفند، حيث أكدت بعض التقارير بأن إيران أصبحت قادرة على إنتاج مادة غاز هكسافلوريد اليورانيوم بجهود ذاتية².

بدأ الصينيون في أواخر 1995 العمل في مجمع خرج، حيث قاموا بتركيب نظام لتخصيب اليورانيوم ذي خاصية تمكن إيران من إنتاج أسلحة نووية بصورة تدريجية كما أسهم وقوع حادث بمنشأة رشت التي تبعد نحو 9 كم إلى الشمال من مدينة كيلان، والذي تعرض فيه حوالي خمسون شخصا إلى الإشعاع النووي، في تسليط الضوء على البرنامج النووي خاصة أن هذا الموقع الجديد لم يكن معلوما من قبل³.

تحاول إيران على أثر ما سقناه سابقا من شواهد الحصول على أسلحة نووية بطريقة أو بأخرى، وذلك من خلال شراء مواد مزدوجة الاستخدامات من جهات ومصادر غربية، الأمر الذي زاد من تخوف الولايات المتحدة ودول أخرى من إحتمال تصنيع وسائل محلية - كالتخصيب بالطرد المركزي - لإنتاج وقود القنبلة⁴، ونتيجة لهذا التخوف فرضت الولايات المتحدة حظرا على إيران ومارست ضغوطا على الموردين لإيران خاصة روسيا والصين.

نتيجة للضغوط الأمريكية إمتنعت الصين عام 1996 عن بيع إيران مجمعا لتحويل اليورانيوم، كما دخلت إسرائيل على خط الضغوط على الدول الموردة إلى إيران، حيث حصل رئيس الوزراء الإسرائيلي نتانياهو في أثناء زيارته للصين عام 1996 على وعد من رئيس الوزراء الصيني بوقف

¹ التقرير التفصيلي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بشأن البرنامج النووي الإيراني(2) ، بازتاب الصدى مارس 2004 ، مختارات إيرانية، العدد 47، يونيو 2004، ص 28- 29 .

² Anthony H. Cordesman: Iran and Nuclear Weapons,op.cit.

³ رياض الراوي، مرجع سابق، ص 134 .

⁴ مفكرة الإسلام: نشأة وتاريخ البرنامج النووي، 2009/09/27 . www.albainah.net/index.asp?function=Item&id=30174&lang

تصدير المفاعل المذكور أو أية وسائل تكنولوجية أخرى¹، و في ذات العام قام مفتشو الجمارك البريطانيون بالإستيلاء على شحنة من الفولاذ الذي يستعمل في صنع الطارادات المركزية وهي في طريقها إلى جامعة الشريف التكنولوجية في طهران².

أسهم عدم وجود الوثائق الفنية الألمانية لمفاعل بوشهر وخاصة التجهيزات التي نفذها الألمان في إعاقه إرسال روسيا للتجهيزات والمعدات والفرق الفنية، بإعتبار أن عدم توفر الوثائق المطلوبة يحول دون بدء تنفيذ الإتفاق، حيث إن إقامة محطة جديدة أسهل من تشغيل المحطة القديمة، وبالرغم من ذلك فإن روسيا بدأت بإرسال التجهيزات والمعدات اللازمة، وأعلنت أنها بصدد إرسال 2000 روسي، وأنها سوف تبدأ بتدريب 500 متخصص إيراني، وأعلن أناتولي جيلينسكي عام 1996 وهو أحد الخبراء النوويين أنه " على روسيا أن تقوم بعمل واقِامة تجهيزات محل التجهيزات الألمانية في ظل إصرار إيران على إكمال المحطة القديمة³.

إستمرت الولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة الضغط على شركاء إيران، ووقعت أمريكا مع أوكرانيا مسودة إتفاق من شأنها السماح للشركات الأمريكية بالتعاون مع الهيئات النووية الأوكرانية مقابل عدم قيام أوكرانيا بتقديم التكنولوجيا النووية لإيران ، وبموجب الإتفاق المذكور صرفت أوكرانيا النظر عن توريد توربينات للمفاعلات الإيرانية قيمتها 45 مليون دولار⁴، و في المقابل تمكنت إيران في نهاية عام 1998 من إقناع روسيا بضرورة ترك البلوتونيوم لها، و تعويضها ماليا لقاء عدم نقل النفايات النووية لروسيا و خزنها في سيبيريا⁵، وفي بداية عام 1999 رفعت إيران ميزاتية إنشاء مفاعلين نوويين لتصل إلى 850 مليون دولار، لتضمن شراء التوربينات التي تحتاج إليها من أحد المصانع الروسية، وفعلا تمكنت إيران من ضمان حصولها على التوربينات اللازمة، حيث نجحت إيران في ضمان التعاون الروسي معها رغم الضغوط الأمريكية وتمثلت شواهد ذلك بزيارة وزير الطاقة الروسي يوجمان آدم أووف لطهران عام 1999 ، حيث أشار في زيارته إلى عدم تأثير

¹ التقرير التفصيلي للوكالة الدولية للطاقة الذرية: بشأن البرنامج النووي الإيراني(2) ، مرجع سابق، ص29 .

² Anthony H. Cordesman, Weapons of Mass Destruction in the Gulf and Greater Middle East Force Trends, Strategy, Tactics and Damage Effects,op.cit.p31.

³ التقرير التفصيلي للوكالة الدولية للطاقة الذرية: بشأن البرنامج النووي الإيراني(2) ، مرجع سابق، ص 30.

⁴ نفس المرجع السابق،ص31 .

⁵ علي الدين هلال: القوى البازغة. <http://www.ndp.org.eg/News/ViewNewsDetails.aspx?NewsID=11047>

الضغوط الأمريكية على التعاون الروسي الإيراني، وفي ذات العام أرسلت إيران عددا من المهندسين للدراسة والتعليم في روسيا¹.

التقى في مطلع عام 2000 وزير الدفاع الروسي إيجور سيرجينيف السكرتير العام لمجلس الأمن القومي الإيراني حسن روحاني وأكد على تعهد روسيا باستمرار تعاونها مع إيران بهدف تطوير قدراتها في المجالات العسكرية والفنية والطاقة².

بسبب هذه النجاحات الإيرانية في إعادة إحياء برنامجها، وعلى أثر فشل الضغوط الأمريكية على روسيا، دخلت إسرائيل بشكل مباشر على خط الضغط من أجل إفشال المساعي الإيرانية وتعاونها مع روسيا، حيث أعلن مسئول إسرائيلي في منتصف عام 2000 عن اعتقاله بأن إيران ستبدأ في الحصول على قدرات نووية عسكرية اعتباراً من سنة 2005، وسيكون بمقدورها وضع رؤوس نووية على صواريخ يمكنها من الوصول إلى مراكز إستراتيجية في إسرائيل، وهذا يمثل إزعاجاً أمنياً لإسرائيل في ظل الصارع والإختلاف في وجهات النظر على كافة الأصعدة السياسية والثقافية والدينية بين البلدين، مؤكداً بأن اللوبي اليهودي سيمارس ضغطاً على الإدارة الأمريكية لإتخاذ إجراءات صارمة ضد إيران³.

ازدادت مخاوف إسرائيل من برنامج إيران النووي على أثر نجاح تجربة "شهاب 3" في تموز 2000، حيث صرح رئيس شعبة الإستخبارات العسكرية الإسرائيلية "أهارون زئيفي" أن المدة التي تحتاج لها إيران للتوصل لتخصيب اليورانيوم بشكل مستقل هي نصف عام⁴.

رغم الضغوط التي مارستها كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، فإننا نجد أن التعاون الروسي الإيراني قد إستمر، ففي مطلع عام 2001 قام الرئيس الإيراني "محمد خاتمي" بزيارة روسيا، وتم خلال الزيارة توقيع إتفاقيات للتعاون في مجالات عدة، في مقدمتها التعاون التكنولوجي في المجال النووي مبرراً هذه الإتفاقيات بحق إيران على إستخدام الطاقة النووية بالمجالات السلمية دون المجالات

¹ التقرير التفصيلي للوكالة الدولية للطاقة الذرية: بشأن البرنامج النووي الإيراني(2)، مرجع سابق، ص31.

² علي الدين هلال، القوى البازغة، مرجع سابق.

³ هيثم غالب الناهي: السياسة النووية الدولية وتأثيرها على الشرق الأوسط، طباعة ونشر جريدة الزمان اللندنية، حزيران 2005، ص150-

152.

⁴ نفس المرجع السابق، ص153.

العسكرية، وأن هذا الإتفاق يخدم الأغراض الدفاعية فقط وهي غير موجهة إلى أي بلد آخر¹، وفي ذات العام ذكرت بعض التقارير أن الروس قدموا خططا لبناء مفاعلات إضافية في بوشهر، كإستجابة لطلبات إيران التي تضمنت بناء ثلاثة مفاعلات، تركب في بوشهر أو في أماكن أخرى من إيران بقيمة ثلاثة مليارات دولار أمريكي².

يتضح لنا في هذه المرحلة أن إيران قد إستفادت إلى أقصى مدى من المتغيرات الدولية والإقليمية، حيث كثفت من أنشطتها في كافة المجالات لدعم برنامجها النووي وتطويره، سواء ببناء بنية تحتية أساسية للأبحاث على مستوى الكادر البشري والمعدات التكنولوجية، أو نشر المنشآت على مساحة واسعة من الأراضي الإيرانية وإحاطتها بالسرية وبذل جهود ضخمة لتوقيع الإتفاقيات والحصول على المواد اللازمة لتشغيل البرنامج النووي من روسيا والصين وكوريا الشمالية، كما نجحت إلى حد كبير في مواجهة الضغوط الأمريكية والإسرائيلية.

3-مرحلة بدء الشكوك الدولية وفرض العقوبات 2002 – 2010 :

إثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تكيل الإتهامات جزافا ضد الدول التي لا تدور في فلكها، وتدعو بعضها بالدول المارقة أو الدول الراعية للإرهاب، وبدأت بتصنيف العالم على أساس محورين :محور الشر ومحور الخير، وكانت إيران من ضمن الدول المصنفة بالمارقة والراعية للإرهاب، وقد جاءت هذه المتغيرات لتسلط الضوء على برنامج إيران النووي لتزيد الولايات المتحدة من ضغوطها عبر التحشيد لتأييد دولي لحرمان إيران من إمتلاك تكنولوجيا النووية، وذلك بذريعة أن إمتلاكها للتقنية النووية سيمكنها من الحصول على السلاح النووي،ويمكنها أيضا بأن تقوم بنفسها أو من خلال منظمات إرهابية " حسب التصريحات الأمريكية والإسرائيلية" بضرب أهداف منتقاة في أماكن متفرقة من العالم وإسرائيل، مما يشكل تهديدا للعالم الحر، إضافة إلى حدوث إخلال بالتوازن في منطقة الشرق الأوسط مما يهدد مصالحها ومصالح حلفائها وساهمت ضغوط اللوبي الصهيوني في تعزيز هذه الضغوط الأمريكية.

¹ محمد السعيد عبد المؤمن: إيران وروسيا :علاقات إستراتيجية متميزة

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/03/article17>

² Moscow Times: 5 Septempar.2001.<http://www.themoscowtimes.com/index.php>

إنفجرت في منتصف أغسطس 2002 الأزمة النووية الإيرانية على الساحة الدولية على أثر المؤتمر الصحفي الذي تحدث فيه علي رضا جعفر زادة الناطق بإسم المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية الذراع السياسي لمنظمة مجاهدي خلق، المنعقد في واشنطن، حيث عرض خلاله صوراً لمنشآت نووية إيرانية سرية في ناتانز وآراك، بعيدة عن رقابة الوكالة الدولية للطاقة النووية، حيث بين أن منشأة ناتانز منشأة لتخصيب اليورانيوم، وموقع آراك مصنع للماء الثقيل، وأفاد خلال المؤتمر أن حركته مررت المعلومات للإدارة الأمريكية، وأظهرت الصور عبر الأقمار الصناعية أن جزءاً من هذه المنشآت مبنية تحت الأرض، وهي محوطة بسياج أمني كبير، وتبدو كأنها مصممة لمقاومة الضربات الجوية¹، كما كشف عن منجم من خام اليورانيوم في ساجاد مقاطعة يزد.

أسهم إعلان إيران بأنها تطور استخدام مفاعل نووي صغير يعتمد على المصادر المحلية والقدرات الذاتية²، في قرع صفارات الإنذار الدولية، فالتخصيب، وإنتاج الماء الثقيل، وإستخراج الوقود النووي من مصادر محلية يعني بمفهومهم أن ذلك يسهم بشكل فاعل في تطوير دورة وقود نووية محلية ومن ثم صناعة سلاح نووي³.

بالرغم من أن منظمة مجاهدي خلق مدرجة على قائمة المنظمات الإرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعاملت على الفور مع هذا الإعلان، وبدأت بالتفتيش وجمع المعلومات حول سرية هذين الموقعين في البرنامج النووي الإيراني⁴، ومنذ ذلك الوقت إستمرت المنظمة المذكورة بالإبلاغ عن العديد من المواقع المرتبطة ببرنامج إيران النووي، غير أن أياً منها لم يكن بحجم ناتانز وآراك⁵، حيث بات من الممكن بناء المنشآت ونصب أجهزة الطرد المركزي، وإبلاغ الوكالة قبل ستة أشهر من إدخال الوقود إلى المنشآت فقط، مما ساهم هذا في تخفيف حدة الإنتقادات الموجهة ضد إيران.

¹ Kerr: Exile and Iran Intel ,Arms Control Wonk.5.April.2005

<http://www.guests.armscontrolwonk.com/517/exile-and-iran-intel>.

² شانون، ن، كاييل: الحد من الأسلحة النووية وحظر إنتشارها، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي سيبري، والمعهد السويدي، بالإسكندرية، بيروت، 2004، ص 845 - 874 .

³ إصدارات مركز للدراسات و الأبحاث الإستراتيجية: دراسة الملف النووي الإيراني و آثاره الإقليمية و الدولية، 2009/12/32 .

<http://www.alharah.net/alharah/14314.html>

⁴ Aljazeera Magazine : http://www.aljazeera.com/me.asp?service_ID=1002

⁵ عبد العظيم محمود حنفي: منظمة مجاهدي خلق الإيرانية: ورقة مغضوب عليها أم رهان أمريكي واعد، مجلة العصر، 2007/04/7 .

ركزت الولايات المتحدة الأمريكية أولوياتها على العراق وليس إيران في ذلك الوقت، الأمر الذي قابله اللوبي الصهيوني بحملة في مؤسسات صنع القرار الأمريكية لإظهار خطورة الملف النووي الإيراني كمهدد إستراتيجي للمنطقة وإسرائيل، في المقابل أدركت إيران خطورة المرحلة وتعقيداتها، لذا حاولت المحافظة على منجزاتها النووية، وتمثل ذلك بنفي إنتهاكاتها للمواثيق الدولية وخاصة معاهدة حظر الأسلحة النووية واصرارها على سلمية برنامجها النووي، كما أنكرت وجود أية أنشطة سرية في المفاعلين آراك و ناتانز مؤكدة على أن الهدف الرئيس من المنشأتين هو إنتاج الوقود النووي اللازم لتشغيل المحطة النووية في بوشهر¹.

رفضت إيران في بداية 2003 عرضاً أمريكياً قدمه السفير السويسري طالبت فيه وقف إيران أنشطتها النووية ودعم المقاومة، فبتاريخ 2003/07/16 أعلن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية "محمد البرادعي" أن إيران لم تبلغ عن بعض أنشطتها النووية وطالبها بالتعاون دون الإعلان عن عدم إمتثال إيران لإتفاق الضمانات بموجب معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية².

طراً في أغسطس 2003 عنصر جديد على الأزمة النووية الإيرانية مع إكتشاف الوكالة الدولية للطاقة الذرية أثارا مشعة بدرجة عالية موجودة في عينات مأخوذة من البيئة في إيرانية، الأمر الذي إعتبرته دليلاً على قيام إيران بتقنية اليورانيوم دون إبلاغ الوكالة الدولية، وأظهر التحليل وجود مستويات عالية لتخصيب اليورانيوم تتطابق مع المستويات الموجودة في المواد المستخدمة في إنتاج السلاح النووي³، هذان التطوران شكلا نقلة هامة للأزمة النووية الإيرانية، بحيث إنتقلت من مرحلة الشكوك غير القابلة للإثبات إلى مرحلة الإتهامات الصريحة نظراً لتوافر أدلة عملية على وجود أنشطة سرية تجرى في إطار البرنامج النووي الإيراني، الأمر الذي سهم في زيادة التخوف الدولي من النشاطات النووية الإيرانية، مما دفع إيران للإعلان عن تعليق أنشطتها المرتبطة بتخصيب اليورانيوم طوعاً وقد جاء هذا بعد إتفاقية مع بريطانيا وفرنسا وألمانيا (الترويكا) والممثل الأعلى للإتحاد الأوروبي في أكتوبر 2003 تبعه قيام إيران بالتفاوض مع الوكالة الدولية حول بروتوكول إضافي، حيث أسفرت الجهود الأوروبية عن توقيع إيران على البروتوكول الإضافي في عام 2003، وكذلك

¹ أحمد إبراهيم محمود: الأزمة النووية الإيرانية - تحليل إستراتيجيات الصراع، كر اسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية بالأهرام، العدد 149، 2005 م، القاهرة، ص 2-13.

² Timeline of Nuclear Program of Iran http://en.wikipedia.org/wiki/Timeline_of_nuclear_program_of_Iran.

³ أحمد إبراهيم محمود: الأزمة النووية الإيرانية - تحليل إستراتيجيات الصراع، مرجع سابق، ص 13.

توقيعها على إتفاق باريس¹، في نوفمبر 2004 الذي تلتزم إيران بموجبه بالوقف التام والشامل لكافة أنشطة البرنامج النووي طيلة فترة المفاوضات مع الترويكا الأوروبية، وبحيث تمتنع طهران عن الإستمرار في عمليات تخصيب اليورانيوم، أو تشغيل أجهزة الطرد المركزي وذلك في مقابل تعهد الترويكا بتقديم الدعم التكنولوجي لإيران في مجال الإستخدام السلمي للطاقة النووية وتزويدها بمفاعل يعمل بالمياه الخفيفة لتوليد الكهرباء والإلتزام بتزويدها بالوقود النووي إلى جانب تجنب إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، والعمل على إنهاء عزلة طهران السياسية والإقتصادية عن العالم الغربي، وفوق ذلك دعم إيران للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية، وهي العضوية التي تقف الولايات المتحدة حائلًا دونها منذ 2001 م².

بحسب إيران وبعض الخبراء ومنهم حسن روحاني سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي والمسؤول عن الملف النووي الإيراني آنذاك، فقد تم التأكيد على أن إيران حققت مكاسب بدخول أوروبا بشكل جاد وواسع للمباحثات معها، وفتح أفاق للتعاون بينها والإرتقاء بمستوى العلاقات بما يحقق المصالح القومية الإيرانية³.

تبع الإتفاق مع دول الترويكا الأوروبية تبني مجلس الأمناء للوكالة الدولية للطاقة الذرية قرارا يرحب بالقرار الإيراني الطوعي في 29 نوفمبر 2004 بمواصلة وقف كافة الأنشطة النووية، رغم أن القرار عبر عن خشيته من سياسة إيران في إخفاء الأنشطة النووية، وجاء هذا التخوف من قبل مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حينه "محمد البرادعي" في التقرير المقدم منه إلى مجلس الأمناء للوكالة في 25 نوفمبر 2004، حيث حدد ثلاثة مخاوف بارزة فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، مصدر اليورانيوم عالي التخصيب الموجود في مواقع نووية عدة، وتكنولوجيا الطرد المركزي، ومدى جهود إيران في استيراد وتصنيع وإستخدام الأجهزة لكلا التصميمين P1،P2

¹ إتفاق باريس: وهو الإتفاق الذي أثمر عن المفاوضات التي جرت بين إيران وحكومات كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا والممثل الأعلى للإتحاد الأوروبي، وهو الإتفاق الذي يري الكثيرون أنه وضع حدا مؤقتا للخلافات بين إيران و الدول الأوروبية بشأن الملف النووي الإيراني، وجاء ليؤكد على حقوق إيران في إمتلاك التكنولوجيا النووية السلمية وفقا لبند إتفاقية حظر إنتشار الأسلحة النووية، وألزمت إيران نفسها بالتعاون الكامل وبمنتهى الشفافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتعليق للبرنامج بشكل طوعي لبناء جسور الثقة. للمزيد أنظر: النص الكامل لإتفاق باريس، مختارات إيرانية، العدد 54 ، يناير 2005 ، ص 22-23.

² أسامة فاروق مخيمر: الملف النووي الإيراني بين الترويكا الأوروبية والضغط الأمريكية، مختارات إيرانية ، العدد 59، 2005م.

<http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/C2RN105.HTM>

³ ماذا تعني إتفاقية باريس بالنسبة لإيران؟، مختارات إيرانية، العدد 54 ، يناير 2005 م، ص 78.

وإعادة معالجة اليورانيوم¹، وبالرغم من الإتفاق إستمرت إيران في تشغيل برنامجها النووي بسرعة حالت دون تمكن مفتشي الوكالة الدولية للطاقة النووية في ديسمبر 2004 من الوصول إلى موقعين عسكريين إيرانيين هما : "بارجين" و "لافيزان" نتيجة وشاية من المعارضة الإيرانية في الخارج، وقد تبين أن الموقعين معدان لإختبار المتفجرات التقليدية وخزن معدات ومواد نقلت إليهما من مواقع أخرى كانت قد صنفت بأنها ذات طبيعة نووية²، الأمر الذي زاد من تخوف الدول الأوروبية والولايات المتحدة مع بداية عام 2005 حيث تعثر تطبيق إتفاق باريس بين الترويكا الأوروبية وإيران بعد جولة من المفاوضات بين كلا الجانبين، وإتهم كل منهم الآخر بخرق الإتفاق، فمن جانبها إدعت إيران أن الترويكا لم تقم بالإلتزام بجانبهم من الصفقة، وتباطأت في تقديم الإقتراحات التفصيلية بشأن تنفيذ إتفاق باريس و في المقابل إتهمت الترويكا إيران بخرق الإتفاق عبر إصرارها على أن وقف أنشطتها النووية المتعلقة بتخصيب اليورانيوم هو وقف مؤقت، وأن لها الحق في إستئنافه في أي وقت، وإستعدادها فقط لوقف بعض الأنواع من عمليات التخصيب مثل تخصيب غاز اليورانيوم، إضافة إلى إستعدادها لتقديم أي ضمانات للتأكد من أن الوقود النووي الناجم عن عمليات التخصيب لن يستخدم في أية أنشطة عسكرية، وهو ما رفضته الترويكا³.

رفضت إيران في مارس 2005 الزيارة الثانية لموقع بارجين من قبل مفتشي الوكالة على أساس أنها غير مسوغة، مما دعا الوكالة للقول بأن هذا الرفض يعطل جهود الوكالة⁴، وفي يوليو أعلنت إيران على لسان رئيسها السابق محمد خاتمي نيتها في إستئناف الأنشطة النووية⁵.

بالرغم من محاولة إيران تجنب أزمة المواجهة مع المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة بقدر المستطاع مستغلة بشكل دقيق المتغيرات الإقليمية في المنطقة، نجد أن فوز الرئيس الإيراني الجديد "أحمدي نجاد" في 3 أغسطس 2005 أضاف سخونة على الموقف الدولي من البرنامج النووي الإيراني، ففي أول تصريح صحفي له في 5 أغسطس 2005 أعلن عن إصرار إيران على تطوير

¹ Chronology of Key Events Related to Implementation of IAEA Safeguards in Iran " International Organizations and Nonproliferation program at James Martin the Center for Nonproliferation for Studies, published June 16,2006. <http://cns.miis.edu/pubs/week/060120.htm>.

² حمدان مجزع الشمري: الملف النووي الإيراني ، إلى أين؟، مرجع سابق.

³ أحمد إبراهيم محمود: الأزمة النووية الإيرانية - تحليل لإستراتيجيات الصراع، مرجع سابق، ص 9 .

⁴ حمدان مجزع الشمري: الملف النووي الإيراني ، إلى أين؟، مرجع سابق.

⁵ Nuclear Threat Initiative: Iran Nuclear Reactor Sites. Iran Profile,Maps.Washington D.C.Jan.2006. http://www.nti.org/e_research/profile_pdfs/Iran/iran_nuclear_reactors.pdf,12.11.2006.

برنامجها النووي قائلاً: " إن حق الشعب الإيراني في الحصول على التكنولوجيا النووية المخصصة للأغراض السلمية... داعياً أوروبا إلى أن يكون أداؤها قائماً على أساس الإحترام المتبادل والوفاء بوعودها"¹، و في أغسطس 2005 تسلمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إخطاراً من السلطات الإيرانية بتبليغها بقرارها إستئناف أنشطة تحويل اليورانيوم في منشأة أصفهان، وبدأت بتغذية معدن اليورانيوم الخام في المرحلة الأولى من عملية المعالجة، وقامت بإزالة الأختام عن خطوط التصنيع لـ UF4 تترافلوريد اليورانيوم وأجهزة المراقبة في المنشأة، والتي كانت قد أوقفت مؤقتاً إثر المفاوضات مع الترويكا الأوروبية وعلى أثر هذه التطورات طالب المدير العام للوكالة "محمد البرادعي" بتوخي أعلى درجات ضبط النفس، وعدم إتخاذ إجراءات أحادية ومواصلة التفاوض²، كما قام مجلس المحافظين بإتخاذ قرار جاء فيه أن إيران تحاول إخفاء الأنشطة النووية، الأمر الذي نتج عنه تجدد الأزمّة مع المجتمع الدولي، وزاد من إنعدام الثقة في أن البرنامج النووي الإيراني مخصص حصراً للأغراض السلمية وأثارت تساؤلات تدرج في نطاق إختصاصات مجلس الأمن بإعتباره الهيئة التي تتحمل مسؤولية السلم والأمن الدولي³، لكن روسيا والصين لم تدعموا هذه الوجهة.

أعلن الرئيس الإيراني "أحمدي نجاد" في سبتمبر 2005 خلال قمة الأمم المتحدة عن حق إيران في تطوير برنامجها النووي السلمي وفقاً لأحكام معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية عام 1970، وعرض حلاً وسطاً يسمح للشركات الأجنبية بالمشاركة والإستثمار في البرنامج وقال: " إنه ضمان لعدم تحويل البرنامج النووي الإيراني إلى برنامج سري"⁴، وفي نوفمبر قامت الحكومة الإيرانية بالموافقة على خطة تسمح للمستثمرين الأجانب بالمشاركة في العمل في منشأة ناتانز لتخصيب

¹ إبراهيم خليل العلاف: القدرات النووية الإيرانية وأمن الشرق الأوسط، دراسات دنيا الرأي، 17/01/2006 م.
<http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2006/01/07/34594.html>

² Chronology of Key Events Related to Implementation of IAEA Safeguards in Iran " International Organizations and Nonproliferation program at James Martin the Center for Nonproliferation for Studies, published June 16,2006. Op.cit.

³ الوكالة الدولية للطاقة الذرية: قرار مجلس المحافظين، تنفيذ إتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الإنتشار في إيران ، سبتمبر 2005م، وثيقة رقم GOV/2005/70 - ، http://www.iaea.org/Publications/Documents/Board/2005/Arabic/gov2005-77_ar.pdf, 20.1.2007

⁴ Stewart Stogel, " No – Shows' Mark U.N.Summit' NewsMax, September.15.2005.
<http://www.newsmax.com/archives/articles/2005/9/14/212136.shtml>

اليورانيوم، وأجاز مجلس الوزراء أيضا لمنظمة الطاقة الذرية الإيرانية إتخاذ كافة التدابير اللازمة لجلب الإستثمار الأجنبي والمحلي في عملية التخصيب¹.

أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في نوفمبر 2005 أن إيران تمتلك وثيقة تتعلق بالمتطلبات الإجرائية لإختزال UF6 إلى معدن بكميات صغيرة، وتتناول سبل صنع آلات معدن اليورانيوم المثري والطبيعي والمستنفذ في أشكال نصف كروية²، وأنها تملك معلومات لصنع "القلب المتفجر" للقبلة النووية وفي ظل هذه التطورات تم إستئناف المحادثات بين الترويكا و إيران³، على أثر هذه المتغيرات والتطورات على البرنامج النووي الإيراني قامت إيران في 10 يناير 2006 م برفع الأختام عن مراكز نووية عدة مما أثار إستياء المجتمع الدولي من هذه الخطوة الأمر الذي دفع إيران إلى إعلان تأييدها للإقتراح الروسي الذي قدم في نوفمبر من العام الماضي والمدعوم من الأوربيين وواشنطن والقاضي بإجراء نشاطات التخصيب على الأراضي الروسية⁴، خشية إحالة الملف إلى مجلس الأمن الدولي.

إن هذه التطورات والإكتشافات التي قدمتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية دفعت بها إلى إتخاذ قرار مدعوم من الصين وروسيا تطالب فيه إيران بتعليق نشاطات التخصيب وتبليغ مجلس الأمن بتطورات الملف النووي، جاء فيه: "مجلس المحافظين يرجو من المدير العام أن يخطر مجلس الأمن بالخطوات التي طالب المجلس إيران بجميع قرارات وتقارير الوكالة بصيغتها المعتمدة بهذه القضية، ويعرب المجلس عن قلقه الشديد لكون الوكالة ليست بعد في وضع يسمح لها بتوضيح بعض القضايا الهامة المتعلقة ببرنامج إيران النووي بما في ذلك حقيقة أن بحوزة إيران وثيقة عن إنتاج أنصاف

¹ Timeline of Nuclear program of Iran. op.cit.

http://en.wikipedia.org/wiki/Timeline_of_nuclear_program_of_Iran.

² الوكالة الدولية للطاقة الذرية: قرار مجلس المحافظين، تنفيذ إتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الإنتشار في إيران ، سبتمبر

2005م، وثيقة رقم GOV/2005/81، -، GOV/2005/81، Publications/Documents/Board/2005/Arabic/gov2005، <http://www.iaea.org/Publications/Documents/Board/2005/Arabic/gov2005>، 87_ar.pdf، 21.1.2007

³ تسلسل زمني لأبرز محطات الأزمة النووية الإيرانية. -jsc?id=، <http://www.arabicnewsarchive.com/checked-version.aspx?id=jsc>.

325091

⁴ نفس المرجع السابق.

كرات معدنية من اليورانيوم وذلك لأن هذه العملية حسبما أفادت الأمانة العامة تتعلق بصنع مكونات أسلحة نووية...¹.

تخلت على أثر ذلك إيران عن تطبيق البروتوكول الإضافي لمعاهدة عدم الإنتشار النووي التي تسمح للوكالة بإجراء مراقبة مشددة على برنامجها².

أ/ تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن :

قامت إيران على أثر هذه التطورات بالإتفاق مبدئياً مع روسيا على تأسيس شركة مشتركة لتخصيب اليورانيوم في روسيا، ولكن هذا الإتفاق لم يتم بسبب رفض إيران تعليق أنشطتها ونقل عملية التخصيب لروسيا، في المقابل فشلت المباحثات بين الترويكا وإيران، رغم تقديم إيران إقتراح بتعليق التخصيب على نطاق واسع لمدة سنتين مشترطة تمسكها بأنشطة الأبحاث في مركز ناتانز، مما أدى إلى زيادة التوتر ودفع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الثامن من مارس 2006 إلى إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، حيث أعطى مجلس الأمن الإيراني مهلة حتى 28 أبريل 2006 لتعليق نشاطات التخصيب قابلته إيران بعدم الإستجابة³.

قامت إيران في 3 أبريل 2006 بإجراء مناورات عسكرية مهمة وتجارب على أسلحة جديدة بمثابة رسالة تحذر من أي هجوم عليها، كما أعلنت في 9 أبريل عن نجاحها في تخصيب اليورانيوم بنسبة 3,5% وقرارها بالتسريع في البرنامج النووي وأخذت تتحدث عن تطور كبير في البرنامج، ورفضت دعوة المدير العام للوكالة الدولية بتعليق نشاطها النووي وأصرت على إستمرار وتواصل البرنامج بصلاية وثبات، وأن قرار التخصيب لعودة عنه وحذرت من قطع علاقتها مع الوكالة الدولية في حالة فرض عقوبات عليها إلى جانب الإستمرار بنشاط نووي سري في حال تعرضها لضربة عسكرية وأعلن علي خامنئي المرشد الأعلى للثورة الإيرانية، عن إستعداد إيران لنقل خبرتها النووية إلى دول أخرى، كما أكد الرئيس الإيراني " أحمددي نجاد" أن بلاده لن ترضخ للظلم والضغط⁴.

¹ الوكالة الدولية للطاقة الذرية: قرار مجلس المحافظين، تنفيذ إتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الإنتشار في إيران ، سبتمبر 2005م، وثيقة رقم GOV/2006/13، --، http://www.iaea.org/Publications/Documents/Board/2006/Arabic/gov2006-14_ar.pdf, 2.2.2007

² وكالة الأنباء الكويتية " كونا"، 2006/12/23م.

<http://www.Kuna.net.Kw/NewsAgenciesPublicsite/ArticleDetails.aspx?language=ar&id=1816431>

³ نفس المرجع.

⁴ تسلسل زمني لأبرز محطات الأزمة النووية الإيرانية، 2006/04/28.

<http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?Archive=32509>

نشر معهد العلوم والأمن الدولي "إيزيس" في 12 أبريل 2006 تحليلاً لصور عن الأقمار الصناعية في موقع ناتانز وأصفهان، برز فيها مدخل لنفق جديد بالقرب من منشأة تحويل اليورانيوم في أصفهان، وإستمرار للبناء في موقع ناتانز لتخصيب اليورانيوم¹، الأمر الذي دفع الوكالة إلى إبلاغ الأمم المتحدة رفض إيران تعليق التخصيب في الموعد المحدد دون أن تستبعد احتمال أن تكون قد تلقت يورانيوم من الخارج، وإستمرت إيران في الإعلان عن تخصيبها لليورانيوم بنسبة 8.4% ، وعلى أثر ذلك تقدمت فرنسا وبريطانيا بمشروع قرار إلى مجلس الأمن لقي دعماً من الولايات المتحدة الأمريكية يشير إلى الفصل السابع من شرعة الأمم المتحدة، غير أن موسكو وبكين عارضتاه مما حال دون إقراره².

تقدمت الدول الخمسة الدائمة العضوية في الأمم المتحدة بالإضافة إلى ألمانيا في 6 يونيو 2006 بعرض يتضمن حوافز لإيران في حال وافقت على تعليق نشاطها في تخصيب اليورانيوم، غير أن مجلس الأمن أصدر قراراً في 31 يوليو يمهل إيران شهراً لوقف وتعليق تخصيب اليورانيوم تحت طائلة فرض العقوبات وإعتبرت إيران ذلك دربا من دروب المستحيل³، وأعلنت أنها ستبدأ بتشغيل معمل للماء الثقيل في آراك⁴.

عرضت الدول الغربية في 25 أكتوبر 2006 على روسيا والصين مشروع قرار ينص على فرض عقوبات بحق إيران، التي أعلنت تسريع عملية تخصيب اليورانيوم وأكدت إيران أنها أقامت سلسلة ثانية من أجهزة الطرد المركزية لتخصيب اليورانيوم، لكن روسيا إقتربت أن تكون العقوبات محددة زمنياً وحينها حذرت إيران من صدور أي قرار ينص على عقوبات عليها، وأنها ستضع حداً

¹ Paul Brannan and David Albright: Isis Imagery Brief: New Activities at the probably not, Institute for Science and International Security, ISIS.

² وكالة الأنباء الكويتية "كونا"، 2006/12/23م. مرجع سابق.

³ تسلسل زمني لأبرز محطات الأزمة النووية الإيرانية، 2006/04/28، مرجع سابق.

⁴ موقع آراك: يقع جنوب غرب طهران وبيدار من قبل منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، يحتوي على طرادات مركزية لتخصيب اليورانيوم وتبلغ قدرته 40 ميغوات، ويعمل بالوقود الطبيعي أكسيد اليورانيوم UO₂ والماء الثقيل كمبرد ومهدئ، ويستخدم للأغراض البحثية والتطوير وإن إنتاج النظائر المشعة وتدريب المتخصصين، كما يستخدم الفيز النيتروني من قبل الخبراء الإيرانيين في هذا المفاعل بمقدار 1013 إلى 1014 نيوترون في كل سنتيمتر مربع في الثانية الواحدة عند استخدام UO₂ كوقود، أما مصنع إنتاج المياه الثقيلة بدأ بالعمل في منتصف عام 2006، وطاقته الإنتاجية الأولية حوالي 8 إلى 10 طن سنوياً، ويمكن زيادة طاقته حتى 15 طن، و مبني مفاعل RD-40 المتعلق بالمياه الثقيلة بدأ العمل به عام 2004 ، ومن المتوقع إستكمال البناء فيه مطلع عام 2014 ، وتكون قدرته 10 ميغوات حراري في مرحلته التصميمية النهائية. انظر:

* القوى الكبرى تلوح بفرض عقوبات جديدة، مجلة الخليج ، أخبار وتقارير - <http://www.alkhaleej.ae/portal/eada5075-fzab-4cda-5ca9a599b574.aspx>

* الوكالة الدولية للطاقة الذرية. 2007/February 22 Date: Gov/2007/8

للمفاوضات مع الترويك، وأكدت نيتها إقامة 3000 جهاز طرد مركزي لتخصيب اليورانيوم بحلول مارس 2007¹.

أصدر مجلس الأمن في 26 ديسمبر 2006 قرار 1737 بفرض سلسلة من العقوبات على إيران لعدم إمتثالها لقراراته السابقة المتعلقة بوقف أنشطة تخصيب اليورانيوم وتعليقها، وقد إستهدفت هذه العقوبات في المقام الأول نقل التكنولوجيا النووية والصاروخية².

إستمرت إيران برفض الامتثال لقرار مجلس الأمن، وبرفض تعليق تخصيب اليورانيوم، فقرر مجلس الأمن في 24 مارس 2007 بموجب قرار رقم 1747 توسيع نطاق العقوبات ليشمل الحظر سفر ثلاثة عشر مسئولاً إيرانياً، وتجميد أرصدهم المالية في الخارج، وفرض المزيد من العقوبات على تصدير وتوريد المواد والسلع والتكنولوجيات ذات الصلة بالأنشطة النووية، وهدد بإتخاذ تدابير وإجراءات جديدة تشمل المزيد من العقوبات الإقتصادية والدبلوماسية بموجب المادة 41 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة³.

أعلن الرئيس الإيراني "أحمدي نجاد" في 9 أبريل 2007 أن بلاده دخلت مرحلة التصنيع النووي، وأنها إنتهت من عملية نصب 3000 جهاز طرد مركزي في ناتانز، كما كشف رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية "رضا آغازاده" أن برنامج بلاده في مجال منشآت تخصيب اليورانيوم في مفاعل ناتانز لا يقتصر على نصب 3000 جهاز طرد مركزي فقط بل إن إيران تخطط لنصب وتشغيل 50 ألف جهاز⁴.

كشف تقرير أصدره مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي في 23 مايو 2007 عن مواصلة إيران إجراء إختبارات على آلات الدفع، وهي مجموعة أجهزة الطرد المتصلة بسلاسل في منشأة تخصيب اليورانيوم التجريبية، ومواصلة تركيب أجهزة الطرد المركزية P1 و P2 رغم

¹ وكالة الأنباء الكويتية "كونا"، 23/12/2006م. مرجع سابق.

² United Nations Security Council Resolution 1737 S-RES-1737(2006) on December 23,2006(retrieved 2007-09-14). <http://www.un.org/Arabic/sc/archived/SCRes/screes.htm>.

³ محمد عبده حسنين: الملف النووي الإيراني في 2008: مزيد من العقوبات وتراجع الحل العسكري، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 10993، الجمعة 5 محرم 1430 هـ ، 2 يناير 2009 م.

⁴ إيران تخطط لنصب وتشغيل 50 ألف جهاز طرد مركزي، <http://www.news3u3u.com/news434>

إتفاقياتها المبرمة بتعليق إستيرادها وتصنيعها منذ عام 2004¹، وقيام إيران بتغذية 260 كغم من UF6 وهو وقود المفاعلات النووية في مساقط الدفع، علاوة على عدم السماح للوكالة بإجراء تفتيش في منشأة آراك، وظهور صور من الأقمار الصناعية تؤكد مواصلة إيران بإنتاج المياه الثقيلة، كذلك لم توافق إيران على أي إجراء من إجراءات الشفافية الضرورية لتحديد المظاهر المحددة لنطاق وطبيعة برنامجها النووي كون هذه الإجراءات تتضمن توفير معلومات للوكالة تتعلق بالدراسات حول تحويل ثاني أكسيد اليورانيوم إلى UF4 وإختبار المتفجرات العالية وتصميم الصواريخ².

إستمرت إيران في تطوير نظام إطلاق موجه للصواريخ عن بعد يمكن أن يستخدم في تشغيل عشرات منصات الصواريخ من نوع شهاب 3 الباليستية من مواقع إستحكام تحت الأرض، كما أصبح يصل إلى مدى 2000 كم³، وفي تصريح لنائب رئيس هيئة الأركان المسلحة الإيرانية للشؤون اللوجستية والبحث الصناعي " اللواء محمد رضا نقدي" أفصح عن تصنيع طائرات تدريب عدة و طائرات عسكرية ونقل وأنواع مختلفة من المروحيات وصواريخ شهاب 3 وصواريخ فتح 3 في إيران⁴، ثم جاء إعلان وزير الدفاع الإيراني "مصطفى محمد نجار" في كلمة له أمام ملتقى التعويين من منتسبي وزارة الدفاع عن بناء صاروخ عاشوراء، والذي يبلغ مداه 2000 كم، وهو من منجزات وزارة الدفاع، كما أشار إلى صناعة غواصة من طراز الغدير، ووضع تصميمات لمدمرات قاذفات الصواريخ من نوع موج، وأن صناعة مختلف أنواع الصواريخ والغواصات والردارات تتم بإكتفاء ذاتي من داخل البلاد⁵.

¹ "Implementation of the NPT Safeguards Agreement and Relevant Provisions of Security Council Resolutions in the Islamic Republic of Iran," Report by the Director General, May 23, 2007.

<http://www.iaea.org/Publications/Documents/Board/2007/gov2007-22.pd> ,p.2 .

² Iran's Defiance of Nuclear Negotiations . <http://www.israelfacts.eu/iran-vs-israel/iran-vs-israel/index.html>.

³ "Implementation of the NPT Safeguards Agreement and Relevant Provisions of Security Council Resolutions in the Islamic Republic of Iran, "Statements by the DirectorGeneral,sep.10,2007.

<http://www.iaea.org/NewsCenter/Statements/2007/absp2007n013.htm#iran>

⁴ "Iranian Armed Forces Official outlines Weapons Production Achievements,"Iranian News Agency(IARA),

Sep.22,2007 via " Missile Chronology,"Nuclear Threat Initiative,retrieved Jule,13,2008

http://www.nti.org/e_research/profiles/Iran/Missile/1788_6350.html

⁵ تواصل الرد على الوجود الأمريكي، شبكة الإعلام العربية، الأربعاء 2008/07/28 http://www.Moheet.com/show_news-2008/07/28 asp?nid=59615&pg=1

نشر في تقرير للمجلس الإستخباري القومي للولايات المتحدة في نهاية عام 2007 تم التأكيد على أن إيران أوقفت برنامجها للأسلحة النووية في خريف 2003 م، وأنها لم تعاود بدء برنامج الأسلحة قبل منتصف عام 2007 ، كما حققت تقدما ملموسا بتركيب أجهزة الطرد المركزي في ناتانز، وستصبح قادرة تقنيا على إنتاج كمية من اليورانيوم المخصب لصنع سلاح نووي في الفترة الزمنية ما بين 2010-2015¹، وأن إيران منذ خريف 2003 تقوم بمشاريع أبحاث وتطوير ذات تطبيقات تجارية وعسكرية تقليدية وبعضها يمكن إستعماله بشكل محدود لصنع الأسلحة النووية، كما أنها تمتلك القدرة العلمية والتقنية والصناعية لإنتاج أسلحة نووية في حال قررت ذلك².

وافق مجلس الأمن في مطلع عام 2008 على فرض مجموعة من العقوبات الجديدة على إيران، وفي لقاء نظمه كبير مسؤولي التفتيش النووي في الأمم المتحدة" أولي هوينومين "مع ممثلين دوليين في 25 شباط عرض خلاله شريط فيديو يثبت قيام إيران بمشاريع تطوير سلاح نووي، وأن إيران تجري إختبارا على متفجرات عالية الكثافة وضرورية للتفجير النووي حول مدينة بارشين³، الأمر الذي دفع مجلس الأمن الدولي لتبني قرار (1803) القاضي بتطبيق جملة من العقوبات ضد إيران، وقد واجهته إيران بالتأكيد على حقها الشرعي في إستخدام الطاقة النووية السلمية، وفي مايو 2008م قدم مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي تقريرا لمجلس الأمن ومجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية جاء فيه أن إيران تخفي معلومات حساسة تتعلق بتحديد ما إذا كانت تحاول إنتاج أسلحة نووية⁴، وبالأخص إختبار التفجيرات العالية وتصميم الصواريخ والدراسات المتعلقة بمشروع الملح الأخضر⁵.

وصلت في 24 مارس 2008 الشحنة الأخيرة من الوقود النووي إلى محطة بوشهر النووية⁶، وفي 6 مايو عرضت الدول "1+5" على إيران حزمة من الحوافز، وتوسيعها لإطار المفاوضات حول قضايا تمتد من الطاقة إلى الزراعة والطيران المدني والبنية التحتية، شريطة قيام إيران بتجميد أنشطتها

¹ Iran: Nuclear Intentions and Capabilities, National Intelligence Estimate, November 2007.p3-9.

² Ibid.p3-9.

³ Iran's Revolutionary Guard Pushes Nuclear Bomb Test Wednesday, 08 Jun 2011 08:28 PM.

<http://www.newsmax.com/Newsfront/Iran-Nuclear/2011/06/08/id/399372>

⁴ Communication dated 26 March 2008 received From the Permanent Mission of the Islamic Republic of Iran to the Agency,IAEA,Infirc/724,Mar,28,2008,General Distribution Original English

⁵ مشروع الملح الأخضر: دراسة تهتم بتحويل ثاني أكسيد اليورانيوم إلى تترافلوريد اليورانيوم UF4 .

⁶ Russia Completes Fuel Delivery For Bushehr.

المتعلقة بتخصيب اليورانيوم مع القبول ضمناً بفكرة إيران النووية، وتمثل الرد الإيراني بأن أجرت إيران إختباراً على صواريخ متوسطة إلى بعيدة المدى قادرة على ضرب إسرائيل والقواعد الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط في 9 يوليو 2008، كذلك أعلنت في 30 أغسطس أن أجهزة الطرد المركزي تعمل بنسبة 85% من قدراتها¹.

كما إتجهت إيران لعقد إتفاق مع فنزويلا متضمناً قيام إيران بتزويد فنزويلا بالتقنية النووية اللازمة لها مقابل التزود بيورانيوم فنزويلي من النوعية الجيدة، لتكون كراكاس المصدر الرئيس لليورانيوم الذي تحتاجه طهران بعيداً عن العقوبات الدولية، وبحسب تقرير نشرته مؤسسة كارينغي في ديسمبر 2008 أن فنزويلا تمتلك 50,000 طن من اليورانيوم، ومن المتوقع قيام فنزويلا بتعدين اليورانيوم أي تحويل اليورانيوم الخام إلى يورانيوم مشع "كعكة صفراء" لصالح إيران².

أعلن الرئيس الإيراني في 3 شباط 2009 إطلاق أول قمر صناعي إيراني بإمكانات إيرانية مطلقة، الأمر الذي رأت فيه الدول الغربية دليلاً قاطعاً على سعي إيران لتطوير أسلحة نووية، وبعد أيام أعلنت إيران عن مفاعل بوشهر الذي أصبح يضم 6000 جهاز طرد مركزي، و دخوله مرحلة التشغيل التجريبي للتأكد من عدم وجود مشاكل فنية، وأنه سيدخل الخدمة الفعلية في أيلول من العام نفسه³، وفي 19 شباط من ذات العام أفادت الوكالة الدولية أن إيران تمتلك ما مجموعه 2227 رطلاً من اليورانيوم منخفض التخصيب أنتجه مجمع ناتانز⁴، وفي التقرير الذي صدر بتاريخ 5 يونيو أكدت الوكالة إمتلاك إيران 7052 جهاز طرد مركزي مع 4920 رطلاً من اليورانيوم المخصب فعلياً و 2132 رطلاً من اليورانيوم الجاهز للتخصيب، الأمر الذي يعني أن نسبة إنتاج إيران اليومية تبلغ 2,75 كغم من اليورانيوم منخفض التخصيب، وهي كمية تكفي لجمع يورانيوم لإنتاج سلاحين نوويين

¹ Michael A, Ledeen: The Iranian Time Bomb: The Mullah Zelots' Quest For Destruction, New York : St. Martin's Press 2007, P.P 278-280.

² رياض علم الدين، إيران تسعى لشراء اليورانيوم من فنزويلا، صحيفة الوطن العربي، 2009/11/14.

³ جامعة تشرين: تطور التدايعات السياسية والاقتصادية للبرنامج النووي الإيراني، جامعة تشرين PDF ، ص33.

⁴ أري القدس: الاعتراف الأمريكي بإيران نووية، صحيفة القدس العربي، 2009/03/2 م.

مع حلول شباط من عام 2010، وإذا إستخدمت إيران كافة أجهزة الطرد المركزي فإن ذلك سوف يحدث في منتصف ديسمبر عام 2009¹.

ب/الرقابة الدولية وآخر المستجدات للبرنامج النووي الإيراني:

إستمرت إيران منذ أغسطس 2008 بمنع وصول مفتشي الوكالة لمفاعل IR-40 الذي كان قيد الإنشاء في آراك، وفي يونيو 2009 أعلنت عن تصميم مخططات لمفاعل أخرى في دارخوفين²، وبعد مرور عام على الرفض سمحت إيران بوصول المفتشين للمفاعل، وتم زيادة الرقابة على موقع ناتانز، وأبلغت الوكالة عن منشأة جديدة في مدينة قم تبين فيما بعد أن المنشأة قد بدأ إنشاؤها منذ عام 2006، وأنها سوف تعمل على تخصيب اليورانيوم³.

إستمرت الوكالة الدولية في الطلب من إيران تسليم 1200 كغم من اليورانيوم أي ما يعادل 70% مما لديها إلى روسيا وفرنسا بعد إجتماع إيران مع الدول الست الكبرى في 1 أكتوبر 2009 بجنيف لتتم معالجته وتحويله إلى وقود نووي لمفاعل طهران ليستخدم للأغراض الطبية، لكن إيران رفضت العرض، وطالبت بإستبداله داخل أراضيها، وليس إرساله إلى فرنسا وروسيا وعلى أثر قيام إيران بتطوير منشأة فوردو لتخصيب اليورانيوم في مدينة قم وجهت الوكالة الدولية للطاقة الذرية نقدا لإيران، ولكن إيران أعلنت عن خطط لبناء 10 مواقع نووية جديدة⁴، وأعطت الدول الكبرى إيران شهرا للموافقة على شروطها لمبادلة اليورانيوم بالوقود النووي، حيث حذر منوشهر متكي وزير الخارجية الإيرانية بأن بلاده ستخصب اليورانيوم إلى مستوى أعلى من إنتاج الوقود النووي في حالة التأخر بالرد⁵ وفي 8 فبراير 2010 أعلن السفير الإيراني لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية "علي أصغر سلطانية" أن إيران أبلغت الوكالة رسميا بخططها لإنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة 20% لتوفير الوقود لمفاعل طهران المخصص للأبحاث الطبية، كما أكد "علي أكبر صالحى" رئيس البرنامج النووي الإيراني، بأن الإنتاج سيبدأ في ناتانز⁶.

¹ Timeline of Nuclear program of Iran .Op.cit. http://en.wikipedia.org/wiki/Timeline_of_nuclear_program_of_Iran

² Michael A,Ledeen,The Iranian Time Bomb: Op.cit.p 280.

³ Timeline of Nuclear program of Iran. Op.cit.

⁴ Ibid.

⁵ إيران تمهل الدول الكبرى شهرا ، صحيفة القدس، السبت 2010/07/02 م.

⁶ القوى الكبرى تلوح بفرض عقوبات جديدة، مجلة الخليج، أخبار وتقارير، 2010/02/09 .

عقدت قمة ثلاثية في تاريخ 17 مايو 2010 بطهران جمعت بين "أحمدي نجاد" ونظيره البرازيلي "لولادا سيلفيا" ورئيس الوزراء التركي "طيب رجب أوردوغان" وإختتمت بتوقيع إتفاق حول تبادل الوقود النووي ويقضي بنقل 1200 كغم من اليورانيوم الإيراني منخفض التخصيب وإستبداله على الأراضي التركية بقضبان الوقود النووي وذلك لتوفير الوقود لمفاعل طهران.

لم يحل هذا الإتفاق دون فرض مجلس الأمن الدولي في 9 يونيو 2010 عقوبات جديدة على إيران بقرار رقم 1929 ، حيث إستهدف القرار منع إيران من الإستثمار الخارجي في الأنشطة الحساسة مثل مناجم اليورانيوم، وكذلك الأنشطة البحرية والمصرفية الإيرانية، وإبتاعها أسلحة ثقيلة، كالدبابات والعربات والمصفحات القتالية ومدافع العيار الثقيل والمقاتلات الجوية والمروحية والبوارج والصواريخ وأنظمة الصواريخ، إلى جانب منع ممارسة أي نشاط يرتبط بالصواريخ الباليستية¹.

جاء الرد الإيراني بعد صدور القرار مباشرة من خلال تصريح الرئيس أحمدي نجاد أشار فيه إلى "أن القرار يستحق الرمي في سلة المهملات"، كما أكد علي أصغر سلطانية، ممثل إيران الدائم في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن بلاده لن توقف عمليات تخصيب اليورانيوم، و في المقابل لم تكثف أمريكا بقرار العقوبة من مجلس الأمن بل أوقعت في يوليو عقوبات أحادية الجانب من جهتها كما فرض الإتحاد الأوروبي في 26 يوليو عقوبات أحادية من جانبه تستهدف قطاع الغاز والنفط وحظر الإستثمار ونقل التكنولوجيا في مجال تكرير النفط وتسييل الغاز وقامت أستراليا بحظر تجارة الأسلحة والمواد ذات الإستخدام المزدوج وفرض عقوبات مالية على إيران، وفي السياق نفسه فرضت اليابان عقوبات مالية وإقتصادية على إيران كما جمدت أصول أربعين شركة إيرانية².

لم توقف مع كل ذلك إيران من سعيها لتطوير وإستمرار برنامجها النووي، فقد دشنت مع روسيا أول محطة كهروذرية إيرانية في بوشهر بتاريخ 21 أغسطس 2010 بعد 30 عاما منذ الشروع في تشييدها وأكد "سيرغي كيريينكو" رئيس شركة روس أتوم الروسية الحكومية، أن قرارات العقوبة من مجلس الأمن الدولي لم تشمل هذه المحطة، وعد علي أكبر صالحى ذلك بالحدث التاريخي الذي يرمز إلى الإصرار الإيراني على الإستمرار في البرنامج النووي السلمي، كما تم توقيع

¹ الأمم المتحدة، مجلس الأمن قرار 1929 " 2010"، الذي إتخذه مجلس الأمن في جلسته 6335 ، المعقودة في حزيران/يونيه 2010، S/RES/1929.

² إيران في: 2010 تصعيد متبادل بين الغرب وطهران ، جريدة الشروق الجديد، طبعة الإسكندرية، 18 ديسمبر 2010 .

بروتوكول حول إستحداث مؤسسة مشتركة تدير المحطة، و لعل ما ساعد إيران في ذلك أن المفاعل لا يشكل خطورة من ناحية إنتاج السلاح النووي، لأن إستخدامه سيخضع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وروسيا هي من تقدم له الوقود النووي وتستعيده بعد الإستخدام.

حظر الرئيس الروسي "ديمتري ميدفيديف" بتاريخ 22 سبتمبر 2010 تسليم منظومة صواريخ "أس 300" والمدرعات والطائرات المقاتلة والمروحيات والسفن الحربية إلى إيران، حيث أتى هذا الحظر تطبيقاً للمرسوم الذي وقعه حول التدابير الواجبة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1929¹ ، والذي وافقت عليه رغم التعاون الروسي الإيراني في المجال النووي، ويرجح ذلك الحظر أيضاً بسبب غضب روسيا من رفض إيران اقتراحها حول إجراء تخصيص اليورانيوم على الأراضي الروسية، و رغبة موسكو في الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وهو ملف معلق منذ سنوات بسبب الاعتراضات الأمريكية على إنضمامها.

جاء الرد الإيراني على هذا الحظر بتاريخ 20/11/2010 ضمن المناورات العسكرية الإيرانية -المدافعون عن سماء الولاية 3- بالقيام بإختبار إطلاق صواريخ أس 200 الإيرانية الصنع، حيث أصابت الصواريخ الأهداف ودمرتها على بعد 100 كم، الأمر الذي إعتبره الخبراء بأنه يضاهي الصاروخ الروسي أس 300 الذي تم حظره².

قام الرئيس "أحمدي نجادى" في 13 ديسمبر 2010 بإقالة وزير الخارجية "منوشهر متكي" وعين بدلاً منه "علي أكبر صالحى" رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية قائماً بالأعمال³، وقد فسر الخبراء ذلك برغبة القيادة الإيرانية مواصلة تطوير برنامجها النووي بوتيرة عالية وعدم التنازل في أية محادثات تتعلق ببرنامجها النووي، نظراً للمنصب الذي كان يشغله علي أكبر صالحى والمهمة الجديدة المنوطة به، كما ساهمت تسريبات ويكيليكس التي تحدثت عن تخوف الدول العربية من البرنامج النووي الإيراني ، الأمر الذي نستطيع أن نسجل به إخفاقاً لوزير الخارجية الإيراني "منوشهر متكي"

¹ مرسوم روسي يحظر تسليم صواريخ اس 300 لإيران ،وكالة الأخبار الإسلامية ،نبأ، 23 سبتمبر 2010
<http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc01.asp?DocID=231765&TypeID=1>.

² ستار ناصر: صاروخ إيراني يضاهي اس 300 ، أخبار وتقارير، مجلة الخليج، 2010/11/21.
<http://www.alkhaleej.ae/portal/351bd861-a102-4e09-9894-9c2e13b83472.aspx>

³ الرئيس الإيراني يقيل متكي ويعين صالحى مكانه، صحيفة الوطن، 2014/12/14 م
<http://www.alwatan.sy/dindex.php?idn=92196>.

ومهمة جديدة للقائم بالإعمال لوزارة الخارجية الإيرانية "علي أكبر صالحى" للقيام بدلا من "متكى" وطمأنة العرب وخلق علاقات دافئة معهم.

ساد في نهاية عام 2010 الاعتقاد لدى دوائر الإستخبارات في واشنطن، وباريس، وتل أبيب، بإمكانية قيام إيران وكوريا الشمالية بإجراء تجربة نووية لصالح إيران على الأراضي الكورية خلال الفترة القريبة، وقد جاء هذا الاعتقاد على خلفية زيارة وفد إيراني لكوريا الشمالية، وقيامه بزيارة منطقة التجارب النووية في جبال تقع على حدود الصين مع كوريا الشمالية¹.

بناء على ما تم سياقه نرى أن إيران حاولت إمتلاك أسرار الصناعة النووية السلمية داخل الإطار القانوني والشرعي الذي تسمح به معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية، يؤكد ذلك عدم إدانة الوكالة الدولية لإيران ، كما أنها لم تبرئها الأمر الذي سهم في زيادة الغموض فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية للبرنامج النووي، لكن الإهتمام الإيراني المكثف بالبرنامج يؤكد نية إيران إمتلاك السلاح النووي أو على الأقل التقنية اللازمة لإنتاجه، ولقطع الطريق على إيران قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتحريض من إسرائيل بحشد الرأي العام الدولي ضد البرنامج النووي الإيراني، حيث نجحت الضغوط الأمريكية في إصدار أربعة قرارات دولية عن مجلس الأمن الدولي هي قرار رقم 1737 الصادر عام 2006، والقرار رقم 1747 الصادر عام 2007 ، والقرار رقم 1803 الصادر عام 2008 ، والقرار رقم 1929 الصادر عام 2010 وقضت هذه القرارات بفرض عقوبات إقتصادية ودبلوماسية وعسكرية بهدف إعاقة تطور البرنامج النووي والصاروخي الإيراني، و في هذه المرحلة حافظت إيران على منجزاتها النووية بنفيها للإنتهاكات الدولية، كما أصرت على سلمية برنامجها النووي وأدارت جولات عدة من المفاوضات ببراعة، وحاولت من خلالها تجنب أزمة المواجهة مع المجتمع الدولي بقدر المستطاع، كما إنتهجت سياسة كسب الوقت لتحقيق منجزاتها النووية، بالرغم من كافة العراقيل التي واجهتها دشنت محطة كهرونوية بمساعدة روسيا.

¹ North Korea may be setting up a nuclear test for Iran . <http://www.debka.com/article/20512/> .

المبحث الثاني: تأثيرات البرنامج النووي الإيراني في نظامها الإقليمي.

إن إمتلاك إيران لقدرات نووية في ظل النظام السائد في إيران والبعيد عن المناخ السياسي السائد في منطقة الشرق الأوسط وفي ظل الصراعات، ليس في مصلحة المنطقة بأي حال من الأحوال، فالصراعات المذهبية والعقائدية والسياسية بين إيران ودول منطقة الشرق الأوسط ستصبح أكثر تعقيدا في حال إمتلكت إيران السلاح النووي والتي سينتج عنها مجموعة من التأثيرات الواضحة خاصة على كل من دول الخليج، وعلى إسرائيل، وعلى تركيا .

المطلب الأول: تأثيراته على دول الخليج:

1- أثر البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي:

تتعدد الآثار التي يمكن أن يحدثها البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج سواء كانت بيئية أو أمنية كما يلي:

أ- تهديد الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج:

مما لا شك فيه أن امتلاك إيران لأسلحة نووية من شأنه التأثير على استقرار منطقة الخليج من زاويتين:

الأولى: تكريس الخلل القائم في موازين القوى، حيث أن حقائق الجغرافيا السياسية تشير إلى أن القوة الإيرانية الحالية إذا ما أرادت أن تتجه فإن مسارها لن يكون الشمال أو الشرق، ففي الشرق هناك القوى النووية الآسيوية الكبرى "الهند وباكستان والصين"، وفي الشمال هناك روسيا، وبالتالي فإن إمكانية التمدد المتاحة لإيران هي في الغرب، ويوضح الجدول التالي مدى الخلل في القدرات التسليحية للدول الخليجية الست مقارنة بالتسلح الإيراني¹.

جدول يوضح الخلل في ميزان القوى العسكري بين إيران والدول الخليجية الست:

¹ مفكرة الإسلام: أثر البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي، 27 سبتمبر 2009،

<http://www.islammemo.cc/2009/09/27/87769.html>

ميزانية الدفاع بالمليار	باتريوت	وحدات بحرية		طائرات مقاتلة	صواريخ أرض جو	الدبابات	عدد القوات	الدولة
		غواصات	وحدات سطحية					
27.2	20	--	34	294 منها 174 أف - 15	33 بطارية نحو نصفها 1 - هوك	900 من بينها 315 أم - إيه 2 ابرامز	201 آلاف منهم 75 ألفا حرس وطني	السعودية
	--	--	18	106	8 منها 3 بطاريات هوك	516 من بينها 360 من طراز ليكيوك	50500	الإمارات
2.4	--	--	13	40	50	153	41700	عمان
3.3	5	--	10	81 منها 40 أف إيه 18	10 بطاريات منها 4 هوك	290 منها 218 م - 1 إيه 2 ابرامز	15500	الكويت
1.5	--	--	7	18	75 سام أرض جو منها 12 ستنجر	30	12.300	قطر
0.315	--	--	11 بينها قرقاطة	34 منها 22 أف - 16	بطاريتان	140	11.000	البحرين
تعاني القوات العراقية التقليدية والتقليدية والتسليح بعد صدام من الإهمال، وهناك خطط لإقامة جيش من 30 ألف جندي، القوات الحالية هي نحو 10 آلاف جندي تركز على الأمن الداخلي								العراق
9.1	--	3 من طراز كليو	59 منها 10 هودونج و 40 بوجامر	306	76 بطارية منها واحد هوك وبعضها ستنجر	1565	540.600	إيران

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية ، لندن - التوازن العسكري 2003 - 2004 .

يضاف إلى هذا التباين معاناة الجيوش الخليجية من نقص الأفراد المستعدين للخدمة في القوات المسلحة أو الإلتزام بالحياة العسكرية، كما أنهم يفتقرون بصفة عامة للخبرة القتالية، في الوقت الذي أعلنت فيه إيران عن إجرائها لتجربة صاروخية متطورة "شهاب3" في يوليو 2005، فضلا عن إعلان وزارة الدفاع الإيرانية عن إعتزامها تطوير نوعين آخرين من الصواريخ ذات التقنية العالية وهما شهاب 4 (3000 كم) وشهاب 5 (5000 كم)، بالإضافة إلى ما تشير إليه الدراسات العسكرية الحديثة من أن إيران تقوم حاليا بإنتاج أكثر من 80 بالمائة من أسلحتها الثقيلة.

أما الثانية فهي: إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية تتعكس آثاره على المنطقة، خاصة أن هذا البديل ليس مستبعدا من إستراتيجيات الولايات المتحدة تجاه الملف النووي الإيراني، حيث أكد على ذلك الرئيس بوش بالقول "لا نستبعد الخيار العسكري لتسوية الملف النووي الإيراني"، ومن ثم فإن الرد الإيراني قد يأخذ أشكالا عديدة منها أن تقوم إيران عن طريق حزب الله بقصف عشوائي لإسرائيل مما قد يؤدي إلى تصاعد العنف من إسرائيل والدول المجاورة (سوريا ولبنان) ومن ناحية أخرى، قد تقوم إيران بضرب القواعد الجوية والقطع البحرية الأمريكية في دول الخليج العربية من خلال إستخدام صواريخ أرض- أرض، وهو الأمر الذي ينذر بإحتمال أن تتحول المواجهة المباشرة المتوقعة بين إيران والولايات المتحدة إلى حرب إقليمية عواقبها عديدة منها إمكانية قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز مما يعوق تدفق النفط الخليجي إلى الدول الغربية والولايات المتحدة، وهو ما أكده شكر الله عطا زاده نائب رئيس لجنة الطاقة في البرلمان الإيراني أنه "إذا فرضت عقوبات على إيران بطريقة تهدد مصالحها الوطنية فإنها لن تسمح بتصدير نפט من المنطقة، فضلا عن أنها قد تستهدف السفن الأجنبية الأمر الذي من شأنه التأثير على حركة الملاحة في الخليج، ومن ثم على إستقرار الأسواق النفطية وهو ما سوف يؤثر سلبا على إقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد بشكل أساسي على النفط كمصدر مهم للدخل القومي، ومن ناحية ثالثة قد تستهدف إيران المصالح الأمريكية في المنطقة سواء كانت شركات أو مصانع أو حتى أفراد¹.

¹ مفكرة الإسلام: أثر البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي، مرجع سابق.

ب- صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج:

إن إمتلاك إيران سلاحا نوويا من العوامل المهمة لصعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج، حيث تعد تلك القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية-الخليجية، فإيران تطالب دوما بأن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة انطلاقا من أن أمن الخليج هو مسئولية دولة، الأمر الذي يتعارض مع رؤية دول المجلس الست لتلك القضية التي ترى في الوجود الأجنبي عاملا مهما لضمان أمنها، وفي ظل هذا الاختلاف طرحت عدة صيغ لأمن الخليج من جانب إيران، فضلا عما أوردته مراكز الدراسات المتخصصة في هذا الشأن، إلا أن إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي من شأنه أن يعوق إمكانية التوصل إلى صيغة أمنية مستقبلية لأمن الخليج وذلك لعدة إعتبارات:

أولها: إمكانية قيام سباق نووي ليس في منطقة الخليج فحسب وإنما في المنطقة العربية كلها، حيث ستعمل الدول العربية جاهدة من أجل دخول النادي النووي وهو الأمر الذي أكد عليه يوشكافيشير وزير الخارجية الألماني بالقول "من أن تسلح إيران بأسلحة نووية سيكون بمنزلة (كابوس) لدول الشرق الأوسط التي تعاني بالفعل من انعدام الأمن والاستقرار"، وهو المعنى نفسه الذي أكد عليه أمير دولة قطر بالقول "إن منطقتنا مشمولة بالخطر إذا أخذنا بالاعتبار وجود دولتين نوويتين على أطراف المنطقة هما الهند وباكستان اللتان أصبحتا متساويتين في القوة النووية، بالإضافة إلى وجود البرنامج النووي الإيراني، ومن ثم لن تقف الأطراف الأخرى موقف المتفرج مما يحدث"¹.

ثانيها: أن دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لإقامة صيغة أمنية مشتركة في الخليج لا بد وأن تحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع الأطراف الإقليمية ومنها إيران، وأول هذه المتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بامتلاك الأسلحة النووية أو غيرها.

ثالثها: إمتلاك إيران للسلاح النووي من شأنه أن يقوض كافة الخطوات التي بذلها الجانبان الخليجي والإيراني وإستهدفت حسن الجوار وتعزيز الثقة والمنافع المتبادلة، وصولا إلى إيجاد منظومة

¹ أشرف محمد كشك: رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية - مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء، القاهرة، مصر. <http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/C2RN117.HTM>.

أمنية وإقليمية تقوم على أسس عدة يأتي في مقدمتها نبذ اللجوء إلى القوة وحل كافة القضايا العالقة بالحوار والتفاوض، وبالتالي فإن إمتلاك إيران للسلاح النووي يمثل "ردة" في العلاقات التي يشوبها توتر بالفعل نتيجة الإصرار الإيراني على إحتلال الجزر الإماراتية الثلاث، وإعتبار القضية شأنًا إيرانيا داخليا بالرغم من كونها إحدى أهم القضايا الثابتة على جدول أعمال القمم الخليجية السنوية.

ج- الآثار البيئية المباشرة:

تعد دول مجلس التعاون الخليجي في مقدمة الدول التي سوف تصاب بالضرر المباشر جراء البرنامج النووي الإيراني، حيث يقع مفاعل بوشهر الذي يمد أحد أهم مرافق المشروع النووي الإيراني على بعد 280 كم من مدينة الكويت ويعتمد هذا المفاعل بصفة أساسية على تقنيات مستوردة من روسيا التي لا تملك عناصر الأمان النووي المضمونة، وبالتالي فإنه في ظل الحظر الغربي على الآلات والمعدات التي تستخدم في الصناعة النووية فإن إيران قد تسعى لإنجاز وإتمام تسليحها النووي إعتقادا على آليات نووية أقل ضمانا، ومن ثم تصبح دول الخليج في مرمى الخطر إذا ما حدث تسرب. وثمة شواهد تاريخية على مثل هذه الأخطار ومنها حادث تشرنوبل عام 1986، ومن ناحية أخرى فإن إيران في محاولتها التخلص من النفايات النووية قد تتجه إلى التخلص من الماء الثقيل في الخليج الأمر الذي من شأنه أن يخلق أزمة تلوث لكل دول المنطقة تنتج عن تسرب المواد النووية المشعة في مياه الخليج وتستمر آثارها عشرات السنين¹.

د- مآزق الدول الخليجية في حالة نشوب حرب :

يعد هذا الأثر أحد أهم تداعيات إمتلاك إيران للسلاح النووي، حيث تؤكد كافة المؤشرات أن الولايات المتحدة لن تتراجع عن إستخدام القوة ضد أي قوة نووية محتملة، وفي هذا الصدد أشار تقرير معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى الصادر مع تولي الرئيس بوش فترة رئاسته الثانية "أنه إذا إستطاعت دولة معادية للولايات المتحدة أن تحصل على أسلحة دمار شامل، خاصة الأسلحة النووية فإن الخطر سيكون كبيرا ومحوريا، وشدد التقرير على أن الولايات المتحدة لا بد أن تكون أشد قلقا فيما يتعلق بإيران وامتلاكها أسلحة نووية، ولعل هذا ما يفسر التحول في خطاب الإدارة الأمريكية

¹ مفكرة الإسلام: أثر البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي، مرجع سابق.

خلال شهر أغسطس عام 2004 الذي أكد فيه بوش أنه لا يستبعد الخيار العسكري ضد إيران في حال عدم توقفها عن تخصيص اليورانيوم، وفي ظل إمكانية نشوب حرب ضد إيران فإن دول مجلس التعاون الخليجي سوف تواجه مآزقا حقيقيا، حيث إنه إذا كان للدول الخليجية مصلحة أكيدة في التخلص من النظام العراقي السابق سواء أعلنت بعضها ذلك أو لم يعلن البعض الآخر، إلا أن الأمر يبدو مختلفا بالنسبة للحالة الإيرانية التي يصعب معها التكهن بنتائج هذا العمل سواء كان ضربة استباقية أو عمليات عسكرية متصلة، حيث لن تكون الدول الخليجية الست بمنأى عن تداعيات مثل هذه الأعمال، كما أنه على الرغم من أن تلك الدول تعد حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة بموجب اتفاقيات أمنيه ثنائية (باستثناء المملكة العربية السعودية)، فإنه من المستبعد أن تقدم هذه الدول تسهيلات لوجيستية للعمليات العسكرية ضد إيران، بل إنها قد تدفع في سبيل الحل الدبلوماسي السلمي، حيث أن الدول الخليجية بها نسبة كبيرة من الشيعة، ومن ثم فإن الدول التي تسمح بإستخدام أراضيها لضرب إيران قد تتعرض لعمليات إرهابية كما حدث خلال الحرب العراقية - الإيرانية¹.

ينبغي التأكيد على أن المواقف الخليجية تجاه إيران تنطلق من إعتبرات عدة ليس أقلها المصالح المتبادلة مع إيران على الصعد الاقتصادية والسياسية والثقافية.

الصعيد الإقتصادي: على الرغم من التباينات السياسية بين إيران والدول الخليجية إلا أن التعاون الإقتصادي كان أحد أهم عوامل التقارب بين الجانبين، حيث تعد تلك الدول أكبر الشركاء التجاريين لإيران، وتشير الإحصاءات إلى أن حجم التبادل التجاري بين إيران ودولة الكويت قد بلغ 180 مليون دولار في عام 2003، في حين كان لا يتعدى 40 مليون دولار، كما إرتفع حجم التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية وإيران من 1218 مليون ريال خلال عام 2003 إلى بليون ريال خلال عام 2004، أما حجم التبادل التجاري بين مملكة البحرين وإيران فقد بلغ في عام 2003 حوالي 68 مليون و250 ألف دولار، أما بالنسبة لدولة الإمارات فعلى الرغم من وجود النزاع الإماراتي -الإيراني حول قضية الجزر الإماراتية الثلاث، إلا أن الإحصاءات الإيرانية تشير إلى أن الإمارات العربية المتحدة تعد ثالث أهم الأسواق بالنسبة لإيران، في الوقت الراهن، كما أنها خامس أهم دولة في تزويد إيران بالبضائع، ففي عام 2003 سجل التبادل التجاري بين البلدين أعلى المعدلات، إذ بلغ 16,10 مليار

¹ العلاقات الإيرانية الخليجية رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني ، مختارات إيرانية العدد 62.

درهم (4.4 مليار دولار) بما يعادل 13,5% من مجموع التبادل بين إيران ودول العالم والبالغ 118,95 درهم (32,5 مليار دولار)، كما تعد إيران أهم الأسواق على الإطلاق بالنسبة للإمارات في مجالي الإستيراد وإعادة التصدير.

الصعيد السياسي: على الرغم من أن العلاقات الإيرانية-الخليجية قد شابها بعض التوتر منذ قيام الثورة الإيرانية وما تبعها من تداعيات، حيث كان التوتر هو السمة السائدة في العلاقات بين الجانبين، إلا أن بعض الدول الخليجية (قطر وعمان) قد حافظت على علاقة قوية مع إيران، خاصة وأن مضيق هرمز فرض بعضا من خصوصية التعاون العسكري والأمني بين إيران وعمان تحديدا ثم انضمت إليها لاحقا دولة الكويت وإن كان بدرجة أقل، مع إستمرار العلاقات متوترة مع دولة الإمارات العربية المتحدة وبدرجة أقل مع البحرين.

شهدت العلاقات الإيرانية-الخليجية تحسنا ملحوظا خلال العامين الأخيرين لحكم هاشمي رفسنجاني الذي انتهج سياسة براجماتية قائمة على أساس تحقيق مصالح إيران القومية، وصولا إلى فترتي حكم الرئيس خاتمي التي شهدت تحولا حقيقيا في علاقات إيران بالدول الخليجية وشهدت كثافة للتفاعلات السياسية والإقتصادية، ومع تولي الرئيس الإيراني المنتخب أحمدني نجاد فقد أكد على ضرورة "تحسين العلاقات مع دول الجوار وفي مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي"¹.

تعكس الملامح العامة للتفاعلات السياسية السابقة بين إيران والدول الخليجية الست حرص إيرانيا على توطيد العلاقات مع تلك الدول حتى في ظل وجود خلافات أو تباينات في وجهات النظر بين الجانبين، وفي هذا الصدد حرصت إيران على طمأنة جيرانها الخليجيين بشأن برنامجها النووي، حيث قام حسن روحاني كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين بجولة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال شهر يونيو 2005 إستهدفت التأكيد على الأغراض السلمية للبرنامج النووي الإيراني، فضلا عن أن هذا البرنامج يتفق مع القوانين الدولية، وهو الأمر الذي وجد تفهما خليجيا

¹ العلاقات الإيرانية الخليجية رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني ، نفس المرجع.

يعتقد أغلب الباحثين بأن هناك موقفا عربيا موحد إتجاه برنامج إيران النووي، غير مدركين أن هناك تباينا نتيجة إختلاف أثره على الصعيد القطري للدول العربية بشكل منفرد من جهة، والإختلاف بين الرأي العام والجهات الرسمية الحكومية في الدولة القطرية الواحدة من جهة أخرى ، وبالرغم من ذلك فهناك قلق حقيقي من برنامج إيران النووي، وهناك موقف عربي يسير بإتجاه حق إيران في إمتلاك برنامج نووي فقد دعا بيان المؤتمر القومي العربي المنعقد في مايو 2006 في المغرب العربي إلى وقوف كل أحرار العالم والأمة العربية مع حق إيران في تخصيص اليورانيوم¹، وهناك بعض الدول العربية الخليجية ترى في البرنامج وبمعزل عن سلميته كارثة بيئية تهددها خاصة أن إيران من المناطق النشطة زلزاليا، ومنشأتها ليست في ذات المستوى التقني، أو على صعيد الغيوم النووية التي قد تتجم جراء عملية عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية²، فهي حريصة على تجنب المنطقة حربا رابعة، لذلك تدعو لتسوية الملف النووي الإيراني بالوسائل السلمية³ ، كذلك ترى بعض الدول العربية أن هناك مبالغة في القول " إن التخلي عن حق التخصيب يعني التخلي عن حق التقدم التكنولوجي " ويدحض ذلك من خلال إظهار أن التخصيب ليس قمة التكنولوجيا المعاصرة بل هو تكنولوجيا ما قبل الحرب العالمية الثانية، ولا هو أساس التقدم في مجال الطاقة، فالعراق نجح في تخصيب اليورانيوم في ثمانينيات القرن الماضي بجهوده الذاتية، وكذلك ماليزيا الإسلامية والتي قفزت قفزات مذهلة في ميدان التقدم الصناعي والتكنولوجي بدون أن تحتاج لتخصيب اليورانيوم⁴.

نوضح في هذا السياق أن هناك بعض الدول المهمة التي تترك بصفة عامة وجود أبعاد أمنية وسياسية للبرنامج بحكم الجوار الجغرافي ، وهنا يجب فهم ما يدور من خلال التمييز بين توجهات الرأي العام والتوجهات الرسمية الحكومية، فالأولى تتخذ موقفا بسيطا ومتوقعا ذا طابع غرائزي تقليدي، فهي مؤيدة لما تقوم به إيران وتشجعها، فكل ما هو ضد إسرائيل والولايات المتحدة يتم إعتبره

¹ عبد الله خليفة الشايجي: برنامج إيران النووي و دول مجلس التعاون الخليجي، صحيفة الشروق القطرية، 2006/04/23 م .

<http://www.al-sharg.com/articles/print.php?id>

² جامعة تشرين: تطور النداءات السياسية والاقتصادية للبرنامج النووي الإيراني، دمشق، 2009م، ص91.

³ مصطفى العاني: الموقف المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه سيناريو العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية، مركز الخليج للأبحاث ومكتبة الأسد الوطنية، 2004، ص12.

⁴ عبد الواحد الجصاني: هل يهدد البرنامج النووي الإيراني الأمن القومي العربي، شبكة البصرة، 2006/07/3 <http://www.al-2006/07/3>

moharer.net/moh246/jassani246.htm.

في مصلحة العرب، والأخرى تتصل بالحكومات، على اعتبار أن إيران لو امتلكت السلاح النووي لا يمكن أن تضرب إسرائيل والولايات المتحدة، فيما يتجاوز ردعهما عن مهاجمتها عسكرياً، لكن من الممكن أن تستعرضه في مواجهة الدول المجاورة وعلى المستوى الداخلي أمام المجتمع في إيران والتأثير بشكل مباشر على سوق النفط الإقليمي¹.

هناك بعض الدول العربية وهي قليلة جداً والتي من حقها أن تحدد بنفسها فيما يتصل بأمنها حال سوريا، والتي تعتبر ذاتها مستهدفة من الولايات المتحدة وإسرائيل وهي تشعر بالضغط على حالتها الأمنية، ترى في القدرات النووية الإيرانية تخفيفاً للضغط عليها، فهي ترى أن الخطر الحقيقي يتمثل في إسرائيل وفيما تملكه من أسلحة نووية²، وعلاقتها مع إيران بديل لأي تحالف، على غرار التحالف الإسرائيلي التركي، كما يعتقد البعض أنه يمكن توظيف الوضع النووي الجديد لإيران، كحقيقة يجب التعامل معها عبر إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية³.

تحاول الولايات المتحدة دفع الموقف العربي إلى اعتبار إيران خطراً أكبر من إسرائيل، غير أن هذه المحاولات باءت بالفشل جراء الغضب العربي على السياسة الأمريكية تجاه القضايا العربية ودعمها لإسرائيل في كافة المحافل، مما دفع العرب إلى تبديل مواقفهم لصالح إيران ومنذ نوفمبر 2009 عكست أربعة استطلاعات للرأي آراء عربية بشأن إيران وبرنامجها النووي، قامت به مؤسسات ذات مصداقية، فقد أظهرت نتائج استطلاع للرأي أجرت في يوليو 2010 مؤسسة زغبي وجامعة ميريلاند الأمريكية في ست دول عربية هي: مصر، السعودية، ولبنان، والإمارات المتحدة والمغرب، والأردن، أن وجهات النظر في المنطقة بدأت بتبني وجهات نظر إيجابية تجاه برنامج إيران النووي، وجاءت نتائج هذا الاستطلاع مغايرة لما قامت به ثلاث مؤسسات بحثية، وهي معهد "بيو" في أكتوبر 2010، ومؤسسة بيشتر لاستطلاعات الرأي في الشرق الأوسط مع مؤسسة بحثية عربية في نوفمبر 2009 م، ومنتدى مناظرات الدوحة و YouGov/Siraj في نوفمبر 2009، والتي حملت

¹ رغبة ضرغام: هل التعايش مع إيران وارد؟، دار الحياة الدولية، نيويورك، 2010/04/09.

<http://www.international.daralhayat.com/print/128341>

² محمد نصر الخطيب: حروب القرن، مجلة مقالات، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 4، السنة الرابعة، دمشق، 2008م، ص31.

³ محمد عبد السلام، ماذا لو امتلكت إيران أسلحة نووية، 13 سبتمبر 2005م،

<http://www.swissinfoch/ara/detaill/content.html?cid=4706962>.

وجهات نظر سلبية لإيران وبرنامجها النووي، وهناك من يدعم فرض عقوبات على إيران¹، هذا الإختلاف بين وجهات النظر يعود لعدم وجود إستراتيجية عربية موحدة تجاه البرنامج النووي الإيراني، كما كشفت وثائق ويكليكس دعم بعض الدول العربية للخيار العسكري، وتمثل ذلك في موقف الرئيس المصري حسني مبارك والعاقل السعودي عبد الله بن عبد العزيز الذي طالب الولايات المتحدة مرارا بقطع رأس الأفعى².

يعود هذا التخبط في المواقف إلى الموقف من الولايات المتحدة وإسرائيل، كذلك إلى عدم وضوح الرؤية لدى القيادات السياسية العربية في موقفها من إيران، وتشنت الموقف العربي بإتجاه القطرية أو الإقليمية كذلك غضب المواطن العربي على الأنظمة العربية الحاكمة من عدم السعي لامتلاك القنبلة النووية العربية، على غرار القنبلة الإسلامية الباكستانية أو الإيرانية المحتملة وفي حال إمتلاك إيران للسلاح النووي فمن المحتمل أن تندفع الدول العربية و لاسيما الخليجية إلى إمتلاكه في ضوء مقدرتها المالية سواء، بشراء أم بتطوير برامج نووية بمساعدة روسيا، أو باكستان والتي تدرك أن للسعودية فضلا بدعم برنامجها النووي منذ بداياته.

المطلب الثاني: تأثيراته على إسرائيل.

ضخمت الدعاية الإسرائيلية المخاوف من التسليح النووي الإيراني في الساحة الدولية، وقد أثير التهديد الإيراني لأول مرة منذ أكثر من عشر سنوات، حينما تم الحديث داخل الولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية التسعينيات من القرن الماضي من احتمال امتلاك إيران لقنبلة نووية مع حلول عام 2000 تقريبا، وفي هذه الأثناء استطاعت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية جعل التهديد الإيراني موضوعا خطيرا لا يؤرقهما فحسب، بل يؤرق المجتمع الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية³، كما إنشغل المستوى السياسي الحاكم والنخب العسكرية فضلا عن المؤسسات البحثية ووسائل الإعلام الإسرائيلية بالبحث عما يسمونه مخاطر البرنامج النووي الإيراني على دولة إسرائيل ويتبارى الساسة

¹ Eli Clifton :WINEP's David Pollock Challenges Zogby poll Findings On Arab Support For Iran, September 17th.2010 <http://www.lobelog.com/wineps-david-pollock-challenges-zogby-poll-findings-on-arab-support-for-iran>.

² الدولية: الزعماء العرب في وثائق ويكليكس المسربة، نشر أهم وأقوى النقاط. <http://www.doualia.com/2010/11/29/les-dirigeants-arabes-dans-les-documents-wikileaks-fuite>.

³ محمد نور الدين عبد المنعم: النشاط النووي الإيراني من النشأة وحتى فرض العقوبات، مكتبة الانجلوالمصرية، القاهرة، 2009، ص 25 .

والجنرالات وقادة أجهزة الإستخبارات الإسرائيلية في التركيز على خطورة برنامج إيران النووي¹، وأكد مركز يافا للدراسات الإستراتيجية في جامعة تل أبيب في تقريره السنوي لعام 2003 أنه بعد إنهيار الجبهة الشرقية "العراق" التي كانت تمثل خطر حقيقيا على إسرائيل، فثمة تحديان أساسيان يواجهان إسرائيل هما : الحركات الإرهابية التي تهددها من الداخل، وبروز القوة الداعمة لهذه الحركات المناهضة لإسرائيل يأتي على رأسها إيران، كما أكد المركز أن إيران كانت وما زالت في عمق التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي منذ التسعينيات عندما بدأت بتطوير قدرتها النووية والصاروخية².

إستغلت إسرائيل الأحداث الإقليمية والدولية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 جيدا فهي لديها القدرة على إستغلال الثغرات والضعف في المكان والزمان المناسبين لتحقيق أهدافها، فقامت بزج إيران ضمن قائمة محور الشر الأمريكي، حيث يذهب بعض المحللين مثل وليام بيمان William Beeman الأستاذ المتخصص بشؤون الشرق الأوسط في جامعة براون الأمريكية إلى أن إسرائيل أمدت الولايات المتحدة بمعلومات مضللة حول حماية إيران لكل من "الملا عمر" و"أسامة بن لادن" وذلك بهدف جر الولايات المتحدة الأمريكية إلى مواجهة مع إيران لتدمير قدرتها النووية³، كما أعلن "سلفان شالوم" وزير الخارجية الإسرائيلية، في لقاء مع BBC في 2003/07/21 "أن برنامج طهران النووي لا يمثل تهديدا لمنطقة الشرق الأوسط فحسب بل للعالم كله، وأنها تحاول أن تمتلك سلاحا نوويا قادرا على تهديد أوروبا والجزء الجنوبي من روسيا وشرق تركيا وباكستان، وحال إكمال برنامجها الصاروخي تستطيع توسعة أهدافها، وإن إسرائيل لن تسمح لها بذلك"، ودعا أيضا الإتحاد الأوروبي إلى لعب دور محوري في منع إيران من الحصول على هذه القدرات⁴.

يتنافس الموساد وشعبة الإستخبارات العسكرية (أمان) على كسب حق السبق في كل ما يتصل بالخطر النووي الإيراني وذكر رئيس الموساد السابق "مائير داغان" أن هناك قرارا إيرانيا إستراتيجيا بإمتلاك القدرة النووية من خلال مواصلتها السعي لإمتلاك اليورانيوم، وقد أفلحوا بذلك، ولم يكتفوا

¹ صالح محمد النعماني: إسرائيل في مواجهة البرنامج النووي الإيراني، الجزيرة نت، ص 1

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1356293D-6B98-BB06-7F59A150AD3.htm>

² نفس المرجع السابق.

³ إبراهيم غالي: إسرائيل ومواجهة الخطر النووي الإيراني، مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، عدد: 110، فبراير 2004 م، ص 125.

⁴ نفس المرجع السابق، ص 126.

بالكمية الكافية لإنتاج قنبلة واحدة، وقد وافقه الرأي رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست عام 2005 "يوفال شطاينتس" وأضاف " في حالة كهذه سنقف أمام شرق أوسط جديد أكثر تهديدا وسوء وخطورة، فعلى العالم بأسره بقيادة الولايات المتحدة إحباط المشروع النووي الإيراني لأن في ذلك مشكلة وجودية لإسرائيل، لكن ليس على إسرائيل الصغيرة حل المشكلة¹، في حين أشار رئيس شعبة الإستخبارات العسكرية (أمان) "أهارون زئيفي" إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية غارقة في الوحل العراقي، الأمر الذي يزيد من شدة الخطر الإيراني، وأن إيران عازمة على إمتلاك قدرة نووية وصواريخ بعيدة المدى، منتقدا المساعي الدبلوماسية لإحباط مشروع إيران النووي²، كما أكد بن كسبيت في مقالة له بعنوان "إيران تتقدم أسرع من التوقعات" في صحيفة معاريف في 2007/12/17، المعلومات الإستخبارية التي وصلت إسرائيل، وبين في مقالته أن إيران بدأت فعليا بتخصيب اليورانيوم، وأنها تقوم بتمويل هذه الأنشطة بشكل متطور وأضاف أن إسرائيل شكلت هيئة خاصة لجمع المعلومات حول البرنامج النووي الإيراني، وأشار لواء إحتياط "غيورا أيلاند" رئيس مجلس الأمن القومي في ورقته المقدمة لمؤتمر هرتسليا الخامس حول التقديرات ووضع الأمن القومي بأن إيران تظهر مجموعة من التهديدات لإسرائيل، والتي تشكل مشكلة حقيقية وهي كراهية دينية لإسرائيل، وعدم إعتراف ديني بقيام دولة إسرائيل، وتأييد المنظمات الإرهابية، ومحاولة فاشلة لتصدير الثورة الإيرانية لعدة دول، ونجاح جزئي في لبنان ولكن محاولاتها مستمرة، إضافة إلى محاولة إيران الحصول على سلاح نووي³.

يتوقف بعض كبار الخبراء العسكريين والاستراتيجيين عند ما يسمونه "تراجع قوة الردع الإستراتيجية"، ويعدون هذا التراجع قد بدأ منذ عام 1973، وصولا إلى تحرير الجنوب اللبناني عام 2000، لأن إسرائيل بحسب هؤلاء الخبراء ظهرت على أنها عاجزة عن الإنتصارات في الحروب الصغيرة مثل: المقاومة اللبنانية والفلسطينية، مما يعني أن قدرة الردع الإسرائيلية في التوازن الإستراتيجي الإقليمي هي بالدرجة الأولى القدرة النووية، فإذا فقدت إسرائيل هذا التميز على دول

¹ إفرام أسكولاي، وآخرون: إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، ترجمة: احمد أبو هديه، مركز الدراسات الفلسطينية، الدار العربية للعلوم - ناشرون، بيروت، ط 1، 2006م، ص 15-16.

² نفس المرجع السابق، ص 17 .

³ الهيئة الفلسطينية للثقافة والعلوم والتنمية ناشد: أخطر مؤتمر سنوي يعقد في إسرائيل مؤتمر هرتسليا الخامس أهم الموضوعات والنقاشات، غزة، فبراير 2005 م، 13-20.

المنطقة، فإنها ستشعر بتهديد فعلي مع إستمرار الحروب الصغيرة على حالها، فبالتالي سيؤدي ذلك إلى عدم الإستقرار في حال إمتلاك إيران سلاحا نوويا¹.

يؤثر هذا الخطر الإيراني على خيارات إسرائيل الإستراتيجية المستقبلية، وهذا الأمر دفع إسرائيل إلى متابعة الموقف الذي وصل إليه البرنامج النووي الإيراني سلميا كان أم عسكريا، وهذا يتطلب من إسرائيل تحديد مستوى القدرات الإيرانية التي يمكن أن تدعم استخدام برنامج نووي عسكري، وتحديد ما يتعلق بالصواريخ الباليستية التي وصلت إليها إيران مقارنة مع ما تمتلكه إسرائيل من قدرات نووية وصاروخية وكيفية تغلب إيران على العقبات التكنولوجية التي تحد من قدرتها التسليحية النووية مع معرفة مكنون النوايا والأهداف التي يمكن أن تحققها إيران من خلال إمتلاكها لهذه الأسلحة²، وفي ذات الوقت يرى بعض الساسة والباحثين الإسرائيليين أن الإنتخابات الإسرائيلية من أهم أسباب إعادة الملف النووي إلى صدارة الإهتمام الرسمي دون التقليل من كون هذا الملف مطروحا على الدوام على الأجندة الإسرائيلية، وقد إتخذت الحكومة الإسرائيلية عام 2004، عندما كان "بنيامين نتنياهو" عضوا فيها، على أن إسرائيل ضد التحول النووي الإيراني، وهو صراع الأسرة الدولية بأسرها، ومن الأفضل لإسرائيل ألا تقف وحدها في الخط الأول لهذا الصراع، لكن نتنياهو نفسه دعا في خطاب إنتخابي له في 2005 إلى إستخدام الخيار العسكري ضد البرنامج النووي الإيراني وتعهد بمواصلة إرث "مناحم بيغن"³، ومن الجدير ذكره أن نتنياهو أعاد التعهد نفسه بمواصلة هذا الإرث في إنتخابات عام 2009.

يرى "رؤوبين بدهتسور" المحلل الإسرائيلي للشؤون الإستراتيجية، أن البرنامج النووي الإيراني يستخدم كفزاعة جيدة في المعارك الإنتخابية الإسرائيلية لبث الذعر في نفوس الإسرائيليين، وذلك للتأثير على قراراتهم، خاصة فيما يتعلق بالميزانية الأمنية كما يسهم ذلك في تنصيب شخص يعرف ويقدر على مواجهة التهديدات، بإعتباره جنرالا سابقا وخبيرا في المعارك والتجارب، الأمر الذي يجعله متميزا على منافسه صاحب البرنامج المدني الإجتماعي⁴.

¹ رياض الراوي: مرجع سابق، ص 268-269.

² نفس المرجع السابق، ص 272.

³ إفرام أسكولاي، وآخرون: إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، مرجع سابق، ص 20.

⁴ نفس المرجع السابق، ص 23 .

يرى "آفي ديختر" وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي في عام 2006، من جهة أخرى أن إيران خطر على الأمن القومي الإسرائيلي إزاء تدخلاتها وطموحها الإقليمي الذي يتطلب منها أن تكون دولة نووية، ليعطيها ذلك مساحة واسعة من القوة والتدخل في شؤون العديد من دول الشرق الأوسط، ومن وجهة نظره أن هناك مدرستين في إسرائيل لمجابهة التحدي إزاء برنامج إيران النووي، حيث إن المدرسة الأولى من وجهة نظره تتطلب عقد إتفاقات مع العرب السنة وإسرائيل معا لمجابهة البرنامج النووي الإيراني، متزامنا ذلك مع حدوث تقدم في القضية الفلسطينية كونها الجدار الإسمنتي أمام حدوث أي إختراق يعيق هذا التقارب، والمدرسة الأخرى تتطلب لمواجهة إيران وحزب الله وحماس فصل سوريا من خلال صنع سلام معها¹، وذلك لتحبيدها عن دائرة الصراع كما حدث مع مصر بعد توقيع إتفاقية كامب ديفيد، وبالتالي نزع الرئة التي يتنفس عبرها حزب الله، وبعض المنظمات الفلسطينية التي ستفقد بحسب إعتقاد إسرائيل الملجأ والدعم السياسي لها، إضافة إلى فك التحالف الإستراتيجي بين سوريا و إيران، أي تأمين المحيط الجغرافي لإسرائيل لمنحها الفرصة لشراكة أمريكية لمعالجة الملف النووي الإيراني بالقوة إن لزم الأمر بعد أن تكون إيران قد فقدت بعض عوامل قوتها الكامنة في علاقتها مع سوريا والفصائل الفلسطينية وحزب الله²، لكن إسرائيل بحسب "ديختر" لم تتجح في تبني إحدى هذه المدارس الفكرية، والشعوب العربية أيضا غير مهياة للإرتباط بإسرائيل، ويأمل أن يتم ذلك من خلال وسيط دولي، وحلفاء آخرين، سواء الولايات المتحدة أو أوروبا، وبالرغم من ذلك فهو يؤكد بأن إسرائيل رغم إدراكها للخطر الإيراني وخطورة رئيسها الحالي "أحمدي نجاد" - الذي يشير له على أنه هتتر - أن إسرائيل لن تقوم بالمغامرة في تبني خيار عسكري، حيث إن حروب إسرائيل التي خاضتها سابقا كان من الممكن لها إيقافها، لكن مع إيران فإن الوضع يعتبر أكثر صعوبة، وعلى إسرائيل كسب التعاطف الدولي معها، وإستغلاله وفق المدرستين الفكريتين للمساعدة في الحد من الخطر النووي الإيراني دوليا ، رغم عدم جدوى الحصار الإقتصادي على إيران، ويؤكد على مساندة ودعم إسرائيل للأجهزة الإستخباراتية للحصول على المعلومات حول برنامج إيران النووي³.

¹ Avi Dicter: The Iran phenomenon In The Middle East AN Israeli Perspective, The Saban Center for Middle East policy, The Brookings Institution Thursday, , Washington, D.c, October 19/2006, p.p8.14

² جوني منصور وفادي نحاس: المؤسسة العسكرية في إسرائيل (تاريخ، واقع، إستراتيجيات وتحولات)، المركز الفلسطينية للدراسات الإسرائيلية مدار، رام الله، فلسطين، أيلول 2009 م، ص279.

³ Avi Dicter: The Iran phenomenon In The Middle East AN Israeli Perspective, Ibid.pp.14-37.

تم عام 2010 للمرة الأولى في تاريخ الجيش الإسرائيلي الإعلان رسمياً عن أن إيران هي العدو الإستراتيجي الأول لإسرائيل، وأن السلاح النووي الإيراني هو خطر وجودي، وأن القضاء على التهديد النووي الإيراني هو من أخطر وأهم القضايا الأمنية التي تواجه إسرائيل منذ قيامها¹، ويمكن القول إن إسرائيل تعتمد على ركائز أساسية عدة في مواجهة برنامج إيران النووي منها:

1- الجمع بين مبدأ بيغن (الضربة الإستباقية) الذي يؤكد بقاء إسرائيل القوة النووية الوحيدة في المنطقة، و مبدأ بن غوريون (شد الأطراف) الداعي إلى إحتواء أطراف الصراع، وتوثيق العلاقات مع الدول المحيطة بإيران وتطويقها مع عدم تجاهل الوجود الأمريكي في العراق وأفغانستان والخليج، وعليه فرغم إتساع رقعة إيران جغرافياً فهي ستبقى محوطة من كل مكان بالتواجد الإسرائيلي والأمريكي.

2- الضغط المستمر على الولايات المتحدة بحيث تكون هي من يطبق مبدأ بيغن بأية وسيلة ممكنة، سواء أكانت دبلوماسية أم عسكرية وقائية، رغم عدم تعويل إسرائيل على الإعتماد على غيرها في المسائل التي تعتقد بأنها تمس جوهر وجودها، وما يعلم بين الحين والآخر من سيناريوهات وخطط إسرائيلية تهدف لضرب منشآت إيران النووية، فهي إما لممارسة الضغط على جميع الأطراف، بما فيها الجانب الإيراني، أو توجيه رسالة تؤكد إحتمالية حدوث ذلك مستقبلاً، أو الإتيقار لإنفلات زمام الأمور في إقليم الشرق الأوسط كله وقيامها بعمل ذلك².

3- إستحداث وزارة التهديد الإستراتيجي في الحكومة الإسرائيلية، وتنشيط أجهزة الإستخبارات لجمع المعلومات، والسعي لتفريق المعلومات وتضخيمها على غرار ما حدث مع العراق، وإطلاق العنان ليد الموساد لتنفيذ عمليات خارجية، تمنع وصول التكنولوجيا النووية لإيران، مستغلة بذلك ملف الإرهاب لفتح الباب على مصراعيه لإتهام إيران بإيواء ودعم الجماعات الإرهابية.

4- تربط إسرائيل موافقتها على أية مبادرة سلمية، أو مشروعات إقليمية مقترحة لنزع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة بشرطين هما: التوصل إلى إتفاق سلام مع الدول العربية وإيران

¹ Ephraim Kam: The Iranian Challenge, strategic Survey for Israel 2010, Institute National Security Studies. Tel Aviv, p.p141-156.

² إبراهيم غالي: إسرائيل ومواجهة الخطر النووي الإيراني، مرجع سابق، ص 127-128.

والتطبيق الكامل للقيود على كل النظم التسليحية لدى الدول العربية وإيران ، متضمنا في ذلك الأشكال المختلفة من أنظمة التوصيل للأسلحة، وإزالة لأسلحة الدمار الشامل، مع القبول ضمنا بأسلحة نووية إسرائيلية¹.

يرى "زئيف شيف" بأن التهديدات الإيرانية ضد إسرائيل تمثل فصلا واحدا من فصول الإستراتيجية الإيرانية، وبالنسبة لإسرائيل فإن هذا ليس مجرد نضال يهدف للحيلولة دون تملك نظام الحكم الديني الإيراني للأسلحة النووية، فهذا النظام بالمقابل في وجهة النظر الإسرائيلية متورط بتمويل عمليات إرهابية، تستهدف إسرائيل، وإقامة قاعدة لإطلاق القنابل في جنوب لبنان عن طريق حزب الله، فأسرائيل اليوم ليست بمفردها، فهي تعمل في نطاق جبهة دولية كبيرة ضد التسليح النووي الإيراني².

تركزت في المرحلة الراهنة وجهات النظرة الإسرائيلية في ثلاثة مستويات، وهي:

1- **المستوى الأول:** عبر عنه قادة سياسيون وعسكريون "باراك، نتنياهو، ليرمان" ومفاده أنه على إسرائيل الإستعداد للخيار العسكري، وإعداد العدة لشن هجوم في اللحظة المناسبة على المنشآت النووية الإيرانية، وهذه هي إستراتيجية حكومة نتياهو الحالية التي يسميها "إيران أولا"، بمعنى تصدر الملف النووي الإيراني قبل أي ملف آخر، وينضم لهذا التوجه "شاؤول موفاز" الذي يتبنى خيار المواجهة العسكرية على خيار الدبلوماسية والتفاوض، وأن العامل الزمني ليس لصالح إسرائيل، وأنه سيصعب المهمة الحتمية في مواجهة إيران³.

2- **المستوى الثاني:** عبر عنه رئيس شعبة الإستخبارات السابق "أهارون زئيفي" الذي أشار إلى أن إسرائيل غير قادرة على مواجهة التهديد النووي الإيراني بقواها الذاتية، وأنها بحاجة ماسة لمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، وفي حال وجهت الولايات المتحدة الأمريكية ضربة

¹ نفس المرجع السابق، ص128 .

² زئيف شيف: ثرثرة التهديدات الإيرانية، هآرتس، 2004/08/21، نقلا عن مختارات إسرائيلية، العدد 117 ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، سبتمبر 2004 م، ص108-109.

³ فادي نحاس: المشهد الأمني، تقرير مدار الإستراتيجي 2011 م، المشهد الإسرائيلي لعام 2010 م، مؤسسة الأيام، رام الله، مارس 2011 م، ص145.

عسكرية لإيران، فإنه على إسرائيل أن تكون مشاركة ليس أكثر، وقد رافق هذا الموقف تأييدا من أوساط سياسية وعسكرية مثل: "داني ياتوم" و"دان مريدور" و"أمنون شاحاك".

3- المستوى الثالث: يمكن ملاحظته في مواقف وتصريحات رئيس الدولة "شمعون بيرس" بأنه لا

نية لإسرائيل بمهاجمة إيران، وأنه من الواجب خلق تعاون دولي واسع في المسألة الإيرانية¹. هذه المستويات الثلاثة في المواقف والإتجاهات والتداخل فيما بينها، لا يخرج عن كونه إختلافا في توصيف الخطر الإيراني على إسرائيل، بل إن الإختلاف والتباين يقع حول أولويات التعامل مع هذا الخطر، بين من يريد تأجيل العمل العسكري، ومن يلوح به مبكرا، ومن يفضل مشاركة أو دفعا لآخرين، مثل الولايات المتحدة لتوجيه ضربة عسكرية، وبموازاة هذه المستويات يستمر الجيش الإسرائيلي في القيام بالمناورات والتدريبات وإستخدام السلاح، وشراء المزيد من الطائرات الحربية والإستخبارية الأكثر تقدما في العالم، وإجراء تجارب على منظومة صواريخ حيتس الإعتراضية، وغيرها وصولا إلى رضا "نتنياهو" عن الإستعدادات الإسرائيلية للخيار العسكري².

المطلب الثالث: تأثيراته على تركيا.

تشكل العديد من القضايا لكل من إيران وتركيا نقاط تقارب تتطلب تعاونا مشتركا ونقاط خلاف يظهر التباين فيها جليا، فكلا الدولتين تدين بالإسلام، وتتميز بموقع جغرافي إستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، وتعتبر من أقوى الدول في المنطقة، كما أنه ليس هناك شك في أن البرنامج النووي الإيراني المثير للجدل ليس فقط على الصعيد الدولي وحسب وإنما على الصعيد الإقليمي ومنها تركيا وبمتابعة المشهد السياسي والمواقف المتأرجحة ما بين تركيا وإيران في الفترات والسنوات السابقة نرى إختلافا في المصالح والأهداف مما يجعلهما في صراع خفي إلى حد ما تجلي ذلك في قضايا عديدة منها البرنامج النووي الإيراني، و رغبة تركيا في الإنضمام للإتحاد الأوروبي، والتي لن تعتمد على مجرد سلسلة من إفتاحات إقتصادية وإنسانية وإنما على موقف تركيا من البرنامج النووي الإيراني أيضا، فموقف تركيا معقد حيث إنها في سنوات الحرب الباردة كانت تحت المظلة النووية الأمريكية، أما حاليا فهذه المظلة ليست حلا للمستقبل في ظل جوار دولة نووية، رغم إدراك تركيا بأنها الآن ليست المستهدف الأول من البرنامج النووي الإيراني فإنها تعي أنه ستكون له تداعيات واضحة عليها سوف يترتب عنها نتائج إستراتيجية.

¹ نفس المرجع السابق، ص145.

² نفس المرجع السابق، ص146.

وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في إنتخابات عام 2002 وفي ظل تلكؤ الموقف الأوروبي من دخول تركيا للإتحاد الأوروبي والإحتجاج العنيف في أوروبا على إنتهاكات تركيا لحقوق الإنسان خاصة فيما يتعلق بالقضية الكردية¹، وتبني تركيا إستراتيجية تعتمد على تحويلها من بلد طرف وعضو في محاور وعداوات إلى بلد مركز على مسافة واحدة من الجميع وذي دور فاعل ومبادر في كل القضايا الإقليمية والدولية في الوقت نفسه².

1- التناقض والتباين:

أ/ سياسة الدولتين إزاء العراق، حيث تسعى إيران لإخضاع العراق إلى نفوذها عبر حلفائها السياسيين في العراق، كذلك فإن تركيا تخشى من تنامي النفوذ الإيراني، لاسيما وأنها ترى العراق عامل توازن بينها وبين إيران، وعليه فإن تركيا تنتهج منهجا وسطا مؤداه أنها مع الجميع وفي الوقت نفسه ضد الجميع، فهي ليست مع الولايات المتحدة بشكل كامل وليست ضدها وكذلك بالنسبة لإيران³، وتتحرك تركيا مدفوعة بتعقيدات الملف الكردي، ومشاعر التضامن مع الشعب العراقي، وفي فترة بوش كان الدور التركي محدودا، وبعدما جاء أوباما الذي أعطى الأولوية لأفغانستان عن العراق، أفسح المجال لدور تركي أوسع في العراق وفي المنطقة ككل⁴.

ب/ تبدي إيران قلقا من تنامي دور تركيا في المنطقة، ونجاحها بعد موقفها من الحرب على غزة وتحركاتها لكسر الحصار، حيث أصبح العرب ينظرون إلى دور تركيا بأنه مصدر توازن محتمل للجار الإيراني، بعد التغير النوعي في سياسة تركيا الخارجية وإقترابها من التصور العربي لحقوقهم ومصالحهم، خاصة بعد رفض البرلمان التركي السماح للقوات الأمريكية بإستخدام الأراضي التركية في غزو العراق، إضافة إلى موقف رئيس الوزراء التركي "طيب رجب أوردوغان" في دافوس عندما ثار في وجه الرئيس الإسرائيلي "شمعون بيرس" بسبب الجرائم التي ترتكبها إسرائيل في حربها على غزة⁵.

¹ هاكان يافوز: العلاقات التركية-الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2000، ص 15.

² أحمد داوود أوغلو: مكانة تركيا في العالم، مجلة شؤون الأوسط، عدد: 118، ربيع 2005 م، ص 141.

³ <http://www.arabicdream.com/topic/57889>.

⁴ بلال السكارنه العبادي: تركيا وإيران والأدوار المختلفة، 2010/07/06
<http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleNo=64392>.

⁵ نفس المرجع السابق.

ج/ تطور العلاقات التركية السورية وتساعد التنسيق والتعاون الأمني بينهما إلى حد توقف مطالبة سوريا بلواء الإسكندرونة، حيث تقدر تركيا التأثير السوري في بعض الملفات في المنطقة بشكل يساعدها على الحضور والانخراط فيها، بحيث أصبح هذا التقارب مثار قلق وتوتر في طهران حيث ترى في التحرك التركي تجاه سوريا مشروعاً يسعى لجذب سوريا بعيداً عن إيران¹.

د/ تصادم الأهداف والطموحات الإيرانية والتركية التي يسودها نوع من التنافس الصامت على قيادة المنطقة بعد غياب الدور العربي، حيث تعتمد إيران في طموحها على العامل المذهبي والأيديولوجي وسياسة المواجهة المسلحة إضافة إلى المال النفطي، أما تركيا فهي تعتمد على ما يسمى القوة الناعمة أي اعتماد سياسة الحوار في حل كافة المشكلات مع دول الجوار مع نزعة تدخلية إيجابية في حلها، إضافة إلى تبادل منافع اقتصادية معتمدة على قوة جذب نموذجها السياسي وإرثها الثقافي²، لكبح التمدد الإيراني مع المحافظة على حد أدنى من العلاقات الودية معها³.

هـ/ تدرك كل من إيران وتركيا حجم التباين والإختلاف لطبيعة حجم المصالح لكل منهما في المنطقة، غير أنهما تبذلان محاولات جادة لضبط ذلك ولزيادة مساحة التفاهم بينهما، ورغم خوف إيران من التحركات التركية فإن المرحلة الراهنة من المواجهة مع الغرب تتطلب منها تجاوز ذلك والتعامل بصورة هادئة دون تقديم تنازلات أساسية، و دون تحويل ذلك إلى صفقات دبلوماسية.

2- المنظور التركي لبرنامج إيران النووي وتداعياته:

تتحرك تركيا في سياق تحسين علاقاتها مع إيران على أرضية المصالح المشتركة، وإستثمارها ضمن سياسة الإنفتاح على دول الجوار، كما تسعى لتقليل التوترات والتناقضات في المواقف إزاء العديد من القضايا، سواء في الشرق الأوسط أو في آسيا الوسطى والقوقاز، وحرب الولايات المتحدة ضد الإرهاب، وتعاون تركيا معها، ووضع إيران ضمن محور الشر⁴، وليس من شك بحكم أهمية

¹ بشير موسى نافع: تركيا وإيران: الإتفاق والإختلاف، مجلة العصر، 6/11/2009م.

<http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.com&contentID=11165>

² Fulya Ozerkan:US,not Turkey,has changed on Iran nuclear issue,official says,Hurriyet Daily News.Ankara, Wednesday,February.2,2011. <http://www.hurriyetdailynews.com/n.php?n=no-change-in-turkish-role-on-iran-nuke-row-2011-02-0>

³ بكر صدقي: إمتحان الأوردوغانية..بالسلاح النووي الإيراني، جريدة الحياة اللندنية، 20/04/2010م

<http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleNO=58857>.

⁴ السيد عوض عثمان: آفاق جديدة للعلاقات الإيرانية - التركية، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد 25 ، أغسطس 2002 م.

تركيا في المنطقة بأن يكون لها موقف يتوافق مع مصالحها وأمنها القومي فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي، حيث يتجلى الموقف التركي في أنه يحق لجميع الدول الإستفادة من الطاقة النووية السلمية حصرا طالما أنها تتماشى مع القوانين الدولية، وتخضع لإلتزامات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ورفض سياسة الكيل بمكيالين تجاه برنامج إيران النووي، وذلك بفرض عقوبات كوسيلة لحل الأزمة وتفضيل إعتداد الدبلوماسية لتحقيق إنفراج في الموقف المعقد بين إيران والمجتمع الدولي، ورفض الخيار العسكري للتعامل مع الأزمة، ورفض إستخدام الأراضي التركية منطلقا للإعتداء، كما ترفض إمتلاك دول المنطقة لأسلحة دمار شامل بما فيها إسرائيل وذلك لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي¹.

حاولت تركيا في ماي 2006 القيام بدور الوسيط في الملف النووي الإيراني مع الغرب، لكن إيران رفضت حينها ذلك لتوجسها من النوايا التركية وصعودها الإقليمي، والذي بدأ يتقاطع مع حصتها في المنطقة، إلا أنه في نوفمبر عام 2009 عقد مسؤولون أتراك وإيرانيون إجتماعات لمناقشة إقتراح المدير العام للوكالة الدولية محمد البرادعي حول إمكانية إحتفاظ تركيا باليورانيوم الإيراني لمبادلتها، ورفضت إيران المبادلة خارج أراضيها، ولكنها عادت وقبلت المقترح من خلال إعلان طهران في ماي 2010 من خلال الإتفاق الثلاثي بين تركيا وإيران والبرازيل وتبع ذلك قيام إيران بالرد خطيا على المقترح إلى الوكالة الدولية حسب الأصول لدراسته وطمأنتها بشأن عدم المراوغة الإيرانية²، حيث إعتبرت إيران وعلى لسان وزير خارجيتها "منوشهر متكي" لووكالة أنباء "مهر" الإيرانية أن "تركيا لديها معرفة كافية بمواقف إيران وبرنامجها النووي المدني، لذا بإمكانها أن تساعد وبشكل جيد في توضيح شفافية البرنامج، وأكد وزير خارجية تركيا "أحمد داوود أوغلو" أن "دول المنطقة وحدها ينبغي أن تعمل لتسوية الأزمات الإقليمية من خلال تعاونها المشترك"³.

عارضت تركيا قرار مجلس الأمن رقم 1929 الذي يقضي بفرض عقوبات جديدة على إيران، وتقول تركيا بحسب الرئيس التركي عبد الله غول "لصحيفة جمهوري إسلامي: "يحل هذا الصراع بطرق سلمية ودبلوماسية وعن طريق الحوار"، وأكد أن "تركيا سيكون لها دور بناء في البرنامج النووي الإيراني، وأن بلاده تدعم حق إيران النووي"، وأشار إلى تعاون تركيا والولايات المتحدة في

¹ علي حسين باكير: الحسابات التركية في الملف النووي الإيراني، <http://alibakeer.maktoobblog.com/1599629..2010/05/19>

² نفس المرجع السابق.

³ الشؤون السياسية: متكي.. دور تركيا يساعد في توضيح شفافية برنامج إيران النووي، كونا، طهران، 2010/2/16م.

<http://www.kuna.net NewsAgencypublicsite/ArticleDetails.aspx?Language=ar&id=2062170>.

الناتو قائلا: "أمريكا لا يمكن إستخدامها للقواعد الموجودة في تركيا لأهداف عسكرية، إلا لو سمحت لها أنقرة رسميا... ولن يحدث ذلك دون علمنا¹"، كما تستمر جهود تركيا لرعاية جولات الحوار، وتبذل كل جهودها لإنجاح المفاوضات بين الدول الست الكبرى، برغم أن تركيا غير مشاركة بشكل مباشر، وبعد إستضافتها للمحادثات والتي لم تسفر عن نتائج ذات مغزى، عادت وقدمت خارطة طريق جديدة للمساعدة في حل الأزمة دبلوماسيا².

ترفض تركيا إنتشار الأسلحة النووية وتكنولوجيا الأسلحة النووية القابلة للتطبيق في المنطقة³، كما ترى المؤسسة العسكرية التركية أن حصول إيران على سلاح نووي سيغير موازين القوى في الشرق الأوسط وذلك على حساب تركيا حيث يؤدي ذلك أمنها القومي وترفض الحكومة التركية الخيار العسكري ضد إيران، فقد يؤدي فتح جبهة جديدة على حدودها الجنوبية الشرقية إلى تحرك الأكراد للإفصال عن إيران كما في العراق ومن ثم سوريا، وحينها يصعب وقف إلتحام أكراد تركيا بالدولة الكردية الجديدة، حيث يسهل الإعتراف بها من قبل الغرب لعلاقتها المميزة بإسرائيل، مما يشكل تهديدا للنسيج الوطني التركي، كما أن الحرب على إيران تلحق ضرار بالإقتصاد التركي المتشابك مع المصالح الإيرانية لاسيما في مجالي النفط والغاز، وتقلل من حظوظ تركيا بالإلتحاق بالاتحاد الأوروبي إذا إنتشرت الفوضى والحروب في محيطها⁴، وبذلك تجد الحكومة التركية أن خطر إيران النووي أقل من تداعيات الخيار العسكري، وهذا ما سيدفع تركيا للحماية تحت مظلة الناتو النووية بشكل مبدئي، ومن ثم العمل على تحويل برنامجها النووي السلمي إلى برنامج عسكري لتعزيز مكانتها وضمان توازن دورها.

¹ الصحف الإيرانية: السلطة القضائية تدعو لمحاكمة قائد المعارضة... إيران ستزيح الستار قريبا عن مشاريع عملاقة، 2011/2/17م.

<http://news.egypt.com/arabic/permalink/878856.html?print>

² الشؤون السياسية: خارطة طريق تركية جديدة للمساعدة في التفاوض حول برنامج إيران النووي، صحيفة هآرتس، 2011/02/7م.

<http://www.haaretz.com/news/international/turkey-to-help-negotiate-new-road-map-for-iran-nuclear-program-1.343939?localLinkEnabled=false>.

³ طيب رجب أوردوغان: تركيا تطالب العالم بمواجهة البرنامج النووي الصهيوني، صحيفة الشعب، 2010/4/11م.

<http://www.alshaab.com/news.php?i=23091>

⁴ فيصل جلول: عرب الألفية: تركيا: تناقض أم تناغم إزاء الملف النووي الإيراني، صحيفة 26 سبتمبر، العدد 1264، اليمن، ص 3.

المبحث الثالث: تأثيرات البرنامج النووي الإيراني في النظام الدولي.

حاولنا في هذا المبحث التطرق إلى تأثيرات البرنامج النووي الإيراني على المستوى الدولي، خاصة على الولايات الأمريكية المتحدة، والإتحاد الأوروبي، وكذلك كل من روسيا و الصين، وفي الحقيقة ليس هناك تأثير مباشر للبرنامج النووي الإيراني يهدد وجود هذه الدول، لكن من الأكيد أن هناك تهديدات غير مباشرة تهدد مصالح هذه الدول، فهناك مصالح إقتصادية وسياسية وأمنية تجع بين هذه الدول ومنطقة الشرق الأوسط وأي إختلال في موازين القوى في هذه المنطقة سيكون له تداعيات كبيرة تمس مصالح هذه الدول.

المطلب الأول: تأثيراته على الولايات المتحدة الأمريكية.

تثار قضية العلاقات بين ايران وبين الولايات المتحدة وي طرح كل طرف شروطه أو تصوراته لطبيعة تلك العلاقات، وكانت قدرات ايران النووية وقابلياتها للتطور حاضرة دائما في المخاوف وفي الشروط الأميركية بموازاة شروطها لعدم عرقلة "عملية السلام" في المنطقة. إذا هذا الملف ليس جديدا فهو على جدول الأعمال الأميركي-الاسرائيلي منذ مطلع التسعينات، وهذا الملف ليس معزولا وليس فنيا أو تقنيا فقط ، (يتطابق أو لا يتطابق مع معايير وكالة الطاقة الدولية...) بل يتداخل مع المصالح الإستراتيجية ومع التصورات الأميركية للشرق الأوسط وللمصالح الإسرائيلية المباشرة.

يقول وزير الخارجية الأميركي السابق "وارن كريستوفر" في خطاب له أوئل عام 1995: "... تتطوي جهود إيران لإملاك الأسلحة النووية على أخطار هائلة، وكل عضو مسؤول في المجتمع الدولي له مصلحة في إفشال هذه الجهود ولا مجال للتهاون..."¹.

يشير تقرير صادر عن مكتب وزير الدفاع الأميركي " وليام بييري" حول إستراتيجية الولايات المتحدة الأمنية في الشرق الأوسط إلى "القلق الكبير على المدى الطويل من تصميم ايران الواضح على تطوير أسلحة الدمار الشامل وهذا ينطوي على مضاعفات خطيرة على إستقرار المنطقة..." وفي الفترة نفسها يقول "جوزف إس ناي" مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي: "إن تصميم ايران على

¹ محاضرة الدكتور طلال عتريسي: البعد الإقليمي للملف النووي الإيراني، معهد التنمية الإجتماعية في الجامعة اللبنانية ، بيروت، فبراير 2012.

تطوير أسلحة الدمار الشامل ينطوي على مضاعفات خطيرة على الإستقرار في المنطقة، وربما على قدرتنا على حماية مصالحنا فيها.

يعود تسليط الضوء على "التهديد الإيراني" إلى نحو عقد سابق لا يرتبط بالمحافظين الجدد في الولايات المتحدة، بل بالإدارة الديمقراطية السابقة أيضاً، وربما يكمن الفرق بين إستراتيجية الإدارة السابقة التي إعتمدت "الإحتواء المزدوج" لكل من إيران والعراق وبين الإدارة الحالية التي لجأت إلى الحرب في العراق، وإلى التهديد المباشر لإيران وللدول الأخرى في المنطقة، أما الهدف فهو واحد وثابت، منع إيران من إمتلاك القدرة النووية لأنها تضر بمصالح الولايات المتحدة وبالإستقرار في المنطقة¹.

وربما نفهم من هذا التركيز على "الخطر النووي" الإيراني في تلك المرحلة، هو تعطيل محاولات التقارب الإيراني مع دول الخليج وإدامة شعور هذه الأخيرة بالتهديد (بعد تراجع التهديد العراقي إثر عاصفة الصحراء وتحرير الكويت) وتبرير اللجوء إلى "الحماية" لدفع هذا التهديد لأن إستراتيجية الأمن الجماعي الإقليمي التي أعلن عنها وزير الدفاع الأميركي أمام لجنة العلاقات الخارجية في 18 ايار/مايو 1995 تتكون من ثلاثة عناصر : الأول هو تدعيم القدرة الدفاعية الفردية لكل دولة من دول الخليج، والثاني هو العمل على تعزيز القدرة الجماعية لدول الخليج لتتمكن من الدفاع عن نفسها من خلال مجلس التعاون، والثالث هو عبارة عن سلسلة من الإتفاقيات لإستخدام المرافق المتوافرة.

ماهو المقصود بتهديد الإستقرار في المنطقة الذي تتحدث عنه الولايات المتحدة؟ ولماذا تربط بين إمتلاك إيران المفترض للسلاح النووي وبين هذا التهديد للإستقرار؟
إن عدم الإستقرار إذا يتعلق بإسرائيل مباشرة، ثم بوجود القوات الأميركية في قلب المنطقة العربية وعلى الحدود الإيرانية التي تمتد إلى أكثر من ألف وأربعمائة كلم².

تشك الإدارة الأميركية في النوايا الإيرانية على إعتبار أنى إيران لها علاقة قوية بل ضالعة في مسألة الإرهاب الدولي، من خلال تقديمها الدعم المستمر بنوعيه المادي بالتدريب والسلاح والمال إلى المنظمات التي تصنفت من قبل الإدارة الأميركية منظمات إرهابية، مثل حماس، و الجهاد الإسلامي الفلسطينية، فضلا عن حزب الله، وبعض العناصر القيادية لتنظيم القاعدة، و الدعم المعنوي من خلال

¹ نفس المرجع.

² نفس المرجع.

الترويج لمقاومة الأفكار و القيم الأميركية- معارضة نموذج العولمة الأميركي- و يبدو ذلك جليا من خلال الموقف الإيراني الراض لعملية السلام في الشرق الأوسط وأسلوب العداء المعلن للكيان الإسرائيلي¹.

كما أن إيران قد تشكل عائق يحول دون ضمان تدفق النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وجعلها سوقا إستهلاكية لمنتجات الولايات المتحدة خاصة الأسلحة.

تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من صعود قوى أخرى تشاركها في قيادة النظام الدولي الجديد، والتي يمكنها أن تعيق رسم سياساتها ضمن إطار هيمنة القطب الواحد، حيث أقامت الولايات المتحدة الأمريكية توازنات تمنع هيمنة نظام حكم معين، وتمنع حدوث تهديد لها من قبل دولة قومية ثورية أو أيديولوجية، وإستمرت في تبني سياسة الردع للمحافظة على الوضع الراهن، ومنعت إجراء أية تعديلات عليه².

الواضح أن سياسة الولايات المتحدة ضد إيران خاضعة لأراء وتوجهات مجموعة من المفكرين الإمبرييين من رجال السياسة و إستراتيجيين ولوبيات وهم منقسمون إلى ثلاثة تيارات رئيسية وهي:

1- تضم مجموعة من المفكرين الإستراتيجيين الذين يرون أن تمتع إيران بمكانة إقليمية ومسألة إمتلاكها لترسانة عسكرية نووية يجعل من الضروري إستبعاد خيار المواجهة معها بشكل عسكري ويكون البديل الأكثر ملائمة هو المواجهة الجيوبولتيكية.

2- تضم مجموعة يتزعمها اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية و التي ترى ضرورة المواجهة العسكرية مع إيران و يؤيدها الكيان الإسرائيلي.

3- تضم مجموعة من الخبراء و السياسيين الإمبرييين والذين يرون أن أسلوب المواجهة مع إيران ينبغي أن يؤجل وضرورة اللجوء إلى الأسلوب الأمتثل للتعاون مع إيران³.

¹ عبد الخالق شامل محمد: البرنامج النووي الإيراني و خيارات السياسة الأمريكية في التعامل معه، مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية، العدد 1/السنة 1، ص319.

² إيما ميرفي وآخرون: أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 1997 م، ص49-50.

³ أحمد سليمان البرهان: إيران و الولايات المتحدة الأمريكية محور الشر، الدوافع السياسية والإستراتيجية الأمريكية ، مجلة السياسة الدولية، عدد148، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية مؤسسة الأهرام، مصر، سنة2002، ص35.

في حين يرى آخرون أن خيار فرض عقوبات إقتصادية على طهران سيكون الخيار المرجح في التعامل الأمريكي مع طهران¹، من أجل تغيير سياستها و كبح جماح برنامجها النووي.

كشفت السياسة الأمريكية في قضية التعاطي مع أزمة البرنامج النووي الإيراني عن حقيقة مفادها: أن ثمت تباين بين المسؤولين الأمريكيين بما يتعلق بتسوية الخلافات العلقة مع إيران و بإتجاهين رئيسيين هما:

الأول: يدعو إلى إستعمال آلية الدبلوماسية لتسوية الخلافات مع إيران.

الثاني: يدعو إلى تفعيل الآلة العسكرية لتغيير نظام الحكم في إيران².

المطلب الثاني: تأثيراته على الإتحاد الأوروبي.

يرى البروفيسور "أودو شتاينباخ" رئيس معهد الإستشراف الألماني في هامبورج، ومستشار الحكومة الألمانية في شؤون العلاقات مع البلدان الإسلامية أن خطر البرنامج النووي الإيراني على الإتحاد الأوروبي من خلال تعبيره عن ذلك في حوار أجراه يوم 2007/4/4 مع مجلة الشؤون الأوروبية الآسيوية، فيقول: "حتى الشروع الفعلي في صناعة سلاح نووي على وجه الإحتمال لا يجعل إيران مصدر خطر بصورة تلقائية... لا سيما وأنها تعلم أن الرد النووي على إستخدامه سيكون مدمرا... كما أن أوروبا هي آخر ما يمكن أن تستهدفه إيران عسكريا... أما إذا تم تبديل النظام الإيراني بالقوة فسيظهر الخطر الأكبر من خلال إزدياد التطرف في المنطقة بمجموعها"³.

لم يؤد إنتقال السلطة من "الإصلاحيين" إلى "المتشددين" في إيران إلى إحباط أوروبي على صعيد جدوى المفاوضات نفسها فحسب، بل ساهم أيضا في إعطاء هذا الإحباط صفة "الديمومة" أي أدى إلى تعزيز التصور القائل: إن تبديل جهاز الحكم في نطاق الرئاسة والحكومة في إيران لا يعني تبدل

¹ محمد سالم أحمد: المواجهات العسكرية المحتملة ضد إيران، تحليلات إستراتيجية، العدد 9، مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل، الموصل، 2005، ص2.

² حسام سويلم: البرنامج النووي الإيراني، إختبار حاسم لرئيس الإيراني الجديد، مجلة مختارات إيرانية، العدد 61، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2005، ص13.

³ نبيل شبيب: خلفيات التعامل الأوروبي مع أزمة الملف النووي الإيراني من الحوار.. إلى التورط في مقاطعة تقضي لحرب محتملة، 2010/3/27م

طبيعة الحكم القائم من حيث بنيته الهيكلية، وبالتالي سيبقى القرار الحاسم لدى ما يسمى جناح المتشددين على كل حال، وهو ما يعني بالمنظور الأوروبي عدة أمور أساسية، أبرزها:

1- عدم جدوى أسلوب تقديم المغريات على صعيد التعاون الاقتصادي والتجاري وفق العروض العديدة التي انطوت عليها مفاوضات الطرف الأوروبي مع إيران، وهذا مما يفسر التحول في الموقف الأوروبي بإتجاه تشديد العقوبات.

2- غلبة التوقعات السلبية على الإيجابية إزاء مستقبل الدور الإقليمي الإيراني، وهذا مما إنعكس في تراجع الحجج الأوروبية التي إعتمدت على إيجابية الموقف الإيراني النسبية في أفغانستان والعراق، لصالح ما تحذر منه الأوساط الأمريكية بصدد مفعول هذا الدور على مستقبل تأمين الطاقة من منطقة الخليج للدول الغربية المستوردة.

3- كان من الإنتقادات الأوروبية الموجهة للسياسة الأمريكية أن السنوات الثمانية الماضية قبل وصول أوباما إلى السلطة شهدت -وفق التعبير الرسمي- إهمال قضية الشرق الأوسط، مع إزدياد الإعتقاد بأنها مفتاح الإستقرار في المنطقة، وهو ما يجعل السياسة الإيرانية على هذا الصعيد مصدر مخاوف أوروبية، تعبر عن نفسها من خلال ذكر تعديل هذه السياسة كشرط لإستقرار العلاقات الأوروبية-الإيرانية على أسس جديدة.

4- يمكن أن تصل التطلعات الأوروبية إلى تنويع مصادر الطاقة وإستيراد النفط والغاز فيما يتعلق بالإعتماد على إيران أيضا، إلى نقطة حرجة خلال بضع سنوات، أي بعد الفراغ من تنفيذ مشاريع مد أنابيب جديدة، لاسيما مشروع نوباكو، إذ سيكون تشغيلها بكامل طاقتها ضروريا لتخفيف الارتباط بالمصدر الروسي، وهو ما لا يتحقق دون إيران وبالتالي إستقرار العلاقات معها، هذا ما يترك مفعوله بصورة مزدوجة على السياسة الأوروبية حاليا، ما بين ضرورة تجنب مواجهة مفتوحة عبر المقاطعة إلى درجة تضعف إحتمال الإستقرار، وبين مضاعفة ضغوط المقاطعة الآن مع إحتمال أن تجد الأزمة في الوقت المناسب -أي خلال بضع سنوات على الأكثر- حلا لها عبر هذه الضغوط¹.

¹ نبيل شعيب: أوروبا في أزمة الملف النووي الإيراني، مركز الجزيرة للدراسات، 2010/5/13م.

5- يمكن على ضوء المعطيات الحالية أن نضيف مصدرا آخر للمخاوف الأوروبية على صعيد الأزمة مع إيران، فقد حفل تاريخ العلاقات الغربية مع إيران بإستفادتها من تأثير التنافس الاقتصادي الدولي، سواء ما بين الدول الغربية نفسها، أو -كما هو الحال في الوقت الحاضر- بتعزيز العلاقات الإيرانية مع الصين وروسيا بما يملأ الفراغ الناجم عن سياسات المقاطعة، ولن يكون في مصلحة أوروبا أن تنتظر إلى أن تتطور هذه العلاقات إلى ما يقترب من درجة التحالف، مع ما يتركه من أثر على تلاقي المصالح الإيرانية والروسية والصينية وربما أطراف أخرى على صعيد النفط والغاز تجاه إحتياجات الإتحاد الأوروبي من الطاقة وعلى صعيد تأمين طرق الإمدادات، ومن المؤشرات في هذا الاتجاه الشروع في تأسيس منظمة لتصدير الغاز الطبيعي على غرار منظمة البلدان المصدرة للنفط¹.

تترك هذه المخاوف أثرها على السياسة الرسمية الأوروبية في إتجاهين، أحدهما الخشية من مواجهة عسكرية بتحريك إسرائيلي، أو أمريكي، أو مشترك، دون إمكانية تقدير العواقب المترتبة على ذلك مسبقا، وهذا ما إنعكس بوضوح في التحرك الدبلوماسي الأوروبي مع بداية ظهور أزمة الملف النووي الإيراني، والاتجاه الثاني هو الإقتناع بأن إستقرار التعامل مع إيران بما يحقق المصالح الغربية على المدى البعيد لن يتحقق بإستمرار الحكم القائم فيها على سياساته الحالية، وهو ما يرجح أن يكون تغيير طبيعة نظام الحكم إن لم يكن تغييره أصلا، هو الهدف من زيادة ضغوط المقاطعة الإقتصادية في الوقت الحاضر.

6- مفعول الدور الإيراني كعقبة في وجه جهود تحقيق تسوية سلمية عربية-إسرائيلية، مما يعتبره الأوروبيون مفتاحا للإستقرار في المنطقة بصورة تحقق المصالح الغربية فيها، وهذا ما أعطى مواقف الرئيس الإيراني أحمدني نجاد أثرا مباشرا على السياسات الأوروبية في العامين الماضيين بصورة خاصة، يضاف إلى ما سبق ما يصنعه عامل "التنافس الدولي، وهو ما يظهر على ضوء ازدياد الأنشطة الاقتصادية الروسية والصينية في إيران ومن خلالها إقليميا مما وصل إلى القارة الإفريقية جزئيا، على حساب الأنشطة الاقتصادية الغربية عموما والأوروبية تخصيصا، بما في ذلك في قطاع النفط والغاز.

¹ نفس المرجع.

7- الخشية من إزدياد إرتباط تأمين مصادر الطاقة وطرق الإمدادات بها إلى أوروبا بمعطيات سياسية وإقتصادية جديدة، لا تقتصر فقط على الوضع في إيران نفسها، إنما يمكن أن تتحول تدريجيا إلى تشكيل تحالفات دولية-إقليمية، تقضي على نتائج الجهود الأوروبية الحالية لتخفيف نسبة تأثير موسكو على إمدادات الطاقة للدول الأوروبية، كما تفتح الأبواب أمام مزيد من المنافسة الإقتصادية والأمنية أمام الصين الشعبية وروسيا على حساب الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

ساهمت جهات غربية (إضافة إلى الحكومة الإسرائيلية ومراكز القوى الداعمة لها داخل الولايات المتحدة الأمريكية) في تضخيم خطر تسلح إيران نوويا، كما ساهمت السياسة الإيرانية نفسها، لاسيما في عهد نجاد، في تضخيم خطر تسلح إيران بالصواريخ البعيدة المدى، وقابلية تحميلها برؤوس متفجرة نووية، وغلب تأثير ذلك في إثارة المخاوف الرسمية الأوروبية على المعطيات الفعلية لقوة إيران (نوويا وصاروخيا) والتي تؤكد مصادر أوروبية عديدة على مستوى الدراسات والبحوث والخبراء أنها لا تمثل خطرا حقيقيا "مباشرا" على الأمن الأوروبي.

من أبرز الأمثلة على ذلك ما يقول به الخبيران الإستراتيجيان "كريستوف بيرترام" وهو مدير سابق "لمؤسسة العلوم والسياسة" الإستشارية لحكومة ألمانيا "وفولكر بيرتيس" وهو الرئيس الحالي للمؤسسة نفسها والرئيس السابق لمعهد الدراسات الإستراتيجية في لندن بين 1974 و1982، وتتلخص رؤيتهما فيما نشره في أيار/ مايو 2008 و آب/ أغسطس 2008، في القول إن ما يطرح في مناقشة الملف النووي الإيراني قائم على التكهنات فقط، على أن تهديد إيران عسكريا -كما يقولان- يمكن أن يحول برنامجها النووي إلى برنامج عسكري، على أن الخبراء لا يجدان -حتى في هذه الحالة- ما يستدعي تركيز الهدف الغربي على منع إيران بصورة قاطعة من تنفيذ برنامجها النووي على أرضها، ويقولان بهذا الصدد إن تسلح إيران نوويا على وجه الإحتمال لا يعني عدم القدرة على التعامل معه دون مواجهة شاملة، ناهيك أن تكون عسكرية، ويضيفان أن البديل عن ذلك هو الأساليب التي سبق أن نجحت في التعامل مع الإتحاد السوفييتي وكان دولة كبرى في حينه، أي أساليب الجمع بين الردع وعروض التعاون، ويعتقد الخبيران بأن وضع ذلك في الحسابات الغربية في الوقت الحاضر من شأنه أن يبدل طريقة التفاوض فلا يكون في الدرجة الأولى قائما على التهديد والإنذار والمقاطعة.

لكن حتى في حالة صناعة قنبلة نووية إيرانية، لا يوجد ما يمنع من استخدام الوسائل التي إستخدمها الغرب تجاه الإتحاد السوفييتي من قبل، لاسيما سياسة الردع الفعال، ويبقى التوصل إلى حل دبلوماسي ضرورة مصلحة كبرى للإتحاد الأوروبي.

وعلى صعيد التسلح الصاروخي يؤخذ من دراسة لمعهد أبحاث "شرق-غرب" في نيويورك من عام 2008 -كمثال على سواها- أن إيران في حاجة إلى 6-8 سنوات لصناعة صاروخ يستطيع حمل رأس متفجر بزنة 1000-2000 كيلوجرام، هذا إذا استطاعت تجاوز عقبات تقنية هائلة، أما صناعة صاروخ عابر للقارات فأمر لا يمكن التنبؤ بزمن بصدده إطلاقا الآن، 10-15 سنة على الأقل، ولا يوجد أي مؤشر حول رغبة إيرانية في ذلك.

ينقل صحفيون متخصصون بالشؤون الأمنية العسكرية -مثل ماركوس بيكر في مجلة "دير شبيجل" الألمانية- عن الدراسة نفسها أن الصواريخ الإيرانية إلى ذلك أن الصواريخ الإيرانية الحالية تعتمد على تقنية بدائية من كوريا الشمالية، التي نقلتها عن صواريخ غواصات سوفييتية من خمسينات القرن الميلادي العشرين، فهي تقنية ضعيفة للغاية، ولا تتوافر في إيران عناصر مكملة ضرورية عديدة لتحسينها، من مراكز بحوث ومنشآت صناعية وعلماء ومهندسين.

يلفت النظر أن ما سبق لا يخفف من إستشعار الخطر على المستوى السياسي في دول الإتحاد الأوروبي الرئيسية، وهو ما يمكن تحديد معالمه في النقاط التالية:

1- لا يكمن خطر التسلح النووي الإيراني في إحتمال تحقيقه في المستقبل المنظور بدرجة تحول دون التعامل معه من جانب القوى الغربية عموما، إنما يكمن في أن تصل إيران عبر برنامجها النووي إلى مستوى "القدرة" على صناعة سلاح نووي، ولا يوجد ما يضمن إستبعاد ذلك مستقبلا على الأقل.

2- وهذا ما يتبين من التراجع الغربي عن المطالبة بمنع كل نشاط نووي إيراني إلى المطالبة بمنع حلقات معينة منه على الأراضي الإيرانية (زيادة التخصيب إلى 20 في المائة)، فجوهر الإشكالية كامن في الحرص على عدم توافر التقنيات النووية التي "قد" تسمح بصناعة سلاح نووي في وقت ما، وهو ما يعتبر سياسة غربية عامة تجاه البلدان التي لا تملك تلك التقنيات، ويمكن ربط مصالح إقتصادية بذلك، فالدول التي تملك هذه التقنيات حاليا تتنافس بقوة في تقديم العروض لبناء مصانع الطاقة النووية وتشغيلها في العديد من البلدان الأخرى -بما فيها عدد من البلدان العربية- وهو ما يحقق عائدا مالية

كبيرة، إنما لا يعطي هذه البلدان ما يكفي من الإستقلالية لضمان أمن قطاع إنتاج الطاقة محليا، وهذا ما تعلق إيران به رفضها العروض الأخيرة لزيادة نسبة تخصيص اليورانيوم خارج أراضيها، أو إستيراده مخصبا، إذ يعني -كما تقول- إمتلاك الدول المعنية القدرة على قطعه مع ما يسببه ذلك من أضرار مباشرة.

3- رغم أن التقنيات الإيرانية في صناعة الصواريخ ذات المدى المتوسط والبعيد تقنيات قديمة بالموازين العسكرية الحديثة، فمنطلق المخاوف الأوروبية كامن في أنها تمثل خطوة على هذا الطريق، علاوة على أن المعروف منها يمكن أن يوراري مفاجآت غير منتظرة في حالة وقوع مواجهة مسلحة.

4- ليس الخطر العسكري الإيراني من الناحية الإستراتيجية خطرا كبيرا أو مباشرا في المدى المتوسط على الأقل بالنسبة إلى الأمن الأوروبي، ومن أسباب ذلك مفعول ما يسمى مبدأ الضربة النووية الأولى، الذي أكدته الرئيس الأمريكي أوباما مؤخرا تجاه بعض الدول مثل إيران، وهو ما يعني ردع إيران -كسواها- مسبقا عن ممارسة ما يمثل خطرا مباشرا على دولة أطلسية، إذ ستعرض نفسها آنذاك حتى إلى إستخدام السلاح النووي ضدها من جانب الدول التي تملكه حاليا، هنا يبرز موقع "الأمن الإسرائيلي" باعتباره جزءا من الأمن الأوروبي أو الغربي عموما، مما يعني الحرص على منع إيران أن تكون مصدر خطر عسكري عليه، وهذا ما تقدر الدول الأوروبية أنه خطر حقيقي، وتتطوي سياسة العقوبات على منعه عبر منع وصول إيران إلى مستوى تقني يؤهلها لإحتمال صناعة السلاح النووي¹.

* الموقف الأوروبي:

الإتحاد الأوروبي يشارك الولايات المتحدة في أهدافها، غير أن هناك إختلافا في الوسيلة، فالأوروبيون الذين عارضوا النهج الأمريكي في إدارة الأزمة العراقية يرون أنه من الممكن الوصول إلى هذه الأهداف سلميا، ويريدون إثبات ذلك للإدارة الأمريكية، وبالتالي وجدت إيران مساحة مشتركة مع الدول الأوروبية في هذا الشأن، لذلك تعاملت مع المبادرات الأوروبية بجدية وإهتمام.

أصبحت منذ عام 2003 المواضيع الرئيسية على الأجندة الأوروبية تجاه إيران تتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، والخطاب العدائي ضد إسرائيل وإنكار الهولوكوست بإعتباره خطابا لا فائدة منه، كما

¹ نفس المرجع.

أبدت أوروبا إهتماما في موضوع حقوق الإنسان"عقوبة الإعدام - حرية التعبير - الأحكام ضد المثليين"، في حين ترى إيران في الإتحاد الأوروبي بأنه يقر مبادئ واجبة الإلتباع، لكنه يترك مناطق رمادية عند الشروع في تطبيق مبادئه بسبب تفاوت مصالح أعضائه وقدراتهم، بحيث يشكل البرنامج النووي الإيراني خطرا على أوروبا، بينما لا تكثر الدول الأوروبية حيال برامج باكستان وإسرائيل النووية¹، وعلى الرغم من قرارات الإدانة والعقوبات الدولية ضد إيران فإن الشركات الأوروبية مستمرة في التعامل مع إيران، وعليه فإن أية سياسة أوروبية تسعى إلى وضع حد للشكوك الدولية بشأن برنامج إيران النووي ينبغي ألا تقتصر على عقوبات لا يتم الإلتزام بها بل الإيعتراف بإيران كقوة إقليمية، مقابل تقديم إيران ضمانات أمنية تتعلق ببرنامجها النووي لرفع مستوى الثقة، وتسمح بمراقبة أفضل لمقتضيات القانون الدولي والإلتزامات القائمة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أما المطالبة بإلغاء البرنامج فيعتبر في مظهره سياسة الكيل بمكيالين.

المطلب الثالث: تأثيراته على روسيا و الصين.

تتسم روسيا بالفعالية والديناميكية ودورها المحوري في برنامج إيران النووي، وذلك بحكم علاقات روسيا الجيدة مع كافة الأطراف وتقديمها للمبادرات والمقترحات لتسوية الأزمة، فضلا عن رغبة روسيا في المحافظة على مصالحها، وهناك تعاون وعلاقات إقتصادية مع إيران وتعد روسيا أقوى الشركاء التجاريين لإيران، و تعاونتا في العديد من المجالات، منها ما يتعلق بإنشاء المفاعلات النووية والتحديث العسكري والتبادل التجاري في مختلف الصناعات الثقيلة والمنسوجات وبالنسبة للمجال النووي فقد إعتمدت إيران على روسيا -الإتحاد السوفيتي آنذاك - في بناء مفاعل بوشهر، بعد توقف الدول الغربية عن إستكمال العمل جراء نجاح الثورة الإسلامية عام 1979 ، و تعرض المفاعل للتدمير الناجم عن القصف العراقي وإستمر هذا التعاون حتى تم تدشين أول محطة كهروذرية إيرانية في أغسطس 2010 و رغم كل هذه العلاقات والمصالح فإن روسيا حريصة على عدم إمتلاك إيران في نهاية المطاف السلاح النووي، حيث يؤدي إمتلاكها للسلاح النووي إلى تغيير المعادلات الإستراتيجية في منطقة آسيا الوسطى، ويلحق الضرر بنفوذها في المنطقة، على أن هذا لا يعني قبول روسيا بالهواجس والشكوك الهائلة من الولايات المتحدة وإسرائيل وبعض دول الإتحاد الأوروبي حول

¹ بولو بوتا: السياسة الأوروبية تجاه إيران ..فرص التغيير نحو الأفضل، ترجمة: مركز الجزيرة للدراسات ، مؤسسة العلاقات الدولية والحوار الخارجي FRIDE ، إسبانيا. <http://www.fride.org/publicacion/602/>

برنامج إيران النووي، فهي بحكم مشاركتها بصورة مباشرة أكثر معرفة وقدرة على تقييم البرنامج، حتى ولو كانت الأزمة تتعلق بمنشآت أقامتها إيران دون التعاون معها، إضافة إلى أن هناك أزمة ثقة بين التعامل الروسي والتعامل الأمريكي والغربي مع قضايا الانتشار النووي مما دعا روسيا إلى رفضها الشديد لوقف تعاونها مع إيران¹، حتى لا يتكرر ما حدث مع كوريا الشمالية وإستئثار الولايات المتحدة بالصفقات.

ينطلق هذا التعاون بدوافع مختلفة لكل طرف، ورغم هذا الإختلاف فإنها في النهاية تصب في بوتقة تعزيز علاقات التعاون بينهما، وسنعرض في هذا السياق دوافع روسيا من هذا التعاون :

1- سياسيا تجد روسيا في التعاون العسكري والنووي جزءا أساسيا من سياستها الخارجية، ورغبة في إستعادة مواقع نفوذها في المنطقة، والتي تمكنها من إمتلاك مكانة أكبر على المستوى الدولي في ظل دعوتها إلى عالم متعدد الأقطاب، ورفض سيطرة الولايات المتحدة على النظام العالمي²، خاصة بعد فشل روسيا في جذب الصين والهند للتحالف معها في وجه الولايات المتحدة، حيث إتجهت إلى التعاون مع الدول الناقمة على الولايات المتحدة والتي ليست لها علاقة وثيقة بها، مثل: إيران، وكوريا الشمالية، وكوبا، والبرازيل.

2- إقتصاديا من أجل الحصول على عائدات مالية ضخمة، وكذلك لتعزيز التعاون الإقتصادي في كافة المجالات بما فيها النفط، خاصة في ظل ضآلة حجم المساعدات الإقتصادية الأمريكية والأوروبية لروسيا.

3- جيوبولتيكيا وإستراتيجيا حيث إيران دولة كبرى ترتبط ارتباطا شديدا بآسيا الوسطى، كما أنها دولة معادية لأمريكا، وأن وقوع إيران في هذه المنطقة ومجاورتها لروسيا يجعل من محور موسكو طهران قادرا على حل العديد من المشاكل بالنسبة لروسيا وتضمن دخولها للمياه الدافئة³، إضافة إلى خلافات روسيا مع الولايات المتحدة الأمريكية في قضايا كثيرة، وخاصة إصرار الولايات المتحدة على مسألة بناء الدرع الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستية، منتهكة بذلك معاهدة حظر الصواريخ الباليستية الأمريكية - السوفيتية عام 1972 م دعت

¹ أحمد إبراهيم محمود: الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية، مختارات إيرانية، العدد 145 ، يناير 2007 م .

<http://www.acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/FILE24.HTM>

² أحمد نياض: روسيا والغرب: من المواجهة إلى المشاركة، مجلة السياسة الدولية، العدد 149 ، القاهرة، يونيو 2002 م، ص 17.

³ عماد الدين حاتم: المستقبل الجيوبولتيكي لروسيا، مجلة شؤون الأوسط، العدد 112 ، بيروت، خريف 2003 م، ص 62.

روسيا إلى إلغاء إتفاقيه وقعتها مع الولايات المتحدة عام 1995 م لمنع بيع أسلحة غير تقليدية إلى طهران كإعكاس للإحباط الروسي من الإصرار الأمريكي لمسألة الدرع الصاروخي¹.

* المنظور الروسي للعقوبات على إيران:

أثر فشل الجهود الرامية لحل الأزمة النووية الإيرانية سلمياً، لاسيما تلك التي توجت بعرض الحوافز الدولية لإيران من مجموعة الدول 1+5، ومن ثم إحالة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ملف البرنامج النووي الإيراني إلى مجلس الأمن عام 2006 م لفرض عقوبات دولية على إيران لمنعها من إستمرار برنامجها النووي، كان لروسيا مواقف تعبر عن معارضتها لمواقف الولايات المتحدة والغرب في الأزمة النووية الإيرانية وتتجلى المعارضة الروسية للموقف الدولي في مسألتين هما: مفهوم معاقبة إيران كهدف، حيث تصر على أن الهدف من هذه الخطوات هو تشجيع إيران وحفزها للتعاون مع المجتمع الدولي من أجل إيقاف الأنشطة المثيرة للشكوك وإزالة الغموض الذي يكتنف البرنامج النووي الإيراني، وأن مفهوم المعاقبة يدفع إلى التشدد وعدم الشفافية للقيام بإجراءات مضادة للعقوبات مما يصعد من حدة الأزمة، كما ترفض فرض حظر شامل على كافة الأنشطة النووية وتصر على أن تقتصر على الأنشطة المثيرة للشكوك²، وقد نجحت روسيا في تعديل مشاريع القرارات المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن هاتين المسألتين بحيث أصبحت القرارات أقل حدة مما هي عليه.

ترفض روسيا أية محاولات لتطبيق عقوبات أحادية تفرضها أية دولة على إيران بالإضافة إلى عقوبات مجلس الأمن وبحسب الرئيس الروسي "ميتري ميدفيديف" فإنه ينبغي العمل بصورة جماعية مشتركة، وكذلك العمل على تنظيم حوار بناء مع النظام الإيراني، إلى جانب ممارسة الضغط عند الإضطرار، ولكن بدون المساس بجوهر الحياة اليومية للسكان المدنيين³، وبحسب "فيكتور ميزين" نائب مدير معهد الدراسات الدولية في روسيا، فإنه " من حق إيران وأي دولة إمتلاك وتأسيس طاقة نووية وفقاً لمعاهدة الحد من إنتشار الأسلحة النووية، دون التأسيس لإمتلاك سلاح نووي، وروسيا ترفض أن يظهر على حدودها دولة نووية جديدة"⁴، وفي ضوء قرارات مجلس الأمن والذي كان آخرها قرار رقم

¹ علي حسين باكير: عالم متعدد الأقطاب: روسيا تتحدى تفرد الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة الدفاع الوطني، لبنان

<http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?In=ar&id=9215>.

² أحمد إبراهيم محمود: التعاون النووي بين روسيا وإيران، مرجع سابق، ص64.

³ صحيفة القدس العربي، 2010/06/28م.

⁴ أرتيوم كابشوك: إيران بعد العقوبات الجديدة، برنامج بانوراما، قناة روسيا اليوم الفضائية، 2010/06/29م.

1929 الذي أبدته روسيا، يعود ذلك إلى إخفاء إيران معلومات هامة عن مفتشي الوكالة الدولية فقد بذلت روسيا كل الجهود من أجل أن لا تمس هذه القرارات المصالح الأساسية لإيران كدولة وكشعب، وأكد ميزين بأنه لولا موقف روسيا والصين لكانت العقوبات أشد بكثير ولضربت كدولة وكشعب، وأكد ميزين بأنه لولا موقف روسيا والصين لكانت العقوبات أشد بكثير ولضربت المصالح الحساسة في إيران كمجالات النفط والغاز وإستيراد مشتقات النفط¹.

على الرغم مما سبق هناك صعوبات تعتري التعاون الروسي الإيراني والتي تتمثل في:

1- ضعف التكنولوجيا النووية الروسية وعجزها في الإستفادة من المنشآت النووية المتوافرة سابقا في إيران مما سبب مشكلة في إستنزاف الوقت.

2- إنشاء تحالف إستراتيجي وثيق مع إيران سيؤثر على تركيا، ويكون لصالح إيران في منطقة وسط آسيا، وهذا ما لا تقبله روسيا في ظل حاجتها إلى تركيا في حل المسألة الشيشانية، وكسب كل آسيا الوسطى والقوقاز والشعوب التي تتحدث التركية، والإستحواذ على البوسفور والدردينيل كأهم منافذ بحرية².

3- تخوف روسيا من براغماتية إيران التي ربما تدفعها للتعاون وتحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة عند تلاقي مصالح الطرفين، كما حدث في إزاحة نظام طالبان ونظام الرئيس العراقي "صدام حسين" حيث من الممكن أن تعود كما كانت في عهد الشاه إلى الدوران في الفلك الأمريكي فتجاهر بالعداء ضد روسيا.

4- تخوف روسيا من تعاضم قوة الجيش الإيراني خاصة وأنه إستفاد من ممتلكات التكنولوجيا والأسلحة الروسية، إضافة إلى علاقاته بدول أخرى قد تعينه على إمتلاك معززات تكنولوجية ونووية أخرى³.

5- حذر روسيا من المفاجآت الإيرانية خاصة في ظل تكتم إيران على المواضيع التي يتم الكشف عنها مفاجأة كما حدث في صفقة إيران مع شركة هاليبيرتون الأمريكية عام 2005 لإستثمار

¹ نفس المرجع.

² ميشال يمّين: العلاقات الروسية الإيرانية مشاكل وتطلعات، مجلة شؤون الأوسط، العدد 114 ، بيروت، ربيع 2004 م، ص 83.

³ نفس المرجع.

مشروع حقل غاز عملاق في الحقل الجنوبي لإيران، رغم العقوبات الإقتصادية الأمريكية حينها على إيران¹.

كما تقدم فإن روسيا ما تزال تحافظ على سياستها وجهودها الدعوية في المحافل الدولية والأممية للتخفيف من العقوبات المفروضة على جارتها إيران، ومن الجدير ذكره في هذا السياق هو مساندة الصين لهذا الموقف الروسي، فالصين دولة صناعية متقدمة، وتهيئ نفسها لتصبح أحد أقطاب القوة في العالم، إضافة إلى خلفها الأيدى لوجي مع الولايات المتحدة ووقوفها مع الشعوب التي تسعى للتححرر، فالعقوبات الأخيرة يمكن وصفها بالرمزية مقارنة بما يطلبه الغرب من فرض عقوبات شاملة للإضرار بالإقتصاد الإيراني كلياً، لكنه يشير إلى تفاقم الضغوط على إيران، وأن روسيا تدرك بأن الغرب لا يريد رؤية إيران دولة صناعية وتكنولوجية، فهو تارة يتركها بحجة البرنامج النووي الإيراني وتارة أخرى بحجة حقوق الإنسان وإتهامها بأنها نظام أيديولوجي غير ديمقراطي رغم إدراكنا بأن النظام الحالي لا يقل عن نظام الشاه السابق من حيث ممارسته للديكتاتورية وإنتهاك حقوق الإنسان، إلا أن الفارق يكمن في أن نظام الشاه كان يوافق على المطالب الأمريكية، ويسير في فلها على عكس النظام الحالي الذي يدافع عن مصالح إيران الوطنية.

* الموقف الصيني:

لا يمكن فهمه إلا من خلال التوقف عند المصالح التجارية للصين في المنطقة بشكل عام ومع إيران بشكل خاص، فقد إستثمرت بكين في علاقات هامة مع طهران إذ تعد إيران أهم ثالث مصدر نفط بالنسبة للصين، وهي أي إيران تحتوي على مصادر هامة وبخاصة وأن الصين تسعى للحفاظ على استدامة مصادر الطاقة حتى يتسنى لها إدامة نموها الإقتصادي السريع، ويعتبر تعطش الصين للنفط وإحتياجاتها الهائلة من العملات الصعبة مكمل ميثالي لإيران، فإيران تحتوي على ثاني إحتياجات للنفط في العالم وهي بحاجة ماسة للإستثمارات الأجنبية لتطوير هذه المصادر.

يشير الواقع إلى نقطة هامة أخرى، فأولويات الصين في إيران تتجاوز المصالح الإقتصادية، فهي تسعى لتأسيس لعلاقات ثنائية قوية مع إيران للمساعدة في إحداث توازن مع الهمنية الأميركية في الشرق الأوسط وحتى تزيد من تأثير الصين الإستراتيجي في المنطقة، كما وترى الصين في تزايد النوذ والتأثير الإيراني في كل من مناطق الشرق الأوسط وفي آسيا الوسطى أمر مفيد بالنسبة للصين

¹ مجلة العصر، صفة هالبيروتون مع إيران.. ترجيح لسياسة الارتباط البناء، 2005/01/14م.

لأن من شأن ذلك أن يدفع في أجنداتها الإستراتيجية والإقتصادية والسياسية في المنطقة، وهناك نوع من الحميمية التاريخية والسياسية التي تشترك بها البلدان، وهي حميمية تشكلت بفعل الشكوك تجاه الغرب وقد تعززت بتجربة العقوبات والإشتراك بالإنطباع الذي يفيد أن الولايات المتحدة تتدخل في شؤونهما الداخلية، كما أن إدانة بعض رجال الدين الإيرانيين لما قامت به الصين في شهر تموز من العام الماضي مع تظاهرات الشينجيانغ كانت قد دفعت بكين لأن تنظر للعلاء مع إيران من خلال عدسة حماية إستقرارها الداخلي¹.

نجد أن كبار المسؤولين الصينيين يتبعون إستراتيجية التأخير وإضعاف فيما يتعلق بعقوبات الأمم المتحدة وذلك من خلال التركيز على أهمية التوصل إلى تسوية من خلال المفاوضات، فتبني المقاربة الدبلوماسية يعمل على تأخير الأعمال الإنتقامية أو التأديبية ويعاظم من قوة الصين التفاوضية إزاء كل من إيران والغرب في الوقت ذاته .

ما يشير أنه في حالة إنضمام روسيا لدعم العقوبات ضد إيران فإن الصين في نهاية الأمر ستتضم حتى تتجنب العزلة الدبلوماسية، كما أنه وفي النهاية لا يمكن للصين أن تتحاز لإيران على حساب علاقاتها مع الولايات المتحدة بصرف النظر عن التوتر الأخير في العلاقات الأميركية الصينية، فالصين ما زالت تعطي أهمية بالغة للعلاقات مع الولايات المتحدة أكثر بكثير من الراووبط مع طهران، وحتى تتمكن من حماية مصالحها، فإن الصين ستسعى إلى إجراء مفاوضات حتى تضعف من شروط العقوبات المقترحة.

طبعاً لا يمكن الحديث عن رأي واحد في الصين فيما يتعلق بتقدير أبعاد إستمرار إيران في سياستها الحالية، وهناك مدرستان بين الدوائر المهتمة بالسياسة الخارجية، الجدي الكبير في الصين هو بين الدوائر المختلفة التي تهتم بالسياسة الخارجية وبخاصة إزاء إيران وفيما يتعلق بأخطار التطور النووي الإيراني وعواقب ذلك على السياسة الصينية، فهناك مدرسة تصر على أن سلوك طهران يمكن له أن يعرض الأمن والإستقرار في الشرق الأوسط للخطر وبالتالي يمكن أن يخلق ضرراً بالغا بالمصالح الصينية في الإقليم، وتخشى هذه المدرسة من إحصالية التصعيد وزيادة حدة التوتر وبخاصة إذا ما أصبحت واشنطن جزء من أي مواجهة عسكرية، المؤيدون لهذه الافكار يعتقدون أن على

¹ منتديات حروف الأردن: موقف الصين من الملف النووي الإيراني. <http://www.jor1jo.com/showthread.php?t=19299>

الصين أن تكون حذره من الحركات الإيرانية ويجب عليها أن تسعى بنشاط للتوسط بين إيران وواشنطن.

غير أن هناك مدرسة أخرى في بكين تقول أن ممارسة إيران لسياسة حافة الهاوية النووية يمكن له أن يستمر دون أن يكون هناك عواقب وخيمة وأن الولايات المتحدة ستمنع أي مواجهة عسكرية، وإلى حد كبير، فإن هذه المدرسة تتلقى دعماً من قبل شركات الغاز والنفط المملوكة من قبل الدولة ومؤيديها من الحكومة، والتي بالنسبة لها يعتبر أمن النفط والطاقة هو الأمر الأكثر إلحاحاً وأهم من الملف النووي الإيراني، ولهذا الشركات مصلحة كبيرة لتجنب العقوبات ولها أيضاً تأثير ورأي كبير على صناعة السياسة الصينية إزاء إيران.

الموقف الصيني الرسمي كما هو معروف يدعم معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية، ويدعم موقف وكالة الطاقة الذرية الدولية ولكنه يعارض تطوير إيران لأسلحة نووية، والصين هو دولة موقعه على الإتفاقيات الرئيسية لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة الذرية، وهي تشارك في المنظمات متعددة الأطراف بما فيها وكالة الطاقة الذرية وغيرها، لكن الصين وبالرغم من أنها تطبق قيود على تصدير التكنولوجيا التي يمكن أن تستخدم لأغراض سلمية وعسكرية، إلا أن هناك نوعاً من اللامركزية في ضوء النمو الكبير في الإقتصاد الصيني، وهذا يجعل من السيطرة على هذا الموضوع بالتحديد في غاية الصعوبة وبخاصة بعد أن أصبح هناك صعوبة في الكثير من الأحيان في التمييز بين المواد التي تستخدم للغرضين معاً¹.

ما من شك أنه ليس من مصلحة الصين أن تتضمن دولة أخرى للنادي النووي لأن من شأن ذلك أن يحدث تغييراً في موازين القوى، وعلاوة على ذلك ترى الصين أن الدول الصغيرة هي أقل مسؤولية من الدول العظمى على المستويين الفني والسياسي فيما يتعلق بالتطوير النووي وتطبيقاته، وفي الوقت ذاته تدعم الصين الحق الشرعي لإيران في أن تحصل على طاقة نووية سلمية وتعارض الشكوك غير الموثقة بشأن إنتشار الأسلحة كذريعة للحد من حق إيران الحصول على الطاقة السلمية، وبناء على هذا التصور وعلى هذا المبدأ تدعم إيران حلاً سياسياً ودبلوماسياً للقضية النووية بما فيها إتفاقية تبادل الوقود النووي التي نظمت تحت رعاية وكالة الطاقة الذرية وهي تسمح لوقت أكثر لاجراء مفاوضات.

¹ نفس المرجع.

لا تشعر الصين أن مسألة الإنتشار تشكل تهديدا لمصالحها الحيوية، فهي أميل لتقديم المشكلة كقضية في نطاق العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة، وما من شك أن مسألة عدم إنتشار الأسلحة هي قضية تحتل أولوية قصوى على أجندة السياسة الخارجية الأميركية، وهذا يعني بالنسبة للصين أن موقعها التفاوضي مع إدارة الرئيس "أوباما" تحسن بشأن إيران وفي العلاقات الثنائية مع واشنطن. والصين بدورها تعتبر الشرق الأوسط ووسط آسيا كمحيط أو طرف كبير وهو ما أصبح محط إهتمامها الجيوستراتيجي، فالصين تنظر للإقليم كمفتاح لأمنها في الطاقة، وهي بشكل خاص تخشى من أن تقوم الولايات المتحدة بقطع أما حجم أو نقل وارداتها النفطية من الخليج، وبالتالي تعد إيران الشريك الإقليمي السياسي لأن العديد من دول الشرق الأوسط مثل السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت ومصر والبحرين وإسرائيل وقطر كلها حلفاء للولايات المتحدة أو أصدقاء لها، ومن ثم وبنظر الصين تعتبر إيران القوة الإقليمية المرشحة للتوسع في المستقبل، وهو ما يفرض على الصين أن ترى أن علاقاتها الجيدة مع إيران من شأنه أن يخدم مصالح بكين في المستقبل¹.

إن الصين مشتبكة في السياسة في وسط آسيا ولها روابط إقتصادية كبيرة مع الدول في المنقطة، والصين وإيران بهذا المعنى تشتركان في مصالح لموازنة التواجد الأميركي في المنقطة وهو تواجد أخذ في الزيادة لاسيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فوسط آسيا هو حيوي للإستقرار والتنمية الإقتصادية في الصين، كما أن الصين ترغب في الحفاظ على روابط وثيقة في المنطقة حتى تمنع من أن يكون هناك دعما لمسلمي الإيغور في إقليم الشينجيانغ.

يعد السلام في الشرق الأوسط ضرورة يجب متابعتها حتى يتسنى للصين تحقيق أهدافها، ولذلك فإن المسؤولين في الصين كانوا قلقين لدرجة كبيرة في عام 2006 عندما سرت الشائعات بأن إدارة الرئيس بوش كانت تفكر بعمل عسكري ضد إيران، وقد تنفست الصين الصعداء عندما ظهر التقرير السري للتقييم الإستخباري الوطني في شهر كانون أول من العام 2007 والذي أفاد أن إيران كانت قد أوقفت برنامج الأسلحة النووي منذ عام 2003، وبعد أن أصبح التقرير علنيا، فقد إنحرف التركيز إلى امكانية أن تشن إسرائيل هجمة عسكرية على المنشآت النووية الإيرانية، وما من شك أن الصين ستشعر بالقلق الشديد إذا ما أصبح عندها شكوك بأن ضربة عسكرية هي وشيكة، أما الآن فالصين

¹ نفس المرجع.

تعقد بأن الولايات المتحدة غير متفاعلة بشأن أن تكون أي ضربة جوية مؤثرة ومن ثم لواشنطن الحافز والإمكانية لمنع إسرائيل من شن ضربة جوية ضد أهداف إيرانية.

كما أن هناك سبب آخر لدعم الصين لإيران وحكومتها وهو مرتبط بما يسمى بثورات الألوان كما حدث في أوروبا الشرقية وفي وسط آسيا، فالصين تريد أن يكون هناك عالم متجانس مع وجود أنظمة إقتصادية وسياسية متنوعة، وهي بالتالي ترى في إحتمال الإطاحة بالنظام الإيراني الحالي كخسارة، وترى الصين أن الثورات الملونة هي عبارة عن مؤامرة للثورة السلمية والمقصود منها هو أن يحصل الغرب على مكاسب استراتيجية وسياسية، فبعد أن تلى العنف الإنتخابات الإيرانية، حذر الإعلام الحكومي الصيني الغرب من أن أي محاولة لدفع ثورة ملونة للفوضى سيكون أمر خطير، ولهذا تخشى الصين من أن الجهد الأميركي لفرض عقوبات على قادة إيران بسبب القضية النووية هو مرتبط بإستراتيجية تغيير النظام في طهران.

كانت الصين وبشكل كبير تعارض العقوبات بشكل متسق، وهذا الموقف ينسجم وبشكل جزئي مع تجربة الصين نفسها كهدف لمثل هذه الإجراءات، وهي تعترف أن العقوبات قد تفضي إلى عواقب إنسانية وخيمة للسكان المدنيين وترى أن العقوبات تعقد من المفاوضات وهي أكثر فعالية عندما يلوح بها كتهديد أكثر من تطبيقها، ويرى المحللون الصينيين أن العقوبات يمكن لها تتعكس وتؤدي إلى مواقف إيرانية قاسية وصلبة وتعمل على فقدان قنوات الإتصال كما هو الحال مع كوريا الشمالية عندما قامت بتجربتها النووية الأولى التي أجريت أيام بعد أن قامت الصين بوقف تزويدها بالنفط في أيلول من العام 2006، كما أن الصين ترى أن العقوبات مخالفة لمبدأ عدم التدخل في شؤون الغير، وفي حالة إيران ترى الصين أنه على الأرجح أن لا تفضي العقوبات إلى النتائج المرجوة نظرا للفشل الذريع في إيقاف البرنامج النووي لغاية الآن¹.

إن الأزمة الأخيرة من وجهة نظر بكين والتي أجبت بسبب الكشف في أيلول من العام الماضي عن المنشأة النووية السرية في قم، فهي أي الأزمة جاءت وبشكل أساسي بسبب القضايا العالقة في قرارات الأمم المتحدة السابقة التي طالبت طهران أن توقف تخصيب اليورانيوم، وبسبب الكشف عن المنشأة وبشكل مفاجئ لم تتمكن الصين من الدفاع بشكل له معنى عن إيران في وكالة الطاقة الدولية، وقد تبع

¹ نفس المرجع.

تصميم وكالة الطاقة بأن إيران قد خالفت إلتزاماتها تعديل في موقف موسكو فيما يتعلق بدعم القرار مما أدى إلى عزل الصين، وقد طلب الرئيس أوباما من الرئيس الصيني دعم قرار وكالة الطاقة خلال زيارة له قام بها للصين في شهر نوفمبر الماضي وقام الرئيس أوباما بتقديم القضية كمصلحة حيوية للولايات المتحدة، وبالفعل صوتت الصين إلى جانب البقية لتوجيه نقد للسلوك الإيراني السري والذي طالب طهران بتعليق العمل في الموقع السري مباشرة، على أن القرار لم يشمل على أي عقوبات وبالتالي أدركت الصين أن لن يترتب على ذلك القرار أثار وخيمة على إيران¹.

ترى الصين بأن إتفاقية لتبادل الوقود النووي هي الطريقة الأفضل لنزع فتيل الأزمة الحالية، لأن من شأن ذلك أن يقلل من إحتتمالية أن يتخذ مجلس الأمن عملا ما. لهذا السبب تقوم الصين بإتباع إستراتيجية تأخير بشأن العقوبات وذلك عن تركيز خطابها السياسي بشكل كلي على أهمية الدبلوماسية، وقال سفير الصين في الأمم المتحدة في مطلع عام 2010 أن بلاده لن تدعم العقوبات وهو أمر تم تفسيره وعلى نطاق واسع بأن الصين لن تسمح لقرار بهذا الشأن في مجلس الأمن أن يصدر لأن الصين ستترأس مجلس الأمن في شهر كانون ثاني المنصرم. كما أن الصين بعثت مسؤولين من مستوى متوسط إلى اجتماع شهر كانون ثاني للاجتماع حول إيران في مجموع الخمس زائد واحد في نيويورك وهو ما أجبر الغرب على تأجيل اجراء نقاش جدي حول العقوبات، والتصريحات التي تأتي من طهران وبكين تشير إلى أنه ربما يكون هناك نوع من التنسيق، فكلما يزداد الضغط الغربي على إيران تقوم إيران باطلاق تصريحات تفيد أنها قد تكون مستعدة لقبول صفقة تبادل الوقود، وهو الأمر الذي يمكن بكين من استعمال هذه التصريحات كفرصة للتأكيد على الحل الدبلوماسي، وهناك ما يقارب من ست مناسبات قامت بها كل من بكين وطهران بهذا التمرين! ومقابل ذلك تقوم الولايات المتحدة بأخذ عدد من الإجراءات لتبرهن للصين بأن الحل الدبلوماسي لن يفضي بالضرورة إلى انصياع إيران، غير أن اتباع إيران للمسار الدبلوماسي يعظم من قوتها التفاوضية لأن كل طرفي الصراع يجنحوا لتقديم حوافز لتلقي دعم بكين، فطهران تبذل جهدا كبيرا من أجل ربط استراتيجية الصين للعلاقة النفطية بينهما، فيما تقوم الولايات المتحدة بتشجيع عدد من الدول العربية الرئيسية لزيادة صادراتها النفطية في محاولة منها لتقليل إعتماذ الصين على نفط إيران لأن ذلك يمكنها من التوصل إلى إتفاق مع الصين على العقوبات، وفي بداية عام 2009، قام "دينس روس" بطرح فكرة زيادة كوتا

¹ نفس المرجع.

النفط التي يمكن أن تحصل عليها الصين من المملكة العربية السعودية، غير أن الصين لم تشتري ذلك متعذرة بوجود إختلافات فنية بين النفط الإيراني والسعودي، كما أن الصين لا تترتاح لفكرة أنها تتلقى صفقات نفطية التي تعطي تأثيرا بشكل غير مباشر وضمني الولايات المتحدة¹.

بإختصار ما يحرك الصين في الموقف من العقوبات هو بالدرجة الأولى حاجتها الشديدة للطاقة، فصحيح أن العامل الإقتصادي هو في غاية الأهمية إلا أن العلاقة مع إيران تتأثر بحسابات السياسة المحلية والخارجية العريضة، فالعلاقات الثنائية القوية ساعدت الصين على تقوية مكانتها في الشرق الاوسط وفي وسط آسيا وساعدها في احداث موازنة تأثير الولايات المتحدة الإقليمية، وأكثر من ذلك هناك خلف الحسابات الاستراتيجية والعقلانية ما يبدو وكأنه تضامن سياسي وتاريخي بسبب خبرة الجانبين في الشرنمة والإستغلال من قبل القوى الغربية، كما أن هناك شعورا مشتركا من الإستياء من تدخل الولايات المتحدة في السياسة الداخلية للدول

إضافة إلى كل ما ذكر وبسبب أن رؤية الصين لمصادر التهديد تختلف جذريا عن الغرب، فإن صناع القرار في بكين لا يشتركون مع الغرب في تصورهم بأن معالجة الملف النووي هو أمر ملح، وهو أمر يدركه صناع القرار في واشنطن وهم يبذلون جهدا كبيرا لإقناع الصين بأن إيران هي على أعتاب التوصل إلى قدرة تخصيص عالية تمكنها من التحول بمشروعها ليكون عسكريا، وتحاول واشنطن إقناع بكين أن الامر غير مريح لكثير من الدول المحيطة بإيران وأن مواجهة عسكرية هي أحد الإحتمالات التي لا يجب إغفالها في حال إستمرار الصين في موقفها المؤيد لإيران، غير أن الصين التي تحاول دفع القرار لأقصى وقت ممكن لا تشعر أن المشروع النووي الإيراني يهدد مصالح الصين وعلى العكس من ذلك ترى بكين أن الأزمة الحالية تمنح الصين فرصة لتقوية تأثيرها في الإقليم قياسا بالقوى الغربية.

بصرف النظر عن الجهد الذي يبذله الغرب مع بكين، فالأخيرة مرشحة للإستمرار بنفس اللعبة تأخير ما يمكن تأخيره في وقت تحاول في بكين الموازنة في علاقاتها بين إيران والغرب وهو ما يمكن الصين من تعظيم مكتسباتها من الطرفين. لذلك على الأرجح أن تستمر الصين في تأييد دبلوماسية أكثر صبرا لكن من المؤكد أنها لن تصطف مع إيران على حساب العلاقة مع الولايات المتحدة، فهي أي

¹ نفس المرجع.

بكين تقيم وزنا أكثر لعلاقتها مع واشنطن، وإن وجدت نفسها معزولة في مجلس الأمن فعندها ستفاوض من موقع ضعف.

خلاصة الفصل الثاني:

خلاصة القول أن نرى أن إيران حاولت إمتلاك أسرار الصناعة النووية السلمية داخل الإطار القانوني والشرعي الذي تسمح به معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية، يؤكد ذلك عدم إدانة الوكالة الدولية لإيران، كما أنها لم تبرئها، الأمر الذي سهم في زيادة الغموض فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية للبرنامج النووي، لكن الإهتمام الإيراني المكثف بالبرنامج يؤكد نية إيران إمتلاك السلاح النووي أو على الأقل التقنية اللازمة لإنتاجه، ونستشف هذا من خلال إيتمرار إيران في تطوير برنامجها النووي و تأكيدها على حقها في الحصول على القدرات النووية السلمية، كما أن لبرنامج إيران النووي تدعيات مباشرة على الأمن والإستقرار في الشرق الأوسط ، وحصولها على السلاح سيؤدي بلاشك إلى موجة سباق تسلح نووي في المنطقة، وهذا بلاشك سيأثر على النظام الدولي ككل وسيحدث أضرار كبيرة على مصالح الدول الكبرى في منطقة الشرق الأوسط

الفصل الثالث: أبعاد التهديد النووي

الإيراني في الشرق الأوسط.

تختلف أبعاد الدول ودوافعها للحصول على قدرات نووية، فبالنسبة لإيران تتحرك سياستها النووية في إطار مجموعة معقدة من الدوافع والنوايا بعضها معلن وبعضها الآخر غير معلن، ويظهر ذلك بوضوح في برنامجها النووي على الرغم من أن دوافع إيران الظاهرية تبدو سلمية حتى الآن، ولكنها تتبع مبدأ الإستخدام المزدوج، ويؤكد هذا التزاوج القائم بين تطوير القدرات النووية وتطوير أنظمة صاروخية متعددة والشروع ببناء برنامج فضائي، وكلاهما يعني إحتمالية الإستخدام السلمي والعسكري في آن واحد، وقبل الخوض في أبعاد التهديد النووي الإيراني في الشرق الأوسط يستلزم علينا فهم طبيعة العلاقات الإيرانية الشرق أوسطية وذلك من أجل تحليل وفهم الأبعاد الحقيقية لإملاك إيران الأسلحة النووية.

المبحث الأول: طبيعة العلاقات الإيرانية الشرق أوسطية.

تؤثر القومية والدين على السياسة الخارجية الإيرانية المعاصرة بشكل معين، ففي خلال فترة حكم محمد رضا بهلوي، الذي نال لقب شاه إيران بعد تنازل والده عن العرش في عام 1941، كان هناك تركيز على الرموز الوطنية الفارسية والتراث العريق لحكام فارس، وعلى الرغم من أن سلالة بهلوي الحاكمة لم تشمل سوى رضا بهلوي وإبنه محمد، فإنها إدعت إرتباطها بالملكيات الفارسية القديمة التي نشأت منذ ما يقرب من 2500 عام، وكان الشاه يشير دائماً في خطبه إلى مؤسس الإمبراطورية الفارسية سايروس الثاني، الذي إستطاع إقامة حكم فارسي في منطقة شاسعة خلال جيل واحد، كما حصل الشاه على الألقاب القديمة مثل شاهنشاه (ملك الملوك)، وظل الله، ونائب الله، ومركز الكون، حتى إن الحرس الشخصي للشاه سمي العشرة آلاف خالد تيمنا بحرس سايروس الثاني.

صيغت محاولات الشاه لتحديث إيران وإعادة بناء "حضارة عظمى" على غرار التجارب السابقة في التاريخ الفارسي، كما أن حركة "الثورة البيضاء" الإصلاحية التي أعلن عنها في عام 1961، كانت تُشبه محاولات سايروس إقامة مملكة يعمها الخير دون إراقة الدماء، وقد سعى الشاه - نتيجة لتأثره بالماضي المجيد - إلى جعل إيران واحدة من أقوى خمس دول في العالم قبل نهاية هذا القرن¹.

¹ R.K. Karanjia, The Mind of a Monarch ,London :George Allen and Unwin, 1977 ,p243.

بدأ الشاه في توجيه أكبر قدر من الموارد للإنفاق العسكري لكي يتمكن من بناء حضارته الجديدة، وساعده على ذلك تزايد دخل إيران من البترول، وموافقة إدارة نيكسون على بيع السلاح له بكميات كبيرة، ووصل إجمالي تلك الصفقات إلى 6,7 بليون دولار خلال الفترة من 1974 - 1978، وبذلك أصبحت إيران أكبر مستورد للأسلحة الأمريكية في تلك الفترة، وتضاعف معدل الإنفاق على التسليح في الفترة من عام 1973- إلى 1976م¹.

بيد أن تأثير الإسلام على السياسة الخارجية للشاه كان محدوداً، وقد أكد أحد الدارسين المتخصصين في الشؤون الإيرانية أن تأثير الإسلام على السياسة الخارجية الإيرانية في فترة حكم رضا شاه (1925-1941) كان منعدماً تقريباً².

إصطدم البهلويون مع الزعماء الدينيين المسلمين، نتيجة لسياسة التحديث، حيث استاء هؤلاء الزعماء من تأكيد الشاه في عام 1976م "نحن - سلالة البهلوي الحاكم - لا نكن أي محبة إلا لإيران، ولا حماسة إلا لإجلال الإيرانيين، ولا نعترف بأي واجب إلا خدمة دولتنا وأمتنا".

جاء إستياؤهم هذا لتعارض الرأي بوضوح مع المفهوم الإسلامي للأمة، الذي يعطي الولاء للدين أولوية على الولاء للوطن.

بالرغم من أن أقوال الشاه وأفعاله كانت تبدو مناقضة للفكر الإسلامي، فقد حاول في مناسبات عديدة توظيف الإسلام لتحقيق أغراضه، إذ أعلن أن لديه رؤية دينية معينة في ثلاث مناسبات على الأقل، وغالباً ما كان يؤكد بأن الدين هو مرشده في سياساته، كما أنه سعى إلى الحصول على تأييد الزعماء الدينيين لنظامه السياسي في بداية حكمه، وحاول توظيف الرابطة الإسلامية في تعامله مع الدول الأخرى، كما يتضح من تأكيده على الوحدة الإسلامية لمنع تصدع العلاقات بين إيران والدول العربية³.

¹ U.S. Arms Control Disarmament Agency, World Military Expenditures and Arms Transfers, 1969-1978 (Washington: A.C.D., 1980), pp. 52 .

² Rouhallah K. Ramzani, The Foreign Policy of Iran, 1500-1941 (Charlottesville; University of Virginia Press, 1966), p. 305.

³ Shahrin Chubin and Sephehr Zabih, The Foreign Relations of Iran (Berkeley :University of California Press, 1974), p. 299.

حاول الشاه في الفترة من عام 1969 حتى 1975 استخدام الدين لإثارة الأغلبية الشيعية في العراق ضد قادتها الذين ينتمي معظمهم إلى الأقلية السنية¹.

إن وصول آية الله خوميني إلى الحكم في عام 1979، أصبح الدور الذي يقوم به رجال الدين في عملية صنع السياسة الخارجية أكثر وضوحاً، وقد أدرك الشعب الأمريكي أثر الدين على الحياة السياسية حين رأى على شاشات التليفزيون المسلمين الإيرانيين وهم ينشدون شعارات معادية لأمريكا خارج السفارة الأمريكية في طهران، التي أصبحت سجناً لحوالي خمسين من الرهائن الأمريكيين ابتداءً من نوفمبر عام 1979، ثم هجوم الجماعات الإسلامية على المنشآت الأمريكية في دول أخرى، وهناك بعض المفاهيم الإسلامية التي قد تؤثر على السياسة الخارجية الإيرانية، فالإسلام دين حركي يبرر استخدام القوة لنشر الدين، ويرتبط بذلك مفهوم الجهاد الذي برز بصفة خاصة في المذهب الشيعي المسيطر في إيران، وقد تحدث الزعماء الإيرانيون عن الجهاد في حربهم مع العراق عام 1980م، كما قدم هذا المفهوم في الصراع العربي - الإسرائيلي.

شهدت هذه المرحلة من التاريخ الإيراني علاقات ذو طبيعة على الأغلب تصارعية مع دول الجوار والتي تخللتها علاقات ذو طبيعة تعاونية برزت بشكل أوضح خلال العقد الأخيرين بمجيئ الرئيس خاتمي 1998 نتيجة سياسته الإنفتاحية الجديدة التي تقوم على الحوار والإحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى في إطار الحرص على إستقرار المنطقة.

المطلب الأول: طبيعة ذات صبغة تعاونية.

إعتمدت إيران في تقاربها مع دول الشرق الأوسط على أسلوب المبادأة، وهو أسلوب لا ينتظر مبادرات بل يقدمها، وما جاء به الرئيس خاتمي من مبادرات، وبخاصة حوار الحضارات والانفتاح على دول العالم عامة ودول الجوار الجغرافي بخاصة، لهو خير دليل على ذلك. وذلك نتيجة للحرص الإيراني على هذا التقارب بعد أن خططت له معتمدة على خبرتها في علاقاتها مع هذه الدول؛ فمثلاً، نظرية أمن الخليج الإيرانية تقوم على نفس فكرة المبادأة على اعتبار أن من حق إيران بما لديها من مبررات تاريخية وجغرافية وبشرية وسياسية وعقائدية أن تضع نظرية لأمن الخليج تحقق مصالحها

¹A.i. Dawisha, "The Middle East," in Christopher Ciapham, ed., Foreign Policy in Developing States (Westmead, England: Saxon House, 1977), p. 55.

بما لا يتعارض مع مصالح الدول الأخرى، وهذه النظرية مبنية على التضامن والتعاون بين دول المنطقة وحدها من خلال القضاء على الخلافات بين هذه الدول أو خفضها إلى أدنى مستوى، خاصة في المسائل المهمة؛ الخلاف الحدودي، الخلاف المذهبي، الخلاف العرقي، والخلاف الأيديولوجي، وكذلك فإن النظرية الأمنية الإيرانية تتطلب ضرورة توفر عدة عناصر للمشروع الأمني، من أهمها الإدراك المشترك لمعنى الأمن بعيد المدى، عدم التعارض مع الأمن العالمي، والتطرق إلى كافة المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية¹.

1- العلاقات الإيرانية السعودية:

منذ إنتخاب الرئيس الإيراني محمد خاتمي (شهر محرم 1418هـ، مايو 1997م) أضحى طهران مزارا لكبار المسؤولين السعوديين، فقد زارها الأمير عبدالله ولي العهد آنذاك أثناء مؤتمر قمة المؤتمر الإسلامي بطهران في شهر ديسمبر 1997، وتعد أول زيارة رفيعة المستوى بين البلدين منذ قيام الثورة الإيرانية 1979، وزار وزير الدولة وعضو مجلس الوزراء الدكتور عبد العزيز الخويطر طهران بعيد انتخاب الرئيس خاتمي حاملا رسائل من كبار المسؤولين السعوديين إلى الرئيس الجديد والرئيس السابق هاشمي رفسنجاني، وزار طهران عام 1998 كل من سعود الفيصل وزير الخارجية ووفد من مجلس الشورى السعودي برئاسة رئيس المجلس الشيخ محمد بن جبير، وفي شهر مايو عام 1999 زار الأمير سلطان وزير الدفاع والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء آنذاك طهران حيث التقى خلالها كبار المسؤولين على رأسهم مرشد الثورة علي خامنئي². ويلاحظ على هذه الزيارات تأكيدها عمق الصداقة والإصرار على توثيق العلاقات بين البلدين.

قام في المقابل الجانب الإيراني بزيارات مماثلة إلى الرياض، فقد قام الرئيس الأسبق رفسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام بزيارة في شهر مارس عام 1998 على رأس وفد كبير ضم كلا من كمال خرازي وزير الخارجية آنذاك وعبد الله نوري وزير الداخلية وغيرهم من كبار المسؤولين ورجال الدين. قام الرئيس محمد خاتمي وفي مايو عام 1999 بجولة عربية شملت كلا من سوريا والسعودية وقطر، ونتيجة لهذه الزيارات، فقد إستأنفت الخطوط الجوية في كلا البلدين رحلاتها إلى البلد الآخر، وأقيم في جدة خلال شهر نوفمبر 1998 معرض للصناعات الإيرانية ضم منتجات أكثر

¹ عبد الله حسن النبالي: قراءات في الجمهورية الإسلامية الإيرانية: الجمهورية الإسلامية الإيرانية والتحديات العالمية، دون ناشر، عمان، 2005م، ص1-3.

² صالح عبدالعزيز النجدي: "التقارب السعودي- الإيراني دوافعه وأبعاده"، في موقع فيصل نور، تاريخ 1999، ص1.

من مائتي شركة ومصنع، وقامت سفن حربية إيرانية في شهر مارس 1999م بزيارة بروتوكولية إلى الموانئ السعودية كرمز للصدقة بين البلدين.

وصل الأمر إلى أن طرحت إيران فكرة التعاون العسكري بين الدولتين خلال زيارة الأمير سلطان لها عام 1999، إلا أن الأمير سلطان إستبعد هذه الفكرة آنذاك مفضلاً التركيز على جوانب التعاون في المجالات الأخرى، وقد توجت السعودية هذه العلاقات بين البلدين بتعيين سفير لها في طهران من أبناء الطائفة الشيعية الذي كان عضواً في مجلس الشورى السعودي¹.

نلاحظ من الزيارات التي يقوم بها المسؤولون الإيرانيون أنها تتبع من دوافع عقائدية بحرصهم خلال زياراتهم تفقد أبناء طائفتهم وتدارس أوضاعهم مع قيادة البلد المضيف، كما كان يحصل في زياراتهم للسعودية من التوجه إلى الأحساء والقطيف وغيرها من تجمعات شيعية في المنطقة الشرقية من السعودية.

أعلن الرئيس خاتمي في زيارة له للسعودية 2003م أن التقارب السعودي - الإيراني ضمان للمنطقة، بعد إستبعاده حصول إيران على الأسلحة النووية، كان ذلك في حديث للوطن السعودية 16 يوليو 2003، وقد أوضح في رد عن تقييم العلاقات مع السعودية²، فأجاب: "جيدة، يجب المقارنة بين الوضع قبل سبع سنوات وقبل هذه السنة، اليوم نحن أقرب إلى بعضنا، وحققتنا الثقة بعدم تدخل أي منا بشأن الآخر وإحترام الطرف المقابل، كما حققنا الإطمئنان بضرورة توسيع التعاون بين البلدين، وبالتالي يتمتعان (إيران والمملكة) بالأهمية والتأثير، وتقاربهما وحل خلافاتهما من شأنه أن يكون فعالاً جداً حتى إننا توصلنا في هذا الإطار إلى عقد الإتفاقية الأمنية المهمة، كما وقعنا بعدها مع البحرين واليمن والحديث اليوم هو توقيع إتفاقات مع الكويت وعمان وسائر الدول في الخليج".

بعد زيارة الرئيس محمود أحمد نجاد السعودية (بين 7-8 ديسمبر 2005)، للمشاركة في إجتماع القمة الطارئة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والذي عقد في مكة المكرمة، فقد وصف نجاد القمة الإسلامية الإستثنائية في مكة المكرمة بأنها مهمة وجاءت في وقتها المناسب بدعوة من خادم الحرمين الشريفين لمناقشة المستجدات والتحديات التي تواجه الأمة الإسلامية، وكان قد أكد في مؤتمر صحفي عقده في قصر الصفا في مكة المكرمة بحضور وزير الثقافة السعودي، أن العلاقات الإيرانية السعودية متنامية قائلاً إن إيران والسعودية دولتان مؤثرتان في المنطقة والعالم الإسلامي وأن بينهما

¹ نفس المرجع.

² هيثم مزاحم: "عقدة العلاقات بين واشنطن وطهران"، شؤون الأوسط، عدد حزيران 84، 1999م.

نقاط مشتركة كثيرة وأن وجهات النظر متقاربة، علما بأن الرئيس نجاد كان قد أعلن في أول مؤتمر صحفي له عن تعهده بانفراج العلاقات مع العرب.

تواصلت الزيارات في حقبة الرئيس محمود أحمددي نجاد لدول الخليج؛ فقد قام نجاد بزيارة إلى الكويت (27/فبراير/2006) هي الأولى من نوعها لرئيس إيراني منذ قيام الثورة عام 1979، وصرح بالقول أن قوة بلاده تعد قوة لدول المنطقة، وبالنسبة للخلاف الكويتي الإيراني بخصوص الجرف القاري وحقل الدرة، وهو الخلاف الموجود بين البلدين منذ أكثر من ثلاثة عقود، فقد قلل الرئيس من أهمية الخلاف، قائلاً: "إنه لا يوجد أي خلاف غير قابل للحوار والحل بين الدولتين".

إن العلاقات السعودية الإيرانية تكتسب أهمية خاصة في تشكيل منظومة العلاقات الخليجية الإيرانية، وذلك بحكم الثقل السياسي والتاريخي والديني والإقتصادي الذي تمثله الدولتان، فليس من باب الصدفة أن سياسة واشنطن تجاه منطقة الخليج قد إعتمدت على الدورين السعودي والإيراني في توجيه سياساتها بخصوص المنطقة لحقبة طويلة. لذلك فقد أدركت السياسة الإيرانية منذ عهد رفسنجاني أهمية العلاقة المتوازنة مع العربية السعودية لكونها الدولة الكبرى في مجلس التعاون الخليجي، وباعتبارها مفتاحاً لعلاقات عربية متوازنة، ونتيجة لذلك فقد شهدت العلاقات الإيرانية السعودية في العقد الأخير درجة عالية من التنسيق الإقتصادي والسياسي، تم ترجمتها إلى زيارات من قبل المسؤولين في كلا البلدين وعلى مستوى رفيع، كما ذكر سابقاً، توجت بتوقيع الإتفاقية الأمنية بين البلدين في طهران في شهر أبريل 2001، بحيث يمكن القول إن هذه الإتفاقية تمثل مرحلة مفصلية ليس في تاريخ الدولتين فحسب، بل في تاريخ الإقليم الخليجي كله نتيجة للإعتبارات التالية:

1- دور وأهمية الدولتين في تشكيل وترسيخ السياسات الأمنية في منطقة الخليج، إلى جانب إقتناعهما بأن العلاقات بينهما قد وصلت مرحلة من العقلانية والنضج غير مسبقين، وحسب ما قيل عن الإتفاقية من قبل الطرفين رسمياً وإعلامياً.

2- على الرغم من الطابع الأمني للإتفاقية (مواجهة عمليات التهريب، والجريمة المنظمة، وغسل الأموال . . . الخ)، فإن دلالاتها السياسة أكبر بكثير من تلك القضايا، إذ كانت بداية مرحلة تنسيق سياسي بين الدولتين في عدة مجالات لضمان الإستقرار في المنطقة.

3- تساعد الإتفاقية على تعزيز الثقة بين دول الخليج وإيران، ليكون مفتاحا في المستقبل لحل الكثير من المسائل العالقة بين ضفتي الخليج؛ مثل قضية الجزر الإماراتية المحتلة، وقضية الجرف القاري مع الكويت والسعودية.

4- تعزز الإتفاقية تنسيق الخطوات بين البلدين في المجالات الإقتصادية والإعلامية والثقافية ضمن مبادئ التعاون الجماعي وإحترام خصوصية الآخر¹.

2- العلاقات الإيرانية الكويتية :

بدأت في الأفق بوادر عدة حول تزايد درجة التقارب والاتصال بين طهران والكويت، ربما كان أبرزها كثافة زيارات مسؤولي البلدين، فبعد الزيارة التي قام بها وزير النفط، الشيخ سعود ناصر الصباح، إلى إيران في نهاية تموز/يوليو 2000 ، وتلك التي قام بها الشيخ ناصر صباح الأحمد، مستشار ولي العهد، في نيسان/أبريل من العام نفسه وزيارة وزير الثقافة الإيراني، عطا الله مهاجراني، إلى الكويت في أيار/مايو 2000 ، قام وزير الداخلية الإيراني، سيد عبد الواحد الموسوي، بزيارة إلى دولة الكويت في بداية شهر تشرين الأول/أكتوبر 2000 ، تلبية لدعوة نظيره الشيخ محمد خالد الصباح، بهدف تنسيق العمل الإيراني - الكويتي في التصدي لعمليات تهريب المخدرات، إضافة إلى مكافحة ظاهرة التسلُّل والتهريب التي شهدتها المياه الإقليمية الكويتية، وبحث سبل تعزيز التعاون الأمني بين البلدين².

رحب وزير الداخلية الكويتي بهذه الزيارة، وإعتبرها إنعكاسا لروح التعاون بين البلدين في شتى المجالات، لا سيما في المجال الأمني، مؤكداً أن العلاقات الكويتية - الإيرانية في تنام مستمر، ووصفها بأنها "متميزة"، مشدداً على أن الكويت تنتشد دائماً تحقيق المزيد من التقارب والإتصال مع طهران عبر تبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين.

أكد وزير الداخلية الإيراني من جهته أن بلاده تعمل على تعزيز التعاون وتوطيد أواصر الصداقة بين الجانبين، وبخاصة في المجال الأمني.

ظهر الإهتمام الكويتي بزيارة الوزير الإيراني واضحاً في برنامج الزيارة الذي أعد له، حيث عقد وزير الداخلية الإيراني، سيد عبد الواحد الموسوي، لقاءات مع أمير البلاد "الشيخ جابر الأحمد الصباح"

¹ مخلص مبيضين: العلاقات الخليجية الإيرانية 1997-2006 (السعودية حالة دراسة)، المجلد 04، العدد 02، المنار، 2008، ص 364.

² منصور حسني العتيبي: السياسة الإيرانية تجاه مجلس التعاون الخليجي 1979-2000، ط1، مركز الخليج للأبحاث، دبي الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص 265.

ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية "الشيخ صباح الأحمد" ورئيس مجلس الأمة "جاسم الخرافي" كما عقد لقاء مع أعضاء غرفة تجارة وصناعة الكويت، ولقاء آخر مع رجال الأعمال الكويتيين في السفارة الإيرانية بالكويت، حيث طرحت القضايا الاقتصادية والتجارية المشتركة.

إتساقاً مع هدف الزيارة الرئيس، عقد وزير الداخلية الإيراني جلسة مباحثات مع نظيره الكويتي، تم فيها بحث القضايا الأمنية ذات الإهتمام المشترك من أجل تفعيل دور الأجهزة الأمنية بين البلدين. وكان من أبرز نتائج هذه الزيارة اتفاق الطرفين على تأليف لجنة أمنية إيرانية - كويتية مشتركة، هدفها التنسيق والمتابعة في مجال مكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات، تلك الظاهرة التي تتسبب في العديد من المشكلات الأمنية التي لها تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة في كل من إيران والكويت¹.

تبدل الأجهزة الأمنية الكويتية جهوداً كبيرة لمواجهة النشاط المكثف لمهربي المخدرات الذين يتخذون من إيران بوابة للعبور إلى الأراضي الكويتية، ويعملون على إنتشار هذه الآفة بين أفراد المجتمع الذي فقد العديد من أبنائه نتيجة إدمانهم المخدرات، كما تم ضبط سبعمئة وتسعين كيلوغراماً من الحشيش، وعشرين كيلوغراماً من الهيروين، وعشرة كيلوغرامات من الأفيون، وذلك في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 1999 وحتى تموز/يوليو 2000 .

تركزت العلاقات بين إيران والكويت في البداية على المجال الأمني، وذلك لوجود مصلحة مشتركة بين البلدين تتمثل في مواجهة خطر المخدرات، ففي حزيران/يونيو 1998 قام وزير الداخلية الشيخ، محمد الخالد الصباح بزيارة رسمية إلى إيران على رأس وفد رفيع المستوى، أجرى خلالها مباحثات مع كبار المسؤولين الإيرانيين، تركزت على القضايا الأمنية المشتركة، لا سيما ما يتعلق بإيجاد الوسائل للحد من ظاهرة انتشار المخدرات، سواء في ما يتعلق بالإنتاج أم التهريب².

وقع البلدان في هذه الزيارة مذكرة تفاهم مشترك هي الأولى من نوعها، تدعو إلى التعاون بين البلدين في مجال مكافحة المهربين ومنع تسلل الأشخاص والسفن، وكذلك التعاون في مجال تهريب الأسلحة والذخيرة، كما تهدف المذكرة أيضاً إلى تشجيع التعاون في مجال مكافحة التزوير وتهريب العملات النقدية.

¹ نفس المرجع، ص 266.

² نفس المرجع.

تم في ضوء هذه المذكرة تأليف لجنة كويتية - إيرانية مشتركة، تضم خبراء ومختصين من البلدين لتنفيذ الإجراءات الخاصة بها، ولم ينحصر تطور العلاقات الكويتية - الإيرانية في المجال الأمني فقط، إذ شهدت العلاقات تنامياً ملحوظاً في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، وذلك على الوجه التالي:

أ - **المجال السياسي:** كان الحدث الأكثر بروزاً على مستوى العلاقات السياسية بين الكويت وإيران هو إقدام الأخيرة على بدء عمليات التنقيب عن الغاز الطبيعي في حقل درة البحري في منطقة الجرف القاري التي تم ترسيم حدودها بين الكويت والسعودية. وعلى الرغم من أن ذلك الحدث كان يحسب نقطة خلاف أو تصادم بين الدولتين، فإن التعامل الإيراني اعتبر الحدث مؤشراً قوياً على نية إيران بناء علاقات سياسية صحية مع جارتها الكويت.

تفهمت إيران القلق الكويتي، وتلقت إشارات احتجاج الكويت الهادئة على عمليات التنقيب في الجرف القاري الذي ما زالت تبعيته القانونية موضع نزاع، وأعلنت على لسان نائب وزير الطاقة مهدي حسني وقف عمليات التنقيب في الحقل، ولإثبات المزيد من الجدية وحسن النية، قامت إيران بسحب آليات الحفر والتنقيب من المنطقة.

إنطلقت الدولتان بعد ذلك في بدء مباحثات مشتركة بين وزارتي الخارجية في كلا البلدين، لإيجاد إطار نهائي بشأن تحديد حدود الجرف القاري، اعتماداً على المبادئ الأساسية لإتفاقية قانون البحار الدولية، لإقرار هذا الإطار، ومن ثم تمريره إلى برلماني الدولتين للمصادقة عليه، وقد عكس ذلك الحدث أمرين:

- إلتزام دولة الكويت بسياسة ضبط النفس حفاظاً على علاقات الجوار، ويظهر ذلك واضحاً في الدعوة الإيجابية لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد عند بدء إيران أعمال الحفر في الجرف القاري إلى عدم التصعيد الإعلامي، والعمل على حل الأمور بين الدولتين بهدوء.

- أن إستجابة إيران السريعة لاحتجاج الكويت تعكس عملياً سياسة الرئيس محمد خاتمي التي إستند إليها منذ ترشيحه للرئاسة، والتي تقوم على إزالة نقاط الخلاف بين إيران والدول العربية، من أجل الإرتقاء بمستوى العلاقات اعتماداً على التفاهم السياسي وإحترام كل طرف أوضاع ومصالح الطرف الآخر.

بدأ من ناحية أخرى تصريحات المسؤولين الإيرانيين أن هناك درجة كبيرة من التوافق بين الرؤية الكويتية والإيرانية تجاه ممارسات النظام العراقي الحاكم والقضية العراقية بصفة عامة، فقد صرح وزير الخارجية الإيراني، سيد عبد الواحد الموسوي، خلال زيارته إلى الكويت في تعقيبه على التهديدات العراقية المتتالية للكويت بأن "إيران لا تقبل أي تهديد من قبل أي دولة لدولة أخرى، وإنها تريد المحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة".

طالب العراق باحترام وتطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بحرب تحرير الكويت، موضحاً أن "مسألة الشعب العراقي تختلف عن مسألة رئيس وحكومة النظام العراقي"¹.

ب - **المجال الإقتصادي:** كانت الكويت محطة رئيسة للبضائع الإيرانية طوال عقد التسعينيات، حتى أنشئت سوق على الساحل الكويتي لتسويق البضائع الإيرانية أطلق عليه السوق الإيرانية، وظلت القوارب الخشبية التي تنقل البضائع سمة مميزة لهذه السوق حتى بعد نقل موضعها إلى منطقة أخرى لدواع أمنية. بلغت قيمة ما إستوردته الكويت من إيران في الفترة من 1993-1997 نحو 300 مليون دولار، كما صدرت الكويت إلى طهران في الفترة ذاتها ما قيمته 55 مليون دولار، وذلك من دون حساب ما صدرته الكويت من النفط ومشتقاته إلى إيران.

ظهرت مؤشرات عدة على إتجاه الدولتين نحو المزيد من تطوير العلاقات الإقتصادية في ما بينهما، ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:

- قام وزير النفط الكويتي الشيخ سعود الناصر الصباح بزيارة إلى طهران في نهاية تموز/يوليو 2000، إلتقى خلالها الرئيس، محمد خاتمي، ووزير النفط، بيجان زانجانة وعددا من كبار المسؤولين الإيرانيين، وعقدت مباحثات حول عدد من القضايا الإقتصادية المشتركة، بهدف تفعيل التعاون في هذا المجال، من بينها وحدة منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك، والتعاون الكويتي-الإيراني للمساعدة على إستمرار هذه الوحدة.

- في إجراء يعد الأول من نوعه، وقعت إيران والكويت في تموز/يوليو 2000 مذكرة تفاهم تنص على تفعيل لجنة فنية مشتركة لتقييم كميات الغاز الطبيعي الإيراني التي تحتاجها الكويت لسد إحتياجاتها، وقد إقترحت إيران أن يكون حجم التصدير اليومي إلى الكويت ثلاثمئة مليون قدم مكعب، يضح عبر خط أنابيب جنوبي، على أن تكون هذه الكمية قابلة للزيادة مستقبلاً.

¹ نفس المرجع، ص268.

- وقعت الدولتان في كانون الثاني/يناير 2000 مذكرة تفاهم بشأن الإجراءات المعترف بتطبيقها لتعزيز وتنمية التعاون التجاري الثنائي بين البلدين، وتبادل الوقود، وتشجيع المشاركة في المعارض التجارية والمناطق الحرة حيث تقرر السماح للتجار الإيرانيين بالدخول إلى الكويت من دون تأشيرات دخول لمدة اثنتين وسبعين ساعة¹.

- مشروع لنقل المياه من إيران إلى الكويت، حيث يتم ضخ المياه العذبة من سد كاركي في شمال غرب إيران - الذي يعتبر ثالث أكبر سد في العالم - إلى الكويت عبر خط أنابيب بحري تحت الخليج يصل طوله إلى مئتين وعشرة كيلومترات، وسينتج هذا المشروع ماء صالحة للشرب تصل كميتها إلى مئتي مليون غالون من الماء المحلى يوميا للاستخدام الصناعي والمنزلي في الكويت، ويتوقع الانتهاء من ذلك المشروع بحلول عام 2005 ، ومن المنتظر أن يتم من خلاله نقل المياه إلى الكويت لمدة ثلاثين عاما بتكاليف أقل من تحلية المياه في الوقت الحاضر، ومن ثم سيعمل ذلك المشروع على تخفيض حدة مشكلة المياه في الكويت، التي تستهلك حاليا نحو مئتين وخمسة وخمسين مليون غالون يوميا، وتكلف عملية تحلية الألف غالون ما بين تسعة إلى أحد عشر دولارا².

يعد مشروع الربط القاري الذي تسوق له دولة الكويت أكبر الفرص المستقبلية للتعاون الإيراني - الكويتي في المجال الإقتصادي، ويستهدف هذا المشروع ربط إقتصادات آسيا مع القوقاز عبر إيران والكويت فالبحر المتوسط، ومن ثم العراق في مرحلة ما بعد صدام حسين، وذلك من خلال إيجاد منطقة إقتصادية ضخمة لا تقوم على الصناعة النفطية لدولها فقط، وإنما تعتمد أساسا على برامج إعادة التصنيع وصناعة السياحة الدينية.

لهذا المشروع أهمية كبيرة بالنسبة إلى واقع التنمية في دولة الكويت، وضرورة البحث عن مصادر بديلة، أو مساندة للدخل القومي المتمثل بالنفط، هذا فضلا عن كونه استئنافا لدور الكويت الناجح في مرحلة ما قبل النفط بوصفها وسيطا تجاريا في المنطقة³.

ج - **المجال الثقافي:** كانت العلاقات الثقافية بين إيران والدول العربية - ومنها الكويت - قد تأثرت بصورة واضحة بالتطورات السياسية التي شهدتها المنطقة في العقدين الأخيرين، وما ألقته هذه التطورات من ظلال على الحوار الإيراني - العربي، أدى ذلك بدوره إلى وجود قطيعة طويلة بين

¹ نفس المرجع، ص 269.

² أحمد محمد طاهر: العلاقات الخليجية الإيرانية: نظرة مستقبلية، السياسة الدولية، العدد 146، أكتوبر 2001، ص 113.

³ منصور حسني العتيبي: السياسة الإيرانية تجاه مجلس التعاون الخليجي 1979-2000، ص 270.

المتقنين في إيران والكويت، وإلى نوع من الاغتراب وتراكم الكثير من نقاط الالتباس في العلاقات الثقافية بينهما، وصل في بعض الأحيان إلى ما يشبه الخطاب المتصادم بين الطرفين.

بدأت إيران بإتباع سياسة الإنفتاح على العالم، بدأ المتقنون الإيرانيون بالدعوة إلى بدء حوار عربي-إيراني، وسيلة وحيدة للتخلص من ترسبات الماضي، وتنفيذا لهذا الاتجاه، وقعت الكويت وإيران معاهدة ثقافية مشتركة في حزيران/يونيو 1999، تالت بعدها مظاهر التعاون بين البلدين، ومن أهم هذه المظاهر ما يلي:

- قام وزير الثقافة الإيراني، عطا الله مهاجراني، بزيارة إلى الكويت في أيار/مايو 2000 لتقى خلالها وزير الإعلام سعد بن طفلة وذلك لبحث سبل التعاون الإعلامي والثقافي بين الكويت وإيران.

- هناك مبادرات عدة تفرضها المؤسسات الأهلية في الكويت لإقامة جسور تصل بين الثقافتين العربية والإيرانية، ومن بين هذه الجهود تلك التي بذلتها مؤسسة عبد العزيز البابطين في الإعداد لملتقى الشاعر الإيراني سعدي الشيرازي في طهران بالتعاون مع رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية، حيث شهدت أطراف عدة لهذا الملتقى بالنجاح والتميز.

- شاركت الكويت في المؤتمر الثاني عشر للتقارب بين المذاهب الإسلامية الذي نظمته إيران في حزيران/يونيو 1999، وكان مبدأ إقامة المؤتمر هو محاولة التقريب بين المذاهب الإسلامية المختلفة بهدف تقوية شوكة المسلمين وتجاوز خلافاتهم.

- تقرر أن تكون الكويت مقرا لأمانة الحوار العربي - الإيراني التي تولدت فكرة إقامتها في ملتقى الشاعر الإيراني سعدي الشيرازي، بهدف تقريب وجهات النظر العربية والإيرانية في مجال التعاون بين الجانبين¹.

3- العلاقات الإيرانية البحرينية :

قام وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي في نهاية شهر آذار/مارس عام 2000، بزيارة إلى البحرين أجرى خلالها مباحثات مع المسؤولين البحرينيين، تناول الاجتماع الأول للجنة السياسية المشتركة تطوير التعاون الثنائي، حيث كانت تلك الزيارة نتوججا للزيارة التي قام بها وزير الخارجية البحراني الشيخ محمد بن مبارك في أيار/مايو 1999 لطهران، وتم خلالها الاتفاق على تأليف لجننتين

¹ نفس المرجع، ص 171.

وزاريتين سياسية واقتصادية لدفع التعاون الثنائي إلى الأمام، وقد فتحت تلك الزيارة صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين، حيث رأى الرئيس الإيراني السابق، هاشمي رفسنجاني ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، في تلك الزيارة أنها تأتي في إطار ما تقوم به إيران لبناء سياستها على مراعاة حسن الجوار مع بلدان المنطقة، وقال إنه على اعتقاد راسخ بضرورة رعاية المصالح الوطنية لكلا البلدين، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتعامل على أساس الإحترام المتبادل¹، وجاءت تلك الزيارة لتخفف من جو التوتر الذي كان سائدا بين البلدين، حيث إن الجانبين كانا قد إتهما بعضهما بعضا بالتسبب في إحداث توترات سياسية وأمنية عن طريق دعم الشيعة في البحرين، بينما إتهمت إيران الأخيرة بأنها إرتكبت ممارسات عنيفة ضد المواطنين الشيعة وإنتهكت حقوقهم السياسية والدينية والإقتصادية، ووصل الأمر إلى حدود بالغة الصعوبة قبل أربع سنوات خلال الإضطرابات التي ضربت البحرين، وإتهمت طهران بدعمها على الرغم من نفيها الدائم لذلك لكن البلدين وفي محاولة لكسر حاجز الشك العميق بينهما، تبادلوا السفراء في كانون الثاني/يناير عام 2000 لأول مرة منذ عام 1996، وواصل مسؤولو البلدين زيارة بعضهما بعضا، بدءا من إستقبال المنامة لوزير التجارة الإيراني محمد شريعتمداري وإنتهاء بزيارة خرازي ومرورا بالإتفاق على معاودة تشغيل الخط البحري بينهما، وقد إنعكست تلك التحركات على نمو حجم التجارة البينية بين إيران والبحرين، حيث إرتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من 26,39 مليون دولار عام 1995 إلى 27,13 مليون دولار عام 1996، ثم إلى 29,9 مليون دولار عام 1997، وذلك بسبب نمو الصادرات البحرانية إلى السوق الإيرانية، لتحقق البحرين بذلك فائضا في تجارتها مع إيران، وعلى الرغم من التراجع الذي أصاب العلاقات التجارية بين البلدين في عام 1998، فإن الحركة التجارية ما لبثت أن عادت بقوة بين البلدين منذ العام 1999، حيث تشير الأرقام الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء في مملكة البحرين أنه خلال الفترة من 1999 إلى آب/أغسطس 2002 بلغ حجم التجارة البينية مع إيران نحو 217,7 مليون دولار، منها 113,9 مليون دولار صادرات بحرانية، و 103,7 مليون دولار واردات، لتحقق البحرين فائضا تجاريا مقداره 10,18 مليون دولار².

¹ التدمري: إضاءة على العلاقات الإيرانية العربية بين عهدين العهد البهلوي وعهد الجمهورية الإسلامية ومتطلبات التغيير، ج1، مطبعة رأس الخيمة الوطنية، الامارات العربية، 2000، ص 226 .

² العلاقات الاقتصادية الخليجية الإيرانية: عوامل التقارب وآفاق المستقبل، شؤون خليجية، السنة 5، العدد 32، شتاء 2003، ص137.

تم توقيع إتفاق بين البلدين في 19 سبتمبر 2000 ينص على تسهيل إنتقال المواطنين، ومعاودة فتح الخط البحري بين البلدين، وذلك بالإضافة إلى إنشاء عدد من اللجان المشتركة في المجالات السياسية والإقتصادية¹.

4- العلاقات الإيرانية الإماراتية:

الملاحظ في العلاقات الإيرانية الإماراتية أنه على الرغم من التوتر السائد في العلاقات السياسية بين البلدين نتيجة مشكلة احتلال إيران جزر الإمارات الثلاث، طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى، فإن ذلك لم يقف يوماً عائقاً أمام تطوير البلدين العلاقات البينية على كافة الأصعدة الأخرى لتلك العلاقات.

فالإمارات تعد - وبحق - الشريك التجاري الأول لإيران في منطقة الخليج العربي، وثاني أكبر شريك تجاري لإيران بعد ألمانيا على مستوى العالم، وقد إستحوذت الإمارات على أعلى نسب في العلاقة التجارية مع إيران خلال الفترة من 1997 وحتى 1999 ، حيث بلغت نسبة 76,5 في المئة و84,7 في المئة و 91,3 في المئة من مجموع تجارة دول مجلس التعاون مع إيران بقيمة 1034 مليون دولار و1136,6 مليون دولار و 1527 مليون دولار خلال السنوات المذكورة بالترتيب، بل إن حجم التبادل التجاري بين البلدين قد ارتفع ليصل إلى 1653 مليون دولار في عام 2000 ، منها 1325 مليون دولار صادرات إماراتية، مقابل 328 مليون دولار واردات من السلع والمنتجات الإيرانية، لتحقق الإمارات بذلك فائضاً تجارياً بلغ 997 مليون دولار، وتجدر الإشارة إلى أن الصادرات الإيرانية إلى إيران هي في معظمها وبنسبة 99 في المئة تجارة إعادة تصدير للمنتجات، وتتم بصفة أساسية عبر دبي، حيث توجد نصف الشركات التجارية الإيرانية التي تتعامل مع الإمارات، التي يبلغ عددها نحو ثلاثة آلاف وخمسمئة شركة، تعمل تحت إشراف مجلس العمل الإيراني، ويتركز معظمها في منطقة جبل علي التجارية، وهو ما نشط من حركة الاستثمارات الإيرانية في الإمارات وبالعكس، حيث بلغ حجم الاستثمارات الإماراتية في جزيرة قشم الإيرانية نحو 1,5 مليار دولار حتى شباط/فبراير عام 1997².

¹ طاهر أحمد محمد: العلاقات الخليجية الإيرانية: نظرة مستقبلية، السياسة الدولية، العدد146، أكتوبر 2001 ، ص 113.

² العلاقات الاقتصادية الخليجية الإيرانية: عوامل التقارب وآفاق المستقبل، ص138.

إمتد التقارب بين البلدين إلى النشاط السياحي، حيث شهد قطاع السياحة تطوراً ملحوظاً بين البلدين، إذ بلغ عدد السياح الإيرانيين إلى الإمارات ما يزيد على 25000 سائح شهرياً، كما بلغت الرحلات الجوية التي تنقل القادمين من دبي إلى إيران فقط نحو 83 رحلة أسبوعياً، أي بمعدل 382 رحلة شهرياً¹.

5- العلاقات الإيرانية القطرية:

أفتتح في قطر في كانون الثاني/يناير 1999 المعرض الخامس للمنتجات الإيرانية، وتم عقد إجتماع اللجنة القطرية الإيرانية المشتركة على هامش المعرض برئاسة وزير المالية والتجارة القطري ووزير الطاقة الإيراني، وإنتهى الإجتماع بتوقيع مذكرة تفاهم لدعم وتطوير العلاقات الإقتصادية والتجارية، وإنشاء مركزين تجاريين في الدوحة وبوشهر، وتبودلت الزيارات الرسمية بين مسؤولي البلدين لتأكيد الرغبة الصادقة في التعاون ودعم العلاقات بين البلدين، وخلال زيارة وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني إلى إيران في نيسان/أبريل 1999، ذكر أن تفعيل العلاقات القطرية مع إيران على كل الأصعدة هو قرار خاص بقطر وحدها.

خلال الزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني محمد خاتمي إلى الدوحة ضمن جولة شملت سوريا والسعودية في مطلع شهر أيار/مايو 1999، لم يتم التعرض لقضية الجزر الإماراتية أو العلاقات القطرية - الإسرائيلية، وذلك حرصاً على عدم تعريض العلاقات الثنائية لأي شائبة، وتم خلال تلك الزيارة توقيع مجموعة من الإتفاقيات في مختلف المجالات التعاونية، وهي:

- إتفاقية بشأن تشجيع وحماية الإستثمارات.
- إتفاقية في مجال الشباب والرياضة.
- بروتوكول للتعاون العمالي والإجتماعي.
- مذكرة تفاهم بين وزارتي الداخلية حول مكافحة الإرهاب.
- مذكرة حول التعاون السياحي.
- مذكرة حول التعاون الإذاعي والتلفزيوني.
- إتفاقية تعاون بين غرفتي التجارة والصناعة في البلدين.

¹ طاهر أحمد محمد: العلاقات الخليجية الإيرانية: نظرة مستقبلية، ص 113.

- الإتفاق على تفعيل عمل اللجنة المشتركة بين البلدين¹.

وقعت قطر وإيران في 19 تموز/يوليو عام 2000 خمس إتفاقيات ومذكرات تفاهم في المجالات الثقافية والفنية والإعلامية والصحية وتجنب الإزدواج الضريبي².

بالرغم من جهود التقارب المتبادل بين البلدين، فإن حجم التبادل التجاري لا يعبر عن تلك الجهود بالشكل المناسب، فقد إنخفضت الصادرات القطرية إلى إيران من 58,5 مليون دولار عام / 1995 إلى 1996 إلى أحد عشر مليون دولار عام 2000 / 1999 ، ثم إلى 3,87 مليون دولار فقط عام 2000 / 2001 ، بينما إرتفعت واردات قطر غير النفطية من إيران من 19,2 مليون دولار إلى 20,2 مليون دولار ثم إلى 22,46 مليون دولار خلال الفترة نفسها، الأمر الذي يحمل معه عجزا في الميزان التجاري القطري وفائضا في الميزان التجاري لمصلحة إيران خلال الأعوام من 1999 إلى 2000³.

6- العلاقات الإيرانية العمانية:

ترددت أنباء حول إتفاق أمني ودفاعي بين سلطنة عمان وإيران، على الرغم من نفي الأولى لذلك جملة وتفصيلا، وإعلان طهران أنه قد تم توقيع اتفاق أمني مع سلطنة عمان حول قضايا المرور عبر مضيق هرمز ومكافحة تجارة المخدرات والتهريب ومحاولات التسلل، وكان قد تردد في وقت سابق من هذه الأحداث ما مفاده وجود وساطة عمانية بين الولايات المتحدة وإيران، على الرغم من نفي مسقط لذلك الأمر، ولا سيما أن الأخيرة ترتبط بعلاقات جيدة بكلتا الدولتين، وأثير هذا الأمر خلال الزيارة القصيرة التي قام بها الرئيس الأمريكي كلينتون إلى مسقط عقب انتهاء جولته في الهند وباكستان وبنغلادش في نهاية شهر آذار/مارس 2000 .

إن العلاقات التجارية بين إيران والسلطنة في واقع الأمر تعتبر منخفضة نسبيا مقارنة بالعلاقات الإيرانية - البحرانية مثلا، شأنها في ذلك شأن العلاقات التجارية بين إيران وقطر، ووفقا للإحصاءات الصادرة عن إدارة الجمارك الإيرانية، يلاحظ أن الصادرات العمانية إلى إيران قد انخفضت قيمتها من 1,68 مليون دولار عام 1996 / 1995 إلى 0,399 مليون دولار عام 2000 / 1999 ، ولكنها

¹ التقرير الإستراتيجي الخليجي: 1999-2000 ، دار الخليج، الشارقة، 2000، ص138 .

² طاهر أحمد محمد: العلاقات الخليجية الإيرانية: نظرة مستقبلية، ص 138.

³ نفس المرجع .

عادت لترتفع بنسبة 494 في المئة إلى 2,37 مليون دولار عام 2001 / 2000 ، ومع ذلك فإن الميزان التجاري بين البلدين يميل لمصلحة إيران¹.

7- العلاقات الإيرانية السورية:

كانت الأهداف في السعي لتأسيس علاقات إيرانية - سورية، تتقارب لدى نظامي الحكم، فكلاهما يسعى إلى تكريس ذاته في مواجهة ضغوط خارجية وداخلية معا، فالنظام الإيراني الوليد حينها كان يرمي إلى تعزيز ثورته عبر ترسيخ بنية النظام السياسي داخليا من خلال إستجلاب شرعية خارجية، وهي فكرة تصدير الثورة، التي عبر عنها من خلال الحرب مع العراق.

برع نظام الأسد الأب في المقابل في إستجلاب الشرعية الخارجية على حساب الداخل، بغية تكريس حكم دكتاتوري كان يواجه ضغطا داخليا معارضا، وصل إلى حد الصدام المسلح عام 1982، وضغوطا خارجية تهدد إستمراره سواء على الجبهة اللبنانية التي كان قد إحتلها منذ عام 1976، أو في تصاعد التوتر في علاقاته على الجبهة الشرقية مع العراق منذ عام 1979، وإبتعادا عن الحليف التقليدي المصري (بعد إتفاق كامب ديفيد) ومنذ 1973، وتوترات في علاقاته مع دول مجلس التعاون الخليجي، أي إن النظامين كانا معزولين إقليميا، ويواجهان تحديات مشتركة، تتقاطع أبرزها في العراق، ولعل التحالف بين دمشق وطهران، هو بالدرجة الأولى مؤشر على عزلة سورية في المحيط العربي، ومحاولة لإيجاد بديل لهذه العزلة².

قدمت هذه العلاقات شرعية إقليمية للنظام الإيراني ودعمًا لنظام الأسد السياسي وعسكريا وإقتصاديا، سواء عبر الدعم المالي أو عبر الإسناد العسكري للقوات السورية في لبنان، كما مثلت مخرجا لأزمة شرعية نظام الأسد الأب، ساعدته على الإستمرار في الحكم لعقود لاحقة.

كما إستطاعت القوات السورية الحصول على هامش تحرك أوسع في لبنان بفضل الوجود الإيراني في هذا البلد من خلال حزب الله (الذي أنشأته إيران لإسناد قوات الأسد في صراعه مع إسرائيل للهيمنة على لبنان).

¹ منصور حسني العنبي: السياسة الإيرانية تجاه مجلس التعاون الخليجي 1979-2000، ص 276 .

² كارولين دوناتي: الإستثناء السوري بين الحداثة والمقاومة، ترجمة: لما العزب ، الطبعة الأولى، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2012، ص 160.

بينما تعزز موقف دمشق المالي مع تنمية السياحة الشيعية والتعاون الإقتصادي الثنائي، حيث أصبحت إيران تشكل أهم سوق بالنسبة إلى الاقتصاد السوري ولاسيما فيما يخص السياحة الدينية، ففي عام 1984 زار أكثر من 160 ألف إيراني سورية، وقد إستغلت دمشق هذه العلاقة لتقترض من طهران مبالغ كبيرة دون أن تكون لها نية سداد هذه المبالغ في المستقبل¹.

هذه العلاقة المميزة أدت في حزيران/يونيو 2006 إلى إبرام إتفاق دفاع مشترك قال الإيرانيون بشأنه "إن إيران تعتبر أمن سورية من أمنها"، ويتعلق التعاون العسكري بإمداد سورية بالأسلحة البالستية ويهدف إلى تحسين قدرات دفاع الجيش السوري، وبتطوير أسلحة غير تقليدية وبتدريب عسكريين سوريين في إيران، وكان للحرس الجمهوري السوري مستشارون إيرانيون، كذلك ساهم الإيرانيون في تحديث نظام الإتصالات الخاص بالرئاسة السورية².

إعتبرت القيادات الإيرانية الدفاع عن النظام السوري جزءا من الدفاع عن الأمن القومي الإيراني، حيث صرح الرئيس السابق نجاد في أول زيارة له إلى سورية: "إن سورية هي خط الجبهة الأمامي للدفاع عن الأمة الإسلامية"، وأكد وزير الدفاع الإيراني السابق شمخاني على أن: "سورية عمق إستراتيجي لإيران، وهي جزء من الأمن القومي للجمهورية الإيرانية في المنطقة، وتولي طهران دائما أهمية لأمن الأراضي السورية³".

أشارت عدة تقارير إلى أن إيران تكفلت بتمويل بعض مشتريات السلاح السورية من روسيا، وذلك خلال الزيارة الثانية التي قام بها الرئيس الإيراني السابق لدمشق تموز/يوليو 2007، جرى خلالها الإتفاق على قيام إيران بتمويل صفقات أسلحة روسية لسورية⁴.

يلاحظ تكرار زيارات الأسد الابن لإيران منذ توليه الحكم، حيث زار الأسد الابن إيران عقب تسلمه للحكم عام 2001، لتأكيد تحالفه مع إيران، وإظهار البعد الخارجي في سياسته عبر تعزيز ربطها بالقوة الإيرانية على حساب البعد العربي، كما زارها ثانية حين تولى نجاد سدة الحكم عام 2005،

¹ المرجع السابق، ص 162-163.

² عبد الجليل زيد المرهون: قصة العلاقات السورية الإيرانية، الجزيرة نت، 2013/8/21، www.aljazeera.net.

³ أشرف كشك: التحالفات الإقليمية لإيران .. السياسة تتجاوز الإيديولوجيا، السياسة الدولية، العدد 165، يوليو 2006، ص 117.

⁴ أحمد إبراهيم محمود: الصناعات العسكرية الروسية: تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية، السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007، ص

وأعاد زيارتها مرة ثالثة عام 2008، وكرر الزيارة عام 2010، لتكون أكثر الوجهات على قائمته الخارجية، على خلاف والده الذي لم يقم سوى بزيارة واحدة إلى إيران عام 1990.

وصف الأسد الابن علاقته بإيران في زيارته عام 2005 ل طهران: "يعتقدون بأن العلاقة مع إيران كأنها علاقة مع عدو، وهذا الكلام غير مقبول في سورية، إيران بلد صديق، بلد جار، بلد هام في المنطقة حتى لو إختلفنا معه، فالأفضل أن نذهب إلى إيران ونقول لها أنت أخطأت، نحن نختلف معك¹".

شهدت العلاقات على المستوى الإجماعي - العقائدي تطورا مهما في هذا العقد، إذ أطلقت الحكومة السورية العنان للجمعيات التبشيرية الشيعية المدعومة من الحكومة الإيرانية، لتتسط في معظم المدن والأرياف السورية، على المستوى السني بالتحديد، والعلوي بشكل محدود، عبر تقديم معونات مالية نقدية أو عينية أو استطبابية، وتوسيع الحوزات الشيعية في غير مناطق التواجد الشيعي، وإدارة إيرانية مستقلة للمقامات الشيعية خارج إطار السلطة السورية، حيث تم إنفاق ملايين الدولارات على تطوير تلك المقامات، بغية إستيعاب العدد المتزايد من السياحة الدينية الشيعية، كما سعت إيران إلى إستقطاب نخب بعينها، سواء عبر تشييع تلك النخب، أو تمويل نشاطاتها بغية تجنيدهم ضمن المشروع الإيراني (إستئجار العقول والأقلام)، تحت إشراف مباشر من مكتب المرشد في طهران، وعبر أذرع حزب الله في سورية، ومنهم على سبيل المثال، مكتب آل البيت في حلب وريفها بقيادة عبد الصاحب الموسوي ممثل المرشد الإيراني علي خامنئي.

كما شهدت دمشق وريفها إتساعا كبيرا في الحوزات الشيعية، حتى باتت ثالث أكبر حوزة في العالم بعد حوزة (قم) في إيران وحوزة (النجف) في العراق، وتكشف الإحصائيات عن وجود 500 حوزة علمية وحسينية في سورية تتوزع على المدن السورية يدرس فيها الآلاف من رجال الدين الإيرانيين². كما أقدمت الحكومة السورية في ذات الفترة، باعتقال كثير من الناشطين الأحوازيين الحاصلين على حق اللجوء السياسي في سورية، أو حاملي الجنسيات الأوروبية منهم، وإيداعهم المعتقلات

¹ أميرة اسماعيل محمد العبيدي: العلاقات السورية-الإيرانية في عهد الرئيس السوري بشار الأسد، مجلة التربية والعلم، المجلد 7، العدد 3، 2010، ص 4.

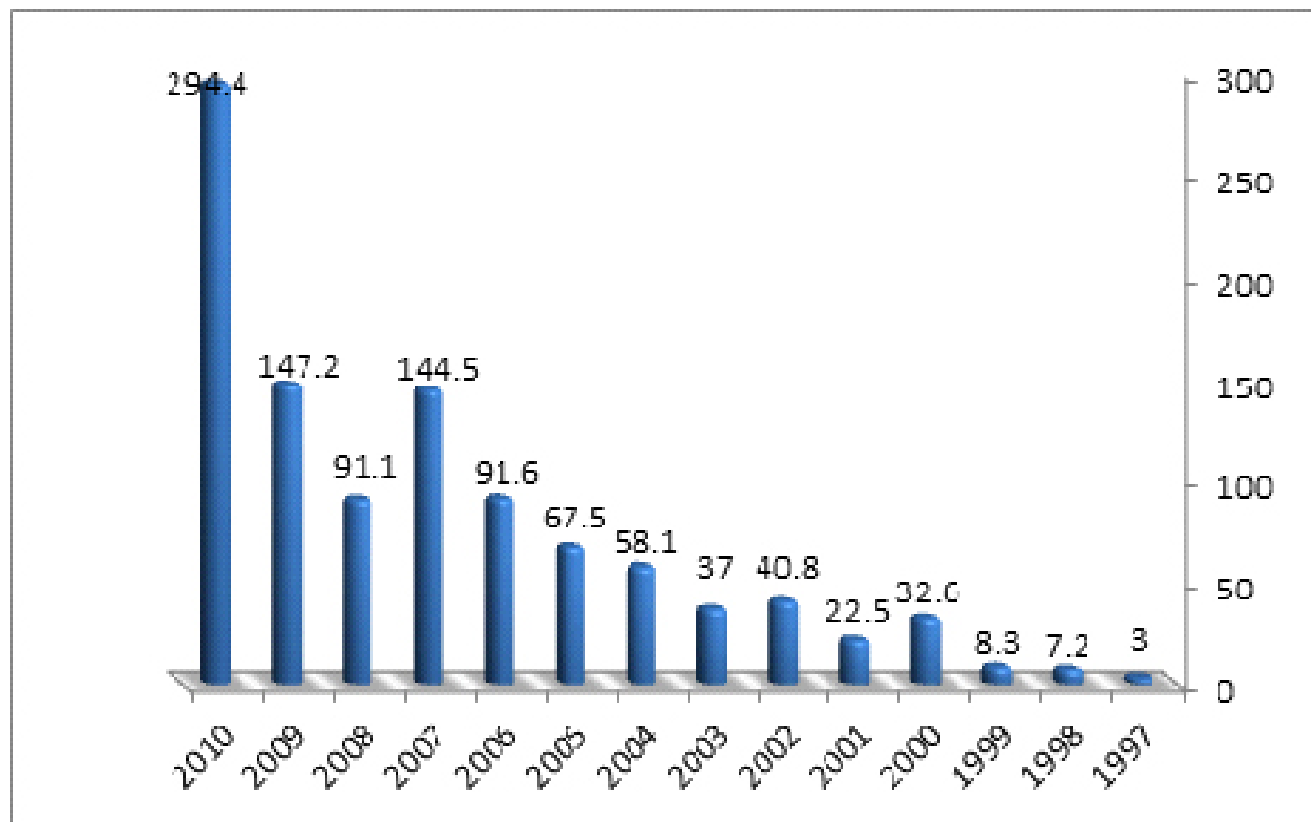
² "500 حوزة علمية وحسينية في سوريا... المزارات الإيرانية تغزو دمشق تمهيدا لفتح خيمة معاوية"، موقع فيصل نور،

السورية، وتعريضهم لحملة تعذيب قبل تسليمهم للحكومة الإيرانية التي حكمت على كثير منهم بالإعدام أو بالسجن المؤبد، والتضييق على نشاط من بقي منهم في دمشق، وخاصة الطلاب منهم.

أما على مستوى العلاقات التجارية بين الطرفين، فقد شهدت توسعا ملحوظا في ذات الفترة، رغم بقاءه على المستوى الرسمي دون كثير من العلاقات التجارية للدولتين مع الدول الأخرى، وظل الميزان التجاري يميل إلى صالح طهران بنسبة كبيرة جدا، على حساب الإقتصاد السوري.

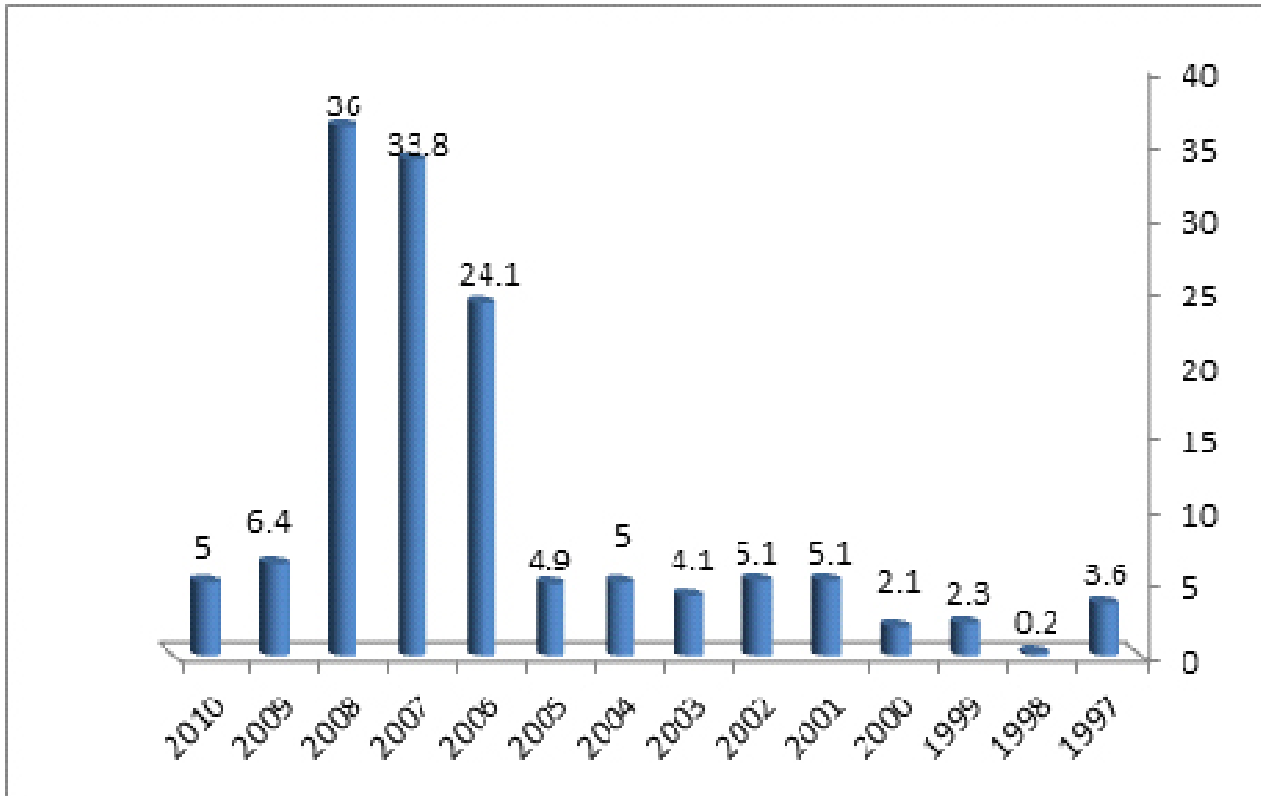
شكل رقم (1)

حجم التبادل التجاري بين إيران وسورية (مليون دولار)¹:



إذ لم تسجل الصادرات السورية إلا نسبة محدودة في تلك العلاقات، لتبلغ أوجها في أعوام 2006-2007-2008 بنسبة تراوحت بين الربع والثالث، قبل أن تعود للهبوط ثانية إلى نسبة متدنية جدا.

¹ الإحصائيات مستقاة من: دراسة عن العلاقات الاقتصادية بين الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية، إعداد: دائرة الدراسات في غرفة تجارة دمشق، الإصدار 2، 2012.

نسبة الصادرات السورية في الميزان التجاري السوري-الإيراني (%)¹:

إستثمرت إيران أموالا كثيرة ومصادر ومهارات وعمالا في سورية، وتكثفت هذه الإستثمارات على وجه التحديد في السنوات القليلة التي سبقت الإنتفاضة التي إنبثقت في آذار/مارس 2011 في سورية، إلا أن العلاقات الإقتصادية الإيرانية - السورية لا تقتصر على تلك المبالغ الكبيرة من الأموال والمصادر التي خصصت للإستثمارات في وسائل النقل والبنية التحتية السورية، ذلك أن السلطات الإيرانية وقعت قبل أشهر قليلة من إندلاع الثورة الشعبية اتفافية للغاز الطبيعي بقيمة 10 مليار دولار مع سورية والعراق لبناء خط أنابيب للغاز يبدأ في إيران ويمر في سورية ولبنان وصولا إلى البحر المتوسط حتى يصل إلى عدد من الدول الغربية، ووفق هذه الإتفاقية فإن العراق وسورية سيحصلان على كميات معينة من الأمتار المكعبة من الغاز الطبيعي كل يوم، وحظي هذا الإتفاق بموافقة المرشد الأعلى علي خامنئي الذي أقر بتخصيص مبلغ 5,8 مليار دولار كمساعدة لسورية من مركز الأبحاث

¹ الإحصائيات مستقاة من: دراسة عن العلاقات الإقتصادية بين الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية، إعداد: دائرة الدراسات في غرفة تجارة دمشق، الإصدار 2، 2012.

الإستراتيجية الذي يركز في أعماله على إستراتيجيات إيران في ستة مجالات مختلفة بما فيها أبحاث السياسة الخارجية، والشرق الأوسط والخليج العربي وأبحاث الاقتصاد السياسي الدولي¹.

كما أبرم تعاقد مهم آخر قبل إندلاع الثورة في سورية بغرض تأسيس بنك مشترك في دمشق، تملك فيه الحكومة الإيرانية 60%، والمفروض أن يسمح الإتفاق لإيران بتعيين مواقع مالية أخرى تتم فيها تحويلاتها إلى سورية، وكان يسمح للبنوك السورية في ذلك الوقت بالتعامل في النواحي التجارية والتحويلات مع الدول الغربية قبل فرض العقوبات بعد إنطلاق الثورة².

8- العلاقات الإيرانية الأردنية:

يعود تاريخ العلاقات الأردنية - الإيرانية من عام 1949، عندما وقعت الدولتان معاهدة الصداقة التي ركزت على إقامة علاقات حسنة وتعزيز التعاون بين البلدين، ومنذ ذلك الوقت شهدت العلاقات تطورا تدريجيا تمثل في توقيع إتفاقية التعاون الثقافي 1960، والتعاون التجاري 1963، ومن ثم التعاون في مجال القضايا المالية 1973، وبعدها التعاون السياحي 1975 والتي لم يكتب لها التنفيذ بسبب قيام الثورة 1979.

تأثر تطور العلاقات الأردنية الإيرانية بالتغيرات السياسية الداخلية لإيران، فنظامها السياسي الملكي مكنها من تكوين علاقة مناسبة مع الأردن والغرب، ومن ثم الولايات المتحدة، لكن بعد إطاحة ثورة الخميني بالنظام الملكي عام 1979، جاءت نخب ذات توجهات سياسية إيرانية مختلفة وهذه النخب هي:

- المحافظون التقليديون 1979 - 1997: والذين سيطروا في الغالب على مجريات السياسة الإيرانية منذ الثورة حتى وصول الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي.

- الإصلاحيون 1997 - 2005: والذين استطاعوا التحكم بالسياسة الداخلية والخارجية والتي شكلت دافعا أمام دول المنطقة للنتقارب مع إيران.

- المحافظون الجدد 2005 - الآن: جاءت بتولي الرئيس أحمددي نجاد، فقد شكلت تصريحاته ورسائله السياسية عاملا هاما في تراجع العلاقة بين إيران والدول العربية، ومنها الأردن.

¹ تحليل العلاقات الإيرانية السورية من خلال منظور الدور الإيراني المعقد في سوريا، صحيفة القدس، 2013/1/6، www.alquds.com.

² نفس المرجع.

تحسنت العلاقات بين الأردن وإيران بعد عدة سنوات من إنتهاء الحرب الإيرانية العراقية عام 1991، عندما إنتقى الراحل الملك حسين عاهل الأردن، والرئيس الإيراني السابق رافسنجاني، في المؤتمر الإسلامي في السنغال، وساعد الإجتماع بشكل تدريجي على تغيير مسار العلاقات الأردنية الإيرانية بصورة واضحة، مما أدى إلى تعزيز التبادل الثقافي والتعاون التتموي الإقتصادي، وتعود هذه الديناميكية الجديدة إلى حد كبير إلى الإصلاحات السياسية الداخلية الحاصلة في إيران، ومصحة الأردن في التواصل مع الرؤساء الإصلاحيين السابقين أكبر هاشمي رافسنجاني ومحمد خاتمي، وبلغ العصر الإصلاحي ذروته عام 2003 بالزيارة الرسمية التي قام بها الملك عبدالله الثاني في أيلول 2003 إلى طهران، بناء على دعوة من الرئيس السابق خاتمي بعد وقت قصير من بدء الحرب في العراق¹.

عقدت اللجنة الأردنية - الإيرانية المشتركة إجتماعها الأول في عمان خلال الفترة من 11 - 13 حزيران 1995، حيث ترأس الجانب الأردني المهندس علي أبو الراغب وزير الصناعة والتجارة في المملكة الأردنية الهاشمية، وترأس الجانب الإيراني المهندس محمد رضا نعمت زاده وزير الصناعة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وأثناء زيارة المهندس محمد رضا نعمت زاده وزير الصناعة الإيراني للأردن أستقبل من قبل الملك الحسين، كما أستقبل الوزير الضيف من قبل ولي العهد الأمير الحسن، حيث تم خلال اللقائين إستعراض مجمل العلاقات بين البلدين وسبل تطويرها بما يحقق الأهداف التتموية العريقة للشعبين المسلمين .

كما أستقبل الوزير الضيف من قبل سيادة الشريف زيد بن شاكر رئيس الوزراء وإستعراض العلاقات الإقتصادية والتجارية بين البلدين كما أجري مباحثات مع كل من وزراء الخارجية والنقل والتخطيط، تم خلالها مناقشة عدة مواضيع للتعاون في المجالات التي تهتم البلدين .

هذا وقد قام الوزيران بإفتتاح المعرض الإيراني الثالث في عمان أثناء زيارة وزير الصناعة الإيراني للأردن متزامنا مع إجتماعات هذه اللجنة .

قامت اللجنة المشتركة بإستعراض لكافة أوجه التعاون الإقتصادي والتجاري بين البلدين حيث تم تبادل وجهات النظر حول السبل الكفيلة تنميتها وتطويرها، وقد أعرب الجانبان عن إرتياحهما العميق

¹ أندرو جونسون و محجوب الزويري: معضلة السياسة والأمن في العلاقات العربية الإيرانية : حالة الأردن، وحدة الدراسات الإيرانية - مركز الدراسات الاستراتيجية -، الجامعة الأردنية، -، http://www.fnoor.com/main/articles.aspx?article_no=4278

لتطابق وجهات النظر بينهما لكافة القضايا التي تمت مناقشتها أثناء هذه الاجتماعات، كما أشاد الطرفان بالقرارات والتوصيات التي توصلت إليها اللجنة التحضيرية المشتركة .

خلال هذه الاجتماعات تم بحث المواضيع التالية :

1 - أشار الوزيران للاتفاقية الموقعة بالأحرف الأولى في طهران بتاريخ 18/8/1994 وإتفقا على إقرار هذه الاتفاقية في عمان بشكلها النهائي بتاريخ 13/6/1995 وتعتبر هذه الاتفاقية سارية المفعول من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها بين الطرفين عبر القنوات الدبلوماسية فيهما .

2 - إتفق الوزيران على إقرار ما تم الإتفاق عليه في محضر إجتماع اللجنة التحضيرية المشتركة الموقع في عمان بتاريخ 11/6/1995 والذي تضمن أهم النقاط التالية :

أولا : في مجال التعاون التجاري والصناعي¹:

إستعرض الجانبان أوجه التعاون التجاري والصناعي الممكنة بين البلدين حيث تم الإتفاق على ما يلي:

* دراسة الجدوى الإقتصادية لإقامة مشروع مشترك لإنتاج حامض الفوسفوريك وسماد (DAP) .

* تزويد الجانب الإيراني بعينات من الفوسفات الخام الأردني عال النوعية بهدف زيادة تصدير الفوسفات الأردني للسوق الإيراني .

* إستعداد الجانب الإيراني لإستيراد سماد (DAP) من الأردن ومن خلال عقود طويلة الأمد بكمية مقدارها 500 ألف طن سنويا .

* قيام الجانب الإيراني بإستيراد احتياجاته من فلوريد الألمنيوم من الأردن ومن خلال عقود طويلة الأمد .

¹ مذكرة تفاهم لنتائج أعمال اللجنة الأردنية - الإيرانية المشتركة التي عقدت في عمان من 11 - 13 حزيران 1995.

* إستعداد الجانب الأردني لاستيراد الأمونيا السائلة والكبريت من إيران ومن خلال عقود طويلة الأمد.
* موافقة الجانب الأردني على تقديم المساعدات الفنية للجانب الإيراني لتحسين نوعية الفوسفات الخام المستخرج من المناجم الإيرانية .

* إيفاد وفد من شركة مناجم الفوسفات الأردنية الى إيران خلال مدة لا تزيد عن شهرين من تاريخ توقيع هذه المذكرة لتنفيذ ما تم الإتفاق عليه في محضر اجتماع الطرفين المرفق بهذه المذكرة .

* دراسة إمكانية مشاركة الأردن في معرض طهران الدولي الواحد والعشرين وكذلك إقامة معرض خاص للمنتجات الأردنية في طهران عام 1996 .

* إنشاء هيئة أردنية - إيرانية مشتركة من القطاع الخاص من كلا البلدين .

* دراسة إمكانية إقامة مصانع مشتركة لإنتاج الجرارات الزراعية والباصات والحافلات في الأردن .

* أطلع السادة الوزراء على ما تم بحثه بين الجانب الإيراني والمؤسسة الأردنية للإستثمار والذي تم فيه بحث مشروع شركة الزجاج الأردنية واقتراحات الجانب الأردني في المشاركة في المشروع أو تأجيره أو بيعه، ورد الجانب الإيراني على هذه المقترحات بإرسال وفد فني إيراني للإطلاع على المشروع وتقديم تقرير فني متكامل للجانبين، وعلى ضوء ذلك ستقرر الجهات الإيرانية المعنية كيفية التعامل مع هذا المشروع، وقد أبدى الجانب الإيراني استعداداه الكامل بتقديم المساعدات والخبرات الفنية الإيرانية لمساعدة الشركة الأردنية واستقبال الفنيين الأردنيين لهذا الغرض .

ثانيا : التعاون في مجال النقل:

أ - النقل البري :

1- أجرت السلطات المعنية في البلدين سلسلة من المفاوضات أدت إلى الإتفاق على مشروع إتفاقية النقل البري الدولي للركاب والبضائع، إن الطرفين ومع إطلاعهما بأهمية تطبيق الإتفاقية المذكورة وتطوير التبادل التجاري وتشجيع السياحة بينهما، وافق الطرفان على توفير الأرضية المناسبة لتنفيذها إبتداء من تاريخ توقيعها، وكذلك متابعة الترتيبات اللازمة من خلال المصادقة عليها في البلدين بالسرعة الممكنة.

2- أكد الجانبان على أهمية إصدار التأشيرات المتعددة السفرات للكوادر المعنية بنقل الركاب على ان تكون هذه التأشيرات صالحة لمدة ثلاثة أشهر وكذلك إصدار التأشيرات للكوادر المعنية بنقل البضائع على أن تكون هذه التأشيرات صالحة لمدة ثلاثة أشهر أيضا ، كما وافق الطرفان على تنظيم الترتيبات اللازمة لتنفيذ هذه الاتفاقية سريعا وإعلام الجانب الآخر بذلك .

3- إتفق الجانبان على عقد إجتماعات بين مندوبي شركات النقل الدولي للمسافرين ، وذلك بغرض إبرام عقود النقل المنتظم للمسافرين في البلدين خلال الشهرين القادمين .

4- تم التفاهم بين الطرفين على ان يزود كل منهما الطرف الآخر بقائمة بالمؤسسات المرخصة للنقل الدولي للبضائع والمسافرين¹ .

ب - النقل البحري :

* أكد الطرفان على أهمية تطوير العلاقات بينهما في مجال النقل وخاصة النقل البحري وإجراء مباحثات بناءة حول ذلك، كما تم تبادل مشروع اتفاقية مقترحة للنقل البحري التجاري والموانئ بين البلدين خلال الإجتماع ، وقد اتفق الطرفان على دراسة النصوص المتبادلة بينهما خلال مدة أقصاها ثلاثة شهور ، كما تم التفاهم بينهما لإجراء الترتيبات اللازمة لإجراء المفاوضات وتنظيم النقل البحري التجاري والموانئ بصيغتها النهائية.

* أعلن الجانبان إستعدادهما الكامل لتوفير التسهيلات وإتخاذ الترتيبات اللازمة لشحن البضائع المتبادلة بين البلدين بواسطة شركات الملاحة البحرية التجارية في البلدين .

ج - النقل الجوي : إتفق الطرفان على تطوير التعاون في مجال النقل الجوي (ركاب وشحن وبضائع) وكذلك التعاون في مجالات التدريب وتبادل الخبرات الفنية وإعادة تشغيل الرحلات المباشرة بين البلدين وتقديم التسهيلات اللازمة لذلك من خلال عقد إجتماع ثنائي بين الملكية الأردنية والخطوط الإيرانية في أقرب فرصة ممكنة .

¹ نفس المرجع.

د - التعاون في مشاريع النقل: عرض الجانب الإيراني الإمكانيات الفنية المتوفرة لديه ورغبته بالمساهمة في تنفيذ المشاريع التنموية في الأردن في مجالات الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات وصناعة وسائط النقل، وقد أبدى الجانب الأردني ترحيبه بالمقترح الإيراني واستعداده لتطوير التعاون في تلك المجالات .

ثالثا : التعاون في مجال السياحة:

إتفق الجانبان على تشجيع الجهات المعنية في البلدين للتعاون في مجال السياحة ووضع الآليات التي تؤدي الى توقيع اتفاق سياحي بينهما وذلك خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع هذه المذكرة .

رابعا : في مجال البريد والاتصالات:

عبر الجانبان عن رغبتهما في تقوية العلاقات بين البلدين في مجال تبادل المعلومات الفنية المتعلقة بالبريد وطلب الجانب الإيراني فتح أربع قنوات هاتفية مباشرة بين البلدين ووعده الجانب الأردني بدراسة هذا الطلب .

خامسا : التعاون في مجال الطاقة:

أبدى الجانب الإيراني رغبته بتصدير الصناعات الكهربائية وخبراته الهندسية والإنشائية في مجال توليد ونقل وتوزيع الكهرباء وتكرير النفط الخام والغاز الطبيعي ، وقد رحب الجانب الأردني بالتعاون مع الجانب الإيراني في هذه المجالات من خلال المشاركة بالعطاءات التي يطرحها الجانب الأردني، كما تباحث الجانبان حول موضوع قيام الجانب الإيراني لتمويل وبناء خزانات لتخزين الغاز السائل (LPG) في الأردن، وإتفق على تشكيل لجنة فنية ومالية من الجهات المعنية في البلدين لدراسة هذا الموضوع وتقديم إقتراحاتها لوزير الصناعة والتجارة الأردني ووزير الصناعة الإيراني وذلك خلال شهرين من تاريخ توقيع هذه المذكرة .

سادسا : التعاون التدريبي:

أ - عرض الجانب الإيراني على الجانب الأردني المشاركة في الدورات التدريبية التي تعقد في إيران في مجال الإدارة الإستراتيجية الدولية، وقد وعد الجانب الأردني بدراسة هذا العرض .

ب - عرض الجانب الإيراني تقديم عشرة منح تدريبية للأردن في مختلف المجالات، وقد رحب الجانب الأردني بذلك¹ .

9- العلاقات الإيرانية الفلسطينية:

ساد العلاقات الإيرانية الفلسطينية حالة من التعاطف والتضامن شهدت صعودا وهبوطا بين شرائح مختلفة من المجتمع الإيراني منذ بدايات الثورة الإيرانية وإلى الآن، غير أن تعاضم هذه الحالة بدأ خلال إنتفاضة الأقصى وصعود حركة المقاومة الإسلامية حماس إلى سدة الحكم بعد فوزها في الانتخابات التشريعية الأخيرة.

* **بدايات العلاقة:** تعود العلاقات الإيرانية الفلسطينية إلى الأيام الأولى لإنتصار الثورة الإسلامية على نظام الشاه محمد رضا بهلوي في فبراير 1979، حين كان أول أعمالها على المستوى العملي طرد السفارة الإسرائيلية من طهران، وتحويلها إلى مقر لتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى المستوى المعنوي إستقبلت الوفد الفلسطيني برئاسة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في طهران استقبال الفاتحين، بعد أن قطعت القيادة الإيرانية الثورية علاقاتها بإسرائيل.

منذ ذلك التاريخ احتلت القضية الفلسطينية والدعوة للجهاد مكانة خاصة في السياسة الخارجية الإيرانية على مستوى منظومة القيم الأيديولوجية والأبعاد الثورية الهامة في الخطاب الأيديولوجي الرسمي بالرغم من التداخل في العلاقة بين السياسة الخارجية الإيرانية وكثير من المبادئ الأيديولوجية الثورية مثل تصدير الثورة وغيرها، فالحل النهائي لمشكلة الفلسطينيين عند المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي كان وما زال يكمن في الجهاد الكامل ضد النظام الصهيوني، وبالمقابل على المستوى الفلسطيني حظيت شعارات الثورة المعادية للإستعمار والصهيونية، وقضاؤها على نظام الشاه الذي كان ركنا أساسيا للإستعمار الغربي في المنطقة، وحديثها عن تحرير فلسطين ومقدساتها الإسلامية، بترحيب واسع من منظمة التحرير والشعب الفلسطيني، وبادرت حركة التحرير الوطني

¹ نفس المرجع.

الفلسطيني (فتح) إلى إرسال عدد من كبار ضباطها إلى إيران لتدريب قوات الثورة المنتصرة، رغم أن جيش الشاه الذي انضم بمعظم ضباطه وجنوده إلى الدولة الوليدة كان من أفضل جيوش المنطقة تسليحا وتدريبيا وكفاءة¹.

لم يتوقف أحد -وبالذات من القوميين والتقدميين، والمتقنين عموما- عند نوعية المذهب الديني الذي تنتمي إليه الثورة ذلك أن المذهبية الدينية لم تكن تحثل في حياة الفلسطينيين خاصة في الأوساط الثقافية والسياسية و الإجتماعية، ما تحثله هذه الأيام من تفسيرات وأبعاد.

* **تحول جديد في العلاقة:** بنجاح حزب الله اللبناني -والذي يتلقى تأييدا من إيران- في إجبار قوات الإحتلال الإسرائيلي على الإنسحاب من جنوب لبنان وتعثر إتفاقيات السلام العديدة المبرمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين منذ اتفاق أوسلو العام 1994، وإندلاع إنتفاضة الأقصى في أكتوبر/تشرين الأول 2000، إتخذ مستوى التعاطف الإيراني مع القضية الفلسطينية بعدا آخرا على الساحة الفلسطينية، برزت تجلياته في بدء التأييد والدعم الإيراني المادي لكل من حركات، الجهاد الإسلامي، وحماس، وبعض أذرع كتائب شهداء الأقصى التابعة لفتح على مستوى التدريب والتمويل والدعم والإمدادات².

بفوز حركة حماس بغالبية مقاعد المجلس التشريعي في العام 2006 بعد الإنسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، أبدت إيران دعمها وتعاطفها الكبير مع القضية الفلسطينية والحكومة الفلسطينية التي شكلتها حماس، بعد أن فرض العالم حصارا مشددا على الفلسطينيين لإرغام حكومتهم على الإعتراف بإسرائيل ونبذ المقاومة والإعتراف بالإتفاقات الموقعة.

10- العلاقات الإيرانية اللبنانية:

قبل الحديث عن واقع العلاقات بين لبنان والجمهورية الإسلامية الإيرانية حاليا، لا بد من الإضاءة السريعة على الجذور التاريخية التي حكمت هذه العلاقة وهي جذور عميقة ضاربة في عمق التاريخ، من هذا المنطلق بالذات وعند مناقشة العلاقات الثقافية بين البلدين، لا بد من التطرق الى موجات

¹ أحمد فياض: العلاقات الفلسطينية الإيرانية خرجت من مربع الفتور، مركز الجزيرة للدراسات، 2007/02/14،

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/ea669903-e327-43e1-a593-c4727343cada>

² أحمد فياض: نفس المرجع.

الهجرة التاريخية والتلاقح الثقافي بينهما، ففي العهد الصفوي هاجر عدد كبير من العلماء المسلمين من لبنان إلى إيران حيث مهدت هذه الهجرة للتحول في الفقه والفكر الإسلامي، وعلى الرغم من مضي عدة قرون على هذه الهجرة لا تزال تدرس كتب البعض من هؤلاء العلماء في الجامعات والحوزات العلمية والدينية في إيران، وكثيرا منهم استوطنوا إيران، كما هاجر عدد كبير من العائلات الإيرانية خلال العهود التاريخية المختلفة إلى لبنان لتندمج في النسيج الاجتماعي والوطني اللبناني وعددهم يقارب عشرات الآلاف.

رغم ان هذا التبادل الغزير بين البلدين شهد بعض المد والجزر خلال فترات زمنية متفاوتة وقصيرة الأمد، الا ان الخط البياني لهذه العلاقات لم ينقطع يوما حتى قبل إندلاع شرارة الحرب اللبنانية عام 1975، حين كان هناك ما يقارب العشر رحلات جوية ومباشرة بين البلدين أسبوعيا معظم روادها من الطلبة والتجار والسياح، وهناك اليوم في إيران منتديات لمئات من الإيرانيين الذين تخرجوا من الجامعات اللبنانية، كما أن عدد خريجي الجامعات الإيرانية من اللبنانيين ليس قليلا أيضا وحتى قبيل إنتصار الثورة الإسلامية في إيران فقد كانت وشائج الود والمحبة قائمة بين اركان الثورة وقادتها الذين هم الآن يتصدون لمواقع المسؤولية والصدارة فيها وبين لبنان .

لعل هذا ما قصده بالذات فخامة الرئيس محمد خاتمي حين خاطب دولة الرئيس رفيق الحريري في إحدى زيارته لطهران حين رد على دعوته له لزيارة لبنان وتأكيد أنه اللبنانيين بأجمعهم بانتظار زيارة فخامته، فرد قائلاً "لدي إشتياق كبير لزيارة لبنان، ومنذ توليت مسؤولياتي الرئاسية توأقا لزيارة لبنان"، واصفا لبنان بأنه "موئل الأدب والثقافة العربية وهو العروس الجميلة في المنطقة"، فللبنان الكثير في قلب إيران الثورة والشعب والقيادة، كما كان للإمام الخميني الكثير من الولاء والحب لدى شريحة هامة من اللبنانيين¹.

* في المجال السياسي و الدبلوماسية:

يعود التمثيل الدبلوماسي بين البلدين الشقيقين إلى عام 1912 تاريخ إفتتاح أول قنصلية إيرانية في لبنان، ما لبث أن تحولت فيما بعد وتحديدا في العام 1927 الى قنصلية عامة إيرانية لكل من

¹ جريدة المستقبل: العلاقات اللبنانية – الإيرانية إمتداد عميق في التاريخ وسعي دائم للتطوير، شارع سببوز ، بيروت ، لبنان، العدد 1292،

10 أيار 2003، ص4.

سوريا ولبنان وفلسطين مركزها بيروت، إضافة إلى ذلك فإن إيران كانت من أوائل الدول التي
إعترفت بإستقلال لبنان عام 1943 وإقدمت على رفع مستوى علاقاتها بها.

أما أول رئيس جمهورية لبناني زار ايران فكان الراحل كميل شمعون عام 1957، وفي عام
1997 زار طهران الرئيس السابق إلياس الهراوي على رأس وفد كبير مشاركا في قمة منظمة
المؤتمر الاسلامي والتي كانت برئاسة ايران حينها ليعود فخامة رئيس الجمهورية العماد إميل لحود
لزيارة طهران في 20 نيسان عام 2000 ويشهد بنفسه على حفاوة التكريم، وحسن الضيافة التي
وجدها لدى القيادة الإسلامية في ايران، والتي تكلفت بذلك اللقاء التاريخي والغير مدرج على جدول
الزيارة مع علي خامنئي والذي خاطبه بالقول "تعرف انكم انتم الذين جعلتم للبنان المكانة المميزة في
هذا العالم بفعل قيادتكم الحكيمة، وتصديكم للعدوان الاسرائيلي" مضيفا، " إعلموا أن لكم موقعا مميزا،
وما نعرفه عنكم هو ذكرى طيبة".

إذا كان رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري قد زار طهران للمرة الأولى عام 1997 ليكون أول
رئيس حكومة لبنانية يزور طهران منذ 25 عاما، ثم إتبعها بثلاث اخر في السنوات القليلة الماضية،
فإن رئيس مجلس النواب نبيه بري حين يزور طهران لا يعتبر نفسه ضيفا على أهلها ومسؤوليها.
فإن بالمقابل كبار المسؤولين الايرانيين ولا سيما رئيس مجلس الشورى الشيخ علي أكبر ناطق
نوري قد زار لبنان عام 1998 في إطار حركة تبادل الزيارات بين كبار مسؤولي البلدين والتي لا
تزال ناشطة منذ النصف الأخير من عقد التسعينات حتى يومنا الحاضر، حيث شهدت العلاقات قفزة
نوعية يمكن أن ترقى معها إلى وصف العلاقات الإستراتيجية والمميزة على المستوى السياسي،
ويطمح الجانبان من خلال جملة الإتفاقيات والتفاهات والخطوات التي ترجمتها عمليا على المستوى
الإقتصادي والتجاري.

* في العلاقات الإقتصادية:

تطورا للعلاقات الإقتصادية بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ولبنان فقد عقد البلدان خلال
السنوات الأخيرة سلسلة إجتماعات على مستوى اللجنة الإقتصادية المشتركة انتهت الى التوقيع على
العديد من الإتفاقيات منها إتفاقية منع الازدواج الضريبي، إتفاقية دعم وتشجيع الإستثمارات المتبادلة في

مجال النقل البري والبحري والجوي، إضافة إلى الإتفاقية التجارية والزراعية وإتفاق البروتوكول المالي بين البلدين¹.

فإستنادا الى إتفاقية البروتوكول المالي، ستقوم الجمهورية الإسلامية الإيرانية بتسديد خمسين مليون دولار تنفيذًا لبعض المشاريع العمرانية في لبنان من قبل شركات إيرانية أو لتصدير منتجات إيرانية إلى لبنان حيث يجري المسؤولون في البلدين محادثات حول كيفية تأمين الإعتمادات المذكورة وإيفاد المقاولين الإيرانيين الى لبنان تنفيذًا للمشاريع العمرانية التي يقترحها مجلس الإنماء والإعمار في لبنان لا سيما في مجال إنشاء الطرق والمسلك الصناعي والكهرباء والماء والمجارير حيث يتوقع وضع هذه الإتفاقيات موضع التنفيذ .

أما حجم التبادل التجاري بين البلدين يقدر بحوالي 50 مليون دولار سنويا وتقيد إحصاءات الجمارك اللبنانية أن حجم الصادرات الإيرانية الى لبنان في العام 2002 بلغ 29,687 مليون دولار فيما بلغ حجم الصادرات اللبنانية إلى إيران حسب إحصاءات الجمارك الإيرانية في نفس العام نحو 27,806 مليون دولار.

تشكل المجففات والمحاصيل اللبنانية والسجاد والمنسوجات أهم المنتجات الإيرانية المصدرة إلى لبنان فيما تشكل المنتجات الميكانيكية والكهربائية والورق والكرتون والصناعات والنسيج والمعادن أهم ما يصدره لبنان الى إيران وبالإضافة إلى تعاونها مع لبنان في مجال إعادة بناء الجسور التي قصفتها إسرائيل وفي مجال بناء المدارس والمستشفيات في مختلف المناطق اللبنانية، فقد بادرت الجمهورية الإسلامية الإيرانية مؤخرًا إلى إنشاء مستشفى الشيخ راغب حرب الذي يضم 240 سريرًا في النبطية وهو مجهز بأحدث التجهيزات الطبية مثل جهاز MRI وجهاز تميل القلب والعناية الفائقة للأطفال وتخطيط الدماغ والأعصاب .

كما أهدت الجمهورية الإسلامية الإيرانية محطتي كهرباء نقلتين الى لبنان تم تركيب وتشغيل إحداها في منطقة بدنايل البقاع بواسطة فريق من المهندسين والخبراء الإيرانيين، فيما سيتم تركيب وتشغيل المحطة الثانية في منطقة بنت جبيل الجنوب حال انتهاء مؤسسة كهرباء لبنان من إعداد وتهيئة المكان المناسب لها².

¹ تيريز منصور: توقيع إتفاقيات تعاون بين لبنان و إيران، مجلة الجيش ، العدد 215، كانون الثاني ، 2003

<http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?22233#.U2-iXlpOLIU>

² جريدة المستقبل: العلاقات اللبنانية – الإيرانية إمتداد عميق في التاريخ وسعي دائم للتطوير، ص4.

لا ننسى الجهود التي بذلتها وزارة الجهاد والزراعة الإيرانية عبر مكتبها في بيروت ومن خلال إيفاد خبراء زراعيين إيرانيين لمساعدة اللبنانيين على تربية الفطريات والأسماك والنحل والصناعات الغذائية وتأهيل الخبراء والمزارعين اللبنانيين كل حسب مجال إختصاصه.

كما بادر البنك المركزي الإيراني إلى ضخ 25 مليون دولار كوديعة مالية لدى مصرف لبنان وذلك لدعم ضخ لبنان النقدي، فيما سيتم التوقيع على إتفاقية للتعاون الجمركي بين البلدين لرفع مستوى العلاقات التجارية بين البلدين في السنوات القادمة، فضلا عن إحتمال التوقيع على إتفاقية التعرف القنصلية أو إنشاء منطقة تجارية حرة بين البلدين بعد إجراء المحادثات وتبادل المعلومات بهذا الشأن بين الجانبين.

11- العلاقات الإيرانية العراقية:

إن وفاة الخميني عام 1989 أدى إلى إعادة هيكلة أساسية للسياسة الخارجية الإيرانية أفضت إلى تغليب المصالح القومية على شعارات الإيديولوجية الدينية، وبالتالي الإبتعاد النسبي عن شعار تصدير الثورة، وما صاحبها من خطاب مناهض للنظم السياسية في عموم الخليج العربي لصالح خطاب أخر تميز في العموم بخصائص الاعتدال والمرونة والواقعية.

مما ساعد على ذلك تولى إصلاحيون (هاشمي رافسنجاني، ومحمد خاتمي بالتتابع) قيادة الدولة الإيرانية وإدارة شؤونها خلال الأعوام 1989-2005، وفق نوعية إدراكهم لكيفية تحقيق المصالح العليا لإيران.

إن هذا التحول إنعكس إيجابا على مجمل علاقات إيران الإقليمية والدولية، وبضمنها العلاقة العراقية-الإيرانية خلال الأعوام 1990-2003، فهذه العلاقة إقترنت بأنماط من التعاون ساعد عليها أن العراق بعد عام 1990 لم يشكل تهديدا جادا لإيران، فالحصار الذي فرض على العراق كان مؤثرا ومع ذلك إستمرت هذه العلاقة الثنائية متأزمة.

مرد ذلك أن التعاون بين العراق وإيران لم يستطع إلغاء مخرجات تجربة تاريخية طويلة تميزت بواقع عدم الثقة والخشية المتبادلة بين الدولتين والتضاد الحاد في مصالحهما، فكل منهما إستمر يرى

في الأخر ضمنا أو صراحة السبب الرئيس وراء ديمومة مشاكله، والمصدر الأساس لتهديده والعدو المفترض الذي ينبغي الإستعداد له عسكريا لإحتمالية إندلاع حرب جديدة معه.

لم يحل تعاونهما دون تزامنه مع تبني كل منهما لسياسة إدارة الصراع بالوكالة، فهذه تجسدت في إستمرار إحتفاظ كل من العراق وإيران بقوى معارضة ومعادية للأخر داخل أراضيهم وإستثمار عملياتها عبر الحدود للضغط السياسي المتبادل، وقد أعدت نوعية وكثافة هذه العمليات بمثابة المؤشر لقياس مدى تحسن أو تدهور العلاقة بين الدولتين آنذاك.

لقد أفضت مخرجات غزو وإحتلال العراق إلى أن تعمد إيران إلى تطوير رؤية واضحة نسبيا لمصالحها الإستراتيجية في العراق، وإلى بناء قاعدة متينة ومتعددة الركائز إقتصاديا، واجتماعيا، وثقافيا، وأمنيا، وسياسيا، أتاحت لها أن تكون في وضع إستراتيجي سهل عليها التأثير المباشر وغير المباشر في الواقع العراقي خدمة لتلك المصالح¹.

* التعاون القضائي:

أبرمت جمهورية العراق والجمهورية الاسلامية الايرانية مذكرة تفاهم تنفيذية لتبادل المحكومين بعقوبات سالبة للحرية بين البلدين.

وقع الإتفاقية وزير العدل في كلا البلدين، حيث خاضا مباحثات معمقة لوضع آليات تعزيز العلاقات الثنائية، لاسيما في المجالات العدلية والقانونية، وقال السيد وزير العدل حسن الشمري خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الايراني السيد مصطفى بور محمدي عقد في مقر وزارة العدل العراقية ببغداد، أن العلاقات العراقية-الإيرانية التي لها إرث تاريخي وعقائدي بين الشعبين، هي علاقات متميزة في ظل النظام السياسي الجديد في العراق، من جانبه قال وزير العدل الإيراني مصطفى بور محمدي إن تعزيز العلاقات بين البلدين، بحاجة إلى إتفاقيات حقوقية وقضائية .

حيث إن العراق وإيران وقعا أربعة إتفاقيات في المجالات القضائية والقانونية والأحوال الشخصية وتبادل السجناء، حضيت بمصادقة مجلس النواب العراقي ومجلس الشورى الايراني، وأكدت وزارة

¹مازن الرمضان: العلاقة العراقية-الإيرانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، يناير 2011 ،

<http://www.dohainstitute.org/release/232a0cb2-70bd-4555-8186-6176c61cfbd5>

العدل العراقية أن تصويت مجلس النواب على قانون تبادل المحكومين مع إيران يعد منطلق جديد للتعاون القانوني مع دول العالم في الجوانب الإنسانية¹.

* التعاون التجاري:

الواقع أصبحت إيران أهم شريك تجاري للعراق، وتتميز السلع الإيرانية بأنها أقل سعرا من السلع الصينية، نظرا لإنخفاض تكاليف الشحن البري من إيران، لقد تحسنت العلاقات التجارية كثيرا في الأعوام الأخيرة لدرجة أن العراق أعلن في مارس عام 2010 عن عزمه إنشاء منطقة تجارة حرة بالقرب من البصرة، ثاني أكبر مدينة في العراق وأكبر موانئه، وتردد أيضا حديث عن إقامة بلدات صناعية مشتركة على الحدود البرية بين الدولتين².

قال أمين غرفة التجارة المشتركة بين البلدين جهانبخش سنجابي أن حجم صادرات إيران الى العراق في العام 2012 بلغ 11,97 مليار دولار، حيث شملت الصادرات أنواع السلع والخدمات الفنية والهندسية والسياحة.

كما أشار إلى إرتفاع حجم التبادل التجاري في العام 2013 إلى 12.5 مليار دولار، حيث بلغت صادرات السلع أكثر من ستة مليارات ونصف المليار دولار.

توقع المسؤول الإيراني أن يصل ميزان التبادل التجاري مع العراق إلى 15 مليار دولار، بينها 3 مليارات دولار كصادرات للخدمات الفنية والهندسية³.

تلك الزيادة وصفتها الحكومة العراقية بأنها ستعزز من دور العراق في إستقرار المنطقة لما لإيران من نفوذ إقتصادي وسياسي كبير، ويقول المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء علي الموسوي أن العراق يسعى جاهدا لتوطيد العلاقات بين دول الجوار دون إستثناء وأن إيران لها ثقلها الإقتصادي مع العراق لاسيما في السنوات التي اعقبت العام 2003 ، فضلا عن سهولة الإتصال التجاري بين العراق وإيران

¹ جمهورية العراق وزارة العدل: العراق وإيران يوقعان مذكرة تفاهم تنفيذية لتبادل المحكومين، 2014/04/09 ، <http://www.moj.gov.iq/view.950>

² المجلة مجلة العرب الدولية: العلاقات التجارية بين إيران والعراق.. توازن مختل، 20 يناير 2011، <http://www.majalla.com/arb/2011/01/article658>

³ وكالة أنباء فارس: ميزان التبادل التجاري بين إيران والعراق يصل الى 15 مليار دولار، شؤون إقتصادية، رقم الخبر: 9211114714، 2014/02/23 <http://arabic.farsnews.com/newstext.aspx?nn=9211114714>

من حيث النقل ونوعية البضائع وغيرها، لذا من البديهي أن تكون هنالك زيادة في حجم التبادل التجاري مع إيران.

تؤكد من جانبها إيران على لسان مسؤول الدائرة التجارية في السفارة الإيرانية في العراق محمود بهزار أن طموح إيران هو أن تصل بالتبادل التجاري مع العراق إلى نحو 20 مليار دولار نهاية العام 2017 حيث أنه لا زال يتراوح بين الـ10 مليارات و 13 مليار دولار بحسب مراقبتنا للسوق، مبينا أن تلك الزيادة ستكون عبر الإستثمار في قطاع الغاز والكهرباء حيث أن إيران تصدر في الوقت الحالي إلى العراق 25 مليار متر مكعب من الغاز، كما ويستورد العراق الطاقة الكهربائية من إيران بواقع 400 ميغاواط عبر ثلاثة خطوط هي خط "كرمنشاه- ديالى"، وخط "سربيل زهاب- خانقين"، وخط "عبدان- البصرة"، وتغذى هذه المحافظات عبر خطوط كهرباء الضغط العالي.

أشارت وزارة التجارة العراقية من جانبها إلى أن لديها ضوابط وآليات لرصد وحصر التبادل التجاري بين العراق وإيران من خلال فرق الوزارة الجواله في السوق العراقي والمنافذ الحدودية، وأرجع وكيل وزير التجارة يحيى أحمد فرج سبب إرتفاع حجم التبادل التجاري مع إيران إلى رغبة التاجر العراقي لإستيراد البضائع الإيرانية المختلفة بسبب أسعارها التنافسية وسهولة النقل وطريقة دخولها إلى العراق، مضيفاً أن الإرتفاع في حجم التبادل التجاري مع إيران لاتجده وزارة التجارة مؤثراً على السوق العراقي بالمره كون السوق العراقي سوق مفتوح وكبير.

كانت منظمة تنمية التجارة الإيرانية أعلنت، في 24 من حزيران 2013، أن العراق هو أكبر مستورد للبضائع الإيرانية، مؤكدة أن ما مقداره 72 بالمئة من تلك البضائع يذهب إليه، فيما أشارت إلى إرتفاع نسبة الواردات العراقية من منتجات إيران بنسبة 15,7 بالمئة، عن العام الماضي¹.

* التعاون الأمني:

¹Ayser Jabbar : Iraq looks to expand trade with Iran, Almonitor, The Pulse of Middle East, 22/12/2013, <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/12/iran-iraq-trade-ties-strengthen.html>

دعا رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي إيران إلى التعاون معه في تثبيت الأمن والإستقرار ومكافحة الإرهاب في المنطقة، حيث أعلنت لجنة حكومية عليا عن توجه جديد لإعادة رسم السياسة الخارجية العراقية بما يتناسب والمصالح الوطنية.

إستقبل المالكي وزير الدفاع الإيراني أحمد وحيدى، وهو أول وزير دفاع إيراني يزور العراق منذ الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، ونقل بيان لمكتب المالكي عنه تأكيده على أن "العراق يسعى إلى علاقات جيدة مع الدول كافة، لا لاسيما الجمهورية الإسلامية الإيرانية"، مؤكدا "ضرورة التعاون الثنائي بين البلدين لتثبيت الأمن والإستقرار في المنطقة ومكافحة الإرهاب"، وشدد المالكي على أن "ما تشهده المنطقة يتطلب المزيد من التفاهم والتسيق بما يحمي بلدانها من التحديات التي تواجهها"، ومن جهته أكد وزير الدفاع الإيراني أحمد وحيدى إستعداد الجانب الإيراني للتعاون مع العراق في المجالات كافة، بما يخدم الأمن والإستقرار في المنطقة، بدوره نقل موقع قناة "برس تي في" الإيرانية عن وحيدى قوله للصحافيين لدى وصوله إلى مطار بغداد إنه يأمل أن يستكشف خلال زيارته السبل الكفيلة بتوسيع العلاقات العسكرية بين البلدين وتبادل الآراء بشأن القضايا الدولية والإقليمية الرئيسية ومتابعة تنفيذ الإتفاقات العسكرية بين البلدين، وأضاف وحيدى أن العراق يحتل "مكانة فريدة في سياسة إيران الخارجية والدفاعية"¹.

12- العلاقات الإيرانية اليمنية:

يعود تاريخ تحسن العلاقات بين اليمن وإيران إلى أواخر عام 1990، وكانت اليمن هي التي بادرت بذلك وهرولت نحو طهران، وقد تزايدت زيارات المسؤولين اليمنيين إلى طهران منذ العام 1990، في محاولة لإخراج اليمن من حالة العزلة التي حاولت دول المنطقة فرضها على صنعاء، جراء موقف الرئيس صالح أثناء الغزو العراقي للكويت والذي اعتبرته دول الخليج داعما لموقف النظام العراقي البعثي، الغازي للكويت .

يمكن القول أن هذه العلاقات لم تقم - في بداية الأمر - على أسس صحيحة، من جانب الحكومة اليمنية، كونها جاءت لأسباب سياسية، وفي لحظة غضب وانفعال فهي جاءت كرد فعل على تفاقم

¹ حمزة مصطفى: أول وزير دفاع إيراني يزور العراق منذ 1979.. والتعاون العسكري يتصدر مباحثاته، الشرق الأوسط، العدد 12364، <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=698191&issueno=12364#.U3IXBFpOLIU>، 2013/10/04

خلافاً لصنعاء، مع دول الخليج، والمملكة العربية السعودية، وتسريح أكثر من 800 ألف عامل يمني من هذه الدول الشقيقة، لاسيما وأن الحكومة اليمنية لم يكن لديها شيء تقدمه لإيران .
ومن هنا فقد كانت إيران هي المستفيدة بالتأكيد من هذه العلاقات، فقد أولت إيران علاقتها باليمن أهمية كبيرة، ومنحتها خصوصية في التعامل، فظلت هذه العلاقات تنمو وتتوسع بإضطراد، للأسباب التالية:

1- إعجاب اليمن بالثورة الإيرانية :

كانت اليمن حكومة وشعباً من الدول العربية القليلة التي رحبت بالثورة الإيرانية بقيادة الإمام آية الله الخميني، عام 1979، وإستقبلتها وسائل الإعلام اليمنية بحفاوة بالغة، وقدمتها للمشاهد اليمني أحسن تقديم، وبصورة تثير الإعجاب، وتدغدغ العواطف، وأرسلت اليمن وفوداً سياسية ودينية عالية المستوى للتعبير عن التأييد والمباركة بقيام هذه الثورة (الإسلامية).

2 - أهمية اليمن الإستراتيجية:

لموقعها الجغرافي على مضيق باب المندب الذي يتحكم في طريق الملاحة الدولية، والذي تمر من خلاله أضخم ناقلات النفط العالمية العملاقة والتي تحمل نسبة تزيد عن 40 بالمائة من إستهلاك النفط العالمي.

لا تخفي طهران طموحها في التواجد القوي في هذه المنطقة في ضوء التصريحات لقائد الحرس الثوري الإيراني آنذاك عن ضرورة الوجود الإيراني العسكري في خليج عدن لحماية المصالح الإيرانية، وفي زيارته لصنعاء في مايو 1997 - على سبيل المثال - أشار الدكتور علي أكبر ولايتي وزير الخارجية الإيراني إلى " أهمية موقع اليمن الجغرافي والإستراتيجي الحساس في المنطقة، وأبدى إستعداد إيران لتطويع علاقاتها مع صنعاء خاصة في المجال الإقتصادي وفي جهود البناء والإستثمارات النفطية عوضاً عن ما هو قائم فعلاً بين البلدين ¹.

3 - الروابط التاريخية:

¹ أحمد الظرافي: كيف تطورت العلاقات اليمنية الإيرانية؟، منتدى المجلس اليمني، الأقسام العامة، المجلس السياسي،

<http://www.ye1.org/vb/showthread.php?t=516601>

المعروف أن اليمن قبل الإسلام، كانت منطقة نفوذ إسميه لإمبراطورية آل ساسان الفارسية، في صراعها مع الإمبراطورية الرومانية، ومع أن نفوذ الفرس في اليمن قبل الإسلام، كان نفوذا إسميا وشكليا، حيث أن تواجدهم الفعلي ظل مقتصرًا على صنعاء وعدن، إلا أن مفكري الفرس القومجيون، لا زالوا يفخرون بدور الجالية الفارسية، في اليمن، ويتمنون أن يعيد التاريخ نفسه، فيسترجعون هذا النفوذ، وتصبح اليمن خاضعة لنفوذ الولي الفقيه الجالس على عرش إيران اليوم، بدلا من كسرى وللعمامة بدلا من التاج¹.

4 - الروابط المذهبية:

فالمذهب الزيدي النصف شيعي، الذي يعتنقه النظام الرسمي الحاكم في صنعاء، وغالبية قبائل اليمن الشمالية، هو بالأصل إيراني المنشأ (نشأ في طبرستان)، وانتقلت نسخة منه - وإن لم تكن طبق الأصل - إلى شمال اليمن على يد الإمام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي، وهناك جالية إيرانية، صاحبت هذا الأخير في رحلته إلى صعدة، أطلق عليها إسم "المهاجرين"، وساعدته في تأسيس دولته.

5 - الخطاب السياسي للقيادة الإيرانية:

حظيت علاقات اليمن مع إيران قبولا واسعا لدى الأوساط السياسية اليمنية، وخاصة لدى المعارضة والتي لم تخف إعجابها بما وصفته بـ "شجاعة إيران ورفضها المعلن لسياسة الهيمنة الغربية وإمكانية أن تلعب إيران دورا استثنائيا في الدفاع عن قضايا الأمة العربية والإسلامية وإحياء دور الأمة الواحدة". ولا ننسى أن جماعة الإخوان في اليمن (حزب التجمع اليمني للإصلاح) كانت أساسا ضد وقوف النظام اليمني إلى جانب العراق، بل أن هناك قياديا ومفكرا إصلاحيا كبيرا - هو نصر طه مصطفى - كان يعتبر الإمام آية الله الخميني أحد علماء التجديد الإسلامي في النصف الثاني من القرن العشرين.

6 - مظاهر العلاقات بين طهران وصنعاء:

لقد أثمرت تلك العلاقة ونجم عنها توقيع مجموعة من الإتفاقيات ومعاهدات التعاون وقعت بين البلدين منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي لم توقع مع أي بلد خليجي آخر.

¹ أحمد لواساني: العلاقات العربية - الإيرانية: الإتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، مجلة المستقبل العربي، العدد 201، 11/1995، ص49.

***في المجال السياسي:** أدى الإتصال السياسي بين البلدين إلى إحداث تأثيرات إيجابية على علاقاتهما وفي شتى المجالات وخاصة تأطير تلك العلاقات و مأسستها، فقد دشنت زيارة نائب رئيس الوزراء و وزير الخارجية اليمني لإيران في العام 1990 بداية مرحلة جديدة للتواصل حيث مع نظيره علي أكبر ولايتي على مذكرة التفاهم الأولى، والتي على أساسها تم تأسيس اللجنة الإقتصادية الوزارية المشتركة¹.

جاء إلى صنعاء في 1991/09/20 وفد الجانب الإيراني في لجنة التنسيق المشتركة التي تم الإتفاق على تشكيلها وكان الوفد برئاسة غلام أغا خان وزير الجهاد والبناء²، وتلى هذه اللقاء مجموعة من اللقاءات المتتالية بين طهران وصنعاء.

كما تم رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي لكلا البلدين إلى مستوى السفراء، و في 1991/12/22 إتفقا الطرفين حول التعاون السياسي و التنسيق في المحافل و المؤتمرات الدولية.

***في المجال الأمني:** تعتبر زيارة و زير الداخلية والأمن لطهران عام 1992 بداية للتواصل الأمني بين البلدين و الذي تم خلاله التوقيع على إتفاقية التعاون في مجال مكافحة المخدرات³، كما وقع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح عند زيارته لطهران على إتفاقية أمنية بين الحكومتين تقوم على أساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية والإحترام المتبادل و أن يؤخذ في الإعتبار مصالح الشعوب والدول⁴.

* **في المجال الإقتصادي والتجاري:** إنفتح المجال أمام مجموعة من المستثمرين الإيرانيين باستثمارات في مجالات متعددة في اليمن منها إنشاء وحدة سكنية في العاصمة اليمنية صنعاء، كما قام مجموعة من المستثمرين الإيرانيين عام 1998 بإجراء دراسة حول إمكانية الإستثمار سواء في المنطقة الحرة بعدن أو مجال النفط، وكان الميزان التجاري يميل في علاقات اليمن وإيران لصالح تدفق السلع والبضائع الإيرانية إلى الأسواق اليمنية بنسبة تفوق الـ 75 بالمائة إذ أن صادرات اليمن إلى الأسواق الإيرانية

1 علي عبد القوي الغفاري: الدبلوماسية اليمنية 1990-2000م، ط1، دار الكتب، صنعاء، يناير 2000م، ص 221.

2 عبد الوهاب المؤيد: العلاقات اليمنية مع كل من العراق و إيران، صنعاء، د د ن، 2001، ص 168.

3 عبد الله أحمد العود: السياسة الخارجية اليمنية خلال عشرين عاما، مجلة أبحاث سياسية، العدد 2، وزارة الخارجية، صنعاء، آب / أغسطس 1998م، ص 57.

4 التقرير الإستراتيجي السنوي 2000، ط1، المركز العام للدراسات و البحوث و الإصدار، صنعاء، 2001، ص 89.

كانت قليلة، ونتيجة لذلك أصبحت الأسواق اليمنية تكتظ بالسلع الإيرانية وخاصة معارض الأثاث التي إكتظت بشتى أنواع السجاد الإيراني الشهيرة عالمياً، كما تصدر أيضاً إلى هذه الأسواق أنواع وأنماط من الصناعات الجلدية والمنسوجات وكذلك العسل واللوز والفسق والزبيب .

شهدت العاصمة اليمنية منذ التسعينات من القرن الماضي معارض سنوية للمنتجات الإيرانية بهدف التعريف بما يتم تصديره من طهران إلى اليمن، وقام وكلاء معينون من القطاع الخاص اليمني بإستيراد المصنوعات والمنتجات الإيرانية، كما رفعت الحكومة الإيرانية حجم صادراتها النفطية إلى اليمن وسمحت لها بإستيراد ما يعادل 110 مليون دولار من الإنتاج الصناعي الإيراني مقابل ضمانة حكومية¹.

* **وفي المجال الثقافي:** كانت إيران تقيم مهرجاناً ثقافياً كل عام للتعريف بثقافة المجتمع الإيراني وعاداته من خلال عروض سينمائية ووفقاً لفترات دورية، وهو باب إنفتح لها من خلال إتفاق ما سميت بـ " لجنة التعاون الثنائي المشتركة بين البلدين " .

* **وفي المجال الفني:** أمدت إيران اليمن - بموجب إتفاق ما أُسميت بـ " اللجنة المشتركة بين البلدين " بخبرات واستشارات فنية وعلمية في مجالات التغلب على مشكلات الكهرباء والمياه والصحة.

* **وفي المجال الطبي:** كان هناك الدعم الذي يقدمه المركز الطبي الإيراني بالعاصمة صنعاء والذي يستقبل آلاف الحالات من المرضى سنوياً في مختلف التخصصات الطبية.

* **وفي المجال التعليمي:** كانت إيران تقدم العديد من البعثات الدراسية للطلاب اليمنيين من خلال قسم البعثات، لدى وزارة التربية والتعليم، إلى جانب البعثات التي كانت تقدمها من خلال وكلائها من الشخصيات اليمنية المتعاطفة معها في داخل الدولة وخارجها، وكان هذه البعثات - وخاصة التي تتم خارج إطار وزارة التربية والتعليم بما في ذلك منحه تسهيلات لإيفاد بعثات طلابية إلى إيران²، و تجسد ذلك في موافقت إيران على قبول 10 طلاب يمنيين موفدين من قبل وزارة الدفاع لدراسة الطب في الجامعات الإيرانية³، وقد وصل عدد الطلاب اليمنيين الدارسين في الجامعات الإيرانية عام 1999

¹ حسن أحمد أبو طالب: الوحدة اليمنية: دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص 226.

² أحمد الطرافي: كيف تطورت العلاقات اليمنية الإيرانية؟، مرجع سابق.

³ التقرير السنوي لعام 1999 الصادر عن سفارة الجمهورية اليمنية في طهران، الفصل السابع، الإدارة العامة للتخطيط و البحوث، و وزارة الخارجية اليمنية، صنعاء، ص 91.

إلى حوالي 70 طالب، كما قدمت إيران للجانب اليمني عدد من الدورات مثل دورات ل11 فنيا من مهندسين وزارة النفط، و11 مهندسا زراعيًا، و دورتين لعدد من موظفي وزارة الخارجية¹.

13- العلاقات الإيرانية المصرية:

يعتبر عهد الرئيس هاشمي رفسنجاني، إنعكاسًا لتطور العلاقات المصرية الإيرانية التي كانت محدودة وقد تجلت بصفة أساسية في إفتتاح مكتبين على مستوى رعاية المصالح في كل من القاهرة وطهران عام 1991، مع إجراء بعض الاتصالات الرسمية وغير الرسمية بين شخصيات ومؤسسات من البلدين، وإن كان الحوار الرسمي ظل عند مستويات دنيا، ولكن مع تولي "خاتمي" الرئاسة في إيران عام 1997، بدأت تتسارع خطوات تحسين العلاقات بين مصر وإيران، وذلك على نحو ما سيأتي ذكره.

إضافة إلى التطورات الداخلية في كل من البلدين، وهي التي كان لها إنعكاساتها على إستمرار القطيعة بينهما، فالمؤكد أن بعض المتغيرات الإقليمية والدولية كان لها تأثيراتها بهذا الخصوص، ومن هذه المتغيرات على سبيل المثال: عملية السلام في الشرق الأوسط، وقضية أمن الخليج، وتدهور علاقات إيران بعدد من الدول العربية خلال بعض سنوات التسعينيات، وإستمرار حالة العداء بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، في الوقت الذي إتجهت فيه مصر إلى توثيق علاقاتها بأمريكا.

تجلت بوادر التحسن في العلاقات المصرية الإيرانية في المظاهر والمؤشرات التالية:

أ- مشاركة مصر في القمة الإسلامية التي عقدت في طهران عام 1997 ، وقد ترأس الوفد المصري في القمة وزير الخارجية عمرو موسى، (ومنذ ذلك التاريخ تكررت اللقاءات في مناسبات مختلفة بين وزيري خارجية البلدين) موسى وكمال خرازي، وقد بلور الوزيران بعض الأسس لتحسين العلاقات بين البلدين منها تكثيف الإتصالات والمشاورات بينهما بشأن مختلف القضايا الثنائية والإقليمية والدولية، وتسريع التعاون بين البلدين في المجالات الإقتصادية والتجارية على أن يظل بعض القضايا السياسية والأمنية الخلافية موضع حوار وتشاور بينهما².

¹ نفس المرجع.

² محمد رشاد الشريف، "تطور العلاقات العربية الإيرانية، شؤون الأوسط، العدد 80، فبراير 1999.

ترتب على ذلك حدوث تغيير ملحوظ في لغة التخاطب السياسي والإعلامي بين البلدين، حيث تواترت التصريحات الرسمية المتبادلة التي تؤكد أهمية العلاقة بين البلدين، وضرورة تطويرها. وعلى سبيل المثال فقد صرح وزير الخارجية المصري في 24 أكتوبر 1999 بأن "العلاقة مع إيران متطورة وأنه من الطبيعي أن تكون طيبة وطبيعية، وأن العلاقة الإيجابية مع إيران تخدم دعم قضية الجزر الإماراتية الثلاث¹، وفي 6 ديسمبر 1999 أكد الوزير نفسه أن "تركيا وإيران دولتان مهمتان في الشرق الأوسط، ولا يمكن إسقاطهما من حساباتنا المستقبلية.. وأن ما يجمعنا بإيران أكبر بكثير مما يفرقنا، والعلاقة تتقدم على الطريق السليم نحو علاقة صحيحة²."

صدرت تصريحات مماثلة عن مسؤولين إيرانيين حيث صرح رئيس عن مسؤولين إيرانيين حيث صرح رئيس سبتمبر 1999 بأن "العلاقات بين طهران والقاهرة تجري بإتجاه التكامل على الأصعدة الاقتصادية والإعلامية والبرلمانية والصحية³"، كما لوحظ أن الخطاب السياسي في كل من البلدين بدأ يتخلص تدريجيا من قائمة الشروط التي كانت تطرحها كل منهما لإعادة علاقتها بالأخرى.

ب-زيادة عدد الزيارات المتبادلة بين البلدين على مستويات مختلفة وبشأن مجالات متعددة مع إعطاء الأولوية لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية.

قام في مارس 1998 وفد من رجال الأعمال المصريين بزيارة إيران، وفي الشهر نفسه قام وفد إيراني مماثل بزيارة مصر، وفي يونيو 1998 وقع البلدان بروتوكولا للتعاون المشترك في المجالات الاقتصادية والتجارية، هو الأول من نوعه منذ قيام الثورة الإيرانية.

قام في ديسمبر 1998 وفد إعلامي إيراني كبير بزيارة القاهرة، وفي أكتوبر 1999 شاركت 31 شركة مصرية في معرض طهران الدولي، وفي نوفمبر من العام نفسه أقامت إيران معرضا للمنتجات الإيرانية في القاهرة⁴.

¹ د/عبد المنعم المشاط: الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط، ط 1، مركز البحوث و الدراسات السياسية، القاهرة، 1995، ص48.

² علاء سالم: مصر وإيران وإمكانات التقارب، الخليج الإماراتية، 1999/07/3.

³ ياسر عبد العزيز: العلاقات المصرية الإيرانية: الطريق ممهد.. لكنه طويل، مجلة الوسط، العدد 407، 1999/10/15.

⁴ علاء سالم: مصر وإيران وإمكانات التقارب، مرجع سابق.

ترتب على ذلك زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى أكثر من 25 مليون دولار عام 1998- لم يكن هناك تبادل تجاري بينهما في مطلع التسعينيات- كما وصلت قيم الإستثمارات الإيرانية المباشرة في مصر إلى نحو 400 مليون دولار¹.

جرت هناك الكثير من التفاعلات الإيجابية الأخرى بين البلدين خلال عام 1999 سواء على الصعيد الإقتصادي أو الإعلامي أو الثقافي.

ج- وجود نوع من التشاور والتنسيق بين البلدين بشأن بعض القضايا الإقليمية والعالمية، ومن ذلك على سبيل المثال: إشتراك الدولتين في إحتواء الأزمة التركية السورية في أكتوبر 1998 والتي كادت تؤدي إلى إندلاع حرب بين البلدين، وقيام إيران بتأييد المبادرة المصرية بشأن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، كما أيدت مصر دعوة إيران لإنشاء إتحاد لبرلمان الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

رغم إتجاه مصر إلى تطوير علاقاتها مع إيران، فإن المسؤولين المصريين حرصوا على التأكيد أن ذلك لا يتعارض مع إستمرار مصر في تأييد موقف دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن قضية الجزر، وقد صرح وزير الخارجية المصري في أكتوبر 1999 بأن "العلاقة الإيجابية مع إيران تخدم دعم قضية الجزر الإماراتية الثلاث... وأنه لا يوجد تعارض بين موقف مصر المؤيد للإمارات العربية المتحدة في حقها على تلك الجزر وموقف مصر فيما يتعلق بأهمية العلاقة الإيجابية الإيرانية-العربية أو المصرية-الإيرانية"².

أسباب التقارب بين مصر وإيران:

يمكن القول بشئ من الإيجاز إن هناك عدة عوامل أدت إلى حدوث تقارب بين مصر وإيران خلال الفترة 1997-1999: أولها حدوث بعض التطورات المواتية على الصعيد الداخلي في مصر، وكذلك على صعيد علاقتها بالسودان، مما أفسح المجال لحدوث نوع من الانفتاح على إيران، فعلى الصعيد

¹ د/ محمد عبد الفضيل: الشرق أوسطية ومستقبل التعاون والتكامل العربي، المستقبل العربي، العدد 220 يونيو، 1997.

² د/ نيفين مسعد: العرب و إيران، في: مجموعة من الباحثين، حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي السابع، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 159.

الداخلي تمكنت أجهزة الأمن المصرية من كسر شوكة التنظيمات الإسلامية الراديكالية التي شكلت تحدياً رئيسياً للنظام المصري ، وذلك بعد سلسلة طويلة من الموجهات المسلحة مع هذه التنظيمات، وهو ما أفضى في النهاية إلى قتل وإعتقال عدد كبير من قياداتها وكوادرها وتفكيك هيكلها التنظيمية، وقطع الإتصالات فيما بينها، وبإحسار التحدي الذي شكلته التنظيمات المعنية لم يعد النظام المصري يتهم إيران أو غيرها من الدول بدعم ومساندة تنظيمات التطرف والإرهاب في مصر.

كما أن سياسات الإصلاح الإقتصادي المتمثلة في برامج التثبيت الإقتصادي والتكيف الهيكلي التي تطبقها مصر منذ مطلع التسعينيات قد بدأت تفرز بعض الآثار الإيجابية وبخاصة على صعيد عملية التثبيت، وهو ما جعل النظام المصري أكثر ثقة في الإنفتاح على إيران، كما أن التطور الإيجابي الملحوظ في العلاقات المصرية -السودانية خلال عامي 1998- 1999 ووجود إتصالات ونوع من التنسيق الأمني بين البلدين قد أسهم في تخفيف هواجس النظام المصري حيال إيران، مما أوجد ظروفًا أفضل للتقارب بين البلدين.

إن حدوث بعض التطورات المواتية على الصعيد الإيراني الداخلي، ففي عهد الرئيس "رفسنجاني" بدأ النظام الإيراني يتخلى تدريجياً عن شعارات تصدير الثورة للخارج، وبدأت مرحلة الإنتقال من الثورة إلى الدولة، الأمر الذي كان له بعض الإنعكاسات الإيجابية على العلاقات الخارجية لإيران سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، ومع فوز محمد خاتمي في إنتخابات الرئاسة عام 1997 بدأت مرحلة جديدة في السياسة الإيرانية على الصعيدين الداخلي والخارجي، فالرئيس الجديد جاء ببرنامج إصلاحي شامل هدفه تحقيق مصالحة تاريخية بين الإسلام والديمقراطية على الصعيد الداخلي، وتطبيع العلاقات الإقليمية والدولية لإيران على الصعيد الخارجي، ورغم الإستقطاب الحاد بين التيارين الإصلاحي (المعتدل) والمحافظ (المتشدد) على الساحة الإيرانية ، فالمؤكد أن السياسة الخارجية الإيرانية في عهد خاتمي أصبحت أكثر واقعية وأكثر مرونة، وهو ما إنعكس بالإيجاب على علاقات إيران بعدد من الدول العربية -من بينها مصر- وغير العربية، وفيما يتعلق بمصر تحديداً أكد الرئيس خاتمي في غير مرة أن "إيران تكن الإحترام لمصر وحريصة على تحسين العلاقات معها"¹، وعلى صعيد عملية السلام أكدت إيران خاتمي الموقف الإيراني المبدئي تجاه إسرائيل والسلام معها، لكنها بدت أكثر تفهماً لحسابات ومواقف الأطراف العربية المعنية مباشرة بعملية السلام ومنها مصر التي تعتبر أول دولة

¹ ياسين مجيد: جولة خاتمي العربية، شؤون الأوسط، العدد 84، سنة 1999.

عربية وقعت معاهدة سلام مع إسرائيل، كما صدرت تصريحات إيجابية عن مسؤولين إيرانيين مفادها أن هناك إمكانية لتغيير اسم شارع الإسلامبولي في طهران من أجل تدعيم العلاقات بين مصر وإيران¹.

14- العلاقات الإيرانية الإسرائيلية:

* في مجال التسليح²:

كانت إسرائيل المصدر الأول للسلاح لإيران في الفترة من 1980-1985، و بدأ هذا التعاون في مجال التسليح من خلال شركة الشيخ صادق طبطبائي (INTERNATIONAL COMMERCE CENTER) التي كانت حلقة الوصل بين إيران وإسرائيل بالتعاون مع يوسف عازر الذي كانت له علاقة بأجهزة المخابرات الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي وقد زار طبطبائي إسرائيل في 6 كانون الأول 1980 وإنكشف ختم دخوله إلى إسرائيل على جوازه عندما ضبطته السلطات الألمانية في المطار وفي حقيبته كيلو ونصف كيلو من المخدرات مادة الهيروين وذلك في كانون الثاني سنة 1983 وقد عرض ختم دخوله إلى إسرائيل على ملايين الناس في التلفزيون الألماني في فرانكفورت، وبعد هذه الزيارة بدأت شحنات السلاح الإسرائيلي تتدفق على ثورة الخميني كما يرصدها ملف (التعاون التسليحي الإسرائيلي الإيراني) إصدار وزارة الخارجية العراقية.

لم يقتصر توريد السلاح على شركة طبطبائي بل دخل على الخط جملة الوسطاء في تصدير السلاح الإسرائيلي إلى إيران منهم أندريه فريدل وزوجته جامي وهما يهوديان إسرائيليان ينتقلان بين لندن ومستعمرة هرتزاليا، من خلال شركتهما (JSC INTERNATIONAL) التي انكشفت فأسسا شركة جديدة (ENDAL HOLDING LIMITED) وقد بدأ نشاط أندريه فريدل عام 1980 وإستمر في الأعوام 81،82،83، حيث صدرا كميات ضخمة لإيران بالتعاون مع وزارة الدفاع الإسرائيلية بإشراف زفي روتير المدير المساعد في الوزارة لشئون تصدير المعدات العسكرية.

قام أيضا العقيد يعقوب النمرودي الملحق العسكري الإسرائيلي الأسبق بطهران زمن الشاه، بإستغلال شركته "شركة التجهيزات الدولية لإزالة الملح" لفتح خط تسليح لإيران من إسرائيل، ويعتبر

¹ علاء سالم: مصر وإيران وإمكانات التقارب ، مرجع سابق.

² أسامة شحادة: التعاون الإسرائيلي الإيراني، الراصد لسلسلة إلكترونية شهرية، عدد 71، أبريل 2009،

دوره أكبر من دور أندريه فريدل في تزويد إيران بالأسلحة الإسرائيلية، حيث وقع يعقوب صفقة أسلحة كبيرة مع العقيد كوشك نائب وزير الدفاع الإسرائيلي لصالح إيران.

إنكشف في 18 تموز 1981 التصدير الإسرائيلي إلى إيران علنا عندما أسقطت وسائل الدفاع السوفيتية طائرة أرجنتينية تابعة لشركة (TRANSPORTE AERO RIOPLTENSE) أوروريو بلننس وهي واحدة من سلسلة طائرات كانت تنتقل بين إيران وإسرائيل محملة بأنواع السلاح وقطع الغيار، ضمن صفقة قيمتها 150 مليون دولار تنقل خلالها 360 طنا من الأسلحة الإسرائيلية يتطلب شحنها 12 رحلة.

كانت الطائرة قد ضلت طريقها ودخلت الأجواء السوفيتية على أن صحيفة التايمز اللندنية نشرت تفاصيل دقيقة عن هذا الجسر الجوي المتكتم وقد قتل في الطائرة الوسيط البريطاني إستويب ألن ماك كفرتي .

كما تم في سنة 1984 عقد صفقة أسلحة إسرائيلية إلى إيران قيل إن قيمتها بلغت 4 مليارات دولار، ونشرت صحيفة "هاآرتس" تحت عنوان "تقرير لوزارة الدفاع يؤكد عقود أسلحة مع إيران"، جاء فيه: إن تقريرا داخليا لوزارة الدفاع الإسرائيلية ذكر أن "إسرائيل" قد حافظت على علاقات صناعية عسكرية مع إيران، وقد ذكر ذلك التقرير أن هذه العلاقات كانت على الشكل التالي:

أ- تجهيز إيران بـ 58.000 قناع مضاد للغازات السامة من قبل شركة "شالون للصناعات الكيماوية" بعد إنتهاء الحرب العراقية الإيرانية.

ب- تجهيز إيران بكاشفات للغازات من قبل شركة "إيلبت" تستعمل لغرض الكشف عن عوامل الأسلحة الكيماوية.

ج- نصب أنظمة السيطرة على الحرائق في دبابات شرقية بيعت إلى إيران.

نشرت صحيفة "هاآرتس" أيضا مقالا لكتبتها فيكتور أوستروفسكي بعنوان "ماذا أوضحت محاكمة دانبار السرية من معلومات عن التعاون التسليحي بين إيران وإسرائيل" تضمن ما يلي: "مع علمنا بأن "ناحوم مانبار" مرتبط بشكل مباشر بالمخابرات الإسرائيلية (الموساد)، فإنه كان أيضا ولعدة سنوات متورطا بعقود أسلحة ومعدات عسكرية مع الإيرانيين، كما شارك من خلال أعماله تلك بالعديد من الشركات الإسرائيلية الأخرى، إضافة إلى أنه يحتفظ بعلاقات تجارية جيدة مع مسئولين إيرانيين، وفي الأعوام 1990 إلى 1994، كان قد باع لإيران 150 طنا من مادة كلوريد التايونيل، التي تدخل في صناعة غاز الخردل، أحد الأسلحة الكيماوية، كما أن "مانبار" قد وقع عقدا مع الإيرانيين لبناء مصنع

قادر على إنتاج العديد من الأسلحة الكيماوية، إضافة لمصنع ينتج أغلفة القنابل التي تستعمل لتلك الأسلحة"

يضيف المقال: "أثناء عمله مع الإيرانيين، كان ضابط الارتباط بين "مانبار" وبين المخابرات الإسرائيلية هو العميد المتقاعد "أموس كوتسيف"، وكذلك كان على اتصال مستمر مع شخص يحمل الاسم السري "دان"، حيث كان هذا الشخص مكلفا بالتعاون بين "مانبار" ووزارة الدفاع الإسرائيلية كحلقة وصل مع الإيرانيين.

يجب هنا الأخذ بعين الاعتبار أن "مانبار" كان أيضا حلقة الوصل بين إيران وما يقارب من 100 شركة إسرائيلية، إضافة لذلك فإن المدير التجاري لمانبار، الذي يقطن في ضاحية خارج العاصمة البريطانية لندن، كان قد زود إيران بثلاثين صاروخا من نوع أرض - جو، وكان ذلك بمباركة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

كما باع "مانبار" إلى الإيرانيين 22 عربة مزودة بمعدات خاصة بالحرب الكيماوية حيث كان مصدر تلك العربات هو القوات الجوية الإسرائيلية، وكانت قيمتها آنذاك حوالي 200000 دولار، وبدعم من المؤسسة العسكرية الإسرائيلية والموساد، عقد "مانبار" اتفاقا لحساب الإيرانيين مع شركة إسرائيلية تدعى "شالون" من منطقة "بير غات" لبناء مصنع لإنتاج الأفعنة الواقية من الغازات في إيران، كما أعد "مانبار" لقاء بين ممثلي الشركة الإسرائيلية "إلبيت"، هما كل من غاي بريل وغاد بارسيللا، وبين مسئول في برنامج الصواريخ الإيرانية هو الدكتور أبو سفير، مدير القسم 105 في وزارة الدفاع الإيرانية، وقد كان هذا اللقاء بمعرفة مدير شركة "إلبيت" إيمانويل جيل وكذلك بموافقة رئيس قسم الدفاع الإسرائيلي ديفيد إفري.

كذلك نشرت صحيفة "جيروسليم بوست" الصهيونية مقال لستيف رودان، قال فيه إن شركة "إلبيت" الإسرائيلية قد باعت إلى إيران بين الأعوام 1980 و 1990، وبموافقة وزارة الدفاع الإسرائيلية، معدات بلغت قيمتها أكثر من 50 مليون دولار، وأن شركة "رابين تيكس" الإسرائيلية قد باعت كذلك لإيران معدات للوقاية من الحرائق وبموافقة وزارة الدفاع الإسرائيلية.

عادت "هاآرتس" لتتشر مقالا تحت عنوان "إسرائيل تعترف ببيعها تكنولوجيا الأسلحة الكيماوية لإيران"، قالت فيه: "إن "ناحوم مانبار"، تاجر الأسلحة الإسرائيلي، لم يكن الإسرائيلي الوحيد المتورط ببرنامج إيران للأسلحة الكيماوية، ففي الوقت الذي كان فيه "مانبار" يبيع مواد ومعدات وتكنولوجيا لبرنامج إيران للأسلحة الكيماوية، كان هناك إسرائيلي آخر متورط بهذه القضية من خلال اتصاله

بعملاء إيرانيين، حدث ذلك بين الأعوام 1992 و 1994، حين باعت الشركة العائدة للصهيوني "موشي ريجيف" لإيران معدات ومواد ومعلومات وتكنولوجيا صناعة الغازات السامة وخصوصا غاز السارين وغاز الخردل¹.

* في مجال النفط²:

بدأ التعاون النفطي بين إيران وإسرائيل فقد جرت مباحثات بين إيران وإسرائيل بشأن عقد صفقة تباع فيها إيران النفط إلى إسرائيل في مقابل إعطاء إسرائيل أسلحة إلى إيران بمبلغ 100 مليون دولار كانت قد صادرتها من الفلسطينيين في جنوب لبنان، ثم لف النسيان والظلام هذه العلاقة حتى جاءت الأخبار في ديسمبر من العام 2002 أن رجل أعمال إيرانيا يدير شركة يمتلكها مقرب من الرئيس خاتمي قام بزيارة سرية إلى إسرائيل في محاولة لفحص إمكانية تجديد عمل أنبوب النفط إيالات-أشكلون الذي تعود ملكيته إلى الحكومتين الإيرانية والإسرائيلية.

خلال الزيارة غير الرسمية، التقى رجل الأعمال الإيراني مع ممول إسرائيلي، في فندق "أنتركوننتنتال" في مدينة تل أبيب، ونسق اللقاء "يهوشواع مئيري" أحد رؤساء جمعية تعنى بإقامة علاقات إسرائيلية-عربية أيضا، وكان من بين الشخصيات التي حضرت اللقاء الى جانب "يهوشواع مئيري"، الدكتور "شبارزاند" الذي شغل قبل سنة ونصف منصب مستشار الرئيس الإيراني الخاص للشؤون الإسرائيلية.

طرح خلال اللقاء إمكانية التعاون مع الشركة التي يديرها المندوب الإيراني، وإتفقت الأطراف على أن تقوم الشركة الإيرانية بتحميل النفط على ناقلات النفط ونقله الى ميناء مدينة إيالات الواقعة في جنوب إسرائيل، ومن ثم سينقل عبر الأنبوب إلى مدينة أشكلون، حيث سيسوق من هناك الى الدول الأوروبية.

الهدف المباشر لهذا المشروع المطروح كان إختصار الوقت وتخفيف التكلفة المالية، ذلك أن ناقلات النفط الإيرانية تقوم حاليا بالمرور عبر قناة السويس في طريقها إلى أوروبا وهي تستغرق عددا من الأسابيع قبل الوصول إلى وجهتها النهائية، إضافة إلى العمولات التي يجب أن يتم دفعها خلال مرور القناة، وهو الأمر الذي سيتم تلافيه في حال إعادة إحياء الخط الذي سيختصر الوقت الى اسبوع واحد فقط مع انخفاض في تكاليف النقل.

¹ أسامة شحادة: نفس المرجع.

² أسامة شحادة: نفس المرجع.

لكن عندما تسرب هذا اللقاء إلى بعض الأوساط الصحفية خاصة بعدما نقلته صحيفة يديعوت أحرنوت في 13-12-2002، قام المدير العام الحكومي المسؤول عن أنبوب النفط "إيلات-أشكلون" بنفي أن تكون الحكومة الإسرائيلية تقف وراء هذه المحادثات عازيا الأمر إلى أنه مجرد لقاء بين رجال أعمال مهتمين بالموضوع، وصرح قائلاً: "لا تعد الملكية الإيرانية- الإسرائيلية المشتركة على أنبوب النفط إيلات- أشكلون أمراً سرياً، لكننا لسنا مسؤولين عن اللقاءات التي يجريها رجال الأعمال بخصوص هذا الخط".

بعد مرور الوقت سلطت وسائل الإعلام في يناير من العام 2007 الضوء من جديد على مشروع إسرائيلي لنقل الغاز الطبيعي من إيران إلى إسرائيل عبر تركيا. كشفت أوساط سياسية النقاب عن أن المشروع الاستراتيجي الطموح الذي هو عبارة عن أنبوب تحت بحري بطول 610 كيلو متر بين الشاطئ الجنوبي - الشرقي لتركيا وحيفا هو ثمرة أفكار مشتركة لاسيما لوزير البنى التحتية آنذاك "بنيامين بن اليعيزر".

ذكرت تلك الأوساط، أن مبادئ التجارة والإقتصاد الدولية كفيلة بأن تربط إسرائيل بإيران بعلاقات تجارية مشتركة، حتى وان جرى الأمر بخلاف الإرادة التامة للحكومتين في القدس وطهران¹. ما إن توارى المشروع عن الأنظار بعد أن رصدته وسائل الإعلام، حتى بدأت تتكشف مراحل تعاون جديدة بين إيران وإسرائيل، وأشارت وسائل الإعلام العالمية مؤخراً بأن إسرائيل مهتمة الآن بدفع تعويضات مالية نتيجة مستحقات نفطية كانت عليها لإيران إبان حكم الشاه.

قبل الثورة الخمينية في العام 1979، كان هناك شركة إيرانية-إسرائيلية مشتركة تحت إسم Trans Asiatic Oil Ltd تعمل على نقل النفط الإيراني إلى إسرائيل مباشرة لكن وبعد الثورة، توقف العمل بهذه الشركة وكان عليها ديون لإيران، البعض يقدرها بعشرات الملايين من الدولارات وآخرون بمئات الملايين².

15- العلاقات الإيرانية التركية:

نشر في 24 /07/ 1999 في حوار لـ الرئيس التركي سليمان ديميريل مع جريدة الأهرام القاهرية قال فيه : "تركيا وإيران بلدان كبيران في هذه المنطقة وفي البلدين نظامان سياسيان مختلفان، ونحن لا نستطيع أن نصح نظامهم، وهم لا يستطيعون تصحيح نظامنا، ونحن لا نستطيع تغيير

¹ أسامة شحادة: نفس المرجع.

² أسامة شحادة: نفس المرجع.

نظامهم، وهم كذلك لا يستطيعون تغيير نظامنا، الشيء الطيب في الموضوع أننا لم نكن في نزاع معهم طوال مئات السنين، نحن بلدان مسلمان على الرغم من وجود أكثرية شيعية على الجانب الإيراني وأكثرية سنية على الجانب التركي، إن هناك بعض المشكلات مثل الإرهاب، وناقش معهم الأمر بين وقت وآخر، وهناك تعاون بين البلدين في هذا المجال إلى الآن"، وهذه الكلمات للرئيس ديميريل تلخص جوهر تطور العلاقات بين البلدين منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، فمنذ ذلك التاريخ بدأ التناقض صارخا بين نظام علماني صارم في تركيا، ونظام يستند إلى مرجعية دينية ويقوم على مفهوم ولاية الفقيه في إيران، وعلى خلفية هذا التناقض المؤسس على طبيعة العلاقة بين الدين والدولة في البلدين، ظهرت قضايا خلافية كثيرة بينهما، أو بالأحرى تباينت مواقفهما بشأن العديد من القضايا الثنائية والإقليمية والدولية، الأمر الذي جعل العلاقة بينهما محكومة بطابع التوتر الذي تتخلله فترات من التهدئة والتعاون في بعض المجالات.

المعروف أن تركيا كانت قد قبلت بالتغيير الثوري في إيران ولم تتدخل في شؤون الثورة، ثم جاءت الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات لتحول دون ظهور أو تفجر قضايا خلافية حادة بين الجانبين، خاصة وأن تركيا استنفادت إقتصاديا من الحرب، حيث قامت بدور أساسي في تمويل الطرفين المتحاربين¹.

لكن مع قيام نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه الإسلامي في تركيا بتشكيل حكومة إئتلافية في يوليو 1996 بدأت تبرز بوادر تحسن في العلاقات التركية الإيرانية، وذلك في إطار رؤية الرفاه المنفتحة على العالم الإسلامي وإيران جزء منه، ومن هنا كانت إيران أول دولة يزورها أربكان في أول جولة خارجية له في أغسطس 1996، وقد أسفرت هذه الزيارة عن تحقيق إختراق في العلاقات الإقتصادية بين البلدين تمثل في توقيع إتفاق الغاز بينهما والمعروف بـ " صفقة العصور" فموجب هذا الإتفاق تتعهد إيران بتصدير 190 مليار متر مكعب من غازها الطبيعي إلى تركيا لمدة 22 عاما بقيمة إجمالية تبلغ 20 مليار دولار، وفي إطار العلاقات الوثيقة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية قبلت الأخيرة بعدم إدراجه تحت قانون دماطو بإعتباره إتفاقا للتجارة وليس للإستثمار².

¹ محمد نور الدين: تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 1997، ص277.

² فيليب روبنسن: تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، ط1، ليماسول: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1993، ص

كما أن هناك عدة مظاهر للتقارب التركي - الإيراني ومعوقاته والمتمثلة في التجارب السابقة للتنسيق والتعاون الإقتصادي والسياسي والمتمثلة في :

- 1- ميثاق سعد أباد عام 1937 بين كل من تركيا وإيران وأفغانستان والعراق.
 - 2- حلف بغداد عام 1958 .
 - 3- حلف المعاهدة المركزية عام 1964 .
 - 4- منظمة التعاون الإقليمي للتنمية عام 1965.
 - 5- منظمة التعاون الاقتصادي 1985، و ثم توسيع هذه الأخيرة عام 1992 لتضم أفغانستان وطاجيكستان وأوزبكستان وكيرجستان وكازاخستان وتركمانستان وأذربيجان¹.
- كما تم إستعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في مارس 1998، عقب تغير الحكومتين في كلا البلدين، إلا أن النقطة الفاصلة في تحسن العلاقات التركية الإيرانية جاءت مع زيارة الرئيس التركي نجت سيزار الرسمية لإيران في يونيو 2002، وفي هذه الزيارة إتفق الطرفان على ما يلي:
- * تحية الخلافات الأيديولوجية جانبا.
 - * التعاون حول المسائل الأمنية.
 - * زيادة الروابط الإقتصادية والثقافية².
- يقول مسؤولون إيرانيون، إن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ 22 مليار دولار في عام 2012 ثم تراجع إلى 20 مليار دولار في 2013 ومن المتوقع أن يصل إلى 30 مليار دولار في عام 2015، وكانت إيران ثالث أكبر أسواق التصدير لدى تركيا في عام 2012، وقالت وسائل إعلام إيرانية إن تركيا تصدر ما يزيد على 20 ألف منتج إلى إيران من بينها الذهب والفضة³.

16- العلاقات الإيرانية مع دول المغرب العربي:

¹ عمار جفال: التنافس التركي - الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز، مجلة الرياض، العدد 13478، 2005/05/19، <http://www.alriyadh.com:8080/65561>

² شادي عبد الوهاب: العلاقات الإيرانية التركية: الأفق والقيود، مركز بغداد للإستشارات والدراسات والإعلام، <http://www.baghdadcenter.net/details-107.html>

³ نائر عباس: إتفاق تركي - إيراني على تحييد الملفات ومضاعفة التجارة، الشرق الأوسط، العدد 12846، 2014/01/29، <http://beta.aawsat.com/home/article/27681>

علاقة إيران بالمغرب العربي تحمل مميزات وخصائص متعددة تكاد تكون مختلفة كلياً عن علاقاتها بدول المشرق، التي ينظر البعض منها إلى إيران بوصفها خصماً تاريخياً عنيداً تتجاوز "خطورته" أحيانا حدود ما تمثله إسرائيل بالنسبة لها، لأسباب يتعلق بعضها بقناعة هذه الدول أن الخطر الإسرائيلي يحمل صبغة مؤقتة ولا يملك رسوخاً إستراتيجياً وجيوسياسياً كبيراً، قياساً بخصم يمثل من منظور الذاكرة الجماعية للكثيرين صورة الإمبراطورية الفارسية التي تهدد تخوم وأطراف بعض الكيانات العربية القطرية بالمشرق.

إن ضعف أو قلة عوامل الخوف والقلق من رمزية الصورة التاريخية لإيران بدول المغرب العربي، يتيح إجراء مقارنة أكثر موضوعية وأقل إنفعالا للعلاقات المغاربية الإيرانية، وعموماً فإن العلاقات بين الجانبين حديثة العهد نسبياً وتعود في مجملها إلى مرحلة ما بعد حصول دول المغرب العربي على إستقلالها، كما أن هذه العلاقات لم تقفز إلى واجهة الأحداث إلا بعد إنتصار الثورة الإسلامية في إيران.

إن المرحلة التي سبقت هذا العهد لم تشهد خلالها العلاقات بين الجانبين ديناميكية خاصة تستحق الذكر، بإستثناء العلاقات الإيرانية المغربية التي كانت تأخذ مشروعاتها وربما جانبا كبيرا من دلالاتها السياسية من قدم وعراقة النظام السياسي في البلدين، خاصة وأن النخب السياسية والثقافية بالمغرب لا تخفي إعترازها بتجربتها في الحكم التي ترى أنها تمثل نموذجا فريدا لإستقرار ورسوخ الدولة بالمنطقة.

كما أن الخلافات التي نشبت في فترات متعددة بين المغرب العربي وإيران كانت تتبع دائما من طبيعة موقفها من قضايا ونزاعات المنطقة ومن أسلوب مقاربتها وتعاطيها مع الشأن الداخلي لدول المنطقة وليس من منطلق معارضة صريحة لدورها الإقليمي، كما يمكننا أن نجزم أنه إذا وجدت لدى بعض الأطراف المغاربية مواقف تعبر عن إستيائها من السياسة الإيرانية في الشرق الأوسط، فهي تأتي من دون شك في سياق تنسيق سياسي تجريه هذه الأطراف مع دول إقليمية فاعلة في المشرق كمصر والسعودية.

إن ضبابية المفاهيم التي تتعلق بمقاربة وتحليل الوقائع المتغيرة والخاضعة لتقلبات السياسات القطرية للدول، إضافة إلى طابعها غير اليقيني، يزيد من الصعوبة التي تشعر بها مختلف الأطراف من أجل فهم تطور الأحداث التي يكتنفها الكثير من الغموض، وهو ذات الغموض أو الالتباس الذي يفرزه

الحدث نفسه أو تتعمد الأطراف المتصارعة إشاعته من أجل التغطية على تحركات لا يراد لها أن تخضع لمجهر المراقبة الدقيقة.

عندما نتحدث هنا، عن المغرب العربي ككيان إفتراضي قائم بذاته ، فإننا نشير بذلك إلى كونه يمثل فضاء جيوسياسيا منسجما بصرف النظر عن الاختلافات أو حتى التناقضات الموجودة بين دوله القطرية، كما أن معطيات الجغرافيا السياسية للمنطقة الواقعة تحت تأثير الفضاء المتوسطي تجعل المغرب العربي خاضعا بشكل كبير لتأثير الطموحات الجيوسياسية والجيواستراتيجية لفرنسا وإلى حد ما الطموحات نفسها لإيطاليا حينما يتعلق الأمر بليبيا أو حتى بالنسبة لمواقف إسبانيا بالنسبة للمسائل التي تخص شمال المغرب.

لم يكن مستغربا أن تسوء العلاقات الإيرانية مع بعض دول المنطقة في مرحلة تزامنت مع تراجع علاقات إيران مع فرنسا ومع دول الإتحاد الأوروبي عموما، ويمثل هنا النموذج الجزائري إستثناء. فعلاقات المغرب العربي الصغير¹ بإيران تتأثر بشكل لافت سواء سلبا أو إيجابا بعلاقات هذه الدول بفرنسا، بل أن العلاقات الجزائرية الإيرانية نفسها تمثل في بعض جوانبها تحديا وموقفا جزائريا موجها ضد فرنسا في سياق صراعهما الذي يرتبط بملفات خلافية عديدة تتحكم فيها معطيات الذاكرة التاريخية المشتركة المثخنة بالجراحات، ولم يكن هذا العنصر الحاسم من حيث تأثيراته وتبعاته السياسية، لغيب عن الفاعلين السياسيين في إيران الذين يودون استثماره لصالحهم في سياق صراعهم مع الغرب خاصة بصدد الملف النووي الإيراني.

حينما نتحدث عن المعطيات الجيوسياسية علينا أن نميز، وفق ما يدعو إلى ذلك "ستيفان روزبير"، بشكل منهجي ما بين مفهوم الجيوسياسة géopolitique وبين الجغرافيا السياسية بمعناها التقليدي، فالمفهوم الأخير يشير في العادة إلى دراسة "الإطار السياسي" الذي يتشكل من أقاليم الدول، والخطوط السياسية التي يتم توظيفها عادة بمعنى الحدود، ومن الشبكات والأقطاب والأماكن الرمزية.

أما الجيوسياسة فتمثل دراسة الفضاء الذي تنتمي إليه الدولة منظورا إليه (أي الفضاء) بوصفه يمثل رهانا، يفضي إلى إنخراط مجموعة من الفاعلين سواء كانوا معارضين أو متحالفين، وبالتالي فالمقاربة

¹ Yves Lacoste: Questions de géopolitique , l'islam, la mer , l'Afrique; Coll : le livre de poche , éditions la découverte et Librairie générale Française, 1988, page 77.

الجيوسياسية لا تؤمن بأن عملية الجمع بين الأحداث قادرة على أن توفر لنا إطارا عقلانيا أو مبدأ تفسيريا، فالجيوسياسة أبعد ما تكون عن المنهج القائم على عملية رصد النقاط وتجميعها، لذلك فليس الجمع بين الأحداث هو الذي يضفي المعقولية على الوضعيات، فالعكس هو الصحيح فعندما ننطلق من مفاهيم السيرورة وتشكيلات الأنظمة وأجهزتها يأخذ الحدث دلالاته الكاملة¹ .

تتقاطع هنا بالتحديد الجوانب الجيوسياسية مع الجوانب الجيوإستراتيجية، خاصة وأن الجيوسياسة لا يمكنها أن تكون إلا متماثلة مع دراسة العوامل العامة التي تكون أبعادها قارة وذات طبيعة قادرة على التأثير في العمق، في هذا الإتجاه أو ذاك، على المشروع السياسي، أما الأبعاد الجيوإستراتيجية فتلجأ إلى تحليل المعطيات على إختلاف أنواعها سواء كانت متعلقة بالجوانب الإقتصادية أو الإجتماعية، والديمغرافية، وأيضا المجالات العسكرية التي يمكنها أن تؤثر على الإستراتيجية العامة التي تضعها الدولة، ومن هنا يتضح أن الجيوسياسة تهدف بشكل خاص إلى دراسة المشاريع الممكنة، بينما تهتم الجيوإستراتيجية بالجوانب التنفيذية².

هذا الأسلوب من المقاربة القائم على التحديد المفاهيمي يساعدنا على فهم العلاقات المغربية الإيرانية بعيدا عن القراءة التقليدية التي تكفي بالجمع بين الأحداث وإعادة ترتيبها من الناحية الزمنية من أجل إستخلاص المواقف والرؤى التي تبدو منسجمة ظاهريا مع مسار الأحداث.

إن العلاقات الإيرانية المغربية لن تشكل رهانا حقيقيا للطرفين إلا بقدر ما تساعدنا على تطوير عناصر قوتهم، ولأن مواقف الأطراف الفاعلة في الساحة المغربية متضاربة خاصة في حالة تعارض المصالح بين المغرب والجزائر، فإن علاقات إيران آلت إلى مرحلة تتميز بصياغة جديدة لعلاقة إيران بالمنطقة، تعتمد على محاولة إستثمار الموقع الجيوسياسي للجزائر على مستوى شمال إفريقيا، خاصة وأن توجهات السياسة المصرية الحالية لا تترك لها خيارات بديلة.

ترى إيران أن الجزائر باتت أكثر من أي وقت مضى تراهن على حيزها الجغرافي والسياسي الضيق الذي أملته عليها سعة رقعتها وكثرة التحديات التي تفرضها عليها القوى الإقليمية والدولية خاصة على مستوى حدودها الغربية والجنوبية على إمتداد دول الساحل الإفريقي التي تتعرض لضغوط

¹ Pascal Lorot et François Thual : la Géopolitique , clefs politique ,Edition Montchrestien – Paris 1997,P: 78.

² Hervé Coutau –Bégarie : Traité de stratégie , 2eme édition , éditions Economica Paris 1999, p: 661.

كبرى من قبل الدول الكبرى وتحديدًا الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وبالتالي فإن الجزائر وإيران ينظران إلى بعضهما البعض على اعتبار أن كل طرف يمثل للطرف الآخر رصيد قوة إضافية في محيطه الإقليمي المباشر، من منطلق أن البحث عن القوة يشكل أساس سلوكيات الفاعلين الجيوسياسيين، تمامًا مثلما أن القوة تحدد العلاقات بين المؤثرين في لعبة السياسة الدولية¹.

أ- الجزائر وإيران:

شهدت العلاقات الجزائرية الإيرانية عبر العقود الأربعة الأخيرة عدة تحولات، ميزتها محطات مهمة وفاصلة تمثلت بدايتها مع الوساطة التي قامت بها الجزائر بين العراق وإيران في عهد الشاه، بشأن الصراع الحدودي حول شط العرب. وهي الوساطة التي توجت بالتوقيع على إتفاقية الجزائر سنة 1975، التي لم تتمكن من إنهاء الخلاف بشكل حاسم وما زالت تثار بشأنها الكثير من الملاحظات من قبل الجانبين، أما الوساطة الجزائرية الثانية فقد قامت بها الجزائر مباشرة بعد إنتصار الثورة الإيرانية وتفجر أزمة الرهائن بالسفارة الأمريكية في إيراسلمي للأزمة التي كان من الممكن أن تأخذ أبعادا مأساوية ومدمرة بالنسبة للمنطقة برمتها.

كما أن الجزائر وعلى خلاف معظم الدول العربية وخاصة الخليجية لم تتخذ موقفا مساندا للعراق في حربه ضد إيران سنة 1981، حيث ساهمت الدبلوماسية الجزائرية حينها في إيجاد حل

إن وكان موقفها متوازنا إلى أبعد الحدود، وحاولت في البداية أن تسخر دبلوماسيتها من أجل إيجاد حل سلمي للصراع القائم بين البلدين، لكن إستهداف طائرة وزير الخارجية الجزائري محمد الصديق بن يحي بصاروخ، قيل أنه كان من مصدر عراقي، أصاب المبادرة الجزائرية ووزير خارجيتها في مقتل.

إن مرحلة الصراع بين الجزائر وإيران، فقد بدأت بشكل تدريجي بملامح واضحة بالنسبة لأغلب المتابعين للشأن الجزائري، غداة إعلان التعددية السياسية والحزبية في الجزائر، والتي كان من نتائجها تكوين عدد هائل من الأحزاب بعضها تم تأسيسه على أسس دينية. وقد مثلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة أبرز هذه الأحزاب الدينية المعتمدة إلى جانب حركة المجتمع الإسلامي (حماس)، التي

¹ Pascal Lorot et François Thual : op cité, Page: 98.

إضطرت إلى تعديل اسمها إلى حركة مجتمع السلم (حمس) بعد تغيير الدستور وإلغاء قانون الأحزاب السابق، الذي كان يسمح بتشكيل أحزاب جزائرية على أسس دينية، فقد نشطت البعثة الدبلوماسية الإيرانية في تلك المرحلة في عقد الكثير من اللقاءات مع القوى السياسية الناشئة في تلك المرحلة ومن بينها جبهة الإنقاذ، وقد كان بعض ممثلي البعثة الإيرانية يحضرون إلى بعض التجمعات السياسية التي كانوا يدعون إليها.

إتسم الموقف الإيراني بحدة بالغة بعد إلغاء المسار الإنتخابي في شهر ديسمبر من سنة 1991، وعرفت العلاقة بين البلدين توترا متزايدا أدى إلى إعلان الجزائر قطع علاقاتها مع إيران في سنة 1993، وتزامن هذا التوتر بين البلدين مع إنتعاش ملحوظ للعلاقات الإيرانية المغربية، التي شهدت في هذه المرحلة تزايدا لافتا للحضور الإيراني بالمملكة، وهو حضور تجاوز في بعض مظاهره الحضور الإيراني بالمغرب في زمن حكم الشاه.

قد أفضت هذه الديناميكية الدبلوماسية بين الدولتين إلى فتح قنصلية إيرانية بمدينة وجدة على بعد أقل من 15 كيلومترا من الحدود البرية مع الجزائر، وهي الخطوة التي رأت فيها الجزائر عملا إستفزازيا موجها ضدها، خاصة وأن الحكومة الجزائرية كانت ترى أن موجة العنف التي إجتاحت البلاد أخذت تلك الأبعاد المأساوية بفضل الدعم الذي كانت تتلقاه الجماعات المسلحة من أطراف خارجية عديدة ومن بينها جمهورية إيران الإسلامية.

لم يعد الدفاء إلى العلاقة بين البلدين إلا في عهد الرئيس محمد خاتمي الذي جمعه لقاء ودي بالرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة سنة 2000 قبل أن يلجأ البلدان إلى إعلان إستئنافهما لعلاقاتهما الدبلوماسية بداية من سنة 2003، وتسارعت الأحداث بعد ذلك بشكل لافت ووصلت العلاقة بين البلدين إلى مستويات غير مسبوقة من التعاون والتنسيق، مست الكثير من المجالات الإقتصادية والسياسية وحتى الثقافية والعلمية.

عرفت هذه العلاقة ديناميكية جديدة منذ وصول الرئيس أحمددي نجاد إلى سدة الحكم، حيث قام بعدة زيارات للجزائر، كان آخرها توقفه بالجزائر خلال شهر سبتمبر لمدة ساعتين قادمًا من سوريا، الأمر الذي إعتبرته بعض الأوساط الغربية مؤشرا على وجود تنسيق كبير بين العواصم الثلاث: طهران، دمشق والجزائر، كما ذهبت ذات الأوساط إلى وصف العلاقات الجزائرية الإيرانية بالخطيرة في إشارة منها إلى أنها تخفي، في إعتقادها، أكثر مما تظهر.

يمكن القول في سياق متصل أن قوة العلاقات الإيرانية الجزائرية تم التأكيد عليها مرة أخرى، من خلال إجتماع اللجنة العليا المشتركة التي قاد أشغالها كل من رئيس الحكومة الجزائرية أحمد أويحي والنائب الأول لرئيس الجمهورية الإيرانية محمد رضا رحيمي، واختتم الاجتماع في شهر نوفمبر من هذه السنة 2010 بالتوقيع على العديد من الإتفاقيات التي تمس مجالات التعاون بين البلدين.

يمكننا أن نلاحظ ببسر التطور الهائل الذي شاهده العلاقات بين الجزائر وطهران، خاصة وأنها باتت تشكل محط أنظار القوى الغربية المتابعة للملف النووي الإيراني، لذلك فإن وزير الخارجية البريطاني المكلف بشؤون الشرق الأوسط إستغل فرصة تواجده بالعاصمة الجزائرية، قبل فترة قصيرة من انعقاد اللجنة المشتركة بين البلدين، ليؤكد أنه يعول على الصداقة الجزائرية الإيرانية من أجل أن تقنع الجزائر الجانب الإيراني بضرورة التخلي عن برنامجها النووي، وعبر الوزير البريطاني عن رغبة بلاده في أن تلعب الجزائر دور الوسيط بين إيران والدول الغربية، ويمكن القول أن هذا الطلب ليس فيه ما يدعو إلى الإستغراب، خاصة في سياق محاولة بريطانيا إستثمار العلاقات بين الجزائر وطهران من أجل توجيه رسائل غير مباشرة للجانبين، من منطلق أن المملكة المتحدة هي التي لفتت أنظار حلفائها خاصة الأمريكيين في سنة 1991 إلى ما وصفته محاولة الجزائر صناعة قنبلة نووية بمحطتها السلمية المتواجدة بعين وسارة على بعد 150 كلم من العاصمة الجزائرية، وكانت السلطات الأمنية الجزائرية قد ألقت القبض في السنة نفسها على شخص كان يقوم بتصوير تجهيزات محطة عين وسارة، وقد قيل في البداية مباشرة عقب هذا الحادث أن الأمر يتعلق ب"إرهابي"، وإتضح بعد ذلك أن الشخص هو وليام كروس الملحق العسكري للسفارة البريطانية في الجزائر، الذي تم طرده يوم 10 أبريل من سنة 1991¹.

ب- المغرب وإيران :

إن حالة الجفاء التي تعرفها العلاقات المغربية الإيرانية لا تعكس في إعتقادنا مستوى التقارب التاريخي وحتى الأنثروبولوجي بين البلدين ، فما يربط المملكة المغربية بإيران على المستوى

¹ جريدة " Le Quotidien d'Oran " ، الناظفة بالفرنسية عدد:4856 ، الصادر بتاريخ 22نوفمبر 2010.

التاريخي والثقافي هو أعمق بكثير من ما يربط باقي الدول المغاربية بإيران، حتى وإن كانت ملامح هذا التقارب الحضاري والرمزي غير واضحة على المستوى السياسي في المرحلة الراهنة.

إن الظروف الحالية التي يمر بها المغرب تجعله في حاجة أكبر إلى علاقاته الخليجية وتحديدًا مع المملكة العربية السعودية أكثر من حاجته إلى علاقات إستراتيجية مع طهران، وعلاوة على ذلك فإن المغرب يراهن كثيرًا على الموقف الفرنسي الثابت في الأمم المتحدة خاصة في ما يتعلق بدعم المقترح المغربي الخاص بالحكم الذاتي الموسع في الصحراء الغربية، وذلك ما يجعله متحفظًا، في هذه المرحلة، بشأن إقامة علاقة مستقرة ومتميزة مع إيران التي تواجه حصارًا غربيًا وعقوبات دولية نتيجة برنامجها النووي.

قبل أن تصل العلاقات المغربية الإيرانية إلى طريق مسدود بعد إعلان المملكة قطع علاقاتها الدبلوماسية مع طهران في شهر مارس سنة 2009، مرت العلاقة بين البلدين بثلاث محطات رئيسية: الأولى مثلتها العلاقة المغربية مع نظام الشاه، وقد ميزها الإستقرار بفضل الصداقة التي كانت تربط الشاه بالعاقل المغربي الحسن الثاني، وهي الصداقة التي تشير أوساط إلى أنها وصلت إلى مستوى التنسيق بين المغرب والمخابرات الإيرانية.

بدأت المحطة الثانية مع سنة 1979 وأثرت فيها الأولى بشكل مباشر حيث إستضافت المملكة الشاه بعد إنتصار الثورة الإيرانية وقد أفضى ذلك إلى دخول العلاقة بين البلدين مرحلة التوتر والقطيعة، لأسباب عديدة من بينها إعلان المغرب منح اللجوء السياسي للشاه واعتراف إيران بجبهة البوليساريو، ثم دعم المغرب للعراق في حربه ضد إيران، إضافة إلى حصول تطور كبير في العلاقات التجارية بين بغداد والرباط خاصة وأن المملكة كانت تحصل على الجزء الأكبر من حاجياتها النفطية من العراق، بل أن الدعم المغربي للعراق وصل إلى مداه الأقصى حينما أعلن الملك الحسن الثاني إستعداده إلى جانب باقي الدول العربية في مؤتمر القمة العربية بفاس سنة 1982، تنفيذ التزاماته تجاه العراق من خلال تفعيل معاهدة الدفاع المشترك في حال إستمرار إيران في حربه ضد العراق. وذلك إلى غاية تدشين المرحلة الثالثة والأخيرة بإستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في سنة 1991، وهي السنة نفسها التي بدأت تشهد فيها العلاقات الجزائرية الإيرانية نوعًا من التوتر والفتور على خلفية الإنتخابات البرلمانية الملغاة في الجزائر في ديسمبر 1991.

ظل الإستقرار النسبي يميز العلاقة بين البلدين طوال مرحلة التسعينات من القرن الماضي، حيث أن العلاقات المغربية الإيرانية بلغت درجة كبيرة من التحسن خاصة في المجال التجاري والثقافي بعد تجميد إيران لعلاقتها مع "جبهة البوليساريو"، وإستمرت العلاقات الثنائية في التطور إلى ما بعد مرحلة تسلم محمد السادس لمقاليد الحكم بعد وفاة والده الحسن الثاني، وحافظت العلاقات على ديناميكيته السياسية إلى غاية انتخاب أحمددي نجاد سنة 2005 الذي أعطى دفعا قويا لعلاقات بلاده مع الجزائر، وبدأت المملكة تشعر مع بداية هذه المرحلة أن إيران تطور علاقاتها مع جارتها على حساب ما ترى أنه يمس بمصالحها الوطنية ووحدتها الترابية، وبدأت العلاقات الثنائية تتجه نحو التأزم إلى غاية إعلان المملكة قطع علاقاتها مع طهران.

رغم أن العلاقات المغربية الإيرانية مرت بفترات طويلة من التوتر وعدم الإستقرار منذ إنتصار الثورة الإيرانية، إلا أن المواقف الرسمية والشعبية في المملكة من إيران وثورتها لم تشهد مسارا موحداء، فبالرغم من إستضافة المغرب للشاه المخلوع بتاريخ 22 يناير 1979 إلا أن أطرافا مغربية شعبية وإعلامية أشادت بالثورة الخمينية وبالإنصارات التي حققتها. فقد حيت الأحزاب المغربية حدث الثورة الذي مكن الشعب الإيراني من استعادة وعيه "بذاته وبحقوقه" ، وإعتبرت ما حدث بمثابة "تحذ كبير" للشاه ولحلفائه، الأمر الذي يمكنه أن يفضي إلى "تأسيس نظام ديمقراطي" .

تجلى هذا الموقف المغربي الايجابي من الثورة من خلال إفتتاحية جريد البيان بتاريخ 31 أغسطس 1979، وإفتتاحية جريدة المحرر (المسماة حاليا بجريدة الإتحاد الإشتراكي) بتاريخ 13 فبراير 1979، وإفتتاحية جريدة العلم لسان حال حزب الإستقلال أعرق تنظيم سياسي بالمملكة بتاريخ 31 يناير 1979¹.

يمكن القول أنه إذا إستثنينا حدث الثورة وإختلاف القراءات السياسية المغربية بشأنها شعبيا ورسميا، فإن إيران لا تحمل في المشهد والمخيلة المغربية سمات واضحة المعالم ، فمعطيات الجغرافيا السياسية جعلت هذه الحضور الإيراني في الذاكرة المغربية، يرتبط بمقدار ما تفرزه العلاقات الرسمية بين البلدين من تأثيرات إعلامية وسياسية، خاصة ما تعلق منها بملف الصحراء الغربية.

¹ Abdelkhaleq Berramdane : Le Sahara occidental enjeu maghrébin éditions Kharthala Collection dirigée par Jean Copans, paris 1992 ,p 28.

إذ أن هناك شبه إجماع في المملكة ولدى مختلف الأحزاب السياسية المغربية بما يوصف في الأدبيات السياسية والإعلامية المغربية بـ"مغربية الصحراء"، بإستثناء التنظيم اليساري المغربي الذي كان ينشط في نهاية السبعينات ومستهل ثمانينات القرن الماضي والذي كان يسمى بـ"حركة إلى الأمام"، وهو تنظيم كان يؤيد أطروحة تقرير المصير بالصحراء الغربية، وتعرض أعضاؤه لملاحقة أمنية مشددة.

أما صورة إيران في الكتب المدرسية المغربية فتكاد تكون غائبة بإستثناء بعض الإشارات العابرة، فالصورة "الوحيدة التي تقدمها كتب التاريخ فقط، هي صورة الفارسي الذي لعب دورا في التاريخ الإسلامي من دون أن تترك هذه الصورة أي انطباع سلبي أو تنقل أي إحساس بالكراهية ، بل على العكس من ذلك، هي صورة متوازنة، تعرض الوقائع التاريخية التي يجمع عليها الباحثون، من دون أن تخوض في الأيديولوجيا أو التحريض السياسي أو العرقي"¹.

ج - ليبيا وإيران :

العلاقات الليبية الإيرانية تأتي في اعتقادنا في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية فيما يخص الأبعاد الجيوسياسية للعلاقات المغاربية الإيرانية، وذلك قبل العلاقات التونسية الإيرانية، خاصة وأن ليبيا دأبت على لعب أدوار ديناميكية على مستوى سياستها الخارجية بحكم ارتفاع سقف تطلعاتها في ما يتعلق بالإسهام في السياسية الخارجية على المستوى الإقليمي.

قفزت العلاقة الثائية بين البلدين إلى السطح بعد انهيار نظام الشاه في إيران، وتميزت في بداية إنتصار الثورة الإيرانية بنوع من الضبابية وإنعدام الوضوح، خاصة بعد إختفاء الإمام موسى الصدر في ليبيا في ظروف تجمع أطراف عديدة أن العقيد معمر القذافي لم يكن بعيدا عنها.

مثلت قضية الإمام في بداية الأمر عقبة كأداء في وجه التقارب بين البلدين، لكن عداءهما المشترك للولايات المتحدة دفعهما إلى التقارب، ووصل مستوى العلاقات إلى حدود إقدام ليبيا على قطع علاقاتها مع العراق، ودعمها لإيران في حربها ضد بغداد، بل أن هناك مصادر ذهبت إلى حد القول أن ليبيا أرسلت متطوعين لدعم القوات الإيرانية.

¹ طلال عتريسي: الجمهورية الصعبة، إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، الطبعة الأولى، دار الساقى، بيروت، 2006، ص:

لكن العلاقات بين البلدين انتهت حينما بدأ القذافي يتبرم من الخيارات المتصلبة للإمام الخميني بشأن العراق، ففي شهر سبتمبر 1987 إتفقت كل من بغداد وطرابلس على التنسيق بينهما من أجل مواجهة أي محاولة تهدف إلى المساس بأراض ووحدة أي دولة عربية، وبقي الدعم الليبي لإيران مقتصرًا فقط على الحالات التي تواجه فيها إيران الولايات المتحدة الأمريكية¹.

مرت بعد ذلك سنوات عديدة تخلت خلالها الجماهيرية عن سياسة المجابهة مع الغرب ومع الولايات المتحدة، وعملت على تطبيع علاقاتها مع الغرب وعلى فتح اقتصادها أمام الاستثمار الأجنبي، كما بدأت تبلور تدريجيا سياسة خارجية قائمة على الاهتمام بالشؤون الإفريقية من خلال التأكيد الإعلامي المستمر على "الهوية" الإفريقية لليبي، ولم تعد العلاقة التي تربطها بإيران ذات طبيعة إستراتيجية، مثلما كان الأمر عليه خلال السنوات الأولى من عمر الثورة الإسلامية.

إختارت طرابلس أن تقيم علاقاتها مع الدول الأخرى على أسس جيوسياسية جديدة قائمة على تثنين ما تراه إنتماء وعمقا إفريقيا للجماهيرية، لكنها مازالت في المقابل تحتفظ بعلاقات ودية مع إيران منذ إحتلال العراق وسقوط نظام صدام حسين، وفضلا عن ذلك فإن طرابلس تساند إيران في مسعاها الهادف إلى الحصول على التكنولوجيا النووية المخصصة للاستخدامات السلمية، وقد مثلت الزيارة الأخيرة التي قام بها وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي إلى ليبيا، والتي جاءت قبل فترة وجيزة من انعقاد القمة العربية بليبيا، مناسبة لتأكيد الجانب الإيراني على الطبيعة الحيوية التي تمثلها علاقة بلاده بالجماهيرية .

تجدر الإشارة إلى أن علاقة ليبيا بإيران وبالتشيع أخذت منحى سياسيا وإعلاميا لافتا خاصة بعد تدهور علاقات الزعيم الليبي معمر القذافي بالمملكة العربية السعودية ومقاطعته للقمة العربية التي إحتضنتها الرياض، وتصريحه المثير للجدل في إحدى الدول الإفريقية، بشأن الدولة الفاطمية الثانية التي تضم كل قبائل الصحراء وكل المحيط الجغرافي الخاص بشمال إفريقيا.

أشار القذافي إلى أن "الهوية" السائدة في شمال إفريقيا هي الهوية الفاطمية وأن الثقافة المنتشرة فيها هي الثقافة الشيعية، مؤكدا أن كل المسلمين شيعة لأنهم متشيعون لآل البيت، وذكرت وكالة الأنباء

¹ Le Trimestre du monde, n° 1er trimestre 1988, – Dossier la politique internationale de l'Iran– ,paris , p 32.

الليبية أن القذافي "دحض المغالطات التاريخية التي يروج لها "الجهلة" والقائلة أن الشيعة هم الفرس والسنة هم العرب".

د- تونس وإيران:

إن الهدوء الذي ميز العلاقات التونسية الإيرانية حتى الآن يعود إلى إستقرار السلطة في تونس من جهة أولى، وإختيار الدولة التونسية لمقاربة دبلوماسية حذرة في علاقتها مع إيران من جهة ثانية، فعلى خلاف باقي الدول المغاربية لم تشهد العلاقات بين الدولتين تطورات تؤثر على المسار المستقر للعلاقة، خاصة وأن تونس لا تتدخل كثيرا في الصراعات السياسية الإقليمية وتحاول أن تقف، ولو بصعوبة كبيرة، على مسافة واحدة من كل الأطراف، وتخصص الجزء الأكبر من مجهودها لمواصلة مسار التنمية المحلية، ومن أجل مواجهة إستحقاقات المشروع السياسي الداخلي التونسي.

بدأ يعرف هذا المشروع حراكا جديدا من أجل توفير ظروف مواتية تقضي إلى تحقيق إنفتاح سياسي، يطمح إلى تلبية ولو جزء بسيط من مطالب الطبقة السياسية في تونس، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، عبر خلال إستقباله في بداية سنة 2010 لمبعوث الرئيس الإيراني، عن رغبة تونس في توطيد علاقاتها بالجمهورية الإسلامية، الأمر الذي يؤكد أن السلطات الرسمية في تونس لم تعد تنتظر إلى إيران بوصفها تمثل خطرا على إستقرار البلد من خلال دعمها للتيار الإسلامي بتونس.

كان وزير الصناعة والطاقة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسي قد قام في 25 من شهر فبراير 2007 بزيارة إلى طهران من أجل بحث إمكانيات التعاون بين البلدين في مجال الصناعة والطاقة، خاصة وأن تونس لا تخفي رغبتها في الإستفادة من التجربة التي إكتسبتها إيران في هذه المجالات الإستراتيجية .

أما على الصعيد الشعبي فإن تونس لا تربطها أوامر تاريخية متميزة يمكن البناء عليها من أجل تأسيس علاقة إستراتيجية بين البلدين، لذلك فإن السياسة الخارجية الإيرانية لا تراهن كثيرا على مستقبل هذه العلاقات، فضلا عن ذلك فإن المواطن التونسي لا يربطه شعور وجداني متميز بإيران، وموقفه منها يتسم بالكثير من الحيادية، وقد يكون تعاطفه معها مبنيا على رفضه للتحامل الغربي

ه- موريتانيا وإيران:

علاقة البلدين تأثرت إلى حد كبير بأجواء العلاقات الدبلوماسية التي كانت تربط موريتانيا بإسرائيل، لكن قيام الجنرال ولد عبد العزيز ،بعد فترة وجيزة من الانقلاب العسكري الذي قاده ضد أول رئيس ينتخب ديمقراطيا في موريتانيا ، بإغلاق السفارة الإسرائيلية في نواكشوط ، وتسليم المبنى الذي كان يحتضن السفارة إلى مؤسسة سيف الإسلام القذافي ، أدى إلى انتعاش العلاقة بين البلدين. قد إعتبرت بعض الأوساط أن هذا التقارب جاء كرد فعل على العزلة الدبلوماسية التي كانت تشعر بها القيادة الانقلابية الجديدة في موريتانيا، التي تمكنت في وقت لاحق من تنظيم إنتخابات رئاسية فاز بها زعيم الانقلاب الجنرال ولد عبد العزيز.

تجدر الإشارة هنا إلى أن عودة الدفاء إلى العلاقات الموريتانية الإيرانية، تزامن مع قيام المملكة المغربية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران، وكانت الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد عبرت عن رغبتها في تبادل السفراء بينها وبين موريتانيا قبل الانقلاب الأخير، وتحديدًا منذ إنتخاب سيدي محمد ولد الشيخ رئيسا لموريتانيا في أول انتخابات تعددية حقيقية تعرفها موريتانيا في تاريخها السياسي، المعروف بالإنقلابات العسكرية المتتالية، ويمكن القول أن موريتانيا تكتسي أهمية إستراتيجية بالنسبة لإيران خاصة بالنسبة لمشاريعها المستقبلية في غرب إفريقيا.

و- الصحراء الغربية:

ما زالت إيران تحرص حتى الآن على عدم التدخل بشكل مباشر في نزاع الصحراء الغربية، إلا أن موقفها من هذا النزاع تتم مراقبته بعناية فائقة من طرف الأطراف المعنية بهذا الصراع في دول المغرب العربي، خاصة المغرب والبوليساريو والجزائر ثم موريتانيا وإن بدرجة أقل تأثيرا.

إن فالموقف الإيراني ما زال يبدو غامضا بالنسبة للجانب المغربي رغم أن وزير الخارجية الإيرانية قد عبر قبل قطع المغرب لعلاقاته مع بلاده، أي في شهر فبراير سنة 2007 ، أن إيران تدعم حلا سياسيا دائما ما بين الأطراف المعنية، وتهيب بالمسؤولين المسلمين بأن يتحلوا بالحكمة من أجل تسوية هذه المسألة.

الحقيقة أن إيران تعلم جيدا أن تغيير موقفا تجاه النزاع في الصحراء الغربية لن يحدث تحولا كبيرا على مستوى التوازنات الإقليمية في المنطقة، فهي مقتنعة تماما أنها ما زالت بعيدة عن إمكانية لعب أدوار ريادية في المغرب العربي، حتى وإن كنت الجمهورية الإسلامية قد أعلنت عن إقرارها بـ"الجمهورية الصحراوية" في شهر فبراير من سنة 1980 في أوج التوتر في العلاقات المغربية الإيرانية¹.

يرى بعض المراقبين أن محاولة الجزائر تعزيز علاقاتها مع إيران وإقحامها في نزاع الصحراء الغربية يهدف إلى التأثير على المواقف الفرنسية والأمريكية بشأن هذا النزاع، أما إيران فيبدو أنها تدرس من جانبها، إمكانية توظيف هذا الملف من أجل كسب بعض النقاط في ما يخص صراعها مع الغرب حول ملفها النووي.

خاصة وأن فرنسا لا تتظر بعين الرضا إلى التدخل الإيراني في قضية حساسة مثل قضية الصحراء الغربية، لأن هذا الملف له تأثير كبير على استقرار حلفائها بالمنطقة، خاصة المملكة المغربية وموريتانيا اللتان تربطها علاقات وثيقة مع باريس على جميع الأصعدة، وتحديدًا في المجال العسكري، ومع ذلك فإن تدخل إيران في نزاع الصحراء الغربية بشكل مباشر قد لا يكون من منظور الكثيرين في مصلحتها المباشرة على المدى المتوسط والبعيد، فالصراعات الداخلية ذات الطابع الانفصالي في إيران كثيرة، وقد يوظف ملف الصحراء الغربية من أجل النيل من استقرارها الداخلي، خاصة وأن الأهداف الإستراتيجية لإيران تتلخص في أعين المراقبين في العناصر التالية: "دعم بعدها الإسلامي من خلال خطاب يدعو إلى الوحدة الإسلامية، تطوير سياسة عدم الإنحياز، والتموقع كقوة معارضة للولايات المتحدة الأمريكية (..) تقليص المبادلات التجارية مع الإتحاد الأوروبي، وأخيرا المحافظة على وتيرة تصدير البترول من أجل مواصلة إعادة توزيع الريع الذي يمثل مركز المحافظة على إستقرار النظام"².

¹ Abdelkhaleq Berramdane : op , cité, p : 290.

² ramses : Rapport annuel de l'institut Français des relations internationales (IFRI) 2009 , Turbulences économique et géopolitique planétaire , sous la direction de Thierry de Montbrial et Philippe Moreau Defarges éditions Dunod ,Paris, 2008, p: 234.

بالتالي فإن إيران ترى أن الموقف الجزائري يفسر بشكل أساسي إنطلاقاً من إعتبارات جيوسياسية كانت تاريخياً في صالح المملكة المغربية، وقد حان الآن تغييرها بالنظر إلى الإمكانيات المعتبرة التي باتت تتوفر عليها الجزائر، إضافة إلى ثقلها الإقليمي والدولي¹.

المطلب الثاني: طبيعة ذات صبغة تصارعية.

تحدد طبيعة الصراع الإيراني الشرق الأوسطي من خلال المحاور التالية:

1- الصراع العربي الإيراني:

يتجسد الصراع العربي الإيراني حول النقاط التالية:

أ- تسمية وأمن الخليج:

لا تزال إيران تصر على تسمية الخليج بالفارسي ففي مايو من عام 2000 بعثت السفارة الإيرانية بمذكرة إلى المصارف الكويتية أبلغتها أن أي معاملة مصرفية بين هذه المصارف والبنوك الإيرانية سترفض ما لم تحمل إسم الخليج الفارسي، من ناحية أخرى فإنه على الرغم من تأكيد وزير الدفاع الإيراني خلال لقاء نظيره الكويتي أن لدول المنطقة سياساتها المستقلة سواء الأمنية أو السياسية، إلا أن طهران لا تزال ترفض الوجود الأجنبي في منطقة الخليج العربي وتطالب بضرورة صياغة منظومة أمنية إقليمية تكون طرفاً فاعلاً فيها، وهو الأمر الذي يتعارض مع الاتفاقيات الدفاعية المبرمة بين بعض الدول الخليجية والدول الغربية، وقد عبر عن هذا سكرتير مجلس الأمن القومي حسن روحاني خلال زيارة جاسم الخرافي رئيس مجلس الأمة الكويتي لإيران، حيث قال إن وجود القوات الأجنبية في المنطقة يثير مخاوف كبيرة في صفوف شعوب هذه الدول وعلى الحكومات أن تبحث عن ترتيبات لتجاوز هذه المخاوف².

تجد إيران أن أمن الخليج العربي، والذي يعني أمنها، يجب أن تديره دول المنطقة فقط، معتبرة أنها الأقدر على حمايته من سواها، فوفقاً للرئيس رفسنجاني: "إيران هي البلد الوحيد الذي يمكن الإعتماد عليه للدفاع عن أمن منطقة الخليج، وحماية مواردها النفطية"³.

II - الصراع السعودي - الإيراني:

¹ Abdelkhaleq Berramdane : op cité , p: 55.

² أشرف محمد كشك: العلاقات الكويتية الإيرانية رؤية تحليلية، موقع البيئة،

<http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=1475&lang>

³ حسن نافعة: ردود الفعل الدولية إزاء الغزو، في: مجموعة باحثين، الغزو العراقي للكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عال المعرفة، العدد 195، الكويت، مارس 1995، ص 513.

تتسم العلاقات السعودية- الإيرانية بالعداء والتنافس حول التأثير الإقليمي، فأحد أسباب التدهور في المنطقة بالوقت الحالي هو تزايد الصراع بين هاتين الدولتين، وتعميق الصراع فيما بينهما للسيطرة على المنطقة.

كانت محاولات إيران للاستفادة من تداعيات الربيع العربي هي اندفاع السعودية نحو محاولة تشكيل تحالف عربي جديد من أجل مواجهة تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة، إذ تتلخص أسباب العداء بين الخليج وإيران في محاولة إيران السيطرة عسكرياً وأمنياً على الخليج بدون أي تدخل أجنبي، بما في ذلك محاولتها أن تكون القوة النووية الوحيدة بالمنطقة، إضافة إلى محاولات إيران تزعم العالم الإسلامي روحياً وثقافياً، من خلال نفوذها لدى الأقليات الشيعية بعدد من البلدان الخليجية والعربية. كما يقف الصراع السني - الشيعي كواحد من أهم عوائق التقارب السعودي- الإيراني، فالرياض دائماً ما تتهم إيران بمحاولة دعم الأقليات الشيعية بالخليج من أجل زعزعة الأنظمة السنية الحاكمة بها، وتحديدًا في السعودية.

حدث صدام حقيقي في الفترة من 1979 إلى 1981 بين التيار الشيعي في السعودية المدعم من الثورة الإيرانية والتيار الوهابي الذي يعد أساساً قوياً من أسس النظام الحاكم بالمملكة، لكن مع موت الخميني والغزو الأمريكي للعراق، بدأت الأقلية الشيعية في السعودية بالتراجع عن الصدام مع السلطة التي أثبتت مدى قوتها في مواجهة النفوذ الإيراني الشيعي بالخليج عموماً، والسعودية تحديداً. بالنسبة للوسائل السعودية لكبح جماح إيران، فقد تركزت في استخدام المال والسياسة، بدلاً من القوة العسكرية، لاسيما بعد سيطرة الشيعة على مقاليد الأمور بالعراق، مما أدى لتزايد التدخل الإيراني، ليس بالعراق وحسب، ولكن في لبنان، والبحرين، واليمن أيضاً، وهو ما اضطر السعودية لزيادة دعمها المالي للسنة في العراق، بل إن الرياض أعربت عن معارضتها للإنسحاب الأمريكي من العراق بشكل يؤدي لتعميق النفوذ العسكري الإيراني بها.

حاولت من جانب آخر السعودية إستقطاب عناصر مؤيدة لإيران إلى معسكرها، وذلك بناء على تقسيم طائفي بحت، فعلى سبيل المثال، حاولت السعودية منع أي تقارب إيراني مع مصر ما بعد مبارك، لاسيما بعد الأنباء التي تحدثت عن إمكانية إستئناف العلاقات الدبلوماسية بين مصر وإيران، مما دفع السعودية لإرسال مساعدات مالية لمصر تقدر بـ4 مليارات دولار.

كما مكنت الاضطرابات الأخيرة في سوريا والسعودية من إضعاف المحور الراديكالي في المنطقة بقيادة إيران، إذ عملت الرياض على عزل سوريا عن تحالفها مع إيران، وإضعاف النظام الحاكم، بها

على أمل صعود نظام حكم سني جديد، وذلك بالتواؤم مع الإستراتيجية السعودية الجديدة التي بلورتها منذ أحداث الربيع العربي، والمتمثلة في محاولة بلورة خريطة تحالفات إستراتيجية جديدة بالمنطقة تتوافق مع مصالحها، حاولت السعودية أيضا ضم كل من الأردن والمغرب إلى مجموعة التعاون الخليجي، في محاولة منها لـ "تحسين" الأنظمة المكلة السنية العربية في المنطقة، وبلورة كتلة سنية معتدلة تحدث التوازن في المنطقة تجاه إيران¹.

III - قضية الجزر الإماراتية الثلاث:

تعتبر قضية النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى مدخلا إلى مرحلة جديدة من التوتر في منطقة الخليج العربي التي لم تعرف الإستقرار خلال أكثر من عقدين من الزمن، ويعود سبب التوتر بين إيران ودول الخليج العربية إلى حقيقة أن إيران ترفض حتى الآن مناقشة موضوع الجزر التي احتلتها عام 1971، أو بحثه حيث عقدت جلسات عدة لمحاولة حل المشكلة سلميا بين الطرفين، إلا أن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل.

إن موضوع الجزر العربية بدأ يطفو على سطح السياسة الخليجية والعربية مرة أخرى، إذ تم بحثه في اجتماع القمة الخليجية الأخيرة التي عقدت في البحرين في ديسمبر/كانون الأول، 1994 كما كان للقضية حضور بارز في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. تعالج هذه الدراسة قضية الخلاف بين الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية بهدف فهم طبيعة العلاقات العربية-الإيرانية.

أولا: الموقع الجغرافي للجزر الثلاث:

تعود أهمية الجزر العربية الثلاث أبو موسى و طناب الكبرى و طناب الصغرى إلى موقعها الجغرافي المهم، إذ أنها تقع عند مدخل مضيق هرمز في الخليج العربي، الذي يعتبر أحد أهم المضائق في العالم، فالدولة التي تسيطر عليها يمكنها التحكم في منطقة الخليج العربي كله بسهولة².

¹ يوثيل جوجنيسكي: ترجمة: أحمد البهنسي، رؤية إسرائيلية لخريطة التوازنات في منطقة الخليج، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات،

<http://www.alzaytouna.net/permalink/20671.html>، 2012/07/13

² عبد المالك خلف التميمي: الإحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج: دراسة في تاريخ العلاقات العربية - الإيرانية، 1787 - 1971، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 75 (يوليو/تموز 1988)، ص131.

يجب التنويه هنا قبل ذكر الموقع الجغرافي للجزر بأن المصادر قد اختلفت في تحديد المسافة بين هذه الجزر والساحلين العربي والإيراني، فالجانب العربي يرى أنها اقرب إلى سواحله بينما يرى الجانب الإيراني عكس ذلك.

1- جزيرة أبو موسى:

تقع جزيرة أبو موسى على بعد 94 ميلا من مدخل الخليج العربي عند مضيق هرمز، وتبعد نحو 75 كم عن الساحل الإيراني، بينما تبعد عن الساحل العُماني نحو 48 كم قبالة إمارة الشارقة، وتبلغ مساحتها 20 كم²، وهي جزيرة مستطيلة الشكل يتكون سطحها من سهول رملية خالية من الأشجار، ما عدا مساحات بسيطة قريبة من آبار المياه العذبة.

كان يقطن جزيرة أبو موسى قبل الإحتلال الإيراني نحو 1000 نسمة من العرب، وفيها مدرسة ابتدائية وجمرك ومسجد وقصر لنائب حاكم الشارقة، وكان سكان الجزيرة يعملون في صيد الأسماك والرعي وتتوافر في الجزيرة معادن مثل راسب أكسيد الحديد والنفط.

2- جزيرة طناب الكبرى:

تقع جزيرة طناب الكبرى على بعد 59 كم جنوب غربي جزيرة قشم، وعلى بعد 78 كم شمال غرب جزيرة الحمراء، وهي دائرية الشكل يبلغ طول قطرها نحو 3,5 كم ومساحتها نحو 9 كم². ويعمل سكانها البالغ عددهم ما بين 200 - 700 نسمة في الرعي وصيد الأسماك، ويوجد فيها مدرستان وفنار لإرشاد السفن، ويتوافر فيها النفط، وهي تابع لإمارة رأس الخيمة.

3- جزيرة طناب الصغرى:

تبعد هذه الجزيرة مسافة 90 كم عن الساحل العربي و13 كم عن جزيرة طناب الكبرى، وهي على شكل مثلث طوله كيلومترين وعرضه نحو كيلومتر واحد عند نهايتها الجنوبية وتتكون الجزيرة من 3 تلال داكنة اللون، وتسكن فيها طيور بحرية، وهي خالية من السكان، وتتبع إمارة رأس الخيمة¹.

ثانيا: الخلفية التاريخية للجزر العربية:

عند سقوط دولة اليعاربة في عمان برز نجم دولة القواسم الذين حكموا الساحل العماني، والذين نشطوا في بعض أجزاء إيران الجنوبية منذ بداية القرن الثامن عشر من خلال فرع قبيلة القواسم التي بدأت من رأس الخيمة إلى الساحل الإيراني².

¹ محمد حسن العيدروس: التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، دار السلاسل، الكويت، 1983، ص 165.

² عبدالمالك خلف التميمي: مرجع سابق، ص 133.

لقد إعترف المؤرخون الإيرانيون بنشاط القواسم وسيطرتهم على جزء من جنوب إيران والجزر العربية، حيث ذكرت مجلة "كيهان العربي" نقول: قبل الخوض في أسباب الصراع حول ملكية الجزر الثلاث لابد من العودة إلى أواسط القرن الثامن عشر، فبعد موت نادر شاه في عام 1747 انحسر النفوذ الإيراني في منطقة الخليج الفارسي، وهذا الأمر مهد الأرضية المناسبة لبدء التوغل (القاسمي) في المنطقة والقواسمة أو الجواسمة هي عشيرة عربية قطنت الشارقة ورأس الخيمة، ثم توجه فخذ من هذه العشيرة إلى إيران فاستقر في بندر لنكة، واستنادا إلى مصدر تاريخي إيراني فإن رئيس هذا الفخذ المدعو الشيخ سعيد بن قضيبي استطاع أن يستحوذ على إمرة هذا الميناء لقاء ألفي ريال إيراني، وذلك إبان حكم الزنديين، وبعده تناوب أولاده على إمرة الميناء من خلال تسديد بعض الإيجارات الشهرية، ولما كانت جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى تابعة لبندر لنكة فإن القاسميين إستقر لهم الأمر فيها خلال تلك الحقبة.

واضح جدا أن المصادر الإيرانية تعترف بسيطرة القواسم على الجزر العربية وغيرها، ولكنها أرادت أن تشوه ملكية العرب لهذه الجزر بالقول بأن حكام هذه الجزر كانوا يتقاضون رواتب من إيران نظير اهتمامهم بميناء لنغه العربي قبل أن تستولي إيران عليه.

لقد إمتد نفوذ القواسم في القرن الثامن عشر إلى الساحل الشمالي، حيث استقر بعضهم في منطقة لنغه ووضعوا الجزر الثلاث والساحل المحاذي للخليج تحت سيطرتهم، وحدث في تلك الأثناء تقسيم عرفي عام 1835 بين القواسم وهم الحكام الحاليون في الشارقة ورأس الخيمة لملكية جزر الخليج بحيث أصبحت جزيرتا "صري وهنغام" تابعتين لقواسم لنغه، وجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى وصيرنونعير تابعة لقواسم ساحل عمان، أي رأس الخيمة والشارقة.

إن من الدلائل الأكيدة على عروبة الجزر العربية هو ما أكده المقيم البريطاني في بوشهر في عام 1879 حيث أكد أن جزيرتي طنّب ولنغه كانتا تابعتين لسيادة القواسم¹، وفي عام 1887 احتلت إيران إمارة لنغه العربية ومدت نفوذها وسيطرتها على جزيرتي صري وهنجام، وهي جزر عربية تابعة للقواسم تقع في الغرب من جزيرة أبو موسى ومقابلة لها تماما وفي عام 1887 بدأت إيران مطالبتها بجزيرتي صري وأبو موسى، لكن بريطانيا، عبر وزيرها المفوض في طهران ردّت على إيران

¹ عبد المالك خلف التميمي: مرجع سابق، ص 133.

بالقول بأن الجزر عربية يملكها شيوخ العرب الذين يرتبطون بمعاهدات خاصة مع بريطانيا، وهم تحت الحماية البريطانية، وهي المسؤولة عن شؤونهم الخارجية¹.

أما المطالبة الإيرانية الحديثة بالجزر العربية فبدأت في عام 1923 عندما اكتشفت شركة الوادي الذهبي كميات من الأوكسيد الأحمر في جزيرة هرمز، وأرادت هذه الشركة أن تمت نشاطها إلى جزيرة أبو موسى، فقامت طهران باحتلال الجزيرة ورفع العلم الإيراني، وفي عام 1925 بعثت إيران بعثة جيولوجية لفحص كميات الأوكسيد الأحمر الموجودة في الجزيرة، لكن بريطانيا وقفت ضد استغلال إيران للجزر، وأعلنت مرة أخرى بأن هذه الجزر عربية، ولقد بذلت إيران محاولات عدة أخرى في بداية هذا القرن لاحتلال الجزر، لكن بريطانيا منعتها من عمل ذلك².

لقد إستغلت إيران انسحاب القوات البريطانية من الخليج وإعلان استقلال دولة الإمارات، فاحتلت الجزر العربية الثلاث في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 1971 بعد ساعات قليلة من استقلال دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث إجتاحت القوات الشاهنشاهية الجزر الإماراتية بدعوى إسترجاعها إلى الوطن الأم إيران.

يجب التذكير هنا بأن شاه إيران قد أعلن بتاريخ 16/2/1971 عن رغبة بلاده في إحتلال هذه الجزر بالقوة، إذا اقتضى الأمر في حالة فشل الوسائل السلمية لتسليم هذه الجزر إلى إيران قبل حلول موعد الانسحاب العسكري البريطاني النهائي من الخليج العربي في نهاية تلك السنة ومن المفارقات الغربية هي أن بريطانيا وعدت إيران بتسليمها جزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى في حالة إنسحاب بريطانيا من الخليج، فلقد ذكر وزير البلاط الإيراني أسد علم في مذكراته هذا الحوار مع السفير البريطاني في طهران: "قابلت السفير البريطاني بعد الظهر، ناقشنا موضوع البحرين وجزر الخليج التي كان حريصا على أن يقدمهما كموضوعين بارزين قال لي إن طناب ستكون سهلة لنا، أما أبو موسى فلا، والتي تقع قريبا جدا من شبه الجزيرة العربية، أجببت أن هذا لا يعتبر من حقوق إيران أو يعطي حقا للعرب، وألا يتمسكوا بمنطقة إيرانية، منطقة لن يتركها سموه إقترح السفير أن حل

¹ محمد حسن العبدروس: التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، ص 162.

² نفس المرجع، ص 163.

مشكلة البحرين سوف يشجع على قيام اتحاد الإمارات العربية، حيث يمكن لإيران أن تحتل أبو موسى كمصلحة للأمن المشترك في الخليج، ويمكن أن تعتمد على سند بريطانيا إذا حدث ذلك¹.

نتيجة الوساطة التي قامت بها بريطانيا القوة الحامية لإمارات الخليج آنذاك، والمحادثات التي تمت في طهران في أوسط شهر نوفمبر/تشرين الثاني بين آخر مقيم سياسي بريطاني في الخليج وليام لوس بالنيابة عن حاكم الشارقة وشاه إيران، تم التوصل إلى إتفاق نهائي سمي بمذكرة التفاهم بتاريخ 29 نوفمبر 1971 أعلن على إثره حاكم الشارقة الشيخ خالد بن محمد القاسمي بأنه قد قبل بتردد التوصل في أوسط نوفمبر/تشرين الثاني إلى إتفاق نهائي مع إيران لحل النزاع الطويل بين الطرفين لممارسة الإدارة المشتركة على جزيرة أبو موسى بوجه التهديد الإيراني باستخدام القوة إذا لم يقبل بهذا الإجراء، وتضمنت مقدمة "مذكرة التفاهم" المذكرة بأنه لا إيران ولا الشارقة ستتخلى عن المطالبة بأبو موسى، ولن تعترف أية منهما بمطالب الطرف الآخر، وإستنادا إلى هذه المقدمة تم التوصل إلى الإجراءات والترتيبات التالية:

- 1- إنزال القوات الإيرانية على الجزيرة وقيام هذه القوات بإحتلال المناطق التي تم الإتفاق عليها على الخارطة التي أرفقت مع هذه المذكرة.
- 2- (أ) ستمارس إيران السيادة التامة ضمن المناطق التي تم الاتفاق على احتلالها من قبل القوات الإيرانية ورفع العلم الإيراني عليها.
- (ب) تحتفظ الشارقة بسلطتها التامة على ما تبقى من الجزيرة، وسيبقى علم الشارقة مرفوعا على مركز شرطة الشارقة إستنادا إلى الأسس نفسها المعمول بها بالنسبة إلى رفع العلم الإيراني على الأماكن العسكرية الإيرانية.
- 3- تعترف كل من إيران والشارقة بامتداد المياه الإقليمية للجزيرة إلى مسافة 12 ميلا بحريا.
- 4- تقوم شركة "بيوتزغاز أند أويل كومبني" بإستغلال الموارد النفطية لجزيرة أبو موسى وقاع البحر إستنادا إلى الإتفاقية القائمة، والتي يجب أن تقبل بها إيران، وتقوم الشركة بدفع نصف العوائد النفطية للإحتياط المذكور مباشرة إلى إيران والنصف الآخر يدفع إلى الشارقة.
- 5- يتمتع مواطنو إيران والشارقة بحقوق متساوية للصيد في المياه الإقليمية لجزيرة أبو موسى.

¹ أسد علم: الشاه وأنا: المذكرات السرية لوزير البلاط الإيراني، إعداد علي ناغي علي خاني: تعريب فريق من الخبراء العرب، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993، ص 92.

6- سيتم التوقيع على إتفاقية للمساعدة المالية بين إيران والشارقة.

وعلى الرغم من أن إنزال القوات الإيرانية على جزيرة أبو موسى قد تم تنفيذًا لنصوص هذا الاتفاق إلا أن دولة الإمارات العربية المتحدة وبعض الدول العربية الأخرى شجبت هذا العمل العدواني لاحتلال الجزر، فأصدرت دولة الإمارات بيانًا بهذا المضمون يوم 3 ديسمبر 1971 إنتقدت فيه الإحتلال الإيراني وشجبتة لإستخدامها القوة بإحتلال جزء من الأراضي العربية، ودافعت فيه عن إحترام الحقوق المشروعة وضرورة مناقشة أية خلافات بين الدول وحلها بالطرق السلمية.

الجدير بالذكر أن توقيع الإتفاق القسري بين حاكم الشارقة وحكام إيران آنذاك، قد تم تحت الضغوط والتهديد بإحتلال هذه الجزر بالقوة في حالة عدم التوصل إلى حل مرض لصالح إيران، وفي هذه الحالة من الممكن إعتبار هذه الاتفاقية لاغية في ظل ذلك التهديد المنافي لمبادئ القانون الدولي التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة، إستنادًا إلى المادة 52 من اتفاقية قانون المعاهدات، وكان حاكم رأس الخيمة قد رفض الاستجابة للمطالب الإيرانية بشأن جزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى التي إحتلتها إيران في اليوم نفسه بالقوة.

ثالثًا: التجاوزات الإيرانية لمذكرة التفاهم حول جزيرة أبو موسى:

قام رئيس جمهورية إيران الإسلامية السيد هاشمي رفسنجاني في مارس 1992 بزيارة مفاجئة لجزيرة أبو موسى، وتعتبر هذه الزيارة أول زيارة يقوم بها رئيس إيراني الى الجزيرة منذ إحتلالها وشقيقتيها طناب الكبرى وطناب الصغرى من طرف إيران في عام 1971.

عقب هذه الزيارة بادرت السلطات الإيرانية إلى إتخاذ سلسلة من الإجراءات الإدارية سعت إيران من ورائها إلى تأكيد سيطرتها وفرض هيمنتها على كل تراب الجزيرة، وعلى الأشخاص المقيمين على أرضها، في خطوة منها نحو ضمها إلى أراضيها ضما واقعيًا، فمنعت رعايا دولة الإمارات العربية المتحدة الموجودين في الجزيرة، وهم سكان الجزيرة الأصليين، وكذلك الوافدون العرب والأجانب من التجول في الجزيرة إلا ضمن كيلومتر واحد داخل المنطقة الجغرافية التي يوجد فيها السكان العرب ومرافق الخدمات الحكومية الاتحادية في أبو ظبي كما فرضت السلطات العسكرية الإيرانية في الجزيرة سلسلة من الإجراءات الأمنية والإدارية على سفن الصيد التابعة لمواطني الإتحاد، وعلى

الخصوص السفن المملوكة لسكان الجزيرة، كمنعها من الصيد بحرية في المياه الإقليمية للجزيرة، إلا بتصاريح صادرة عنها تجدد كل خمسة أيام¹.

وفي إطار إجراءاتها الإستفزازية الهادفة إلى التضييق على السكان المحليين في وسائل كسب رزقهم، قامت السلطات العسكرية الإيرانية في الجزيرة بإغلاق جميع المحلات التجارية التي كان يبلغ عددها ثمانية عشر محلا تجاريا، ولم يبق سوى محل واحد هو الجمعية الإستهلاكية التي لا تتوافر فيها إحتياجات جميع السكان.

إستكمالا لإجراءات التضييق على الحياة للسكان، منعت السلطات العسكرية الإيرانية إدخال أي شيء إلى الجزيرة مهما كان صغيرا، إلا بتصريح من القائد العسكري الإيراني هناك، كما شددت من عمليات التفتيش تجاه القادمين من سكان الجزيرة من أبناء الإمارات أو العاملين فيها في ظروف أقل ما يقال عنها أنها لا إنسانية تفرض دونما ضرورة عسكرية ملحة أو دواع أمنية جادة، وفي ظروف مناخية صعبة، سواء في الصيف أو في الشتاء (تدل الوقائع التاريخية على أن السلطات الإيرانية لجأت أكثر من مرة إلى مضايقة سكان الجزيرة في مصدر رزقهم بزعم أنهم يستخدمون الجزيرة كمركز لتهرب بعض السلع التي تحتكرها الدولة الإيرانية كالسكر والشاي والتبغ).

لم تكف السلطات الإيرانية بهذا القدر من الإجراءات، بل عمدت إلى منع المواطنين من بناء مساكن جديدة أو مرافق خدمات، أو حتى ترميم بيوتهم القديمة إلا في حدود ضيقة جدا، كما رفضت السماح بتوصيل خدمات الهاتف إلى الجزيرة، حيث لا يوجد في المنطقة التي يقطنها العرب إلا هاتفان، أحدهما في مخفر الشرطة، والآخر في منزل والي الجزيرة المعين من قبل حاكم الشارقة، أو السماح بإنشاء العيادات الطبية وعمليات الإخلاء الجوي للمرضى إلى المستشفيات في الإمارات مهما كانت طبيعة الحالة المرضية.

في محاولة من السلطات العسكرية الإيرانية لفرض سيادة إيرانية واقعية على الجزيرة قامت إيران بمنع إدخال السيارات التي تحمل لوحات رسمية إماراتية، كما منعت رفع علم الإمارات فوق الجزيرة خلافا لما تنص عليه مذكرة التفاهم بين حكومتي الشارقة (الإمارات) وإيران عام 1971.

وسعت السلطات العسكرية الإيرانية من نطاق منطقة وجودها العسكري، وفي الجزيرة التي تبلغ مساحتها 32 كم² تقريبا، وفي نطاق هذا التوسع، قامت ببناء قرية إيرانية نموذجية، وأقامت نقاطا

¹ أ.ل.كلود: النظام الدولي والسلام العالمي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964، ص 656.

عسكرية في المنطقة العربية من الجزيرة، وإحتلت مواقع في منطقة مناجم أكسيد الحديد الأحمر (المغر) في الجزر الشرقي منها المعروف بمنطقة "الخلوة" وتشير مصادر دبلوماسية في أبوظبي إلى أن إيران عززت قواتها العسكرية في الجزيرة، وزادت إعداد العسكريين من 120 إلى 500 عسكري، ونصبت قواعد لصواريخ سيلك وورم الصينية الصنع¹.

IV- التوازن الإستراتيجي في الخليج:

الملاحظ أن التوازن الإستراتيجي في الخليج بدأ يتزعزع خصوصا بعد سقوط العراق، وترافق تعاضم القدرات العسكرية الإيرانية مع غياب سياسة واضحة وشفافة لطمأنة دول الجوار، وعلى رغم أنه يحلو لبعض المحللين من العرب القول بأن أميركا وإسرائيل تعملان على التحريض ضد إيران باعتبارها تخلق تهديدا مصطنعا لدول الخليج العربية وللدول العربية الأخرى، إلا أن إيران نفسها لم تقم بأي جهد يذكر لإثبات نواياها السلمية وطمأنة الجيران، بل على العكس أمعنت طهران في إثبات نظرية أنها تشكل خطرا على الدول العربية والخليجية تحديدا، ومن مظاهر تنامي القدرات العسكرية الهجومية لإيران:

أ/ تعزيز القدرات الهجومية الصاروخية: بذلت إيران جهودا ضخمة وجبارة منذ الحرب العراقية - الإيرانية في ما يتعلق بتطوير قدراتها الصاروخية الباليستية والتكنولوجيا المتعلقة بها وذلك بدعم من دول مثل كوريا الشمالية والصين وروسيا، حتى باتت تمتلك اليوم القدرة على تطوير برنامجها الصاروخي الخاص في شكل مستقل وبما يتناسب مع طموحاتها التوسعية المعروفة وسلوكها للهيمنة على المنطقة.

يشير العديد من المصادر إلى توجه لدى الإيرانيين بتطوير صواريخ شهاب - 5 وشهاب - 6 أيضا وأن لم يتم تأكيد ذلك فعليا، وتكمن مخاطر هذه الصواريخ في أنها قادرة على ضرب أي بقعة في شبه الجزيرة العربية، ولا يقتصر التهديد الإيراني بإستهداف القواعد الأميركية في الخليج في حال نشوب نزاع أميركي - إيراني أو إيراني - إسرائيلي، وإنما يتعداه إلى إمكانية إستهدافها للمنشآت الحيوية والإستراتيجية الخليجية النفطية الإقتصادية والسكانية.

¹ نازلي معوض أحمد: تركيا وإيران وكرثة الخليج الثانية: مقارنة تحليلية، مجلة العلوم الإجتماعية، السنة 19، العددان 1 - 2 ، ربيع - صيف 1991، ص 19.

* رفع قدرة الإبتزاز (Blackmailing Ability) التي تملكها إيران تجاه دول الخليج العربية، في ظل قدرتها الدائمة على التهديد بقوتها النووية أو حتى إستخدام القوة في فرض أجندتها في ظل حيازتها رادع نووي يحصنها من عواقب تصرفاتها ويمنحها القوة على تعزيز سياستها الهجومية والتدخلية.

* رفع قدرة إيران على قيامها بحروب بالوكالة (Proxy Wars) تهدد أمن دول الخليج العربية للضغط عليها بخصوص الإعتراف بدورها ومصالحها في هذه الدول وفي المنطقة ككل، من دون أن يكون هناك قدرة على مواجهتها أو إجبارها على التراجع أو حتى التفاوض لكونها في مأمن من تحمل العواقب.

* رفع قدرة طهران على القيام بعمليات تضليلية (Covert Operations) تتضمن إمكانية تمرير المكونات النووية إلى جهات طائفية معينة أو مجموعات سياسية تابعة لها أو خاضعة لنفوذها تدفعها للقيام بهجوم نووي مفاجئ مجهول المصدر وتتمكن إيران فيه من التهرب من المسؤولية ومن إمكانية تعرضها لأي رد نووي مدمر على أساس أنها لم تقم بأي هجوم نووي مباشر ولا تعرف من قام بذلك.

ب- برنامج الفضاء الإيراني: وضعت إيران في الثاني من مارس 2009 أول قمر إصطناعي لها في الفضاء متزامنا مع الذكرى الثلاثين للثورة، وحمل الصاروخ الإيراني الصنع "سفير2" القمر الإصطناعي الصغير والمصنع محليا "أوميد" إلى الفضاء ليضعه في مدار منخفض بحيث ينجز 15 دورة حول الأرض خلال 24 ساعة وتجري مراقبته مرتين عبر المحطة الأرضية في كل دورة، وتكمن خطورة برنامج الفضاء الإيراني بالنسبة لدول الخليج العربية في:

* **طابعه العسكري:** إذ تشير العديد من المعطيات إلى أن البرنامج يحمل طابعا عسكريا، فوزارة الدفاع الإيرانية تلعب دور الراعي والحاضن لبرنامج الفضاء الإيراني، إضافة إلى الحرس الثوري، وهذا يعني أن الجهات الداعمة والممولة والمتحكمة هي جهات عسكرية، وهو ما يلقي بشكوك كبيرة حول الطبيعة المدنية لبرنامج الفضاء، وهو إذا ما صح يعني إمكانية للتجسس على دول الخليج العربية والدول الواقعة في دائرة نفوذها عبر تطوير أقمار اصطناعية تجسسية، وبالتالي فالخطر الإيراني في هذه الحال لا يختلف بأي شكل من الأشكال عن الخطر الذي تفرضه إسرائيل على هذه الدول.

* **إرتباطه بالبرنامج النووي:** ذلك أن العمل عليه جاء بالتوازي مع التقدم الحاصل في البرنامج النووي للبلاد، ومكمن التخوف هنا أنه في حال صدقت الشكوك التي تذهب إلى القول بأنه إذا كان هدف إيران من البرنامج النووي تصنيع قنابل نووية، فإنها ستكون بحاجة إلى صواريخ بعيدة المدى قادرة على حمل هذه الرؤوس، وهنا يأتي دور البرنامج الفضائي الإيراني حيث يتم تطوير صواريخ

بعيدة المدى بحجة أن الهدف هو استخدامها لنقل أقمار اصطناعية مدنية. ولطالما إعتمدت العديد من الدول على برنامج الفضاء لديها كغطاء لتطوير صواريخ بعيدة المدى، خاصة أن التكنولوجيا المستعملة في الصواريخ، والتي من شأنها أن تحمل الأقمار الاصطناعية إلى الفضاء الخارجي لتضعها في مدارها، شبيهة إلى حد ما بالتكنولوجيا المستخدمة في الصواريخ الباليستية بعيدة المدى القادرة على حمل رؤوس نووية.

ج/ القدرات اللاتناظرية (Asymmetric Capabilities): وهي ذات طابع هجومي تعمل إيران من خلالها على حماية نفسها عبر شبكة عمل خارج حدودها الداخلية وتشمل مستويات عدة منها:

* **تعزيز القدرات اللاتناظرية البحرية (Asymmetric Naval Capabilities):** وعلى رغم إمتلاك دول الخليج العربية لقدرات بحرية حديثة ومتطورة قياسا بنظيرتها الإيرانية، إلا أن الأخيرة تتفوق في شكل واضح في عدد سفن القتال الرئيسية المدعومة بـ3 غواصات، وفي إمتلاك القوارب السريعة والقذائف والصواريخ المعدلة والألغام البحرية والملاحة الجوية والصناعات العسكرية المتعلقة بالهندسة البحرية والإلكترونيات البحرية من أجهزة رادار وإتصالات ملاحية ومراقبة وحرب إلكترونية.

تسعى إيران إلى تعزيز تفوقها في الخليج العربي من خلال زيادة قدرتها العسكرية لسيطرتها، إذ حددت مياهها الإقليمية في الخليج العربي بأثني عشر ميلا بما في ذلك الجزر، شأنها في ذلك شأن الدول الكبرى التي تتوسع في تحديد هذه المياه ولا تكتفي بالثلاثة أميال التي نص عليها العرف والقانون الدوليين.

كما أقامت قاعدة بحرية جديدة شرق مضيق هرمز الاستراتيجي في ميناء "جسك" الإيراني الواقع في بحر عمان لتعزيز مراقبتها العسكرية لمياه الخليج العربي، في محاولة منها أيضا لتدشين خط دفاعي جديد شرق المضيق، بحيث يصبح بإمكانها منع دخول أي وحدة بحرية معادية إلى المنطقة الإستراتيجية في الخليج العربي إذا اقتضت الضرورة¹.

V- تصريحات إيرانية بشأن مملكة البحرين:

ليست التصريحات الإيرانية بشأن مملكة البحرين بالجديدة، ومعظم هذه التصريحات تدور حول أن البحرين كانت تخضع للسيطرة الإيرانية، وتشكك في إستقلال المملكة وإنتمائها العربي، هذه الادعاءات الإيرانية لا تستند إلى أسانيد قانونية أو تاريخية، خاصة أن إستقلال المملكة قد تم حسمه من خلال

¹ علي حسين باكير: المراحل الثلاث لتنامي القدرات الهجومية الإيرانية في الخليج... وأخطارها على التوازن، أمن الخليج، 2010/02/07،

<http://www.gulfsecurity.org/?p=9364>

إسئفقاء شعبي بإشراف وتنفيذ الأمم المتحدة، وإكتسب سنده الشرعي والقانوني من خلال إقراراف المجتمع الدولي بدولة البحرين كدولة مستقلة وذات سيادة، وبالتالي حصلت على عضوية الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، وقد اعترفت الدولة الإيرانية بإستقلال البحرين وتبادلت التمثيل السياسي والدبلوماسي معها، وتمت إقامة لجنة مشتركة بين البلدين تعقد سنويا وبشكل دوري في عاصمتي الدولتين، كما وقع البلدان العديد من الاتفاقيات التي تنظم العمل في مجالات التعاون المختلفة بينهما، بما في ذلك الجانب الأمني والتزام الجانبين بهذه الإتفاقيات على المستوى الرسمي، وبرغم التزام مملكة البحرين بسياسة حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية الإيرانية، إلا أن بعض الأوساط الإيرانية قد دأبت على إثارة هذا الموضوع من فترة إلى أخرى.

شهدت الفترة محل البحث تزايدا واضحا في معدل إثارة هذه الإدعاءات، فبعدها كانت تأتي على فترات متباعدة، فإنها تكررت بشكل متلاحق ومتكرر على مدى زمني محدود، كما أن مصدرها قد تغير من أشخاص يمكن القول إنهم من خارج النظام إلى مصادر ذات صلة واضحة برأس النظام، المرشد العام للثورة الإسلامية، أو من عناصر من داخل النظام الإيراني ذاته، ففي الحادي عشر من يوليو 2007، أدلى شريعت مداري، مستشار المرشد العام، بتصريحات صحفية تحدث فيها عن التبعية التاريخية للبحرين لإيران، وأن البحرينيين يتحسرون على فوات فرصة العودة لإيران، وقد كرر النائب البرلماني الإيراني، داريوش قنبر، المعنى نفسه في مطلع عام 2009، حيث ادعى بأن الشعب البحريني لو استفتى فسيختار الإنتماء إلى إيران، وهو الأمر الذي أثار إعتراضا واضحا في الأوساط السياسية بمملكة البحرين، خاصة على المستوى البرلماني، وقد قام عدد من النواب البحرينيين بالرد على ما جاء على لسان النائب الإيراني، فقد قال النائب محمد المزعل، في سياق رده، إن على قنبري أن يكف عن التبجح القومي، فالشعب البحريني لا يختار غير الإنتماء إلى الأمتين العربية والإسلامية، وهو شعب ينظر بإحترام إلى كل الشعوب الصديقة، ومنها الشعب الإيراني، لكن ذلك الإحترام لا ينبغي أن يساء فهمه على أنه قبول بالتدخل الأجنبي في شؤوننا الداخلية أو التشكيك في ولائنا الوطني أو الإساءة إلى سيادتنا على أراضينا، وأضح المزعل أن الإختلاف السياسي الداخلي في البحرين لا ينبغي فهمه على أنه مجال للتدخل في الشؤون البحرينية أو التفريط في السيادة الوطنية أو قبول

التشكيك في الولاء الوطني، فلكل نظام في العالم توافقاته وإختلافاته، لكن له ثوابته التي تعلق على كل الإختلافات، ومنها الإنتماء الوطني والقومي¹.

ثم جاء حديث "ناطق نوري" مستشار المرشد العام والمفتش العام في مكتب قائد الثورة الإسلامية، والذي تناول فيه ما رأى أنه روابط سكانية ومذهبية وطائفية تربط بين الشعب البحريني وإيران، مشيراً إلى أن البحرين كانت المحافظة الإيرانية الرابعة عشرة، وأن النظام الشاهنشاهي السابق قد تنازل عنها، وقد أثار حديث نوري ردود أفعال قوية على الصعيد البحريني والعربي والدولي، الأمر الذي دفع الإدارة الإيرانية إلى التحرك السريع والمكثف لإحتواء الأزمة، وأشار نوري في تصريحات صحفية لاحقة إلى أن كلامه قد تم نقله بعيداً عن السياق الذي قيل فيه، في حين أكدت السلطات الإيرانية أن ما قاله نوري لا يعبر عن الموقف الرسمي الإيراني، مؤكدة احترام إيران لسيادة وإستقلال البحرين وحرصها على علاقات أخوية وصديقة تقوم على الإحترام المتبادل والتعاون والعمل المشترك.

تصف المحللة البحرينية فوزية رشيد هذه التصريحات بقولها: إن المسافة بين تصريح شريعتي مدارى عام 2007 وتصريح ناطق نوري عام 2009 قد تم ملء الفراغ بينهما بعدد من الكتابات الصحفية وتصريحات وتحليلات إيرانية تتم عن أنه لا فرق بين عقلية بعض الذين كانوا في زمن الشاه وعقلية من ينتمون إلى فكر جمهورية إيران الإسلامية، حيث طموحات التاريخ تريد استعادة نفسها اليوم بمقولات تبعية البحرين لإيران والمراهنة مجدداً على ولاء وانتماء شعبها، رغم انتهاء صلاحية تلك النيات منذ استفتاء الأمم المتحدة عام 1970 الذي أجمع فيه الشعب البحريني بسنته وشيعته على عروبة البحرين، وعلى ولاءه وإنتمائه لهويتها الصحيحة².

VI- النفوذ الإيراني في العراق:

تتمتع إيران بنفوذ واضح وواسع النطاق في العراق بعد الغزو الأمريكي للعراق وسقوط نظام الرئيس صدام حسين، ويرجع ذلك للعديد من الأسباب، أهمها الروابط القوية مع القوى السياسية المسيطرة على مقاليد الحكم بالعراق، كالمجلس الإسلامي الأعلى وحزب الدعوة وغيرهما، وقد إكتسبت إيران نفوذاً في المجتمع العراقي الشيعي عبر قيامها بإنشاء المساجد والحسينيات ومحطات

¹ محمد سعد أبو عامود: إيران ودول الخليج العربية... علاقات متوترة، مؤسسة الأهرام، 2009/05/01،

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96078&eid=2>

² فوزية رشيد: إيران وخط الأوراق، أخبار الخليج، العدد 11293، البحرين، 22 فبراير 2009 <http://www.akhbar->

[alkhaleej.com/11293/article/299728.html](http://www.akhbar-alkhaleej.com/11293/article/299728.html).

توليد الكهرباء في جنوب العراق، بالإضافة إلى أنها قامت بتنفيذ برامج استثمارية ضخمة في كردستان العراق، كما وفرت التدريب والتسليح والتمويل للعديد من الميليشيات العراقية، وتشير العديد من الدراسات إلى وجود درجة عالية من النفوذ الإيراني في العراق وقدرة عالية على التأثير في الأوضاع العراقية¹.

بالرغم من هذه العلاقات القوية، فهناك أيضا اعتراضات عراقية على بعض السياسات الإيرانية، وقد عبر عن ذلك وزير الخارجية العراقي - في حديث صحفي في التاسع من مارس 2009 نشر بصحيفة الشرق الأوسط - إذ قال إن هناك خلافا كبيرا بين العراق وإيران حول تثبيت وترسيم الحدود البرية والبحرية والنهرية، ولدينا مشاكل مع إيران حول شط العرب الذي إنحرف عن مساره، وأضاف الوزير أن العراق تحاول منذ مدة إقناع الجانب الإيراني بضرورة وأهمية البدء بالتحرك لتفادي المشكلات التي يمكن أن تتجم عن مثل هذا الوضع، وقد رد السفير الإيراني في بغداد على تصريحات الوزير العراقي بقوله إنه في إطار المعاهدة الحدودية بين البلدين، فقد تم تشكيل لجان مشتركة لترسيم الحدود البرية والنهرية، وإن الفرق الفنية التابعة لهذه اللجان في حالة تكوين، وستقع على عاتقها مسؤولية تنفيذ تفاصيل المعاهدة².

الواضح من هذا أنه رد مفتوح لا يحدد موعدا لالانتهاء من تشكيل هذه اللجان ولا موعد بدء عملها، الأمر الذي يمكن تفسيره على أساس أن الوضع سيظل على حاله لمدى زمني مفتوح، خاصة أن حالة السيولة القائمة، وفي ظل الأوضاع العراقية القائمة، تتيح لإيران تحقيق مكاسب مهمة، خالقة وضعا جديدا على الأرض يصعب على العراقيين تغييره في ظل المعطيات القائمة، وتشير بعض المصادر العراقية إلى إمتداد السيطرة الإيرانية على بعض أجزاء من بعض حقول النفط العراقية، الأمر الذي أوجد حالة من الشراكة الإيرانية - العراقية على بعض هذه الحقول لم تكن معروفة من قبل، وتشير بعض التقارير الصحفية إلى أن الضغوط الإيرانية على الحكومة العراقية كانت أحد أسباب التأخر في الحصول على موافقة البرلمان العراقي على الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة، وأن خلافا قد نشب بين حكومة المالكي وطهران نتيجة لذلك، وأن بعض المسؤولين العراقيين القريبين من

1 محمد سعد أبو عامود: إيران ودول الخليج العربية... علاقات متوترة، مرجع سابق.

2 وليام لورنس وتوماس بيكرنج وجيم ولش، أوباما وإيران .. سياسة جديدة وخطوات تمهيدية، عن ريفيو أوف بوكس، ترجمة: ناجي العرفاوي، أخبار الخليج، العدد 11294 البحرين، 23 فبراير 2009 . <http://www.akhbar-2009.alkhaleej.com/11294/article/299728.html> .

إيران قد بدأوا يشكون من التدخلات الإيرانية في الشأن العراقي، إلا أن الإشكالية التي تواجه المسؤولين العراقيين في هذا الشأن تتمثل فيما تملكه إيران من أوراق مؤثرة على الأوضاع السياسية والأمنية¹.
توضح بعض الدراسات أن أغلب الشيعة في العراق، ورغم إتجاهاتهم الدينية وإرتباطاتهم الإقتصادية والتجارية مع إيران، فإنهم لا يريدون أن يعطوا إنطبعا بأنهم مجرد ألعوبة بأيدي الفرس²، كما أن قطاعات كبيرة منهم لا تؤيد نظرية ولاية الفقيه، ومن ثم فإنهم وإن كانوا يقبلون بعلاقة تعاون قوية مع إيران، فإنهم يرفضون التبعية لها.

إن النفوذ الإيراني في العراق يمثل تهديدا ذا طابع إستراتيجي، لأنه يستهدف إحكام السيطرة على مجريات الأمور في العراق بحيث يظل حليفا تابعا لأطول فترة زمنية ممكنة.

2- الصراع التركي الإيراني:

يبدو أن المحاور التي تستند إليها العلاقات التركية الإيرانية في المرحلة الراهنة تجعلهما أقرب إلى التنافس على الهيمنة الإقليمية منها إلى التعاون وأن العلاقات مرشحة لدخول مرحلة الصراع مع مرور الوقت، حيث تعاني تلك العلاقات حاليا من أوجه إختلاف متعددة تجاه مجموعة من القضايا والرؤى ومنها :

أ/ البرنامج النووي الإيراني :

يعد البرنامج النووي من القضايا التي شهدت إختلافا كبيرا في وجهات النظر بين القوتين الإقليميتين إيران وتركيا، فتركيا تعارض إنتشار السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط وهو ما يتعارض مع سياسات كل من إسرائيل وإيران على حد سواء، لأنه في حالة نجاح إيران في حيازة السلاح النووي سيؤدي ذلك إلى إختلال في ميزان القوة العسكرية الذي يميل لصالح تركيا العضو في حلف الأطلسي، إلا أنها في الوقت نفسه تعارض السياسة الغربية والأمريكية في التعامل مع إشكالية البرنامج النووي الإيراني التي تنتهج العقوبات وسيلة أساسية، حيث حاولت تركيا التوسط بين الطرفين الغربي والإيراني في هذا الشأن إلا أن محاولتها بأب بالفشل، فلم يعد الإتفاق النووي الثلاثي الذي وقعته إيران وتركيا والبرازيل في مايو 2010 بشأن تبادل الوقود النووي مع مجموعة فيينا- الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا- فعلا، كما أن تركيا لا تزال حريصة على رفض المشاركة في العقوبات

1 حديث وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11060، 10 مارس 2009.

<http://www.alamelarab.com/NEWSPA/asharqalawsat.htm>

2 محمد سعد أبو عامود: إيران ودول الخليج العربية... علاقات متوترة، مرجع سابق.

التي تفرض على طهران أيا كان نوعها وتبلور موقفها هذا في معارضتها لقرار مجلس الأمن رقم 1929/ يونيو 2010 الخاص بتوسيع العقوبات على الجانب الإيراني، وإن كانت على أرض الواقع تساهم في عملية فرض العقوبات، حيث قامت بضبط شحنات أسلحة إيرانية كانت في طريقها لسوريا ناهيك عن قيامها بفرض إجراءات تفتيش صارمة على أكثر من طائرة إيرانية تحت الغرض نفسه. تركيا بذلك تستهدف وضع خطوات إيران النووية تحت الملاحظة عبر الزج بنفسها كراعي أطلنطي لتسوية نووية تضمن لها حماية مصالحها وأمنها القومي وتوازن القوى الإقليمي مع إيران¹.

ب/ الدرع الصاروخية :

وافقت تركيا مؤخرا على نشر رادار للإنذار المبكر في إطار درع صاروخية أطلسية في أراضيها، وهو ما إستثار حفيظة إيران المستهدفة بهذه الدرع التي تهدد أمنها القومي، والسؤال الآن هل سيؤدي نشر درع الحلف الأطلسي في تركيا إلى مزيد من الإحتقان في العلاقات المتوترة حاليا بينهما؟ إذا كانت موافقة تركيا على نشر الدرع الذي يستهدف كل من إيران وروسيا كانت قد تمت في قمة الأطلنطي في لشبونة نوفمبر 2010 مع ربط التطبيق على أرض الواقع بشروط معينة، فإن تفعيل تلك الموافقة بقرار نشر الدرع في الأراضي التركية في سبتمبر 2011، جاء في إطار مقايضة سياسية طرفها تركيا والطرف الآخر إسرائيل والولايات المتحدة، فالأولى لكي تتحاشى إلى حد كبير رد الفعل الأوروبي على تداعيات موقفها المتصاعد في مواجهة إسرائيل قامت بالموافقة على نشر الدرع شريطة ألا يكون هناك نصا على استهداف أية دولة في المنطقة خاصة إيران، وذلك مقابل حصول تركيا على دور أكثر نفوذا وتأثيرا في العالمين العربي والإسلامي بموافقة أمريكية أوروبية، وهو ما إنعكس بوضوح في الموقف التركي من الأزمة السورية الحالية، بمعنى الموازنة بين موقفها السياسي الذي يظهر العداء لإسرائيل وهو الدور الذي يمنحها وزنا ونفوذا إقليميا وبين تهدئة القوى الغربية التي ترى تصعيدا في العلاقات غير مرغوب فيه بين الجانبين الإسرائيلي والتركي.

أما عن إيران وموقفها من نشر الدرع الصاروخية فيعد هو الموقف الأكثر تشددا في ردود الأفعال وتعكسه حالة الإهتمام التي أبدتها مستويات سياسية وعسكرية عدة في طهران بالخطوة التركية، فمن الناحية السياسية القرار التركي من شأنه حرمان طهران من هامش المناورة السياسية التي نجحت في

¹ صافينار محمد أحمد: إيران وتركيا: من ينتزع أوراق الآخر الإقليمية؟!، مؤسسة الأهرام،

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=778714&eid=471>

ممارسته بجدارة طوال السنوات الماضية والتي تستند فيه على التهديد بصواريخها الباليستية وإبراز قدراتها الدفاعية، خاصة أن نصب تلك الدرع جاء في منطقة جغرافية قريبة من إيران، أما من الناحية العسكرية فنشر الدرع من شأنه "تطويق" إيران وشل حركة دفاعاتها الصاروخية في مواجهة خصومها لاسيما إسرائيل، وهو ما يعنى أن إيران ستكون مستقبلا غير قادرة على الرد على إعتداءات مستقبلية محتملة لأنها ستكون في مواجهة الولايات المتحدة والدول الأوروبية مجتمعة .

إلا أن الموقف التركي الرسمي في سبيل تبريره لقبوله الدرع الصاروخية ومحاولته تبيد المخاوف الإيرانية المتصاعدة من جراء تلك الخطوة أشار إلى نقطتين الأولى تتعلق بإسرائيل والثانية تتعلق بإيران، فبالنسبة لإسرائيل فأنقرة لم توافق على نشر الدرع إلا بعد النص على عدم "تشغيل النظام أو نقل المعلومات التي يتم الحصول عليها لأي بلد من دون إخطار تركيا"، ومن ثم أكد المسؤولين الأتراك على عدم مشاركة إسرائيل في المعلومات التي يتم رصدها أو نقلها عبر الرادار الموجود بالأراضي التركية، مبررة ذلك بأن إسرائيل تمتلك بالفعل رادارا أمريكيا حصلت عليه بموجب إتفاقيات أمنية خاصة بينها وبين الولايات المتحدة عام 2008 ويرتبط بنظام دفاع أمريكي إسرائيلي مشترك يغطي منطقة الشرق الأوسط وإيران، وبالتالي فهي ليست في حاجة إلى مشاركة دول الأطلسي- ومن بينها تركيا- في الدرع الصاروخية أو تداول المعلومات التي يرصدها الرادار، لكن من الناحية الواقعية جاءت الموافقة التركية بمثابة عودة الحياة مرة أخرى للمشروع الأطلسي الذي كانت المعارضة التركية له بما لها من تأثير في قرار المنظومة الأطلسية، ثاني أكبر جيش في الحلف، ذات أثر إقتصادي بالغ التكلفة¹.

بدا واضحا مع تطور الأحداث أن طهران في إتجاهها لمزيد من التصعيد مع أنقرة بعد أن طالب مسئولوها تركيا بضرورة "إعادة النظر في سياستها أو مواجهة العواقب"، وفي إطار ذلك بدا أن قرار تركيا بنشر الدرع تحكمه إعتبارات إستراتيجية تتمثل في:

* مواجهة إزدیاد مخاوف تركيا من تطور الأوضاع التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط.

* وجودها في منطقة محاطة بدول تمتلك قدرات نووية كروسيا وإسرائيل.

* إقتراب طهران من إستكمال برنامجها النووي وهو أمر يمثل تهديدا مباشرا للأمن القومي التركي.

¹ صافينار محمد أحمد: نفس المرجع.

* تعزيز موقعها في المنظومة الأطلسية من الناحيتين السياسية والعسكرية مما سيكون له مردوده لأنه سيرفع من قدرة تركيا على التأثير في تلك المنظومة بوصفها دولة ذات موقع جيواستراتيجي لا يمكن الإستغناء عنها خاصة أن موقع الرادار في مدينة كوريجيك التركية قد وفر على الحلف تكاليف مالية ضخمة لأن البديل الجغرافي سيكون بديلا مكلفا ماليا وعمليا.

* توظيف القرار سياسيا لخدمة أهداف تركية تسعى من خلالها أنقرة إلى تحييد التأثير الإسرائيلي على الولايات المتحدة والدول الغربية أو على أقل تقدير منعها من إنتهاز الفرصة لدفع الأمريكيين والأوروبيين لإتخاذ قرارات من شأنها عزل تركيا.

* ضرورة اقترابها من الولايات المتحدة في هذا التوقيت بالذات لحمايتها من المساعي الإسرائيلية لعزلها والتي انعكست في تكوين تل أبيب لتحالفات مع أعداء تركيا خاصة اليونان وقبرص اليونانية، ناهيك عن الإنفتاح في العلاقات مع أرمنيا وأذربيجان الأمر الذي سيمكن إسرائيل من وجهة النظر التركية من الإضرار بالمصالح التركية في أوروبا.

* مواجهة تهديد سورى إيراني محتمل، حيث تتخوف تركيا من إنقلاب حلفائها القدامى عليها خاصة الحليف الإيراني والسوري فقبل الثورات العربية كانت العلاقات التركية الإيرانية السورية علاقات تعاونية إنعكست بوضوح في رفض تركيا لنشر الدرع الأطلسية على أراضيها واشتراطها بعدم تسمية إيران كدولة مستهدفة من قبل المنظومة الأطلسية الدفاعية.

لكن بعد أن ضرب المنطقة العربية تسونامي التغيير ووصله إلى الحليف السوري وإختلاف مواقف الحليفين الإيراني والتركي منه هنا تغيرت الأمور فتوافرت لدى تركيا قناعة بأن الحليف الإيراني لم يقدر موقفها الراض لنشر الدرع الصاروخية في أراضيها طوال الشهور الماضية وأن تغيرات الأوضاع في الشرق الأوسط كانت من الأسباب التي دفعت تركيا إلى التفكير مرة أخرى في نشر مثل هذه الدرع الصاروخية، إلا أن الرد الإيراني الرسمي المتصاعد الذي وصل إلى حد مطالبة تركيا بإعادة النظر في سياستها تجاه القضايا المشتركة عزز من المخاوف التركية في ظل إرتفاع نبرة التهديدات الإيرانية لأنقرة مؤخرا من إمكانية توجيه إيران ضربات عسكرية داخل العمق التركي في حالة إستمرار تصاعد الأزمة السورية ووصولها لمرحلة التدويل والتدخل الخارجي، ومن ثم يمكن القول أن توقيت الموافقة التركية على نشر الدرع ناهيك عن الظروف الإقليمية المترامنه معه يشير إلى

رغبة تركية في تأمين العمق التركي من أية هجمات صاروخية أيا كان مصدرها ويستوي في ذلك إسرائيل وإيران¹.

ج/دائرة الخليج العربي:

تعتبر بعد العراق الحيز الجيوبوليتيكي الأكثر أهمية بالنسبة لإيران، وقد تم إدخال تركيا إلى هذا الحيز رسميا من قبل مجلس التعاون الخليجي في العام 2008 عبر إتفاقية إستراتيجية سياسية وإقتصادية وأمنية هي الأولى من نوعها بين مجلس التعاون مجتمعا وأي دولة في العالم، وعلى الرغم من أن الأتراك لا مشكلة لديهم أو حساسية في الموضوع الطائفي السني-الشيوعي مما يخولهم القدرة على التواصل مع الجميع، إلا أن إيران تعلم جيدا أن إحدى دوافع الإتفاقية في الخلفية الخليجية تحقيق توازن معها، الأمر الذي يزعج طهران جدا.

وحاولت تركيا خلال الأزمة البحرينية، أن تلعب دورا وسطيا لإحتواء الأزمة، وتمثلت رسالتها الرسمية في ثلاثة عناصر أساسية هي:

* ضرورة حفظ أمن وإستقرار الخليج.

* إحترام سيادة ووحدة البحرين، وأيضا المضي قدما في الإصلاح.

بدا التباين واضحا بين الجانبين الإيراني والتركي في الموقف من إرسال قوات درع الجزيرة للبحرين، الأمر الذي إعتبرته الأولى غزوا عسكريا فيما إكتفت الثانية من التحذير من تصاعد التوتر في المنطقة.

توازيا مع مطالبة السلطات البحرينية بضبط النفس خوفا من الوصول إلى كربلاء جديدة كما قال أردوغان، شددت تركيا على رفضها لأي تدخل خارجي يمس البحرين ودول مجلس التعاون في إشارة واضحة إلى التدخل الإيراني، وأجبرت السلطات التركية بعد يومين من تصريحات أردوغان طائفة إيرانية مدنية متجهة إلى سوريا على الهبوط لتفتيشها، وتم الإعلان فيما بعد عن مصادرة أسلحة وذخائر وعتاد كانت على متنها فيما بدا أنه رسالة تركية إلى طهران، كما عمدت أنقرة إلى محاولة

¹ صافينار محمد أحمد: نفس المرجع.

إحتواء إندلاع أزمة سنية-شيعية في المنطقة من خلال تجاوز الإيرانيين للتواصل مباشرة مع المرجع الشيعي في العراق السيد علي السيستاني وهو أمر لم يرق كثيرا للمسؤولين في إيران¹.

د/ الأزمة السورية:

نظرا لكونها عنصر تقاطع بين المشروعين التركي والإيراني، فقد فرضت سوريا نفسها كرقم صعب في معادلة العلاقات بين أنقرة وطهران، ليس على خلفية تباين مواقف كل منهما حيال إنتفاضة الشعب السوري ضد نظام بشار الأسد فحسب، وإنما بجريرة الحسبة المعقدة للخسائر والمكاسب المتوقعة لكلا الطرفين حالة سقوط ذلك النظام.

أفضى تحول أنقرة نحو دعم الإنتفاضة السورية إلى شن بعض وسائل الإعلام الإيرانية هجوما على حكومة العدالة وصل حد إتهامها بالنفاق وتنفيذ سياسات أميركا وإسرائيل لإسقاط نظام بشار الأسد، توطئة لتحقيق أهداف ثلاثة:

- 1- فصل سوريا عن إيران بما يضع الأخيرة في مواجهة مباشرة مع إسرائيل والأميركيين.
- 2- إيقاف الدعم الإيراني لحركات المقاومة في لبنان وفلسطين وفك الارتباط بين طهران وحزب الله.

3- حمل دمشق على إبرام إتفاق سلام مع إسرائيل بما يتماشى وحسابات الأخيرة.

جاءت هذا السياق تهديدات طهران لأنقرة التي حذرنا مبعوث خاص للرئيس أحمددي نجاد، من أن إستعمال أية قواعد عسكرية تركية للهجوم على سوريا سيعرض تركيا لقصف صاروخي إيراني².

" نظرا لكونها عنصر تقاطع بين المشروعين التركي والإيراني، فقد فرضت سوريا نفسها كرقم صعب في معادلة العلاقات بين الطرفين، على خلفية الخسائر والمكاسب المتوقعة لكلا الطرفين حالة سقوط ذلك النظام"، كذلك لاحت مؤخرا محاولات الإصطفاف الإقليمي التي تقودها طهران ودمشق

¹ علي حسين باكير: العلاقات الإيرانية-التركية في ظل الثورات العربية، مجلة المرصد، العدد 98، 2011/06/03، http://alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=3617

² بشير عبد الفتاح: الربيع العربي والعلاقات التركية الإيرانية، -tevev http://tevev-dem.com/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=1422:2011-11-17-16-54-03&catid=41:2011-07-10-19-20-19&Itemid=62

بالتعاون مع بغداد ضد التوجهات والمشاريع التركية الجديدة حيال سوريا وإيران والمنطقة ككل، فلقد حملت زيارة وزير الخارجية السوري وليد المعلم إلى بغداد ومباحثاته مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، بين ثناياها إحياءات بجهود تمهيدية لحوار ثلاثي موسع يضم إيران بغرض بلورة إستراتيجية حازمة لحمل حكومة العدالة على مراجعة مواقفها وحساباتها إزاء الدول الثلاث، كما شاركتها في الدرع الصاروخية.

لم يتورع في غضون ذلك رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي عن رهن مصير معاهدة التعاون الإستراتيجي المبرمة بين بلاده وتركيا بالتزام حكومة العدالة بالتعهدات المائبة الواجب على تركيا تقديمها للعراق من مياه دجلة والفرات، هذا ناهيك عن تهديدات نظام بشار الأسد لحكومة العدالة بإستخدام ما بحوزته من أوراق ضغط متعددة، ليس أقلها الورقة الكردية، لإجبار أنقرة على تعديل مواقفها تجاه ما يجري الآن في سوريا، وهي التهديدات التي تتسق مع تهديدات ومطالبات إيرانية سابقة مشابهة لتركيا.

ردا من حكومة العدالة التركية على ذلك الإصطفاف الإقليمي الجديد، اضطرت لإعادة صياغة تحالفاتها الإقليمية، فعرض وزير خارجيتها على مصر "الجديدة" تأسيس ما أسماه "محور ديمقراطية" جديد في الشرق الأوسط، يكون بمثابة رافعة لتحالف بين أنقرة والقاهرة بعد أن إرتبكت تحالفات تركيا مع سوريا وإسرائيل، الأمر الذي علقت عليه صحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية بالقول: "إن نظاما جديدا في منطقة تموج بالثورات قد بزغ"¹.

هـ/ التنافس التركي - الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز:

تبرز إهتمام الدولتين بتوظيف المعطيات الحضارية والجغرافية والثقافية التي تربط كلا منهما بشعوب ودول آسيا الوسطى والقوقاز، وحرص كلتا الدولتين على تقديم نفسها كنموذج يحتذى من هذه الدول، وأن هذا التنافس يبلغ ذروته في جمهورية أذربيجان التي تتجاذبها إيران مذهبيا وتركيا قوميا، وتتمثل ملامح سياسة كل من تركيا وإيران في آسيا الوسطى والقوقاز على النحو التالي:

* **التحرك التركي:** وذلك يتمثل في سبيل إحياء المشاعر الطورانية، ويقصد بذلك إعادة بروز ما يمكن الاصطلاح عليه بـ "العالم التركي" الذي يمتد جغرافيا من البلقان غربا إلى الصين شرقا،

¹ بشير عبد الفتاح: نفس المرجع.

ويضم حوالي 150 مليون نسمة، وتركز تركيا في تعاونها مع التجمعات التركية في المنطقة على الجانب الثقافي، لتفادي إثارة النزعات الإستقلالية التي يمكن أن تتعكس على تركيا نفسها، ولذا فإن ثلثي الإتفاقيات المبرمة بين تركيا والجمهوريات الجديدة في آسيا الوسطى والقوقاز تتعلق بالتعاون الثقافي، واللغوي خاصة¹.

تجدر الإشارة إلى نجاح المساعي التركية في تنظيم المؤتمر الثاني للشعوب التركية للإتحاد السوفيتي في أبريل 1991 بمدينة قازان، وقد جمع ممثلي جمهوريات آسيا الوسطى وبعض الأقاليم المستقلة ذاتيا، وقرر المؤتمر تأسيس حزب مؤتمر الشعوب التركية، كما وافقوا على إستبدال الحروف اللاتينية بحروف لغاتهم الأصلية أسوة بتركيا، أما بالنسبة لتصدير النموذج التركي، فتعمل تركيا على الظهور كنموذج يتميز بخصوصيات رئيسية أهمها: العلمانية، والتعددية السياسية، وتجربة التحول إلى إقتصاد السوق.

يشجع تركيا على ذلك دعم القوى الغربية الكبرى لنموذجها، سواء الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا أيضا التي تهتم بمواجهة موجة الحركات الدينية الإسلامية المناهضة للسيطرة الروسية، المرتبطة في الإدراك الروسي بتجربتي أفغانستان والشيشان، ومن بين ما تهدف إليه الطبقة الحاكمة التركية إحداث ريع إستراتيجي جديد يجعل تركيا هي رأس الحربة للغرب تجاه القوقاز وآسيا الوسطى، بعد أن كانت تلعب هذا الدور تجاه الإتحاد السوفيتي سابقا، وبالتالي تبرهن أنقرة من جديد على دورها الإستراتيجي، وتحافظ على تدفق المساعدات إليها، كما تسرع من الإندماج في السياسة والإقتصاد الغربيين.

تجدر الإشارة إلى أن الإختراق السريع الذي قامت به تركيا في هذه المنطقة لم يكن ليتم بسهولة دون المساندة الأمريكية غير المشروطة لتركيا لتكون قوة إستقرار في المنطقة وعاملا موازنا لإيران، وفي هذا السياق يندرج القرار الأمريكي في فبراير 1992 بالإعتماد على تركيا لتنظيم عملية "إعادة الأمل" لمساعدة الجمهوريات الإشتراكية السابقة بآسيا الوسطى والقوقاز، وهو ما دفع بإيران لتصف تركيا بأنها "عميل للولايات المتحدة الأمريكية يسعى إلى فرض نموذج غربي على جمهوريات آسيا الوسطى بهدف محو شخصيتها الإسلامية".

* التحرك الإيراني تجاه جمهوريات القوقاز وآسيا الوسطى: وينقسم إلى قسمين:

¹ محمد النعماني: آسيا الوسطى والقوقاز والصراع القادم في العالم، الحوار المتمدن، العدد: 4245 ، 2013/10/14،

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=382372>

الأول: التحرك الإيراني في اتجاه جمهوريات القوقاز: وتأتي جمهورية أذربيجان المستقلة في مقدمة الإهتمامات الإيرانية لإعتبارات أساسية تمس بالوحدة الإيرانية وأهمها: التداخل الإثني إذ يوجد نحو 6 ملايين أذري في إيران، 60% منهم لا يتكلمون الفارسية، بالإضافة إلى الحدود المشتركة وإنتشار المذهب الشيعي، وتتحوف إيران من إحياء المطالب التاريخية بتوحيد الشعب الأذري، ولذا إتسم تحركها برفض الطرح التاريخي حول تقسيم أذربيجان (الكبرى)، وتغليب البعد المذهبي الديني على البعد القومي، والتدخل الدبلوماسي من أجل تسوية النزاعات، ولا سيما النزاع بين أرمينيا وأذربيجان، والدعم المالي للعديد من المنظمات الثقافية والإجتماعية وحتى السياسية العاملة في أذربيجان، حتى إن سلطات باكو إتهمت إيران بالعمل على فرض النموذج السياسي الإيراني.

مقابل هذا الموقف وجدت المساعي الإيراني قبولاً واسعاً لدى سلطات إقليم ناخيتشيفان الأذري الذي يتمتع بوضع خاص، حيث توافد إليه العديد من البعثات الدينية الإيرانية، كما قامت طهران بترتيب إقامة اللاجئيين من منطقة المعارك بإقليم كاراباخ، تحت إشراف الهلال الأحمر الإيراني، وتطوير المواصلات البرية عبر الحدود، وفتح ممر عبر أراضيها بين أذربيجان وإقليم ناخيتشيفان¹.

ولأن وجود أقلية قوية من الأذريين شمال البلاد أمر يخيف إيران كثيراً، فقد إعترفت بأذربيجان متأخرة جداً، كما أن إيران تحافظ على علاقات جيدة مع أرمينيا ذات الأغلبية المسيحية الساحقة 94% من باب الضغط على أذربيجان.

تطمح طهران بالسياسة الذرائعية نفسها إلى جعل منفذا استراتيجياً للنفط والغاز الإيرانيين عبر البحر الأسود نحو أوروبا، وقد شرعت في تمويل توسيع ميناء بوتني على البحر الأسود، وتحديث المصفاة الجورجية في باطومي، إضافة إلى إحتمال تمويل إيران لمشروع خط أنبوب الغاز والنفط، وإنجاز طريق بري بين البلدين عبر أذربيجان. وقد إلتزمت طهران بتمويل جورجيا بربع حاجاتها من الغاز، وتزويد مصنع طائرات سوخوي قرب العاصمة تبيليسي بالألمنيوم الإيراني مقابل إلتزام جورجيا ببيع طائرات حربية لإيران.

¹ محمد النعماني: نفس المرجع.

الثاني: التحرك الإيراني تجاه جمهوريات آسيا الوسطى: مقارنة بجمهوريات القوقاز، تتوافر ل طهران إمكانيات تحرك أحسن تجاه جمهوريات آسيا الوسطى أهمها: عامل الجغرافيا الذي يفرض إيران كأقرب طريق نحو مياه الخليج العربي لتطويع المبادلات مع العالم الخارجي، بالإضافة إلى تفوق إنتشار الإسلام، وأهمية الأقليات الفارسية، والروابط الثقافية العريقة، والحدود الطويلة المشتركة مع تركمانستان، وإمكانية الوصول إلى كازاخستان عبر بحر قزوين.

تترك طهران في هذا الإطار مدى أهمية التنمية في حفظ الإستقرار على الحدود الشمالية، ولذلك تعمل بثبات على إقامة روابط إقتصادية متينة، أهمها: ربط شبكات السكك الحديدية لجمهوريات آسيا الوسطى بمدينة مشهد في إيران، وهو المشروع الذي سيفك عزلة تلك الجمهوريات، ويوفر لها مخرجا برياً مباشراً إلى مياه الخليج العربي، كما يكسر عزلة طهران دولياً، ويجعلها حلقة مركزية في المحاور الإقتصادية التي تقام بالمنطقة.

تأتي جمهورية تركمانستان في مقدمة الطموحات الإقليمية الإيرانية، إذ إفتتحت في عشق أباد أول سفارة لإيران في آسيا الوسطى، ويرجع هذا الإهتمام إلى عوامل عدة أهمها: الحدود المشتركة الطويلة، ووجود نحو مليوني نسمة من التركمان في إيران، أي ما يعادل نصف سكان تركمانستان وبالتالي فهي تطرح تقريبا الإشكال نفسه الذي تطرحه جمهورية أذربيجان لإيران، إذ تعتبر مجالاً حيويًا، ومصدر قلق في الوقت نفسه.

إنتعشت كذلك العلاقات الإيرانية مع جمهورية أوزبكستان مباشرة بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي، ومما ساعد على ذلك المكانة المتميزة التي بقيت تحظى بها الثقافة الفارسية في أوزبكستان حيث تقع مدينتا سمرقند وبخارى، أهم مدن الثقافة الفارسية في آسيا الوسطى.

إكتسبت جمهورية طاجيكستان أهمية خاصة في إطار الطموحات السياسية الإيرانية، بسبب إنتشار الإسلام فيها دون منازع، والأصول الفارسية لأغلبية سكان طاجيكستان مقارنة مع بقية الجمهوريات، والإنتشار الواسع للغة الفارسية، وتخوف الطاجيك ذوي الأصول الفارسية من سيطرة الأغلبية ذات الأصول التركية في مجال آسيا الوسطى.

عكس تحركها الديني النشط في أذربيجان، إتسمت سياسة إيران تجاه طاجيكستان بالواقعية والحذر من تنامي المطالب السياسية لبعض الأطراف الداعية إلى إقامة "طاجيكستان كبرى" تمتد من كابول إلى بخارى، وفضلت إيران دور الحكم في الصراعات السياسية الداخلية، وعقب سقوط

الحكومة الائتلافية للإسلاميين والديمقراطيين عام 1992، كانت طهران سباقة إلى الاعتراف بالحكومة الشيوعية الجديدة في دوشمبي¹.

أما بالنسبة للتعاون الإقليمي فقد شرعت إيران وتركيا بحماس واضح في العمل على إدماج علاقاتهما الثنائية بالجمهوريات المستقلة في أطر تعاون إقليمي تستطيعان من خلالها هيكلة المجال المجاور في منظمات تعاون إقليمي، وصوغ المحتوى السياسي والتوجه الخارجي للتنظيم الإقليمي المقترح، وحول المبادرات الإقليمية الإيرانية فقد تم إحياء نشاط منظمة التعاون الإقتصادي التي أنشئت عام 1985، وتضم تركيا وإيران وباكستان، وقد عملت طهران على إنضمام أذربيجان وتركمانستان وأوزبكستان وطاجيكستان وكيرجستان، ويتطلع القادة الإيرانيون إلى أن تصبح هذه المنظمة سوقا إسلامية كبيرة تضم 250 مليون نسمة على مساحة 4 ملايين كيلومتر مربع، وتأسيس مجلس التعاون لبحر قزوين في أبريل 1992، بهدف تسهيل المبادلات التجارية والملاحة وتطوير الموانئ والتنقيب وإستغلال الموارد البحرية، إضافة إلى تأسيس منظمة ثقافية إقليمية للشعوب الناطقة بالفارسية، تضم إيران وطاجيكستان وبعض المجموعات من الفصائل الأفغانية.

تحقق هذه المبادرات لإيران مكاسب عد، أهمها منافسة التطلعات الطورانية لتركيا والداعية إلى تجميع الشعوب التركية، وفتح المجال للجمهوريات ذات الأغلبية المسلمة للخروج تدريجيا من دائرة النفوذ الروسي، والتخفيف من حدة التطلعات القومية العابرة للحدود، وتقليص تدخل القوى المعادية في المنطقة وخاصة إحتتمالات توسع الناتو فيها.

أما عن ردود الفعل التركية، فقد تميز تحرك تركيا الإقليمي بطرح مشروعات موازية ومماثلة للمشروعات الإيرانية، فقد دعت تركيا في أكتوبر 1992 إلى مؤتمرات قمة للدول ذات الأغلبية التركية في آسيا الوسطى والقوقاز، كما سارعت إلى إنشاء منطقة التعاون الإقتصادي للبحر الأسود في يونيو 1992 بإسطنبول، وتضم الدول المطلة على البحر الأسود، إضافة إلى ثلاث دول غير مطلة عليه، وهي ألبانيا وأرمينيا وأذربيجان.

تعكس هذه التشكيلة طبيعة الإزدواجية في الأولويات الإقليمية لتركيا، ومحاولة التوفيق بين الإعتبارات الجغرافية والسياسية، ويمكن تلخيص هذه الإعتبارات في الآتي:

- بناء إطار للتعاون الإقليمي تتميز فيه تركيا بدور محوري.

¹ محمد النعماني: نفس المرجع.

- إبراز الحضور القوي للشعوب التركية وثقافتها من خلال عضوية أذربيجان وألبانيا.
- تهيئة الظروف السياسية لدعم حظوظ تركيا كخيار أمثل لأنابيب تصدير الطاقة من حوض قزوين، مقارنة بالخيار الإيراني أو الروسي.
- وإقناع جمهوريات القوقاز بأفضلية التعاون مع تركيا بدلا من إيران، بإعتبار تركيا بوابة سياسية وإقتصادية نحو الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية¹.

3- الصراع الإسرائيلي الإيراني:

تتميز العلاقات الإسرائيلية- الإيرانية بسيادة روح عدااء عميق عليها، لا مثل لها في العلاقات الدولية، رغم أن الدولتين كانت قد تعاونت مع بعضها البعض وبشكل وثيق حتى أواخر الثمانينات من القرن الماضي.

أ/ محور طهران - دمشق - حزب الله:

بدأت المواجهة بين إيران وإسرائيل مع إندلاع الثورة في إيران سنة 1979، إذ أدركت إسرائيل آنذاك أن الجمهورية الإسلامية تشكل تهديدا لها.

يمكن تفسير تصريحات الخميني في ثمانينات القرن الماضي بأن جنوده لن يحتلوا كربلاء في العراق وحسب، بل سيسيروا حتى القدس أيضا، على أنها شعارات قتالية شيعية جوفاء، فإن تأسيس حزب الله في لبنان بمساعدة إيرانية وحرب الإستنزاف التي خاضها ضد قوات الإحتلال الإسرائيلية في لبنان يُنظر لهما كدليل على مواجهة عسكرية حقيقية، ومنذ ذلك الوقت يتم الحديث عن "محور طهران-دمشق-حزب الله".

يضاف إلى ذلك دعم إيران لحركة حماس الفلسطينية في منتصف التسعينيات وبرنامج إيران النووي، الذي يهدف من وجهة نظر إسرائيل إلى بناء قنبلة ذرية².

تخشى إسرائيل من أن تكسر إيران إحتكارها للأسلحة الذرية في الشرق الأوسط وأن تحقق توازنا للربع في المنطقة، لذلك هدد رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين) نتنياهو مرارا وتكرارا بوضع حد للبرنامج النووي الإيراني بالقوة العسكرية.

¹ محمد النعماني: نفس المرجع.

² شتيفان بوخن: حلقة جديدة في مسلسل الحرب غير المعلنة بين إسرائيل وإيران، ترجمة: ياسر أبو معلق، موقع القنطرة، 2013/05/07،

<http://ar.qantara.de/content/lgrt-lsryly-l-swry-hlq-jdyd-fy-mslsl-lhrb-gyr-lmln-byn-sryyl-wyrn>

أما أصحاب السلطة في إيران، فإنهم يدعون بأنهم يقودون المواجهة التاريخية مع إسرائيل بشكل أكثر نجاعة من أية دولة إسلامية، باعتبارها "كيانا إمبرياليا غريبا على المنطقة".
ومن خلال هذا الإدعاء، تستقي إيران هبة سياسية عابرة للحدود وإحساسا بمركزها كقوة إقليمية، لهذا تسعى الدول الخليجية السنية إلى تحجيم الدور الإيراني.

إن مرشد الثورة الإسلامية خامنئي ينظر إلى المحاولة الفاشلة حتى الآن في خلق "شرق أوسط جديد" عبر سلام إسرائيلي-فلسطيني على أنها خطة شريرة تهدف إلى تهميش دور الجمهورية الإسلامية في ميزان القوى بالشرق الأوسط. ولذلك قاوم خامنئي عملية السلام بقوة ووسّع دائرة تحالفاته مع النظام في دمشق وحزب الله.

ب/ حرب غير معلنة بين إسرائيل وإيران:

تشكل شحنات الأسلحة الإيرانية إلى حزب الله فضلا من فصول هذه الحرب غير المعلنة، مثلها مثل المحاولات الإسرائيلية وقف هذه الشحنات بالقوة.

إن الغارات الجوية الإسرائيلية التي استهدفت قافلة صحراوية بالسودان كانت تحاول نقل أسلحة إيرانية لحماس في قطاع غزة عبر مصر في مطلع سنة 2009.

ما قامت وتقوم به إسرائيل يبدو مفاجئا وخاطفا، سواء من خلال إستخدام فيروسات إلكترونية لتعطيل أجهزة المنشآت النووية الإيرانية، أو من خلال إغتيال علماء إيرانيين مرتبطين بالبرنامج النووي.

أما إيران فهي ترد في الخفاء ولكن بصورة يتضح من خلالها من يقف وراء الرد، وبالتالي لا يمكن إنكار أن حزب الله هو المسؤول عن الهجوم الذي استهدف سياحا إسرائيليين في مدينة بورغاس البلغارية، وأن الهجوم جاء على الأرجح بطلب إيراني.

فيما توسع إسرائيل من تحالفها الإستراتيجي مع أذربيجان، تحاول إيران كسب ود القيادة الجديدة في مصر ما بعد الثورة¹.

¹ شتيفان بوخن: نفس المرجع.

المبحث الثاني: أبعاد البرنامج النووي الإيراني.

تختلف أهداف الدول ودوافعها للحصول على قدرات نووية، فبالنسبة لإيران تتحرك سياستها النووية في إطار مجموعة معقدة من الدوافع والنوايا بعضها معلن وبعضها الآخر غير معلن، ويظهر ذلك بوضوح في برنامجها النووي على الرغم من أن دوافع إيران الظاهرية تبدو سلمية حتى الآن، ولكنها تتبع مبدأ الإستخدام المزدوج، ويؤكد هذا التزاوج القائم بين تطوير القدرات النووية وتطوير أنظمة صاروخية متعددة والشروع ببناء برنامج فضائي، وكلاهما يعني إحتمالية الإستخدام السلمي والعسكري في آن واحد.

إن إمتلاك إيران القدرة النووية حلم يراودهم منذ عهد محمد رضا بهلوي الذي تولى العرش في إيران عام 1941، فلم يكن هناك في الداخل أو الخارج من يعترض برنامجه في ظل وجود ثروة نفطية، وقد عد الشاه ذلك إحدى وسائل تحقيق الحضارة العظمى بحسب كتابه " نحو الحضارة العظمى"، حيث عزف الشاه على أوتار عقديّة وقومية عند الإيرانيين لبدء المشروع، فالطاقة النووية تمثل الوجدان الإيراني بإعتباره قمة الوصول بالنار وإرتباطها التاريخي والعقدي ذات القيمة الخاصة والتي تصل إلى درجة التقديس¹.

عندما قامت الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 م إستمرت القيادة الإيرانية بالسير تجاه تحقيق هذا الحلم بشتى السبل والقدرات، وبالطبع فإن القدرات حتى تأخذ مجرى التنفيذ لابد أن تتفاعل معها

¹ محمد السعيد عبد المؤمن: إيران ومشكلاتها النووية، مختارات إيرانية، عدد 37، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، بالأهرام، القاهرة، أغسطس 2003، ص 97.

عوامل مؤثرة أهمها المرجعية الفكرية والقيمية للنظام السياسي القائم، وطبيعة توجهات صانع القرار والمؤسسات المرتبطة به¹، وعليه سينتج من هذا التفاعل ما يعرف بالأبعاد.

المطلب الأول: المحافظة على البقاء.

يشمل ذلك كل من الأهداف التالية:

1- الأهداف الإستراتيجية:

بصرف النظر عن ماهية النظام الذي يحتل مقعد السلطة، فالسلاح النووي له دور في الإستراتيجية الإيرانية على المدى الطويل، وتطوير القدرات النووية الإيرانية في إطار تصور متكامل للسياسة الخارجية الإيرانية بشكل يسمح لإيران بالقيام بدور إستراتيجي على الأصعدة الإقليمية والدولية، إلى جانب ضمان بناء القوات المسلحة الإيرانية، ضمن برنامج متكامل وشامل².

يمكن تلخيص البواعث أو الدوافع الأساسية للطموحات النووية الإيرانية في:

أ / إفتقار إيران إلى الأمن الإقليمي: يحيط بإيران دول جوار يربطها بها تاريخ مضطرب، لذا فإنها تشعر بالحاجة إلى إظهار نفسها كقوة متفوقة، فعلاقتها متوترة مع العرب، ومع دول بحر قزوين ومتأرجحة مع تركيا وباكستان وأفغانستان وسيئة مع إسرائيل³.

ب / فشل السياسة الخارجية الإيرانية: نادرا ما كانت إيران قادرة على تكوين تحالفات إستراتيجية مع جيرانها، أو علاقات جوار تقوم على التعاون المشترك طويل المدى، فهي في عهد الشاه كانت تربطها علاقات جيدة مع أوروبا والولايات المتحدة و إسرائيل، وكانت أيضا متحالفة مع تركيا وباكستان، لكن هذه التحالفات كانت لأغراض الحرب الباردة آنذاك، و نجم عن إنتصار الثورة

¹ علي الغالب: قدرات إيران العسكرية التقليدية، دراسة خاصة لموسوعة الرشيد، د م ن، 2010، ص1.

² أحمد إبراهيم محمود: البرنامج النووي الإيراني: بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية، مختارات إيرانية، العدد 06، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، بالأهرام، القاهرة، يناير 2001 م، ص 55.

³ علي مستشاري: إيران والشرك النووي، مختارات إيرانية، العدد 39، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، أكتوبر 2003، ص 5.

الإسلامية عزلة نسبية لها من المجتمع الدولي، وأسهمت نشوب الحرب العراقية - الإيرانية في إفساد علاقاتها مع الدول العربية¹.

2- الدوافع الإقتصادية:

تهدف إيران إلى تأمين 20% من الطاقة الكهربائية التي تحتاج إليها البلاد من الطاقة النووية، لا سيما في ضوء الزيادة السكانية المطردة، والخطط الإقتصادية الطموحة للبلاد التي تسير قاطرة إقتصادها بوتيرة تصل إلى 5% سنويا، من أجل تقليل الإعتدال على ثروتها الكبيرة من النفط والغاز الطبيعي، لزيادة صادراتها النفطية، وضمان الحصول على المزيد من عائدات العملة الصعبة.

تهدف إيران في ظل سياسة أشمل إلى تنويع مصادر الطاقة عدا النفط الذي سينضب يوما ما²، كما أن صناعة الطاقة تعاني العديد من المشكلات الفنية والإدارية مما تضطر إيران إلى إستيراد كميات كبيرة من البنزين للإستهلاك المحلي³.

أنفقت إيران قدرا كبيرا من ثروتها القومية خلال فترة حكم الشاه على البرنامج النووي، لذا تم التشديد على النفقات والإهتمام بالبرنامج حتى لا تذهب المقدرات التي صرفت عليه هدرًا⁴.

3- الدوافع القومية والدينية:

تقف الإعتبارات الخاصة لإيران لإستحضار فكرة الإمبراطورية بإعتبارها ماثلة دوما في الشعور القومي الإيراني بوجه عام بجانب إعتبارات الأمن، وتكشف عن ذلك تصريحات القيادة الإيرانية المناهضة للدول الكبرى، وسعيها لإبراز قوتها ومكانتها الإقليمية والدولية، وإستمرارها بكي

¹ علي مستشاري: نفس المرجع ، ص52.

² Jalil Roshandel: Iran, Nuclear Technology and International Security, The Iranian Journal of International Affairs, Vol, VIII, NO. 1, Spring 1996, p151.

³ أرشيف الأخبار: غموض يلف أهداف البرنامج النووي الإيراني، 2001/06/19. http://www.newsarchiver.com/calendar/2/20-6/html/inde_824.htm

⁴ أحمد إبراهيم محمود: البرنامج النووي الإيراني، أفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، بالأهرام، القاهرة، 2005 ، ص 18.

الإتهامات، وإتهام الغرب بمحاولة إبقائها في مصاف الدول النامية وحرمانها من أن تكون واحدة من الدول التكنولوجية المتقدمة¹.

بنتبع سياسة إيران الخارجية نلاحظ تعدد دوائر إهتمامها وإمتدادها لمناطق خارج الإهتمام الإيراني سابقا، بحيث إمتدت إلى إفريقيا وأمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى إستغلال نفوذها وتأثيرها الديني على الشيعة في العالم، كذلك نفوذها في منطقة آسيا الوسطي وتمددها إلى دول حوض البحر المتوسط والدخول على خط الشئون الداخلية في محيطها العربي². وترتب على هذه الدوافع والمعتقدات الإيرانية قيام إيران بالعمل على تعزيز مكانتها وتاريخها في المنطقة إلى جانب تعزيز قوتها الإستراتيجية من جهة، ومن جهة أخرى يحتم عليها تصحيح الخلل في موازين القوى والذي يتمثل بإمتلاك ثلاث قوى إقليمية للسلاح النووي وهي إسرائيل والهند وباكستان.

واجهت إيران في هذا المجال كافة الضغوط الداخلية الهادفة إلى خلق فرص جدية للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي جرت المطالبة بها من خلال تظاهرات الطلبة في جامعة طهران عام 2006، ومطالبة 154 عضوا في المجلس الإيراني في 2003/05/07 بإعتماد دبلوماسية فاعلة من أجل إصلاح العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن النظام الحاكم إستمر في طموحاته النووية لتصبح الحلقة المركزية للخلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية، ظنا منه بأن المضي قدما بالبرنامج النووي يؤدي إلى توحيد الجبهة الداخلية ولفت إنتباه الجميع نحو الخطر الخارجي لكي يضمن ترحيل أزماته الداخلية على حساب التهديدات الخارجية³.

إضافة إلى ما سبق من دوافع فقد أسهم العامل العرقي والإثني والقومي والديني في تعزيز رغبة إيران في إمتلاك الطاقة النووية، فالإختلاف بين إيران وشعوب المنطقة ولد لديها مخاوف من إمكانية الإضطهاد أو الإعتداء عليها من الطوائف الكبرى في المنطقة⁴، خاصة في ظل إمتلاك المسيحيين

¹ إبراهيم غالي: دوافع إيران النووية وردود الفعل العربية، 2010 / 11/09.

<http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/palestine/126517-2010-11-09-9-31.33.html>.

² إبراهيم غالي: نفس المرجع.

³ عدنان غنام: الملف النووي الإيراني...تاريخ ودوافع، مرجع سابق.

⁴ نفس المرجع.

والهندوس والبوذيين واليهود وحتى المسلمين السنة ، فلماذا يحرم الشيعة من إمتلاكه؟¹ بإعتبار إيران تتعامل مع ذاتها بأنها الدولة الممثلة للطائفة الشيعية، كل هذه الإعتبارات تستخدمها إيران في تعزيز التعبئة الدينية للنظام ولبرنامجها، وكذلك في علاقاتها الخارجية .

يتضح لنا مما سبق أن طموح إيران النووي شكل قضية شعبية إيرانية، ومصدرا لشرعية نظام الحكم الإيراني، الذي يتعزز كلما تقدمت في هذا المجال لا سيما بعد أن أصبحت تمتلك دورة الوقود النووي كاملة²، ولكن هذا الأمر لا يخلو من تباينات داخلية سواء في مراكز صنع القرار أم في الأوساط الأكاديمية أم في وسائل الإعلام، رغم تمسك الجميع بحق الإستخدام النووي السلمي، وأن التباين الرئيس ينصب بين فئات متشددة وفئات أكثر تشددا للبرنامج النووي (الإصلاحيين والمحافظين)³ فثمة إتفاق بين الإصلاحيين والمحافظين على الهدف رغم إختلاف الوسائل، وهذا الهدف تبلور بوضوح مع تيار المحافظين الجدد الذين يسعون إلى الهيمنة على السلطة بإعتبار أحمددي نجاد تابعا للمرشد الأعلى، وهم جميعا يرون أن الإنشغال الأمريكي في العراق وإرتفاع أسعار النفط يسمح لإيران لتحقيق أهدافها من خلال وسائل عدة سواء كان ذلك من خلال البرنامج النووي أو النفوذ في العراق أو تعزيز الروابط مع سوريا ودعم الجماعات المسلحة في لبنان والأراضي الفلسطينية⁴، والحوثيين في اليمن، كما أن تباينا آخر يمكن إضافته يتعلق في سبيل تخفيف التوترات والتهديدات الغربية من خلال إدارة حوار مع الغرب كما يرى الإصلاحيون وهناك بعض الأصوات الخافتة في إيران تشير إلى أن تركيز إيران على البرنامج النووي أدى إلى مشكلات إقتصادية على رأسها الفقر والبطالة في إيران، الأمر الذي يستدعي ترشيد نفقات البرنامج والوصول إلى حلول سلمية مع الغرب⁵.

بالرغم من هذه التباينات فهي لم تحل دون أن يكرس النظام جل طاقاته للبرنامج النووي، فإمتلاك القدرة النووية سيشكل ضمانا فعالة ضد محاولات التغيير للنظام بالقوة، وورقة قومية لشرعية النظام،

¹ جيورا أيلاند: الملف النووي الإيراني: خيار إسرائيل العسكري، مجلة واشنطن كوارترلي الفصلية Washington Quarterly ترجمات الزيتونة 48 ، كانون الثاني، يناير 2010 م.

² سهيلة عبد الأنيس: ملف إيران النووي (دراسة في الموقف الدولي و التطورات الأخيرة)، الحوار المتمدن، محور السياسة و العلاقات الدولية، العدد 2920، 2010/02/17. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=204132>.

³ أحمد إبراهيم محمود: الأزمة النووية بين المقترحات الأوروبية والتحفظات الإيرانية، مختارات إيرانية، عدد 62 ، سبتمبر 2005 م.

⁴ أشرف سعد العيسوي: أزمة البرنامج النووي الإيراني والتداعيات المحتملة على أمن المنطقة، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، مارس 2006، ص 4.

⁵ نفس المرجع، ص 5.

وتضمن موطنى قدم لإيران على الساحة الدولية، وترغم الغرب على إعادة حساباته عندما يدرك أنه لا يستطيع إستخدام لغة القوة عند الحديث مع إيران¹.

لقد إستفادت إيران من درس العراق، كون إيران تعتقد بأن إمتلاك العراق للسلاح النووي كان سيحول دون إقدام الولايات المتحدة على مهاجمته أو الإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين، فالسلاح النووي يشكل معادلة جديدة قادرة على تغيير قواعد اللعبة في المنطقة²، كذلك إستفادت من أخطائه في التعاطي مع المجتمع الدولي، فإيران حتى الآن تدير سياسة مزدوجة في التعاطي مع المجتمع الدولي تبدي فيها بعض المرونة، وفي ذات الوقت تستمر في تعزيز قدراتها النووية، وتعمل على إحياء المد الإسلامي وإقامة كتلة إسلامية قوية تضم إيران وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، فالسلاح يدعم هذا الموقف في مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها³، ومن ثم الحفاظ على البقاء.

المطلب الثاني: الردع.

يشمل الأهداف التالية:

1- الأهداف العسكرية والأمنية:

عززت الحرب العراقية الإيرانية وإكتواء إيران بنيران الأسلحة الكيميائية دون رد فعل دولي حاسم وذلك في ظل بيئة دولية لا تعرف سوى مفهوم القوة⁴، من دوافع إيران في الإستعداد لأي حروب قادمة أو مفاجآت تكنولوجية جديدة، حيث أسهمت الدوافع السياسية لإيران الهادفة إلى القيام بدور إقليمي فاعل في إدراك أهمية إمتلاك سلاح نووي في منطقة أصبحت نووية بالفعل في ضوء إمتلاك إسرائيل وباكستان والهند له، ومع تصعيد التهديدات لإسرائيلية لإيران⁵، إضافة إلى رغبة إيران في تأمين نفسها تجاه دول الخليج والتي عقدت إتفاقيات دفاعية مع الولايات المتحدة والدول الغربية في أعقاب حرب الخليج الثانية عام 1991⁶، الأمر الذي ترتب عليه إحاطة القوات الأمريكية لإيران من

¹ شاهرام تشوبين: طموحات إيران النووية، ترجمة: بسام شيا، الدار العربية للعلوم ناشرون، مكتبة مدبولي، 2007 م، ص 36.

² نزار عبد القادر: الدوافع الإيرانية والجهود الدولية للإحتواء، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 54، 2005، ص 135.

³ محمد نور عبد المنعم: قضايا إيرانية، العدد 07، مرجع سابق، ص 7.

⁴ إبراهيم غالي: دوافع إيران النووية وردود الفعل العربية، مرجع سابق.

⁵ أحمد إبراهيم محمود: البرنامج النووي الإيراني: بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية، مرجع سابق، ص 56.

⁶ أرشيف الأخبار: غموض يلف أهداف البرنامج النووي الإيراني، مرجع سابق.

إتجاهات عدة، فهناك الوجود العسكري الأمريكي في العراق غربا وأفغانستان شرقا والوجود البحري والقواعد العسكرية في الخليج جنوبا والقواعد العسكرية في جمهوريات الإتحاد السوفيتي سابقا، إضافة إلى التمدد الأمريكي في منطقة وسط آسيا والقوقاز¹، وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بتغذية خلافات إيران الكثيرة مع دول الجوار، خاصة خلافها مع أذربيجان حول بحر الخزر، وخلافها مع الإمارات حول الجزر الثلاث، وعملت أيضا على مد حلف الناتو إلى آسيا الوسطى بهدف فصل إيران من الشمال والشمال الشرقي عن كل من روسيا والصين²، ناهيك عن تصاعد التهديدات الإسرائيلية لإيران وتصاعد العداء بين الدولتين وتخوف إيران من ضربة عسكرية إسرائيلية وأمريكية لأهداف حيوية في إيران، إضافة إلى وجود تحالف إستراتيجي إسرائيلي تركي منذ عام 1996، رغم توتر العلاقات في هذه الأيام بينهما إلا أن علاقات التعاون العسكري والأمني ظلت قائمة.

دفعت كل التهديدات الأمنية المشار إليها إلى ترسيخ قناعة لدى القيادة الإيرانية مفادها أن إمتلاك قوة الردع وفعاليتها في الرد هو ما يؤخر إندلاع الحرب، ويعطل العدوان والإندفاع الأمريكي والإسرائيلي³، في المنطقة ويعزز من قدرة إيران الأمنية في مواجهتهما، كذلك يعزز من قدرات إيران العسكرية في مواجهة أي عدوان محتمل من باكستان مستقبلا نتيجة التقارب الإيراني الهندي.

من أجل مجابهة أية تهديدات محتملة في المستقبل، قامت سياسة إيران الأمنية على محورين رئيسيين:

* أولهما إمتلاك القدرة الدفاعية في مواجهة التهديدات الإسرائيلية والأمريكية.

* أما المحور الآخر فيتمثل في تعزيز الدور الإستراتيجي لإيران سواء في منطقة الخليج أو الشرق الأوسط أو بحر قزوين أو آسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا.

فهي إذا أرادت أن تلعب دورا في منطقة بها لاعبون نوويون، فالأمر يتطلب منها إمتلاك السلاح النووي⁴، إلى جانب حماية النظام الإيراني من محاولة تغيير، وحماية مصالح إيران الحيوية في ظل النظام العالمي الحالي والمتغيرات الدولية وإيجاد بيئة تشكل أقل تهديد له¹.

¹ إبراهيم غالي: دوافع إيران النووية وردود الفعل العربية، مرجع سابق.

² محمد عبد الله محمد: دواعي التسلح وإعلان منظومة صواريخ شهاب، أمريكيا طوقت إيران.. وطهران منخوفة من تهديدات إسرائيل، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 939، 30 سبتمبر 2003.

³ علي الغالب: قدرات إيران العسكرية التقليدية، مرجع سابق، ص 33.

⁴ أحمد إبراهيم محمود: البرنامج النووي الإيراني، آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، مرجع سابق، ص 20.

يشمل الدوافع التالية:

1- الدوافع السياسية:

لم تعارض الدول الغربية البرنامج النووي إبان حكم الشاه، لكن المرحلة التي شهدت نجاح الثورة ظهرت فيها تباينات وإعتراضات من الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وبدأ العداء الأمريكي لإيران.

يرجع السبب في تباين مواقف هذه الدول من البرنامج النووي الإيراني أن الشاه كان يهدف إلى تعزيز قدراته العسكرية كي يستحق بجدارة دور شرطي الخليج الحامي لحقول النفط وإمداداته عبر البحار²، أما مع نجاح الثورة وتحول إيران إلى جمهورية إسلامية فقد تولدت لدى النظام الحاكم الرغبة في قيادة العالم الإسلامي، خاصة مع صعود المحافظين وربحهم المعركة الداخلية ضد الإصلاحيين³، رغبت إيران الإسلامية في أن توجد لها مكانه متميزة على الساحة الإقليمية والقيام بأدوار متعددة أبرزها المشاركة في ترتيبات أمن الخليج، وتحقيق الإستقرار في منطقة شمال غرب آسيا، والإستفادة من التحولات الجارية في المنظومة الدولية، وإستغلال حالة الفراغ الأيديولوجي لوضع إستراتيجية إستقطابية في العالم الثالث، خاصة بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي ومواجهة الولايات المتحدة على أساس نظام قيمي مستمد من الإسلام⁴.

إن إستغلال التعنت الإسرائيلي والإنحياز الأمريكي لها، وكذلك إستغلال السياسة الأمريكية التي مكنتها من التخلص من قوى إقليمية معادية لها كنظام الرئيس صدام حسين ونظام طالبان، كون النظام أدرك بأن السلاح النووي يمكن أن يقدم لإيران أداة بالغة الأهمية لتعزيز سياستها ومكانتها الإقليمية

¹ محمد عبد السلام: الأمن القومي الإيراني من وجهة نظر القدرات العسكرية، مؤتمر حول تقييم ومناقشة التقرير الإستراتيجي حول إيران 2007 ، وحدة الأمن الإقليمي وثقافة السلام، برنامج الدراسات الإيرانية، القاهرة، الأربعاء 26 مارس 2008، ص 7.

² أرشيف الأخبار: غموض يلف أهداف البرنامج النووي الإيراني، مرجع سابق.

³ عدنان غنام: الملف النووي الإيراني...تاريخ ودوافع، مدونة الكاتب عدنان غنام، 2007/02/08،

<http://adnanghannam.maktoobblog.com.20672711>

⁴ أحمد إبراهيم محمود: البرنامج النووي الإيراني: بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية، مرجع سابق، ص 57.

والدولية مما يعطيها المزيد من النقل والتأثير الفكري والأيدولوجي، ويسهم في تعزيز قيادتها لتيارات مذهبية وطائفية وثقافية لها تشعبات وإمتدادات فيما وراء حدودها الجغرافية¹.

2- الأهداف الجيوبوليتيكية²:

تعد إيران إحدى كبرى دول الشرق أوسطية، وتستمد هذه المكانة من جغرافية بشرية تقدر بنحو 70 مليون نسمة، وتاريخ عريق وثروات طبيعية، كما تعد رابع دولة في إحتياطي النفط، وثاني دولة في مخزونها للغاز الطبيعي بعد روسيا³، وتبلغ مساحة إيران 1,6 مليون كم²، ويتوافر فيها موارد إقتصادية هائلة ووفرة مياه وأراضي قابلة للزراعة، وتتمتع كذلك بموقع جغرافي إستراتيجي يمكنها من التحكم في إمدادات النفط المتجه إلى العالم الخارجي عبر مضيق هرمز.

أسهم موقع إيران الإستراتيجي بين أغنى منطقتين في مخزون الطاقة في الخليج وبحر قزوين وفي قلب العالم الإسلامي من تعزيز إمتداداتها العرقية مع دول الجوار التي تتكلم الفارسية مثل أفغانستان وطاجكستان، والعراق وباكستان والخليج ولبنان وأذربيجان في إضافة مكانة جديدة لإيران، كما تجمعها إثنيات تعيش على جانب الحدود مثل البلوش مع باكستان والأذريين مع أذربيجان والتركمان مع تركمنستان، وتقدر نسبة حدودها مع الدول المجاورة 5440 كم⁴، مما يعطيها أهمية كبرى في الشرق الأوسط، ولتحقيق نفوذ لها في المنطقة فإنها تسعى إلى تأمين مصالحها عسكريا في كل الإتجاهات بإمتلاك السلاح النووي، وما تلويحها بالبرنامج النووي إلا بهدف الهيمنة على المنطقة المحيطة وتعزيز وحماية مصالحها الحيوية رغم الكوابح جراء الوجود الأمريكي⁵، و التهديدات الإسرائيلية كل ذلك دفع

¹ حسن نافعة: سياسات القوى الإقليمية تجاه العالم العربي، 2010/03/22، http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_2354.html.

² مفهوم الجيوبوليتيكية: مفهوم ظهر على يد عالم سياسي سويدي Rodolf Kjellen في عام 1905 م بإعتبارها أحد فروع الجغرافيا السياسية، حيث ركزت على التطور المكاني وحاجات الدول، ودمجت الجيوبوليتيكية نظرية فريدريك راتزل عن الطبيعة العضوية للدولة مع نظرية القلب Heartland للسير هالفورد ماكيندر بهدف تبرير الممارسات التوسعية للدول، في عشرينيات القرن الماضي إنقطن الجغرافي الألماني كارل هاوسهوفر المفهوم وسخره لدعم الفكر التوسعي للرايخ الثالث الألماني أو ما يعرف بالمجال الحيوي "لألمانيا النازية" وتبني هاوسهوفر الإيدولوجيا التي تعطي الدولة المكتظة بالسكان مثل ألمانيا الحق بالتوسع واكتساب الأراضي على حساب البلدان المجاورة الأقل كثافة .

³ وهبي قاطيشا: السلاح النووي في الإستراتيجية الإيرانية، صحيفة الحياة، 2003/08/05،

<http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=1420&lang=>

⁴ ينيف جمبش، يفتيه بيسطروف، وارانون سوفير: إيران 2007 معطيات جيواستراتيجية، مركز أبحاث كلية الأمن القومي، جامعة حيفا، يناير 2008 ، ص 7.

⁵ وهبي قاطيشا: السلاح النووي في الإستراتيجية الإيرانية، مرجع سابق.

إيران أن تتدخل في قضايا المنطقة وأن تمد نفوذها وتعمل على دعم علاقاتها كعنصر فعال جراء التحالف مع سوريا وحزب الله والجماعات الفلسطينية الإسلامية المسلحة، فضلا عن محاولاتها في الشمال إقناع الدول المطلة على بحر قزوين بتصدير ثرواتها من النفط والغاز بواسطة أنابيب تصل إلى الخليج عبر أراضيها بدلا من التصدير عبر البحر الأسود، للربط بين المصالح الحيوية¹.

نظرا لتخوفات إيران من الولايات المتحدة فقد عملت على توسيع دائرة نفوذها وتشبثها بالأوراق التي بيدها لتساوم عليها دبلوماسيا، فوجدت في العراق ورقة رابحة للمساومة²، خاصة بعد إنهاء حكم الرئيس صدام حسين وسيطرة الشيعة على العملية السياسية، الأمر الذي منحها إمتدادا إقليميا وحركة إقتصادية نشطة وقد بدت نقطة الكرامة الحدودية نقطة التصدير الرئيسة فيما بينهما، إضافة إلى القدرة للوصول للمزارات الشيعية في العراق³، ولم تكتف إيران بهذا التطور بالنفوذ في منطقة الخليج، بل وسعت من دائرة علاقاتها لتصل إلى فلسطين من خلال ترويجها للحق الفلسطيني وإعلانها العداء بشكل علني لإسرائيل، مما وجد ذلك صداه في الشارع العربي وأصبح ذلك مصدر إخراج مستمر للأنظمة العربية أمام شعوبها⁴،

إلى جانب دعمها لحزب الله في كافة المجالات، وتزعمها لقوى الممانعة في الشرق الأوسط وإمتد دورها كذلك ليصل إلى النظام السياسي الأفغاني عبر الشيعة الأفغان الذين يشكلون 15 % من الشعب الأفغاني، مما يكسبها مجالا حيويا لتصدير قسم من غازها الطبيعي في إتجاه الهند وباكستان ذاتي التعداد السكاني الذي يفوق البليون النسمة⁵.

يؤدي السلاح النووي دورا محوريا في دعم الدولة المالكة له، ويعزز تأثيرها في القضايا الخارجية ولتفتيت تحالفات خصومها⁶، سعت إيران إلى بناء شبكة من الروابط والتحالفات في الدوائر

¹ نفس المرجع.

² حميد الراوي: حلقة نقاش محدودة العلاقات العربية الإيرانية، رؤية مستقبلية لمحددات بناء موقف عربي تجاه المسألة الإيرانية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية ICFS، المشروع النووي الإيراني، القاهرة، 2007 م، ص 18.

³ إبراهيم نوار: توسع الدور الإيراني في المنطقة، ورشة عمل، النفوذ الإيراني في العراق وإنعكاساته الإقليمية، وحدة الأمن الإقليمي وثقافة السلام، برنامج الدراسات الإيرانية، القاهرة، 2007، ص 35.

⁴ مريم محمود دراز: نداعيات الملف النووي الإيراني على أمنها القومي 2005-2009، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ماي 2009، <http://www.democraticac.com/2009-10-18-12-22-02/163-2005-2009>.

⁵ وهبي قاطيشا: السلاح النووي في الإستراتيجية الإيرانية، مرجع سابق.

⁶ Kori N.Schake& Judith S.Yaphe:The Strategic Implications of a Nuclear Armed Iran"Mc Nair Papers (Washington D.C:National Defense University Press, First Printing), NO.64 May2001,p.15.

الجيوبوليتيكية المحيطة بها لاسيما في الشرق الأوسط وبحر قزوين من أجل إمتلاك أكبر قدر من التهديدات المختلفة، جنبا إلى جنب مع زيادة فرص إيران في تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية وحماية مصالحها الإستراتيجية¹.

إن تبني إيران إستراتيجية المجال الحيوي التي تمنحها حق الممارسة لدور أكبر في المنطقة والإستثمار به، وتدخلها في قضايا الدول الداخلية عبر الترويج لنموذج الحكم الثوري الإسلامي بدلا من الحكومات الملكية الموروثة في المنطقة²، وكذلك سعت لإستبدال النظرية الغربية السائدة، والقائمة على أن العامل الإقليمي في الشرق الأوسط وبالذات في منطقة الخليج ليس قادرا على حل مشاكله وأزماته دون الإعتماد سياسيا وعسكريا على العامل الدولي.

بالرغم من كافة العراقيل والتهديدات التي تعرضت لها إيران والتي وقفت في مواجهة دوافعها وأهدافها المختلفة، فإنها إتبعت إستراتيجية تكتيكية معقدة ومركبة، تضم السمات التالية:

- 1- إتباع إستراتيجية الهجوم حتى ولو كانت بصدد التراجع أو الإلتفاف أو المناورة.
- 2- المزج بين المواقف السياسية والإعلامية والإستعدادات العسكرية، من خلال إستعراضات مكثفة لعناصر قوتها الردعية أو الهجومية أو الإعلان عن تطوير أسلحة جديدة.
- 3- إدارة معارك أو فتحها على الجبهات المتعددة لإشغال الخصم.
- 4- تباع إستراتيجية الحريق حيث أنه عند تعرضها للهجوم فإنها تقوم بإشعال المنطقة من خلال أدواتها.
- 5- تقوم الإستراتيجية على أساس الإقتراب من الخصم والإلتصاق به من خلال حالة صدامية، ووفق حالة تفاعلية، فهي منخرطة في ذلك من خلال إلتماس مع الوجود الأمريكي في العراق وأفغانستان، وكذلك الحال مع إسرائيل من خلال حزب الله والجماعات الفلسطينية المسلحة³.

¹ التقرير الإستراتيجي العربي 2001 : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2007، ص 222.

² موسوعة الرشيد: الدوافع والأهداف الأيدلوجية الإيرانية على التوجهات الأمريكية، 2010/10/30،

<http://www.alrashead.net/index.php?derid=1710&partd=24>

³ طلعت الرميح: نظرات في الإستراتيجية الإيرانية، جريدة الشرق القطرية، 2009/04/25، <http://www.al->

sharg.com/articles/more.php?id=14376

يمكن القول: إن إيران قد سعت لإمتلاك أسرار الصناعات النووية السلمية داخل الإطار القانوني والشرعي الذي تسمح به معاهدة منع إنتشار الأسلحة، لكن السلوك الإيراني يؤكد فعليا نية إيران إمتلاك السلاح النووي، أو على الأقل التقنية اللازمة لإنتاجه التي تشكل ضمانة لصد محاولات تغيير النظام، كما تضمن موطئ قدم لها على الساحة الدولية والإقليمية، وبغض النظر عن أيديولوجيات حكامها فهي تسعى لبناء شبكة من الروابط والتحالفات في الدوائر الجيوبوليتيكية المحيطة بها لاسيما في الشرق الأوسط وبحر قزوين.

المبحث الثالث: سيناريوهات التعامل مع الملف النووي الإيراني .

لم تعرف الدراسات المستقبلية تطورا إلا مع هذا القرن، خاصة مع إطلاق عالم الاجتماع جيلفان Gillplan مصطلح ميلونتولوجي والذي يعني أحداث المستقبل، بالإضافة إلى إسهامات علماء كثيرين أمثال أوسيب فليختهام Ossl Flechthaim ، و توفل Aluin Toffler ، والفرنسي بروجيه Brojir الذي قام في 1957 بتأسيس المركز الدولي لعلم الإستشراف في باريس¹.

يعرف الإستشراف على أنه إجتهد علمي منظم ومقصود، يرمي إلى وضع مجموعة من التنبؤات المشروطة، فكل تنبؤ له مجموعة من الشروط إذا تحققت تحقق التنبؤ².

تعرف الدراسات الإستشرافية أهميتها من خلال بحث مدى صحة الإفتراضات العلمية النظرية التي يتبناها الباحث في أول الدراسة، والتي تبحث في مجموع الوقائع التي يتم صياغتها في إطار مفاهيم علمية يساهم نجاح الباحث في إثباتها واقعا وترسيخها في أجندة البحث العلمي النظري لذلك كان التنبؤ من أهم وظائف النظرية في العلاقات الدولية وهذا ما سيتم تناوله في التحدث عن السيناريوهات التي قد يتم إستعمالها في التعامل مع إستمرار إيران في تطوير برنامجها النووي.

لقد حافظت القيادة الإيرانية على نفس الوتيرة من تقدم البرنامج النووي بعقلانية وبراجماتية رغم الأحداث التي طرأت على المستويين الإقليمي والدولي منذ إتخاذ قرار إستئناف البرنامج في الثمانينيات وحتى هذه الحظة، ومع إقتراب البرنامج النووي من لحظته الفاصلة والحاسمة حيث تكون قادرة على

¹ وليد عبد الحي: الدراسات المستقبلية، ط1 ، شركة الشهاب، الجزائر، 1991، ص 15.

² سعد إبراهيم: مستقبل النظام الدولي، ط1، منتدى الفكر العربي، عمان، 1989، ص25.

إنتاج أسلحتها النووية فقد بذلت الولايات المتحدة والدول الأوروبية وإسرائيل الكثير من الجهود لمنع إيران من تحقيق أهدافها بالوصول للأسلحة النووية من خلال وسائل عدة شملت الحوافز تارة وممارسة الضغوط تارة أخرى وفرض العقوبات والحرب السرية وغيرها، لكن هذه الوسائل فشلت حتى الآن من نثي إيران عن برنامجها النووي، الأمر الذي قد يؤدي إلى قيام الولايات المتحدة وإسرائيل على إختيار بعض الخيارات الأخرى لكبح برنامج إيران النووي، وبذلك يضعنا أمام مجموعة من السيناريوهات للتعامل مع إيران في حال إستمرارها في تطوير برنامجها النووي.

المطلب الأول: العقوبات الإقتصادية.

حرصت إيران على تجنب أية مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة، وتلافيت التحرشات والضغوط الأمريكية، وتعاملت بعقلانية وبراجماتية، وأدركت المتغيرات الإقليمية والدولية بعد أحداث سبتمبر 2001 ، وفي ذات الوقت إستغلت إسرائيل هذه المتغيرات لإبراز خطورة برنامج إيران النووي، وجندت المواقف الأمريكية لهذا الهدف للتحرك بإتجاه المجتمع الدولي للضغط على إيران لوقف برنامجها، ونتيجة توغل الولايات المتحدة في الوحل العراقي وفي أفغانستان وإدراك إيران لحجم المأزق الأمريكي في المنطقة، تبنت موقفا يتجه تدريجيا نحو إستخدام سياسة متشددة حيال برنامجها النووي دون اللجوء إلى مرحلة إستخدام القوة العسكرية ضدها، والتراجع أحيانا عن هذه المواقف المتشددة إلى الحد الذي تبدي فيه الولايات المتحدة مرونة نوعا ما، وقد عملت إسرائيل والولايات المتحدة بشكل مشترك على الدول والمنظمات ذات العلاقة بالبرنامج النووي الإيراني، بهدف تقويضه وانِهائه، وكسب الدعم الدولي ضده، مما يعني أن السيناريو يفترض إستمرار الخطوات التي تتبعها الولايات المتحدة ومجلس الأمن في تشديد العقوبات والضغوط على الدول والأفراد والشركات والكيانات التي تساعد إيران في برنامجها النووي.

1- مقومات السيناريو:

1- التفرد الأمريكي في النظام العالمي الجديد بعد إنهيار الإتحاد السوفييتي مما وفر للولايات المتحدة الأمريكية الفرصة في الهيمنة على العديد من المنظمات الدولية، وعلى أغلب دول العالم، ودفعها إلى تبني أهداف تتماشى مع إستراتيجيتها خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب

وربط ذلك بمحاولة وقوع أسلحة نووية في أيدي الإرهابيين إذا ما إمتلكته دولة ذات نظام سياسي راديكالي.

2- رغبة الولايات المتحدة في إتخاذ إجراءات تصفي عليها الشرعية الدولية من خلال مجلس الأمن سواء أكان ذلك يتعلق بخيار عسكري أم بفرض عقوبات إقتصادية أم غير ذلك.

3- نجاح الولايات المتحدة في الضغط على الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، وقدرة الولايات المتحدة في التخلص من القوى الدولية التي تدعم البرنامج النووي الإيراني (روسيا والصين) وتقويت الفرصة عليهم من إستخدام حق النقض (الفيتو) عند فرض عقوبات دولية، والقدرة على إحراج إيران دوليا وداخليا.

4- حل البرنامج النووي الإيراني سلميا لن تكون له إنعكاسات على الأمن القومي خاصة الإسرائيلي بحيث ستعمل إيران حينها بشفافية مع الوكالة الدولية وستكون لديها المقدرة على إقناع المجتمع الدولي بسلمية برنامجها، وسيكون من الصعب عليها أن تمتلك السلاح النووي.

5- التفاوض المباشر للولايات المتحدة مع إيران سيزيد من شرعية النظام الحالي دوليا وإقليميا وداخليا، وسيسهل ذلك في حل العديد من القضايا الإقليمية كالصراع العربي الإسرائيلي، ودور إيران في لبنان وفلسطين والعراق وأفغانستان، وفيما يخص القضية النووية تكون الولايات المتحدة مستعدة للمساومة على معظم البنود القاسية التي تدعو إيران للقبول بها، ووضع إلتزامات مكتوبة بعدم إنتاج سلاح نووي، وعليه سيسمح لإيران بتخصيب اليورانيوم بنسب محدودة، و سترفع العقوبات.

6- وجود العديد من الدعوات التي تهدف إلى إنهاء الملف النووي الإيراني سلميا سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو في دول الترويكأ أو في الدول الإقليمية أو حتى إيران، وفتح آفاق واسعة ترضي كافة الأطراف.

7- إعتبار السيناريو الدبلوماسي وفرض العقوبات الدولية مقدمة لسيناريوهات أخرى، وكورقة إستتزاز ضد قدرات إيران، كما ترغب الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل بأن تشعر إيران بالضغط عليها وتهديدها عسكريا وكسر أدواتها ووقف تخصيب اليورانيوم¹.

2- صعوبات وكوابح السيناريو:

1. تجربة العقوبات الإقتصادية على إيران لا تؤثر على البرنامج النووي، كما أن لإيران المقدرة على التكيف والصمود كما إستطاعت إمتلاك قدرة الإكتفاء الذاتي داخليا وتطوير قدراتها التقنية.
2. عدم وجود سياسة إستراتيجية غربية موحدة بين الولايات المتحدة وحلفائها في التعامل مع الملف الإيراني².
3. مساحة إيران وحدوها الكبيرة مع ثماني دول جوار يساعد إيران على الإلتفاف حول العقوبات وإيجاد البدائل وأن خضوع العلاقات التجارية والإقتصادية بين الدول لقاعدة المصالح وليس المبادئ يؤثر على نجاعة العقوبات سلبا، حتى في الآونة الأخيرة تم الكشف عن شركة عوفر إخوان الإسرائيلية من ضمن عدة شركات لم تنتقد بالعقوبات الدولية المفروضة على إيران.
4. الضجر من الجهود الدولية في التعامل مع البرنامج النووي الإيراني، فالتدخل الدبلوماسي للدول الأوروبية ومؤخرا الولايات المتحدة والصين وروسيا أخذ طابع الذهاب والإياب، وعدم إتخاذ مواقف صارمة جراء عدم إمتثال إيران لقرارات مجلس الأمن بشأن العقوبات الدولية.
5. رغم إتخاذ جملة من القرارات والعقوبات الصادرة من مجلس الأمن الدولي فإن إيران أعلنت عن إمتلاك دورة وقود نووي كاملة وأخذت بنفسها الحديث عن نجاحها في إنتاج نسب كافية من اليورانيوم بتركيز 20% وهي الخطوة التالية لإنتاج يورانيوم مخصب بنسبة 90% المستخدم في إنتاج الأسلحة النووية³.

¹ إفرايم أسكولاي وأميلي لاندو: إيران: قراءة نهاية السباق، العدد 139، 20 يوليو 2010،

<http://www.inss.org.il/heb/research.php?cat=95&incat=&read=4255>

² Abas Milani: "U.S.Foregin Policy and Future of Democracy in Iran", The Washington Quarterly, summer 29 may 2005, p 41 .

³ Giora Eiland: Israel's military Option, The Washington Quarterly, vol.33, January.2010, p 120.

6. نتيجة الضغوط والعقوبات وتفشي ظاهرة البطالة بين الشباب يمكن للنظام الإيراني العمل على إستغلال ذلك وإحداث نتائج عكسية من خلال التعبئة الثورية ضد الولايات المتحدة وإسرائيل، فحق إيران في إمتلاك قدرت نووية هو قضية كبرى قومى وإجماع وطنى إيرانى، ومن الممكن لإيران الإنسحاب من معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية، و ذلك لا يعد مخالفة لأحكام القانون الدولى بل من الممكن جراء ذلك أن تقوم إيران بتطوير قدرات نووية بعيدا عن المفتشين الدوليين و مفاجأة العالم بتجربة نووية إيرانية.

7. هناك بعض الحكومات التي تعارض العقوبات مثل (تركيا، البرازيل، فنزويلا)، وهناك شركات مستعدة لإنتهاك هذه العقوبات، كما أن إيران أنشأت شبكة كاملة لتجنب تأثير العقوبات، وهناك رغبة إيرانية حقيقية بدفع الثمن مقابل المضي قدما نحو هدفها النووي، وهذا ما يفسر التشدد الإيراني المدعوم بالتمسك بالنزعة القومية الفارسية، وتحقيق الحلم الإمبراطوري من خلال الجمع بين تلك النزعة مع الحماسة الإسلامية.

8. غياب عامل الثقة بين إيران والولايات المتحدة بسبب التركة الثقيلة في العلاقات بينهما، و تعزز ذلك بعد تقديم إيران خدماتها في إحتلال أفغانستان والعراق، وتمت مكافأة إيران بتصنيفها ضمن محور الشر، وأصبحت إيران مقتنعة بأن الولايات المتحدة بعد حصولها على مرادها تتبنى مواقف أكثر راديكالية ضد إيران، و إذا رضح الإيرانيون للضغوطات الدولية سيصبحون هدفا سهل المنال.

9. إصرار الترويكما على إستكمال طريقها المتمثلة بالطرق الدبلوماسية والضغوط الدولية لحث إيران على التخلي عن برنامجها النووي، وسعي إيران من خلال ذلك لكسب الوقت ليتسنى لها تحقيق أهدافها.

مما سبق نجد أن فرصة نجاح هذا السيناريو ترتبط بالعلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل والتحالف الإستراتيجي بينهما، وبإجراء مقارنة بين المقومات التي تهدف لنجاح هذا السيناريو، مع الصعوبات والكوابح ندرك أن العقوبات والضغوط الدولية لم تسهم في ثني إيران عن برنامجها النووي، كما أنها خلال المفاوضات لم تقم بإقناع المجتمع الدولي بسلمية برنامجها النووي الذي يهدف إلى إنتاج الطاقة، وأنها لم تخالف معاهدة الحد من إنتشار الأسلحة النووية، كما أن حجم تأثير العقوبات

ومدى فعاليتها غير معروف، خاصة أنها لا تطل النظام بل إستهدفت بقدر كبير البسطاء من الشعب الإيراني، ونجاح هذا الخيار يحتاج إلى مزيد من الوقت، كما أن هناك صعوبات لإنجاح السيناريو لأن التغيير المطلوب من جراء العقوبات الاقتصادية والخيار الدبلوماسي يتطلب التغيير بالنسبة لإيران في سلوكها، وهذا لن ينجح ما لم يكن ذلك بإرادتها، ولترجيح هذا السيناريو يجب توسيع برنامج التفاوض مع إيران في أمور أكثر أهمية من شرط وقف التخصيب لليورانيوم كالأمن الإقليمي والدور الإيراني في المنطقة، وحقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب، والصراع العربي الإسرائيلي والسلاح غير التقليدي.

المطلب الثاني: العمل العسكري.

إن إستشعار إسرائيل بعدم قدرة الولايات المتحدة على إقناع الرأي العام الدولي بالعمل وفق التصورات الأمريكية، دفع صناع القرار فيها إلى الحديث علنا حول إمكانية إتباع الخيار العسكري ضد البرنامج النووي الإيراني ووضعه على سلم الأولويات الإستراتيجية للحكومة الإسرائيلية الحالية برئاسة بنيامين نتنياهو، وقد بدأ هذا الخيار يأخذ أبعادا ملموسة لدى معظم المحللين العسكريين والإستراتيجيين الإسرائيليين وغالبية مراكز الأبحاث ذات الصلة بالمؤسسة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية¹.

1- مقومات السيناريو:

- 1- لا تسمح الإستراتيجية الإسرائيلية بوجود قوى نووية في منطقة الشرق الأوسط لتبقى الدولة المحتركة له، وهي تعمل بكل السبل والوسائل لمنع أية دولة من إمتلكه على غرار ما قامت به إزاء مفاعل أزوريك العراقي عام 1981 ، ومنشأة دير الزور في سوريا عام 2007 .
- 2- إمتلك إسرائيل الإمكانيات العسكرية التي تؤهلها لمثل هذا الخيار، كذلك فهي تحظى بدعم غير محدود عسكريا وإستخباراتيا وسياسيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، كما يمكن لها أن تحصل على الدعم اللوجستي من قبل القوات الأمريكية المتواجدة في منطقة الخليج العربي والعراق وأفغانستان وآسيا الوسطى.

¹ إفاريم أسكولاي وآخرون: إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، ترجمة: أحمد أبو هديبة، ط 1، مركز الدراسات الفلسطينية، الدار العربية للعلوم - ناشرون، بيروت، 2006 ، ص 10.

3- المظلة السياسية التي من الممكن توافرها في حال إختيار هذا السيناريو بحيث لا تخشى إسرائيل العواقب التي من الممكن أن يتخذها مجلس الأمن الدولي لإعتبار ذلك عدوانا على إيران تحت حق الولايات المتحدة بإستخدام حق النقض (الفيتو).

4- الحملة الإسرائيلية والأمريكية التي تربط إيران بالإرهاب واثارة الفوضى في المنطقة وهي ذات الحملة التي سبقت إحتلال العراق عام 2003.

5- إستصدار جملة قرارات من مجلس الأمن الدولي بفرض عقوبات على إيران لا تستدعي التدخل العسكري تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة يعود بالذاكرة إلى قرار 1441 في نوفمبر 2002 الذي شكل مقدمة لغزو العراق.

6- إصرار القيادة الإيرانية الحالية على الإستمرار في البرنامج النووي معتبرة ذلك حقا قوميا وهدفا إستراتيجيا يوفر لها قوة الردع.

7- إستئناف العمل في مفاعل بوشهر وفشل الضغوط الأمريكية الإسرائيلية تجاه روسيا والصين لوقف مساعداتهم في البرنامج النووي الإيراني.

8- الموقف الحالي للرئيس الأمريكي باراك أوباما وإدارته، بعد إخفاق حزبه في إنتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ الأمريكي والنواب (الكونجرس) وحكام الولايات لصالح الجمهوريين، مما قد يدفعه إلى التصرف بشكل مغامر بإستخدام القوة العسكرية أو إعطاء الضوء الأخضر لإسرائيل للقيام بذلك.

II- الآليات المحتملة لتنفيذ هذا السيناريو والعوامل التي تحدد فعاليتها:

تقوم إسرائيل لوحدها أو مع الولايات المتحدة بضربة عسكرية إستباقية مفاجئة تستهدف القضاء على الحرس الثوري الإيراني الذي يخضع البرنامج النووي الإيراني عملياتيا تحت سيطرته، ومهاجمة المفاعلات النووية والمواقع والمنشآت التي لها صلة بالبرنامج النووي، وأسلحة الدمار الشامل بأنواعها، ونجاح فعالية الهجوم يرتبط بالعوامل التالية:

1- نوعية المعلومات الإستخبارية ودقتها التي ستقوم إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية بجمعها عن البرنامج النووي والقدرات الصاروخية الإيرانية.

2- القدرة على إختراق المجال الجوي الإيراني وإختيار التوقيت المفاجئ المناسب لتحقيقه.

3- فعالية الأسلحة المستخدمة وقدرتها على إختراق التحصينات.

4- قيمة الهدف ومدى حجم التأخير والضرر الذي سيلحق به¹.

III- صعوبات سيناريو الخيار العسكري:

1. بعد المسافة التي تفصل إسرائيل عن الأهداف النووية المحتملة داخل إيران بسبب الموقع الجغرافي، وهذا ما أكده المحلل الإستراتيجي الإسرائيلي يفتاح شابير Yiftah shaper الذي قال: إن خيارات إسرائيل العسكرية محدودة بسبب بعد الأهداف وتوزع المواقع جغرافياً وتحصيناتها تحت الأرض وحمائتها بأنظمة دفاعية متقدمة².

2. المعضلة اللوجستية التي تتعلق بالممر الجوي الذي ستسلكه الطائرات الإسرائيلية في طريقها للتنفيذ والعودة فهي أمام إحتتمالات عدة منها³:

أ- إستخدام الممر الجوي التركي، ومن الممكن رفض تركيا السماح للطائرات الإسرائيلية بإستخدام مجالها الجوي، وأن تركيا ترفض الخيار العسكري لحل أزمة الملف النووي الإيراني، حيث كانت هناك سابقة لتركيا برفض السماح للقوات الأمريكية بإستخدام مجالها الجوي في الحرب الأخيرة على العراق عام 2003 م، كما أن هناك توترا في العلاقة بين إسرائيل وتركيا جراء جملة من الموضوعات كان آخرها حادثي سفينة مرمرة، وحادثة السفير التركي في مكتب نائب وزير الخارجية الإسرائيلي داني أيلون.

ب- إستخدام المجال الجوي السعودي حيث إنه من المستبعد أن تسمح السعودية بذلك خوفا من تعرض نظامها الداخلي لأعمال إنتقامية من الجماعات الإسلامية، وإذا كان من الممكن إستخدامه بشكل سري دون علمها على غرار ما حدث في عام 1981 ، حيث

¹ Giora Eiland: Israel's military Option, The Washington Quarterly, vol.33, January.2010, p.p.127-128.

² Yiftah Shapir: Iranian missiles, the Nature of the Threat, Jaffa Center for strategic Studies, July,9,2003.

<http://www.tan.ac.il/jcss>.

³ إيتان بن الياهو: القائد السابق لسلح الجو الإسرائيلي: إيران، الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل: حوار أم مواجهة؟ ندوة بمناسبة إنطلاق كتاب د. رونين بريجمان (نقاط للعودة)، مركز التعليم الإيراني، جامعة تل أبيب، 3 مايو 2009،

http://video.tau.ac.il/Lectures/Humanities/The_Moshe_Dayan_Center/2009/03/_05/_09

تم ضرب مفاعل أوزريك العراقي بإستخدام المجال الجوي السعودي، لكن من الممكن أن تقوم السعودية جراء ذلك بإتخاذ ردات فعل محتملة لإظهار رفضها لإستخدام مجالها لتهدئة البيئة الداخلية فيها.

ت- المجال الجوي الأردني-العراقي وهو الأكثر إحتمالاً بسبب العلاقة الجيدة بين إسرائيل والأردن، وخضوع العراق للإحتلال الأمريكي، حيث ستسمح الولايات المتحدة بذلك، وتقدم الدعم اللوجستي، وتزود الطائرات بالوقود وتؤمن لها الحماية و تشوش على محطات الرادار وأنظمة الدفاع الجوي الإيراني، لذلك ستكون الضربة العسكرية الإسرائيلية بالتنسيق مع الولايات المتحدة، ولا يمكن أن تتخذ إسرائيل هذا القرار لوحدها.

3. إحاطة البرنامج النووي بالسرية العالية، وعدم توفر معلومات دقيقة حول المنشآت النووية، وبالتالي لن يؤدي ذلك إلى إنهاء البرنامج ووقفه، بل من الممكن أن يصبح حافزاً للإستمرار وإعادة التطوير مع كسب التعاطف الدولي لإيران.

4. إغلاق مضيق هرمز الذي من شأنه أن يرفع سعر النفط العالمي بشكل غير مسبوق، بالإضافة إلى إمكانية قيام إيران بحرق المنشآت النفطية في الخليج وتدميرها.

5. تتمتع إيران بثقل إقليمي وتاريخي في المنطقة، وتمتلك العديد من الأوراق التي من الممكن أن تؤدي إلى تصعيد التوتر وعدم الإستقرار في المنطقة، وإستغلال غرق الولايات المتحدة في الوحل في العراق وأفغانستان، وكذلك تفعيل حزب الله والمنظمات الفلسطينية ضد إسرائيل.

6. من المحتمل أن تلجأ إيران في حال مهاجمتها إلى إعطاء الحرب الصبغة المقدسة بحكم أيدلوجيتها الشيعية وسلطة المرشد الأعلى (ولاية الفقيه)، وإعلان الجهاد في كل مكان، وإستجابة الكثير لهذا الإعلان ليست مقتصرة على الشيعة وحدهم، بل سيزيد ذلك من صعود تيارات أصولية جديدة تستخدم العنف ضد الأهداف الأمريكية والإسرائيلية، وإستمرار ما يسمى بالحرب على الإرهاب في دائرة مفرغة.

7. يشكل الهجوم العسكري الإسرائيلي ذريعة جيدة لإيران لمهاجمة إسرائيل بأسلحة تقليدية، وهذا لا يفي أن تقوم إيران برد غير تقليدي كإستخدام أسلحة بيولوجية وكيميائية، وعليه من الممكن أن تقوم إسرائيل وفقا لسياستها النووية بإستخدام السلاح النووي بإعتباره إحدى الحالات التي تجيز لنفسها إستخدامه فيها، و من هذه الحالات تدمير القوة الجوية الإسرائيلية، وعبور الخط الأخضر من قبل القوات العسكرية النظامية، وإستخدام أسلحة غير تقليدية ضد إسرائيل، وعليه من المرجح ألا تقف إيران مكتوفة الأيدي بل ستقوم بالضربة الثانية بشكل فوري وحاسم في ظل تسرب معلومات عن إمتلاكها قنابل حصلت عليها من كازاخستان، أو أن تقوم بمهاجمة المنشآت النووية الإسرائيلية في ضوء إمكانياتها الصاروخية البالستية، وربما تكشف عن قدرات صاروخية جديدة لم يسبق لها أن أعلنت عنها، مما يترتب عليه تعرض المنطقة لإشعاعات خطيرة.

8. في حال إخفاق الخيار العسكري في تحقيق أهدافه، قد يؤدي إلى رد فعل إيراني باتجاه برنامج نووي سري وتوسيعه، وانسحاب إيران من معاهدة حظر الأسلحة النووية، وتقوية التيار الديني المتشدد في إيران، وكبح جماح المعارضة السياسية، وتأجيج المشاعر ضد إسرائيل، خاصة عند الذين لا يملكون مشاعر سلبية تجاهها، علاوة على الضرر الخطير في قدرة الردع الإسرائيلي، وخسارة الدعم الدولي، وقد تضطر لفتح جبهات جديدة نتيجة ردود أفعال بعض الحكومات في المنطقة نتيجة إستخدام أجوائها.

9. إحتمال إستمرارية الحرب لمدة طويلة بسبب المفهوم الإيراني لأيدلوجيتهم فيما يتعلق بالقتال، فهو من أجل العدالة، وهي ليست مجرد نظرية بل تطبيق عملي ستترتب عليه صعوبة في وقف إطلاق النار على غرار الحرب العراقية الإيرانية التي إستمرت ثماني سنوات، رغم فداحة الخسائر في الأرواح والممتلكات بين الطرفين، وأن إسرائيل ترغب في حرب قصيرة زمنيا وفق إستراتيجيتها، لذا فإن وقف الحرب سيكون منوطا بالإيرانيين حتى تحقيق الهدف، وبالنسبة لإسرائيل تلك ستكون حربا غير مسيطر عليها، وغير معروف آليات وقف إطلاق النار فيها¹.

¹ موشي فيرد: إستمرار الحرب وشروط نهايتها للحرب المستقبلية بين إيران وإسرائيل، مركز بيجن -السادات، جامعة بار إيلان، رمات جان، سبتمبر 2009، ص1-2.

10. إن الخيار العسكري لم تنتهياً الظروف الدبلوماسية الكافية لاستخدامه ضد إيران حالياً، وهناك صعوبات أمام إسرائيل للإقدام على مثل هذا الخيار دون إعطائها ضوءاً أخضر أمريكياً، ويحتاج مثل هذا القرار إلى وقت وغطاء دبلوماسي ودولي، حينها ستتم دراسة هذا الخيار بجدية في لحظة حصولها على هذه التغطية¹.

بناء عليه فإن فرصة نجاح هذا السيناريو ترتبط بالعلاقة بين عوامل النجاح والصعوبات التي تعيق تحقيقه، فإذا اعتمدت إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية على الخيار العسكري فإن ذلك سيؤدي إلى انعكاسات على الأمن والاستقرار في المنطقة، فسيناريو استخدام القوة العسكرية مستبعد حالياً، وستستمر الحرب لفترة طويلة، كما أن إسرائيل ليست لديها مقدره على القيام بحرب متواصلة تستغرق شهوراً وربما سنوات، وإسرائيل لن يكون لها شركاء في حال خوضها هذه الحرب سوى الولايات المتحدة، لذلك فهي لن تقوم بمفردها بهذا الخيار إلا بعد إعطائها الضوء الأخضر من الولايات المتحدة، وبعد أن توفر لها الدعم السياسي والعسكري والدولي، وهي تدرك ذلك فهي لن تقوم بالمغامرة على غرار ما حدث في مفاعل أوزريك عام 1981 ودير الزور في سوريا عام 2007 ، فإيران ليست العراق وليست سوريا، فهذا الخيار العسكري هو الخيار الأقل تفضيلاً بالنسبة لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن كونه معقداً كما أن العديد من الدول تعارض هذا الخيار.

المطلب الثالث: الإطاحة بالنظام الإيراني.

تنطلق هذا السيناريو على اعتبار أن تغيير النظام إحدى الوسائل الإستراتيجية المتعلقة في إنهاء البرنامج النووي الإيراني أو تقويضه، وقد يساعد على نجاح هذا السيناريو وإمكانية تحقيقه أو إخفاقه بعض المعطيات التي تؤثر عليه إيجاباً أو سلباً.

1- عوامل نجاح السيناريو:

1- إن نشأة البرنامج النووي الإيراني وتطوره كان بدعم غربي أمريكي وإسرائيلي إبان فترة حكم الشاه لإيران، وإن التحول سلباً في رعاية البرنامج النووي ودعمه حدث بعد إنتصار الثورة

¹ إبراهيم كام: " ضوء أخضر " لعملية في إيران، التقييم الإستراتيجي، المجلد 13 ، العدد 4 ، يناير 2011، ص 44.

الإسلامية عام 1979، وهذا يعني أن الغرب وإسرائيل لن تكون لديهم مشكلة في أن تصبح إيران نووية، فالمشكلة القائمة تجلت بوجود نظام إسلامي راديكالي يتحكم في البرنامج النووي، وتحليل عناصر الثورة آنذاك فهي كانت تعتمد على رجال الدين والطلبة ورجال البازار (رجال الإقتصاد) والعمد (أي قيادات المناطق على إختلاف قومياتهم ومذاهبهم) واليوم يواجه النظام ثورة خضراء، وهي جملة من الإحتجاجات ظهرت في مرحلة ما بعد الإنتخابات الرئاسية عام 2009 ، وهي الأعنف مقارنة بالإحتجاجات السابقة، مثل: إحتجاجات الطلبة عام 1999، وإحتجاجات رجال البازار عام 2008، وهم الحليف التقليدي للنظام في إيران، علاوة على ظهور هويات بين الفينة والأخرى تعلن عن ذاتها كالبلوش، والتركمان، والعرب، والسنة،..... وغيرهم، كذلك الإنقسامات بين رجال الدين الإصلاحيين والمحافظين، وبذلك نجد أن العناصر التي قادت الثورة معا أصبحت منقسمة على ذاتها.

2- العديد من الشعب الإيراني لديه الرغبة في تغيير نظام الحكم في إيران نتيجة الفقر والإضطهاد الممارس عليه من قبل النظام، حيث إن جذور الأزمة الداخلية عميقة ونابعة من الإحباط وعدم الرضى وخيبة الأمل الناجمة عن عدم تحقيق الثورة الإسلامية لوعودها¹، كما تعتبر الأقليات في إيران خطرا كامنا على إستقرار الدولة، ويبلغ تعداد سكان إيران 70,3 مليون نسمة حسب تعداد عام 2007 م حيث تحاول إيران عدم نشر الإحصائيات الرسمية بالتوزيع العرقي لكن بعض التقديرات تشير إلى وجود 51% فرس، و 24 % أذاريين، و 8 % جيلاك ومازندرانيون، و 7% أكراد، و3% عرب، و 2% لور، و 2 % بلوش، و 2% تركمان و 1% أعراق أخرى، والتوزيع الديني 98% (مسلمين 89% شيعة و 9% سنة)، و 2% ديانات أخرى يهودية، ومسيحية، وبهائية، وزرادشتية²، حيث يتم إستغلالهم من قبل الولايات المتحدة، وتأجيج المطالب القومية للمكونات الإثنية والدينية في المجتمع الإيراني، ودعمهم للمطالبة بدور جديد في بيئة وتركيبية النظام السياسي، أو حتى لتحقيق نوع من الإستقلال الذاتي المحدود، وهذه المطالب تواجه بعنف من قبل النظام الحالي، وعليه لن يكون ذلك مطلباً إيرانياً

¹ أريه أذن: التحدي النووي الإيراني -التصور والتكيف الإستراتيجي، ورقة عمل، مؤتمر هرتسليبا الرابع، لميزان المناعة والأمن القومي، ديسمبر 2004.

² Hussein D. Hassan: " Iran: Ethnic and Religious Minorities", CRS- Report for Congress, 25 November 2008, p6.

داخليا بل هو مطلب دولي يطالب بحرية الشعب الإيراني، وحقوق الإنسان بالتخلص من الديكتاتورية، وإقامة حكم ديموقراطي، بدل الحكم الثيوقراطي، وبالتالي يؤدي إلى إضعاف التيار المتشدد، ودعم توجهات الإصلاحيين في البحث عن حلول جذرية تتناول طبيعة النظام السياسي، وتبعده عن إرتباطه الأيدلوجي، وتفتح آفاقا جديدة بإتجاه الغرب، وتحديد الولايات المتحدة الأمريكية.

3- هناك تصدعات رئيسة في مؤسسة النظام على النحو التالي :

أ- التصدع بين النظام وجزء كبير من الجماهير الذين يريدون التغيير في طبيعة الجمهورية الإسلامية.

ب- تصدع في قيادة النظام (المحافظين) وإنضمام بعض المتشددين من الذين تم دفعهم خارج مواقع القيادة والذين بحثوا عن مواقع ومواقف ليبرالية ضمن إطار الجمهورية الإسلامية.

ت- تصدع في صفوف النخبة الدينية حيث توجد مجموعة مهمة لديها العديد من التحفظات حول سلوك قادة النظام والسلطة الممنوحة للحرس الثوري الذي أصبح قوة مهيمنة على كافة مناحي الحياة على حساب القيادة الدينية، هذه التصدعات تعكس خسارة الشرعية التي يعاني منها قادة النظام، وخاصة المرشد الأعلى علي خامنئي، وسلطته الدينية والسياسية¹.

4- وجود تيارات داخلية تتوافق مع مبدأ إجراء تغيير للنظام السياسي القائم، وتعارض المنهج الأيدلوجي الذي تتبعه الدولة، وبشكل خاص ما يتعلق بدور ولاية الفقيه وسلطاته المطلقة التي تقيد بنظرهم المفهوم الحقيقي للديمقراطية.

5- الخشية من أن يؤدي تفاقم الأوضاع مع الولايات المتحدة إلى تكرار حالة المشهد العراقي كما هي الحال الآن منذ عام 2003.

¹ التحدي الإيراني في ظل القنبلة النووية، ترجمة: مركز القدس للدراسات السياسية، ص4.

6- إزدیاد الحصار، وفرض المزيد من العقوبات الإقتصادية، وفرض الضرائب، وإنخفاض الإستثمار أدى إلى تحرك رجال البازار، وإعلان الإضرابات العامة رغم العلاقة الوثيقة مع النظام، لكن ما يهم رجال البازار هنا هو مصالحهم الإقتصادية، بالإضافة إلى الوضع الإقتصادي المتردي، بالرغم من العائدات المالية الخارجية المتأتية عن طريق تصدير النفط والغاز، وإرتفاع نسب التضخم والبطالة، وتردي مستوى أداء البنية التحتية للدولة في مختلف قطاعاتها، مقابل الإنفاق العسكري المتصاعد بما في ذلك البرنامج النووي الإيراني.

7- محدودية الصلاحية الممنوحة لرئاسة الجمهورية، وحق نقض قراراته على الأقل أمام المرشد الأعلى للجمهورية، هذا كان أحد أسباب إخفاق الرئيس الإصلاحی السابق محمد خاتمي.

8- الدعم الأمريكي والغربي لحركات التحرر من النظام الإيراني لتهدد الأمن من خلال المعارضة داخل إيران لقلب الحكم، فقد إقترح السيناتور براون باك Brown Back على الرئيس الأمريكي بوش الابن تقديم 50 مليون دولار سنويا لمجموعات المعارضة الإيرانية، ووضع شروط تمويل للجهات التي ستستفيد من هذه الأموال والتي في مقدمتها أن تكون قوى المعارضة في داخل إيران وليست في خارجها، وأن تحظى بشعبية، ووجود خطط واضحة لها لتسليم البلاد بعد التغيير، وضمان منع حدوث فوضى أو اضطرابات مدنية، وعدم تحمل الولايات المتحدة الأمريكية المسؤولية المباشرة عما سيحصل، وتجنب الأخطار التي حدثت في العراق¹، حيث إنه مقابل هذا الدعم ترى الولايات المتحدة الأمريكية والغرب أن تغيير النظام الحالي في إيران لن يؤثر على البرنامج النووي الإيراني فحسب، بل سيؤثر على الدور الإيراني في العراق أيضا، وبإمكانه حل كافة القضايا العالقة مع إيران والعالم الحر.

II- كوابح هذا السيناريو:

1. إن رغبة الإيرانيين في تغيير النظام ليست كافية لوحدها بل تحتاج إلى ترجمة على أرض الواقع من خلال التضحيات والدماء التي تراق ثمنا للتغيير، ورغم ما يحدث حاليا فهي ليس بالشكل الكافي لإحداث التغيير.

¹ National Iranian American Council: Senator Brown back Announces Iran Democracy, Act 10 may 2003 , <http://www.niacouncil.org/pressre/press087.asp>.

2. نجحت سياسة تغيير نظام الحكم في كل من أفغانستان والعراق إلى حد ما، وإيران هي الدولة الوحيدة التي يمكن أن تستوعب تغيير النظام، وهذا التغيير لا يأتي من الخارج بل لابد أن يكون من الداخل، فمساحة إيران، والتوزيع العرقي الجغرافي، وتركزه على الأطراف من الدولة، يسهم في التغيير، لكن في ظل عدم وجود معارضة داخلية موحدة وقوية، وغياب التضحيات العالية، كل ذلك يعيق التغيير، عدا عن عدم توحيد المعسكر الإصلاحي الذي يتألف من الطلاب والشباب والمفكرين والناشطين الليبراليين وشخصيات عامة ودينية وإقتصادية.

3. صعوبة التغيير بالعمل العسكري، فإذا أقدمت المعارضة على ذلك، سيعمل المجتمع الغربي على شد أزرها ومساعدتها فقط، وهذا قد يؤثر على موقف المعارضة من الناحية الدولية، حيث إن هناك دولا غربية غير معنية بالتغيير، وعدم إستعدادها لدعم مثل ذلك العمل.

4. قدرة رجال الدين على إمتلاك المقدره التعبوية في كثير من القطاعات الشعبية، لاسيما المثقفة من خارج المدن، على أن التغيير المطلوب سوف يستهدف القيم الدينية والمقدسات والمعتقدات الإسلامية وتأجيج العامل الروحي لديهم الذي يسبق العامل الوطني.

5. هيمنة القيادات المتشددة على مفاصل الأجهزة الأمنية والعسكرية وهياكلها، وهي عنصر قوة لديهم، وإستخدام العنف والقمع ضد أي تحرك أو محاولة، ففوة المؤسسات الأمنية والإستخباراتية الإيرانية وحجمها وإمتدادها عائق أمام حدوث التغيير.

6. أية جهة ستتلقى دعما ماليا من الولايات المتحدة ستتهم بالعمالة والخيانة، مما يجعل من يفكر بالإقدام على ذلك يفكر جليا قبل إقدامه عليه، وهنا تتضاءل فرص الولايات المتحدة وحلفائها في تجنيد أتباع لهم.

7. أحداث العنف قد إنخفض نطاقها، ولكنها لم تختف، فهي تشتعل بين الفينة والأخرى خصوصا في أيام إحياء ذكرى الأحداث والتواريخ الهامة، حيث يسعى المعسكر الإصلاحي من خلالها إلى الإبقاء على حركة الإحتجاج قيد الحياة، لكن هذا الإنخفاض في نطاق المظاهرات يعكس نجاح النظام الحالي في كبح زخم الإحتجاجات، وممارسة اليد الثقيلة ضدهم، فعملية التغيير تحتاج إلى وقت كبير.

نستنتج مما سبق أنه لو نجح هذا السيناريو في التغيير سيكون هناك احتمالان هما:

* الأول: حصول إيران على السلاح النووي قبل حدوث التغيير في النظام السياسي، حينها من الممكن أن يؤدي ذلك إلى:

أ- سيشهد النظام السياسي عدم استقرار وسيكون وضع إيران الداخلي سيئاً، وستعقب أدوات إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ووسائلها بقوة في أمن إيران.

ب- الإنقسام بين الإصلاحيين والمحافظين سيزداد، وعليه ستزداد ورقة الإبقاء على القوة واستخدام السلاح النووي لدى المحافظين.

ت- قد يحاول النظام السياسي تحدي السياسة الأمريكية وهيمنتها، وقد ينبئ ذلك بحرب في المنطقة.

* الثاني: حصول التغيير في النظام السياسي قبل حصول إيران على السلاح النووي، وذلك قد يؤدي إلى :

أ- من المحتمل أن تكسب الولايات المتحدة حليفاً محتملاً في المنطقة يمكن أن تتفاوض معه وتناقشه في المسألة النووية والوصول إلى حل مع النظام الجديد.

ب- مهما حدث من صداقة تجاه الولايات المتحدة، وحتى إعداد ترتيبات أفضل مع إسرائيل في العلاقة، فإن النظام الجديد ربما سيرغب في إكمال البرنامج النووي الذي بدأه النظام الحالي كونه أصبح هدفاً قومياً ومطمحاً شعبياً للإيرانيين¹.

في كلا الاحتمالين سيكون هناك إضعاف أو إنهاء للنظام الحالي، وعليه فمن الممكن أن يكون هذا السيناريو مقدمة للخيار العسكري الذي سيترتب عليه تدمير البرنامج النووي الإيراني وإنهائه، ومن المرجح أيضاً استمرار الإضطرابات التي لا تهدد حالياً بقاء النظام وديمومته لحين توافر التنظيم الجيد الذي يشمل كافة عناصر الأمة وليس هبات عفوية وتوفير قيادة كاريزمية.

¹ Geoffrey Kamp : "Introduction", In Iran's Nuclear Weapons Options: Issues and Analysis, The Nixon Center Washington DC, January 2001, p11.

يفترض هذا السيناريو إمتلاك إيران للسلاح النووي، لأن ذلك يضع حدا للإحتكار الإسرائيلي لهذا السلاح في المنطقة، مما يترتب عليه تغيير في ميزان القوى في الشرق الأوسط بشكل جذري، وإسرائيل بنت إستراتيجيتها العسكرية والنووية على التفوق النوعي، ولم تستطع حسم مسألة البرنامج النووي الإيراني إلا من خلال سيناريو التعايش النووي وتوازن الردع، وعليه سينجم تساؤل هل بإمكان إيران إستعمال السلاح النووي ضد إسرائيل كأداة هجومية؟ ثمة من يعتقد من الباحثين الإسرائيليين أن إيران لو إمتلكت السلاح النووي فإنها لن تقدم على إستخدامه، ويرى إفرايم كام الباحث في الشؤون الإستراتيجية في مركز يافا لدراسات الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب أنه: " لو إمتلكت إيران السلاح النووي فإنها لن تستخدمه كأداة هجومية، بمعنى عدم قدرتها على توجيه الضربة الأولى رغم شدة عدائها لإسرائيل"¹، وبالرغم من هذا الإعتقاد لأبد من فحص المقومات والكوابح والصعوبات التي تعتري إستخدام السلاح النووي كأداة هجومية من قبل إيران، وما يترتب على هذه الإستراتيجية من تحول.

أ- مقومات إستخدام السلاح النووي:

1- بمجرد إمتلاك إيران لهذا السلاح سيدعم ذلك أهمية الأسلحة غير التقليدية التي لديها دون أن يشكل ذلك بديلا عنها، وسيمنح إيران حرية كبرى في إستخدام الأسلحة التقليدية ضد الدول الأخرى كوسيلة لحل النزاعات معها وسيعمل على زيادة الثقة بالنفس لدى الإيرانيين، ومن المحتمل أن تظهر سياسة إيرانية جديدة ذات طبيعة هجومية تستخدم القوة.

2- طبيعة النظام الحاكم في إيران وأيدلوجيته وآلية إتخاذ القرار فيه قد توفر قيادة مغامرة تبحث عن المجد في إنهاء إسرائيل، والإستعجال في ظهور المهدي المنتظر.

3- قد يكون من الممكن إدراك القيادة الإيرانية الحالية أن هناك خطرا ما يؤدي إلى إنهيار حكمهم.

ب- الصعوبات المحتملة والعوامل التي تحد من إستخدام هذا السيناريو:

¹ Ephraim Kam : "The Iranian Threat: Cause for Concern, not alarm", Jaffe Center For Strategic Studies, Tel Aviv University, Volume 1, No.3, October 1998, P 5.

1. وضع إيران الحرج على المستوى الدولي، فقد تتعامل على أنها دولة منبوذة، الأمر الذي قد يعرضها إلى نتائج لا تحمد عقباهما على كافة المستويات وهذا أمر بلا شك لا ترغب إيران في أن تضع نفسها فيه.

2. إذا أستخدم السلاح ضد إسرائيل فهي لن تقف مكتوفة الأيدي بل ستلجأ إلى الرد بنفس السلاح لتكسب الضربة الثانية بشكل فوري وحاسم، فإسرائيل - بلا شك - تمتلك مقومات الرد وستكبد إيران من هذا الرد أو الرد الأمريكي خسائر فادحة وستجد الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك مبرارا مستساغا لتوظيفه في الرد دوليا لإتخاذ إجراءات عمل ضد إيران بشكل منفرد، أو عن طريق تحالف دولي بوصفه عملا يعرض الأمن والسلم الدوليين للخطر.

3. الردع الأمريكي الذي يعتبر المظلة التي تحمي إسرائيل من كافة المخاطر وحماية أمن إسرائيل من أهم إستراتيجيات الإدارة الأمريكية في المنطقة، علاوة على أن أهم أسباب إمتلاك إيران للسلاح النووي هي دفاعية تهدف لحماية النظام.

بناء على ذلك نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ستبذلا كل جهودهما لمنع إيران من الوصول إلى هذه النقطة من إمتلاك السلاح النووي، وخلق قواعد جديدة في البيئة النووية، وفي حال عبور إيران العتبة النووية فإن الغرب والولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل ستبذل كل أساليب ممارسة الضغط على دول المنطقة كي لا تتضمن لسباق تسلح نووي، أو العمل على تطبيق معاهدة جديدة تجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل والتي سيكون لها إنعكاسات على إيران وإسرائيل معا، بحيث تسمح هذه المعاهدة بالإعتراف بإيران كدولة نووية، وبهذا الإعتراف سيحتفظ بما لديها من أسلحة نووية، ذلك لأن المعاهدة تحظر تطوير الأسلحة النووية أو التكنولوجيا النووية على الدول التي لا تمتلك ذلك، فإذا فشلت في ذلك فمن المحتمل أن تفكر في التعايش مع إيران النووية، وهذا سيعترب عليه قيام إسرائيل بإتخاذ الخطوات المحتملة التالية:

1- تعزيز قدرة الردع النووي الإسرائيلي وخاصة قدرات الضربة الثانية.

2- تعزيز التعاون الإستراتيجي مع الولايات المتحدة والتفكير بتوقيع معاهدة دفاع مشترك في ظل المتغيرات الجديدة.

3- إنضمام إسرائيل إلى حلف الناتو.

4- إعادة النظر في سياسية الغموض النووي (الضبابية) والإعلان عن إسرائيل كدولة نووية.

5- إقامة قنوات إتصال مباشر أو غير مباشر مع القيادة الإيرانية للتفاهم معها حول السياسة النووية وتوضيح الخطوط الحمراء على غرار ما حدث بين الهند وباكستان.

بناء على ما سبق نجد أن هذا السيناريو محتمل تطبيقه، غير أن هذا سيؤدي إلى إحداث تغيير جذري في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية والغرب و إسرائيل، وعليه فإنها لن تحتل - إسرائيل- هذا التغيير فيما يتعلق بالتفوق النوعي لها في المنطقة، فقد تتعايش مؤقتا مع الواقع الجديد بأقل الخسائر لحين ظهور بؤادر لحل الأزمة النووية الإيرانية في الآفاق البعيدة، والتي يمكن أن يتم الرهان عليها من خلال قيادة إيرانية جديدة تمد جسور الصداقة القديمة.

من خلال العرض لسيناريوهات المحتملة يمكن إستخلاص النتائج التالية:

1- جميع هذه السيناريوهات تنطلق من فرضية عدم السماح لإيران بإملاك سلاح نووي يهدد وجود إسرائيل والأمن في المنطقة.

2- إن الظروف الإقليمية والدولية لا تسمح حاليا بتوجيه ضربة عسكرية تجاه إيران، وإن إسرائيل ستعمل على التحول في إستراتيجيتها العسكرية تجاه سياسة الغموض النووي التي إتبعها منذ عشرات السنوات حتى تتوافر الظروف المناسبة لضمان إستمرار إستراتيجيتها العسكرية المبنية على التفوق النوعي في المنطقة.

3- من الوارد جدا إتباع إستراتيجية الإنهيار من الداخل وتغيير النظام، كون الإشكالية التي تواجه الولايات المتحدة وإسرائيل هي تولي نظام أيد يولوجي راديكالي لسدة الحكم في إيران يكن العداء للغرب و إسرائيل من جهة، ومن جهة أخرى البيئة الداخلية الإيرانية المساعدة التي أصبحت بها تصدعات وثورة خضراء تهيئ لحدوث هذا السيناريو بعدما تفككت عناصر القوة الثورية التي إعتمدت على رجال الدين والطلبة ورجال البازار والعمد، والذي من الممكن أن يبني عليه إستراتيجيات أخرى كضربة عسكرية تستهدف منشآت البرنامج النووي بعد تفكيك أدوات النظام الحالي في المنطقة وتكون إيران حينها في حالة منهكة يسهل السيطرة عليها.

أيًا تكن هذه السيناريوهات المحتملة المطروحة في الدراسة وأيًا تكن الوسائل التي يمكن أن تلجأ إليها الإدارة الأمريكية وحليفاتها إسرائيل والغرب في التعامل مع خطر البرنامج النووي الإيراني لإنجاح هذه السيناريوهات ، فإن ذلك ستكون له تداعيات على منطقة الشرق الأوسط وعلى المجتمع الدولي بأسره، غير أن من مصلحة الجميع تكمن في خلو منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

المبحث الرابع: مستقبل البرنامج النووي الإيراني.

سعت هذه الدراسة لبحث واحد من أهم الموضوعات على الساحتين الإقليمية والدولية، وهو البرنامج النووي الإيراني وإنعكاساته على الفترة من عام 1979 إلى 2010، وذلك من خلال البحث في أهداف البرنامج النووي الإيراني ودوافعه ونشأته وتطوره، وبحث المحددات الإقليمية والدولية، وكذلك قدمت الدراسة أربعة سيناريوهات محتملة لحل أزمة البرنامج النووي، ومن خلال ما سبق خلصت الدراسة بإستخلاص بعض إنجازات وإخفاقات السياسة الإيرانية في تطوير و التعامل مع برنامجها النووي:

المطلب الأول: إنجازات.

1/ إستفادة إيران من التحولات الجارية في المنظومة الدولية، وإستغلالها حالة الفراغ الأيديولوجي لوضع إستراتيجية إستقطابية في العالم الثالث عقب إنهيار الإتحاد السوفييتي، كذلك إستغلالها أيضا التعنت الإسرائيلي والإنحياز الأمريكي لإسرائيل.

2/ قدم إيران ذاتها على أنها الجدار المنيع أمام مشروع الشرق الأوسط الكبير، ومحاولتها إبراز دورها في كبح جماح إسرائيل، وإقناع دول الجوار لا سيما الدول العربية بأنها القادرة على مساعدتها والوقوف إلى جانبها.

3/ كثفت إيران أنشطتها في كافة المجالات لدعم برنامجها النووي وتطويره سواء ببناء بنية تحتية أساسية للأبحاث والمفاعلات، أو على مستوى الكادر البشري والمعدات التكنولوجية، وحرصت على حماية وتأمين منشآتها في أماكن متفرقة من إيران، الأمر الذي يصعب تدميره في عملية عسكرية خاطفة، وقد نجحت إلى حد كبير في مواجهة الضغوط الأمريكية والإسرائيلية، ودشنت مع روسيا أول محطة كهروذرية إيرانية في بوشهر بعد ثلاثين عاما من الشروع في تشييدها.

4/ عززت الاستفادة من التعبئة الدينية للنظام الرغبة في إمتلاك التكنولوجيا النووية، فإختلاف إيران عن شعوب المنطقة ولد لديها مخاوف من إمكانية الإضطهاد أو الإعتداء عليها من الطوائف الكبرى في المنطقة في ظل إمتلاك المسيحيين واليهود والبوذيين والهندوس والمسلمين السنة للسلاح النووي، فهي تتعامل مع ذاتها الممثلة للطائفة الشيعية في العالم، وتوظف إيران الأيديولوجيا في خدمة مصلحة الدولة، وهي لن تكون إلا عاملا مساعدا في تحقيق مصلحة الدولة.

5/ إستغلال النظام الإيراني لمسألة أن البرنامج النووي يشكل طموحا شعبيا ومصدرا لشرعية النظام الحاكم الحالي ليشك لذلك ضمانة فعالة ضد محاولات تغييره بالقوة، وضمنان موطئ قدم له على الساحة الدولية، وأثبتت إيران بأنها رقم صعب لا يمكن تجاوزها في معادلة التأثير الإقليمي كقوة إقليمية، ولا يمكن لأية سياسة دولية تستهدف المنطقة بأن تهمشها.

6/ إستثمار إيران لأخطاء السياسة الخارجية الأمريكية والتي مكنتها من التخلص من قوى إقليمية معادية لها، والمحافظة على منجزاتها النووية بنفيها للإتهامات الدولية، وإصرارها على سلمية برنامجها، وأدارت جولات عدة من المفاوضات ببراعة لكسب الوقت وتحقيق منجزات نووية جديدة.

7/ تبني إيران إستراتيجية المجال الحيوي التي تمنحها حق ممارسة دور أكبر في المنطقة والإستثمار بها، وتدخل لها في قضايا الدول الداخلية عبر الترويج لنموذج الحكم الإسلامي الثوري، وسعت لإستبدال النظرية الغربية القائمة على أن العامل الإقليمي في الشرق الأوسط ليس قادرا على حل مشكلاته وأزماته دون الإعتداد سياسيا وعسكريا على العامل الدولي، وإتبع إستراتيجية تكتيكية معقدة ومركبة لذلك، وأصبحت تمتلك أكثر من نموذج للصواريخ البالستية، وهناك دائما تطور وتجارب جديدة في وسائل إيصال الأسلحة النووية، كذلك إمتلكت دورة الوقود النووي بشكل كامل مما يجعلها قد تستغني عن أية مساعدات خارجية مستقبلا في مجال التكنولوجيا النووية، وسيمكنها من تشغيل مفاعلاتها بقدرات وطنية، ومعالجة الوقود الناتج عنها للحصول على البلوتونيوم الذي يعد العنصر الأساسي في صناعة السلاح النووي، ومن الممكن أن تعلن يوما عن تجربة نووية على غرار ما فعلته كوريا الشمالية.

8/ رغم تطابق وجهات النظر الأوروبية والأمريكية حول البرنامج النووي الإيراني، فإن بعض الأوروبيين يري أنه من الصعب إجبار إيران على التوقيع على بروتوكولات إضافية لمعاهدة الحد من إنتشار الأسلحة النووية في خضم رفض إسرائيل وباكستان والهند عن التوقيع، وأن حل الملفات النووية في الشرق الأوسط لن يتم إلا بحزمة واحدة.

9/ إستفادة إيران من روسيا في بناء برنامجها وإستغلالها للخلافات بينها وبين الولايات المتحدة وكذلك إستفادتها من الصين.

10/ عجز الموقف العربي عن تبني موقف جماعي في أي من القضايا السياسية المفروضة على أجندة المنطقة، وهناك تباين وإختلاف في وجهات النظر فيما يخص البرنامج النووي الإيراني، وذلك لعدم وجود إستراتيجية عربية موحدة تجاه البرنامج، وتشتت المواقف العربية بإتجاه القطرية أو الإقليمية.

11/ نجاح إيران في بناء قدرات نووية عسكرية سيجعل إسرائيل تفقد قدرتها على الردع والدفاع عن نفسها بشكل يؤثر على إستراتيجية الأمن القومي لها.

المطلب الثاني: إخفاقات.

1- إستمرار الولايات المتحدة الأمريكية بإستخدام سياسة الكيل بمكيالين، وإزدواجية المعايير في التعاطي مع إمتلاك الدول لأسلحة الدمار الشامل، وألزمت نفسها تجاه إسرائيل بأن تكون رادعة ومساندة سياسيا وإقتصاديا وأمنيا لها، وعدم السماح لأية دولة بإعاقه توجهاتها في المنطقة، ولم يشفع لإيران ما قدمته من مساعدات وخدمات للولايات المتحدة في حربها ضد طالبان والقاعدة ونظام الرئيس صدام حسين، فتم إدراجها ضمن قائمة الدول الراحية للإرهاب، ومن ثم ضمن محور الشر، حيث تتعامل الإدارة الأمريكية مع منطقة الشرق الأوسط على أنها هي القوة المهيمنة والمسيطرة عليها بالكامل، ونجحت الضغوط الأمريكية في إصدار أربعة قرارات دولية صادرة عن مجلس الأمن الدولي ضد إيران وهي قرارات رقم: (1737 - 1747 - 1803 - 1929).

2- تسابق إسرائيل وإيران في مجال الكشف عن قدرات كل منهما في المجال العسكري والأمني، حيث تسعى إسرائيل لجمع المعلومات الإستخباراتية وتحسين قدراتها العسكرية والدبلوماسية، وفي ذات الوقت تسعى إيران لكسب الوقت وإخفاء وتمويه أنشطتها وحماية مرافقها الحيوية، ويتنافس الموساد وشعبة الإستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان) على كسب حق السبق في كل ما يتصل بالخطر النووي الإيراني، وهناك تخطيط في المعلومات حول قدرة إيران النووية وحول موعد إمتلاكها للسلاح النووي، كان آخر تلك المعلومات أن إيران لن تقدر على إمتلاك قنبلة نووية قبل عام 2015 ، وهذا التضارب لا ينفي الإجماع الإسرائيلي حول الملف النووي الإيراني على كافة المستويات، وأن إمتلاك إيران للسلاح هو خطر إستراتيجي، وإستحدثت وزارة الشؤون الإستراتيجية منذ عام 2006 ، ونشطت أجهزة الإستخبارات لجمع المعلومات، وأطلقت العنان ليد الموساد للحد من خطر البرنامج النووي الإيراني وأعلن الجيش الإسرائيلي لأول مرة في تاريخه عن كون إيران الخطر الإستراتيجي الأول لإسرائيل.

3- طرأت تبدلات وتطورات مستمرة للإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، وذلك نتيجة تبدل موازين القوى العسكرية والسياسية في المنطقة ونتيجة لتطور الإمكانيات، وظهور وسائل صراع جديدة مثل الصواريخ الباليستية وأسلحة الدمار الشامل، فالبعد النووي في الأمن الإسرائيلي من أبرز مقومات السيطرة على هاجس الأمن الذي يفرض على إسرائيل الإنفراد به، و قد إنتقلت من مرحلة الردع النووي غير العلني (الغموض) إلى مرحلة الردع النووي شبه العلني حيث لم تعد سياسة الغموض النووي تعطي لها غطاء دفاعيا أعلى، فهي لم تردع إيران عن الإستمرار في برنامجها على الأقل في المرحلة الراهنة، وإعتمدت على إستراتيجيات جديدة من ضمنها الإستراتيجية البحرية والجوية والإلكترونية والإستخباراتية.

4- خوض إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والأجهزة الإستخباراتية الأوروبية حربا سرية ضد إيران تمثلت في خطف العلماء الإيرانيين وإغتيالهم والقيام بأعمال تخريبية سواء بإستخدام التكنولوجيا في الحرب الإلكترونية أو بالأعمال التخريبية التقليدية من خلال الانفجارات، ومحاصرة النشاط الإيراني لمنعه من الحصول على التقنية النووية، ومحاربة القوى المساندة لإيران في المنطقة.

5- لم يكن للغرب والولايات المتحدة وإسرائيل إشكالية في إمتلاك إيران للتكنولوجيا النووية في فترة حكم محمد رضا بهلوي شاه إيران ما دام ذلك ضمن الفلك الأمريكي، وبمجاح الثورة الإسلامية

في عام 1979 تولدت لدى النظام الجديد رغبة في لعب دور قيادي للعالم الإسلامي، إصطدم ذلك مع المصالح الغربية في المنطقة، مما أدى إلى التحول السلبي في دعم البرنامج النووي، وظهور الإعتراضات والإتهامات من الدول الغربية بدكتاتورية النظام الحالي، بالرغم من أنه لا يقل عن نظام الشاه السابق من حيث ممارسته للدكتاتورية، وإنتهاك حقوق الإنسان، غير أن الفارق يكمن في أن الشاه كان يوافق على المطالب الأمريكية، ويسير في فلكها على عكس النظام الحالي الذي يدافع عن مصالح إيران الوطنية.

6- إخفاق السياسة الإيرانية في إقناع المجتمع الدولي بأن برنامجها النووي سلمي يهدف إلى إنتاج الطاقة الكهربائية، ولا يسعى إلى إمتلاك الأسلحة النووية، ولم يثمر الحوار الذي قام بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية في إزالة الشكوك حول البرنامج النووي الإيراني، وتحدثت الوكالة الدولية عن إستمرار هذه الشكوك التي يغذيها الرفض الإيراني للإستجابة لبعض متطلبات الشفافية، لكن السلوك الإيراني يؤكد فعلياً نية إيران إمتلاك السلاح النووي، أو على الأقل التقنية اللازمة لإنتاجه.

خلاصة الفصل الثالث:

خلاصة القول أن طبيعة العلاقات الإيرانية مع دول الشرق الأوسط مبنية على أساس مصالح لهذا تظهر هناك تارة أوجه تعاون وتارة أخرى أوجه صراع، كما أن إيران في سعيها لإمتلاك أسرار الصناعات النووية السلمية داخل الإطار القانوني والشرعي الذي تسمح به معاهدة منع إنتشار الأسلحة لا يبرز النية السلمية الحقيقية لإيران، فالسلوك الإيراني يؤكد فعلياً نية إيران إمتلاك السلاح النووي، أو على الأقل التقنية اللازمة لإنتاجه التي تشكل ضماناً لصد محاولات تغيير النظام، كما تضمن موطئ قدم لها على الساحة الدولية والإقليمية، وبغض النظر عن أيديولوجيات حكامها فهي تسعى لبناء شبكة من الروابط والتحالفات في الدوائر الجيوبوليتيكية المحيطة بها لاسيما في الشرق الأوسط وبحر قزوين، وأياً تكن السيناريوهات المحتملة المطروحة في الدراسة وأياً تكن الوسائل التي يمكن أن تلجأ إليها الإدارة الأمريكية وحليفاتها إسرائيل والغرب في التعامل مع خطر البرنامج النووي الإيراني لإنجاح هذه السيناريوهات ، فإن ذلك ستكون له تداعيات على منطقة الشرق الأوسط وعلى المجتمع الدولي بأسره، غير أن مصلحة الجميع تكمن في خلو منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

خاتمة:

سعت هذه الدراسة لبحث واحد من أهم الموضوعات على الساحتين الإقليمية والدولية، وهو موضوع البعد النووي للسياسة الإيرانية في الشرق الأوسط في الفترة من عام 1979 إلى 2010، وذلك من خلال البحث في نشأة وتطور البرنامج النووي الإيراني، وأبعاده، وبحث تأثيراته الإقليمية والدولية، ومنه فإن واقع السياسة الإقليمية الإيرانية ومحدداته الداخلية والخارجية كان لها دور كبير في محاولة إيران الحصول على القدرات النووية سلمية كانت أم عسكرية، و لعل علاقة إيران بجيرانها كان له أبرز الأثر في سعيها لتطوير برنامجها النووي، كما أن التحول الإيديولوجي الذي صاحب النظام السياسي بعد الثورة الإيرانية غير معالم رؤية إيران للأمن بشكل عام و القومي بشكل خاص.

كما أن للبرنامج الإيراني بعدا خاصا يكمن بلا شك في حفظ إيران لموقعها الإقليمي الدولي خاصة بعد سقوط نظام صدام حسين في العراق، فالبحث عن هذا النوع من "القوة" يهدف إلى محاولة إيران المحافظة على بقائها، وهيمنتها، ومحاولة خلق نوع من التوازن الإقليمي في المنطقة خاصة في ظل إمتلاك إسرائيل قدرات نووية وهذا في إطار ما يعرف بـ "التوازن النووي".

المؤكد كذلك أن لإيران ثقل ووزن كبير في منطقة الشرق الأوسط و في حال ما تمكنت من الحصول على قدرات نووية عسكرية، بالإضافة لقدراتها العسكرية التقليدية، ستأثر بطريقة مباشرة على الأمن في الشرق الأوسط، خاصة في ظل علاقاتها المتوترة مع دول الخليج العربي وإسرائيل، أما على المستوى الدولي فهي ستأثر على مصالح الدول الكبرى في المنطقة، خاصة وأنها تنوّه من فترة لأخرى بضرب المنشأة النفطية والقواعد العسكرية الأمريكية في الخليج العربي في حال ما أستهذفت عسكريا، وكذلك تهدد بغلق مضيق هرمز الذي يعتبر طريق مهم بالنسبة للحاملات النفطية، مما سيؤدي بلاشك إلى تهديد مصالح الدول الكبرى وظهور أزمات إقتصادية نتيجة إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما ينتج عليه خسائر كبيرة خاصة بالنسبة لدول الصناعة الكبرى.

أيّا تكن السيناريوهات المحتملة المطروحة في الدراسة وأيّا تكن الوسائل التي يمكن أن تلجأ إليها الإدارة الأمريكية وحليفها إسرائيل والغرب في التعامل مع خطر البرنامج النووي الإيراني لإنجاح هذه

السيناريوهات، فإن ذلك ستكون له تداعيات على منطقة الشرق الأوسط وعلى المجتمع الدولي بأسره، غير أن مصلحة الجميع تكمن في خلو منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

حاولنا من خلال ما تقدم تقديم جملة من الإقتراحات والتي تتمثل فيما يلي:

1- ضرورة العمل على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل لتحقيق الأمن والإستقرار في المنطقة.

2- ضرورة قيام المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل للتخلي عن ترسانتها النووية وإلزامها بتوقيع معاهدة الحد من إنتشار الأسلحة النووية.

3- ضرورة تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن سياسة الكيل بمكيالين وإزدواجية المعايير في التعاطي مع إمتلاك الدول لأسلحة الدمار الشامل، وتبني سياسة متوازنة بهذا الشأن يكسبها عمقا شعبيا ورسميا في المنطقة العربية.

4- ضرورة إقناع إيران المجتمع الدولي بسلمية برنامجها النووي، وأن تتعامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشفافية، وإثبات عدم وجود برنامج نووي سري لها، والتخلي عن الأنشطة المثيرة للشك.

5- وجوب إهتمام إيران بقضايا جبهتها الداخلية، وعليها حل مشاكل الفقر والبطالة وحقوق الإنسان والحريات وإجراء إصلاحات سياسية في النظام السياسي والإستفادة من العائدات المالية للنفط في تعزيز ذلك.

6- وجوب تبني إستراتيجية عربية موحدة تجاه البرنامج النووي الإيراني تكون ملزمة، وإشراك الدول العربية خاصة دول الجوار الجغرافي مع إيران في المفاوضات والحوارات المتع لقة ببرنامج إيران النووي.

7- ضرورة حل الخلافات العالقة بين إيران والدول العربية بالحوار، والعمل على صياغة مشروع عربي أو إسلامي في مواجهة نظام الشرق الأوسط الجديد أو الكبير الذي تتبناه الولايات المتحدة وإسرائيل.

8- ضرورة تنبه دول منطقة الشرق الأوسط لخطورة البرامج النووية في المنطقة، وأتخاذهم الخطوات اللازمة لإحداث توازن في القوى.

- قائمة المصادر والمراجع:

1- المراجع باللغة العربية:

أ/ الكتب:

- 1- مارتن غريفشيس وتيري أوكالاهان: المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، ط 1، مركز الخليج للأبحاث، دبي الإمارات العربية المتحدة، 2008 .
- 2- إيان أنطوني وكوني وول: التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، السويد، 2003 .
- 3- محسن كديفر: نظريات الحكم في الفقه الشيعي: بحوث في ولاية الفقيه، ترجمة : دار الجديد، ط4 ، بيروت ، دار الجديد، 2000 .
- 4- حمد صادق إسماعيل: من الشاه إلى نجاد.. إيران إلى... أين؟، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة، د س ن.
- 5- نيفين عبد المنعم مسعد: صنع القرار في ايران والعلاقات العربية الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان 2001 .
- 6- جميل مطر، علي الدين هلال: النظام الإقليمي العربي، ط 4، دار المستقبل العربي و مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، 1983 .
- 7- نبيل محمود عبد الغفار: السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1973-1978، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1982 .

- 8- د/ حمدي عبد الرحمن: إمكانيات تدعيم الأمن المائي العربي، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الإقتصاد، جامعة القاهرة، 1991 .
- 9- صبحي كحالة: المشكلة المائية في إسرائيل وإنعكاساتها الفلسطينية على الصراع العربي الإسرائيلي، ط1، مؤسسة الدراسات ، بيروت، 1989.
- 10- د. منصور العادلي: موارد المياه في الشرق الأوسط (صراع أم تعاون)، دار النهضة العربية، 1996 .
- 11- فؤاد طه: الخيار النووي في الشرق الأوسط، الأسلحة النووية وأولويات الأمن القومي في بناء قوة عربية نووية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2001 .
- 12- شانون ن كاييل: الحد من الأسلحة النووية وحظر إنتشارها، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي سيبري، والمعهد السويدي، بالإسكندرية، بيروت، 2004 .
- 13- أحمد رياض عز العرب: الشئون العسكرية الإيرانية، التقرير الإستراتيجي الإيراني السنوي 1996 م - 1416هـ، نشر د.مدحت أحمد حماد، القاهرة، 1997 .
- 14- حسين علي: هل ستصبح إيران دولة نووية تخشاه الدول المجاورة لها؟، الجزء الأول، د د ن، 2005 .
- 15- عبد الرحمن أبو عرفة: الإستيطان التطبيق العملي للصهيونية، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الخليل، فلسطين، 1989 .
- 16- محمد كمال عبد الحميد: الشرق الأوسط في الميزان الإستراتيجي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1959 .
- 17- مصطفى العاني: الموقف المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه سيناريو العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية، مركز الخليج للأبحاث ومكتبة الأسد الوطنية، 2004 .
- 18- محمد نور الدين عبد المنعم: النشاط النووي الإيراني من النشأة وحتى فرض العقوبات، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة، 2009 .
- 19- إفرايم أسكولاي، وآخرون: إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، ترجمة: أحمد أبو هديه، مركز الدراسات الفلسطينية، الدار العربية للعلوم -ناشرون، بيروت، ط 1، 2006 .
- 20- د/ طلال عتريسي: البعد الإقليمي للملف النووي الإيراني، معهد التنمية الإجتماعية في الجامعة اللبنانية، بيروت، 2012 .

- 21- إيما ميرفي وآخرون: أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 1997.
- 22- عبد الله حسن النبالي: قراءات في الجمهورية الإسلامية الإيرانية: الجمهورية الإسلامية الإيرانية والتحديات العالمية، دون ناشر، عمان، 2005 .
- 23- منصور حسني العتيبي: السياسة الإيرانية تجاه مجلس التعاون الخليجي 1979-2000 ، ط1، مركز الخليج للأبحاث، دبي الإمارات العربية المتحدة، 2008 .
- 24- التدمري: إضاءة على العلاقات الإيرانية العربية بين عهدين العهد البهلوي وعهد الجمهورية الإسلامية ومتطلبات التغيير، ج1، مطبعة رأس الخيمة الوطنية، الامارات العربية، 2000 .
- 25- د/ نيفين مسعد: العرب و إيران، في: مجموعة من الباحثين، حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي السابع، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997 .
- 26- طلال عتريسي: الجمهورية الصعبة، إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، الطبعة الأولى، دار الساقى، بيروت، 2006 .
- 27- أسد علم: الشاه وأنا: المذكرات السرية لوزير البلاط الإيراني، إعداد علي ناغي علي خاني: تعريب فريق من الخبراء العرب ، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993 .
- 28- أحمد إبراهيم محمود: البرنامج النووي الإيراني، أفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، بالأهرام، القاهرة، 2005 .
- 29- أشرف سعد العيسوي: أزمة البرنامج النووي الإيراني والتداعيات المحتملة على أمن المنطقة، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 2006 .
- 30- علي الغالب: قدرات إيران العسكرية التقليدية، دراسة خاصة لموسوعة الرشيد ، دم ن، 2010 .
- 31- شاهرام تشوبين: طموحات إيران النووية، ترجمة: بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، مكتبة مدبولي، 2007 .
- 32- محمد عبد السلام: الأمن القومي الإيراني من وجهة نظر القدرات العسكرية، مؤتمر حول تقييم ومناقشة التقرير الإستراتيجي حول إيران 2007 ، وحدة الأمن الإقليمي وثقافة السلام، برنامج الدراسات الإيرانية، القاهرة، 2008 .
- 33- حميد الراوي: حلقة نقاش محدودة العلاقات العربية الإيرانية، رؤية مستقبلية لمحددات بناء موقف عربي تجاه المسألة الإيرانية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية ICFS ، المشروع النووي الإيراني، القاهرة، 2007 .

- 34- إبراهيم نوار: توسع الدور الإيراني في المنطقة، ورشة عمل، النفوذ الإيراني في العراق وإنعكاساته الإقليمية، وحدة الأمن الإقليمي وثقافة السلام، برنامج الدراسات الإيرانية، القاهرة، 2007 .
- 35- إفاريم أسكولاي وآخرون: إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، ترجمة: أحمد أبو هديبة، ط 1، مركز الدراسات الفلسطينية، الدار العربية للعلوم - ناشرون، بيروت، 2006 .
- 36- موشي فيرد: استمرار الحرب وشروط نهايتها للحرب المستقبلية بين إيران وإسرائيل، مركز بيغن - السادات، جامعة بار إيلان، رمات جان، 2009 .
- 37- ينيف جمبش، يفتنيه بيسطروف، وارنون سوفير: إيران 2007 معطيات جيواستراتيجية، مركز أبحاث كلية الأمن القومي، جامعة حيفا، 2008 .
- 38- أ.ل.كلود: النظام الدولي والسلام العالمي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964 .
- 39- محمد حسن العيدروس: التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، دار السلاسل، الكويت، 1983 .
- 40- فيليب روبنسن: تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، ط 1، ليماسول: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1993 .
- 41- محمد نور الدين: تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، ط 1، رياض الرئيس للكتب والنشر، بيروت، 1997 .
- 42- د/ عبد المنعم المشاط: الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط، ط 1، مركز البحوث و الدراسات السياسية، القاهرة، 1995 .
- 43- حسن أحمد ابو طالب: الوحدة اليمنية: دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994 .
- 44- عبد الوهاب المؤيد: العلاقات اليمنية مع كل من العراق و إيران، د د ن، صنعاء، 2001 .
- 45- علي عبد القوي الغفاري: الدبلوماسية اليمنية 1990-2000م، ط 1، دار الكتب، صنعاء، 2000 .
- 46- كارولين دوناتي: الإستثناء السوري بين الحداثة والمقاومة، ترجمة: لما العزب ، الطبعة الأولى، رياض الرئيس للكتب والنشر، بيروت، 2012 .
- 47- جوني منصور وفادي نحاس: المؤسسة العسكرية في إسرائيل (تاريخ، واقع، إستراتيجيات وتحولات)، المركز الفلسطينية للدراسات الإسرائيلية مدار، رام الله، فلسطين، 2009 .

- 48- فادي نحاس: المشهد الأمني، تقرير مدار الإستراتيجي 2011 م، المشهد الإسرائيلي لعام 2010 ، مؤسسة الأيام، رام الله، فلسطين، 2011 .
- 49- هاكان يافوز: العلاقات التركية-الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2000 .
- 50- رمزي سلامة: مشكله المياه في الوطن العربي إحتتمالات الصراع والتسوية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001 .
- 51- محمد طه بدوي: المدخل إلى علم العلاقات الدولية، المكتب المصري الحديث، الإسكندرية، 1977 .
- 52- فيفالد بيرسي: الجيوبوليتيكا، ترجمة: يوسف مجلي، لويس إسكندر، دار الكرنك، القاهرة، 1961 .
- 53- محمد صادق الهاشمي: الإحتلال الأمريكي ومشروع الشرق الأوسط تداعياته ونتائجه، مركز العراق للدراسات، د س ن.
- 54- د. حمدي أظاهري : الموسوعة العربية - " مشكلات العالم العربي "، ج 2 ، دم ن، 1995 .
- 55- عبد الرزاق محمد اسود : موسوعة الحرب العراقية الإيرانية، د.د.ن ، العراق ، 1984 .
- 56- سمير سليمان : الإمام الخميني والمشروع الحضاري الإسلامي ، ط 1 ، بيروت ، 1993 .
- 57- م.دانييل د. بروار: العالم في القرن العشرين ، د د ن، الأردن ، 1990 .
- 58- د/ أحمد زكي: في سبيل موسوعة علمية، ط 2 ، دار الشروق ، بيروت ص ب 8064 ، 1977 .
- 59- الوكالة الدولية للطاقة الذرية: مسرد مصطلحات الأمان الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المصطلحات المستخدمة في مجالي الأمان النووي و الوقاية من الإشعاعات ، طبعة 2007، قسم النشر التابع للوكالة فيينا النمسا، 2007 .
- 60- وليد عبد الحي: الدراسات المستقبلية، ط 1 ، شركة الشهاب، الجزائر، 1991 .
- 61- سعد إبراهيم: مستقبل النظام الدولي، ط 1، منتدى الفكر العربي، عمان، 1989 .
- 62- برونو تيرتري: السلاح النووي بين الردع و الخطر، ترجمة عبد الهادي الإدريسي، ط 1، هيئة أبو ظبي للثقافة والثرات، أبو ظبي، 2011 .
- 63- جعفر حسين نزار: الثورة الإسلامية في إيران، وقائع و أحداث، ط 1، شبكة الفكر، مصر، 1989 .

64- أ.د. جاد طه: سياسات الهيمنة وبؤر التوتر الدولي المعاصرة، مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، الإمارات العربية المتحدة، 2003 .

65- هادي زعرور: توازن الرعب، القوى العسكرية العالمية، ط 1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، 2013 .

66- د/ عبد الخلق عبد الله: العالم المعاصر و الصراعات الدولية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989 .

67- أ.د فتحي محمد مصلحي: خريطة القوى السياسية وتخطيط الأمن القومي بالشرق الأوسط والمنطقة العربية، ط1، دون دار ومكان نشر، 1992 .

68- بيتر مانغول: تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط، ترجمة أديب شيش، ، ط2 ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1994 .

69- د.خليل إبراهيم الشقاقي: الردع النووي الإيراني في الشرق الأوسط (دراسة في المتطلبات التقنية)، ط1، توزيع الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 1990 .

70- ظافر محمد العجمي: أمن الخليج العربي، تطوره وإشكاليته من منظور العلاقات الإقليمية والأمنية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006 .

ب- /المجلات والدوريات:

1- د. كيهان برزكر: مكانة "الإقليمية" في سياسة إيران الخارجية، فصلية إيران و العرب -عدد 26 -السنة الثامنة -شتاء2011.

2- يحي داوود عباس، "الدستور الإيراني الوحدة الإسلامية"، مجلة الراصد، 1428هـ المتحصل عليها من الموقع www.arso.org

3- معين عبد الحكيم : إيران قوة سياسية إقليمية ودولية بارزة، السنة الحادية عشر، العدد133 محرم/ صفر 1433 هـ كانون أول 2012 .

4- محمد الصواف: مشكلة المياه في اسرائيل بين الادعاء والاعتداء، الملف العدد 72 مارس 1990.

5- حسن بكر: المنظور المائي للصراع العربي الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد: 104، أبريل1991.

6- حسام شحاتة: المياه العربية في دائرة الخطر، معهد الأراض للدراسات الفلسطينية، دمشق: العدد: 8، أغسطس 1990.

7- دراسة حول الصراع في الشرق الأوسط والأمن الإقليمي، منشورات مركز الدراسات العربي الأوروبي 1992-2012 ، مارس 2009.

8- حسن برتو: من السودان إلى العراق ولبنان وفلسطين الآثار البيئية للحروب والنزاعات، مجلة البيئة والتنمية، المجلد 14، العدد 131، 9 فبراير 2009.

9- د/ محمد سعد أبو عامود: السيناريوهات المستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط، جريد الأهرام، أكتوبر 2008،
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=925307&eid=11930>

10- جميل عفيفي: خريطة إنتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الأهرام - الطبعة الدولية 2010/01/07
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=81290&eid=190>

11 - آمال السبكي: تاريخ إيران السياسي بين ثورتي 1906 / 1979 ، سلسلة عالم المعرفة، العدد 25، أكتوبر 1999.

12- أكبر إعتقاد: الملف النووي الإيراني، صحيفة القدس، 2010/04/10 .

13- عدنان أبو ناصر: التكنولوجيا النووية السلمية الإيرانية ، والموقف المتناقض للغرب، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد 101 السنة التاسعة، عدد أيار 2010 م، ص 16 .

14- توفيق منصور: معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية، أخبار اليوم السودانية، 2008/08/04 .

<http://www.tewfikamnsour.net/?p=64>

15- تميم هاني خلاف: القدرات النووية الإيرانية، المنظور الدولي والإقليمي، مجلة السياسة الدولية، العدد 142 ، أكتوبر 2000 ، القاهرة، ص 150.

16- التقرير التفصيلي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بشأن البرنامج النووي الإيراني (2) ، بازتاب الصدى مارس 2004 ، مختارات إيرانية، العدد 47 ، يونيو 2004.

17- هيثم غالب الناهي: السياسة النووية الدولية وتأثيرها على الشرق الأوسط، طباعة ونشر جريدة الزمان اللندنية، حزيران 2005 .

18- عبد العظيم محمود حنفي: منظمة مجاهدي خلق الإيرانية: ورقة مغضوب عليها أم رهان أمريكي واعد، مجلة العصر، 2007/04/7 .

19- أحمد إبراهيم محمود: الأزمة النووية الإيرانية - تحليل لإستراتيجيات الصراع، كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية بالأهرام، العدد149، 2005 ، القاهرة .

20- أسامة فاروق مخيمر: الملف النووي الإيراني بين الترويك الأوربية والضغط الأمريكية، مختارات إيرانية ، العدد59، 2005م. <http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/C2RN105.HTM>.

21- ماذا تعني اتفاقية باريس بالنسبة لإيران ؟، مختارات إيرانية، العدد 54 ، يناير 2005 .

22- القوى الكبرى تلوح بفرض عقوبات جديدة، مجلة الخليج ، أخبار وتقارير

<http://www.alkhaleej.ae/portal/eada5075-fzab-4cda-5ca9a599b574.aspx>

23- محمد عبده حسنين: الملف النووي الإيراني في2008: مزيد من العقوبات وتراجع الحل العسكري، صحيفة الشرق الأوسط، العدد: 10993، 5 محرم 1430 هـ ، 2 يناير 2009 م.

24- رياض علم الدين، إيران تسعى لشراء اليورانيوم من فنزويلا، صحيفة الوطن العربي، 2009/11/14.

25- أري القدس: الاعتراف الأمريكي بإيران نووية، صحيفة القدس العربي، 2009/03/2 .

26- إيران تمهل الدول الكبرى شهرا ، صحيفة القدس، السبت 2010/07/02 .

27- القوى الكبرى تلوح بفرض عقوبات جديدة، مجلة الخليج، أخبار وتقارير، 2010/02/09 .

28- إيران في: 2010 تصعيد متبادل بين الغرب وطهران، جريدة الشروق الجديد، طبعة الإسكندرية، 18 ديسمبر 2010.

29- ستار ناصر: صاروخ إيراني يضاهي اس 300 ، أخبار وتقارير، مجلة الخليج، 2010/11/21.

<http://www.alkhaleej.ae/portal/351bd861-a102-4e09-9894-9c2e13b83472.aspx>

30- الرئيس الإيراني يقبل متكي ويعين صالحه مكانه، صحيفة الوطن، 2014/12/14

<http://www.alwatan.sy/dindex.php?idn=92196>.

31- أشرف محمد كشك: رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية - مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء، القاهرة، مصر.

32- العلاقات الإيرانية الخليجية رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني ، مختارات إيرانية العدد

<http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=8645&lang.62>

33- عبد الله خليفة الشايحي: برنامج إيران النووي ودول مجلس التعاون الخليجي، صحيفة الشروق القطرية،

<http://www.al-sharg.com/articles/print.php?id.2006/04/23>

34- رغبة ضرغام: هل التعايش مع إيران وارد؟، دار الحياة الدولية، نيويورك، 2010/04/09.

<http://www.international.daralhayat.com/print/128341>

35- محمد نصر الخطيب: حروب القرن، مجلة مقالات، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 4 ، السنة الرابعة،

دمشق، 2008.

36- إبراهيم غالي: إسرائيل ومواجهة الخطر النووي الإيراني، مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية

والإستراتيجية بالأهرام، ع 110 ، فبراير 2004 .

37- زئيف شيف: ثرثرة التهديدات الإيرانية، هآرتس، 2004/08/21، نقلا عن مختارات إسرائيلية، العدد 117 ،

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، سبتمبر 2004 .

38- أحمد داوود أوغلو: مكانة تركيا في العالم، مجلة شؤون الأوسط، عدد : 118 ، ربيع 2005 .

39- بشير موسي نافع: تركيا وإيران :الإتفاق والإختلاف، مجلة العصر، 2009/11/6.

<http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.com&contentID=11165>

40- بكر صدقي: إمتحان الأوردوغانية ..بالسلاح النووي الإيراني، جريدة الحياة اللندنية، 2010/04/20،

<http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleNO=58857>

41- السيد عوض عثمان: آفاق جديدة للعلاقات الإيرانية - التركية، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية

والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد 25 ، أغسطس 2002.

42- الشؤون السياسية: متكي..دور تركيا يساعد في توضيح شفافية برنامج إيران النووي، كونا،

طهران، 2010/2/16م.. [NewsAgencypublicsite/ArticleDetails.aspx?Language=ar&id=2062170](http://www.kuna.net/NewsAgencypublicsite/ArticleDetails.aspx?Language=ar&id=2062170).

<http://www.kuna.net>

43- الشؤون السياسية: خارطة طريق تركية جديدة للمساعدة في التفاوض حول برنامج إيران النووي، صحيفة

هآرتس، 2011/02/7م. [http://www.haaretz.com/news/international/turkey-to-help-negotiate-](http://www.haaretz.com/news/international/turkey-to-help-negotiate-new-road-map-for-iran-nuclear-program-1.343939?locLinkEnabled=false)

[new-road-map-for-iran-nuclear-program-1.343939?locLinkEnabled=false.](http://www.haaretz.com/news/international/turkey-to-help-negotiate-new-road-map-for-iran-nuclear-program-1.343939?locLinkEnabled=false)

44- طيب رجب أوردوغان: تركيا تطالب العالم بمواجهة البرنامج النووي الصهيوني، صحيفة الشعب، 2010/4/11م.

<http://www.alshaab.com/news.php?i=23091>

45- فيصل جلول: عرب الألفية: تركيا: تناقض أم تناغم إزاء الملف النووي الإيراني، صحيفة 26 سبتمبر،

العدد 1264، اليمن.

46- عبد الخالق شامل محمد: البرنامج النووي الإيراني و خيارات السياسة الأمريكية في التعامل معه، مجلة جامعة

تكريت للعلوم السياسية، العدد 1/السنة 1.

47- أحمد سليمان البرهان: إيران والولايات المتحدة الأمريكية محور الشر، الدوافع السياسية والإستراتيجية الأمريكية،

مجلة السياسة الدولية، عدد 148، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية مؤسسة الأهرام، مصر، سنة 2002.

48- حمد سالم أحمد: المواجهات العسكرية المحتملة ضد إيران، تحليلات إستراتيجية، العدد 9، مركز الدراسات

الإقليمية جامعة الموصل، الموصل، 2005.

49- حسام سويلم: البرنامج النووي الإيراني، إختبار حاسم لرئيس الإيراني الجديد، مجلة مختارات إيرانية، العدد 61،

مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2005.

50- باولو بوتا: السياسة الأوربية تجاه إيران ..فرص التغيير نحو الأفضل، ترجمة: مركز الجزيرة للدراسات ،

مؤسسة العلاقات الدولية والحوار الخارجي FRIDE ، إسبانيا. <http://www.fride.org/publicacion/602/>

51- أحمد إبراهيم محمود: الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية، مختارات إيرانية، العدد 145 ، يناير 2007 .

<http://www.acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/FILE24.HTM>

52- أحمد ذياب: روسيا والغرب :من المواجهة إلى المشاركة، مجلة السياسة الدولية، العدد 149 ، القاهرة، يونيو

2002.

53- عماد الدين حاتم: المستقبل الجيوبولتيكي لروسيا، مجلة شؤون الأوسط، العدد 112 ، بيروت، خريف 2003 .

54- علي حسين باكير: عالم متعدد الأقطاب :روسيا تتحدى تفرد الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة الدفاع الوطني،

لبنان <http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=9215>

- 56- ميشال يمينا: العلاقات الروسية الإيرانية مشاكل وتطلعات، مجلة شؤون الأوسط، العدد 114، بيروت، ربيع 2004.
- 57- مجلة العصر، صفقة هاليبيرتون مع إيران. ترجيح لسياسة الارتباط البناء، 14/01/2005.
- 58- هيثم مزاحم: "عقدة العلاقات بين واشنطن وطهران"، شؤون الأوسط، عدد حزيران 84، 1999.
- 59- مخلص مبيضين: العلاقات الخليجية الإيرانية 1997-2006 (السعودية حالة دراسة)، المجلد 04، العدد 02، المنار، 2008.
- 60- أحمد محمد طاهر: العلاقات الخليجية الإيرانية: نظرة مستقبلية، السياسة الدولية، العدد 146، أكتوبر 2001.
- 61- العلاقات الاقتصادية الخليجية الإيرانية: عوامل التقارب وآفاق المستقبل، شؤون خليجية، السنة 5، العدد 32، شتاء 2003.
- 62- طاهر أحمد محمد: العلاقات الخليجية الإيرانية: نظرة مستقبلية، السياسة الدولية، العدد 146، أكتوبر 2001.
- 63- أشرف كشك: التحالفات الإقليمية لإيران .. السياسة تتجاوز الإيديولوجيا، السياسة الدولية، العدد 165، يوليو 2006.
- 64- أحمد إبراهيم محمود: الصناعات العسكرية الروسية: تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية، السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007.
- 65- أميرة اسماعيل محمد العبيدي: العلاقات السورية-الإيرانية في عهد الرئيس السوري بشار الأسد، مجلة التربية والعلم، المجلد 7، العدد 3، 2010.
- 66- تحليل العلاقات الإيرانية السورية من خلال منظور الدور الإيراني المعقد في سوريا، صحيفة القدس، 2013/1/6، www.alquds.com.
- 67- جريدة المستقبل: العلاقات اللبنانية - الإيرانية إمتداد عميق في التاريخ وسعي دائم للتطوير، شارع سبيرز، بيروت، لبنان، العدد 1292، 10 أيار 2003.
- 68- تيريز منصور: توقيع إتفاقيات تعاون بين لبنان و إيران، مجلة الجيش، العدد 215، كانون الثاني، 2003.

69- لمجلة مجلة العرب الدولية: العلاقات التجارية بين إيران والعراق.. توازن مختل، 20 يناير 2011.

<http://www.majalla.com/arb/2011/01/article658>

70- وكالة أنباء فارس: ميزان التبادل التجاري بين إيران والعراق يصل الى 15 مليار دولار، شؤون إقتصادية، رقم الخبر: 9211114714، 2014/02/23

<http://arabic.farsnews.com/newstext.aspx?nn=9211114714>

71- حمزة مصطفى: أول وزير دفاع إيراني يزور العراق منذ 1979.. والتعاون العسكري يتصدر مباحثاته، الشرق الأوسط، العدد 12364، 2013/10/04.

72- أحمد لواساني: العلاقات العربية - الإيرانية: الإتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، مجلة المستقبل العربي، العدد 201، 1995/11.

73- عبد الله أحمد العود: السياسة الخارجية اليمنية خلال عشرين عاما، مجلة أبحاث سياسية ، العدد 2 ، وزارة الخارجية، صنعاء ، آب / أغسطس 1998.

74- محمد رشاد الشريف، "تطور العلاقات العربية الإيرانية، شؤون الأوسط، العدد 80، فبراير 1999.

75- علاء سالم: مصر وإيران وإمكانات التقارب ، الخليج الإماراتية، 1999/07/3.

76- ياسر عبد العزيز: العلاقات المصرية الإيرانية: الطريق ممهد.. لكنه طويل، مجلة الوسط، العدد 407 بتاريخ: 1999/10/15.

77- د/ محمد عبد الفضيل: الشرق أوسطية ومستقبل التعاون والتكامل العربي، المستقبل العربي، العدد 220 يونيو، 1997.

78- ياسين مجيد: جولة خاتمي العربية، شؤون الأوسط، العدد 84، سنة 1999.

79- أسامة شحادة: التعاون الإسرائيلي الإيراني، الراصد سلسلة إلكترونية شهرية، عدد 71، أبريل 2009،

http://alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=4380

80- عمار جفال: التنافس التركي - الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز، مجلة الرياض، العدد 13478،

<http://www.alriyadh.com:8080/65561>، 2005/05/19

81- نائر عباس: إتفاق تركي - إيراني على تحييد الملفات ومضاعفة التجارة، الشرق الأوسط، العدد 12846،

<http://beta.aawsat.com/home/article/27681>، 2014/01/29

82- جريدة " Le Quotidien d'Oran " ، الناطقة بالفرنسية عدد:4856 ، الصادر بتاريخ 22نوفمبر 2010.

83- عبد المالك خلف التميمي: الإحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج: دراسة في تاريخ العلاقات العربية-

الإيرانية، 1787-1971، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 75 (يوليو/تموز 1988)، ص131.

84- نازلي معوض أحمد: تركيا وإيران وكارثة الخليج الثانية: مقارنة تحليلية، مجلة العلوم الإجتماعية، السنة 19،

العددان 1 - 2 ، ربيع - صيف 1991، ص 19.

85- فوزية رشيد: إيران وخط الأوراق، أخبار الخليج، العدد 11293، البحرين، 22 فبراير 2009 .

<http://www.akhbar-alkhaleej.com/11293/article/299728.html>

89- وليام لورنس وتوماس بيكرنج وجيم ولش، أوباما وإيران .. سياسة جديدة وخطوات تمهيدية، عن رفيو أوف

بوكس، ترجمة: ناجي العرفاوي، أخبار الخليج، العدد 11294 البحرين، 23 فبراير 2009

<http://www.akhbar-alkhaleej.com/11294/article/299728.html>

90- حديث وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11060، 10 مارس 2009.

<http://www.alamelarab.com/NEWSPA/asharqalawsat.htm>

91- علي حسين باكير: العلاقات الإيرانية-التركية في ظل الثورات العربية، مجلة المرصد، العدد 98،

http://alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=3617 ، 2011/06/03

92- محمد السعيد عبد المؤمن: إيران ومشكلاتها النووية، مختارات إيرانية، عدد 37، مركز الدراسات السياسية

والإستراتيجية، بالأهرام، القاهرة، أغسطس 2003.

93- أحمد إبراهيم محمود: البرنامج النووي الإيراني: بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية، مختارات إيرانية،

العدد 06، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، بالأهرام ، القاهرة، يناير 2001 .

94- علي مستشاري: إيران والشرك النووي، مختارات إيرانية، العدد 39، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية

بالأهرام، القاهرة، أكتوبر 2003 .

95- جيورا أيلاند: الملف النووي الإيراني: خيار إسرائيل العسكري، مجلة واشنطن كوارترلي الفصلية Washington

Quarterly ترجمت الزيتونة 48 ، كانون الثاني، يناير 2010 .

96- سهيلة عبد الأنيس: ملفيران النووي (دراسة في الموقف الدولي و التطورات الأخيرة)، الحوار المتمدن، محور السياسة و العلاقات الدولية، العدد 2920، 2010/02/17.

97- أحمد إبراهيم محمود: الأزمة النووية بين المقترحات الأوروبية والتحفظات الإيرانية، مختارات إيرانية، عدد 62، سبتمبر 2005.

98- نزار عبد القادر: الدوافع الإيرانية والجهود الدولية للإحتواء، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 54، 2005.

99- محمد عبد الله محمد: دواعي التسلح وإعلان منظومة صواريخ شهاب، أمريكا طوقت إيران.. وطهران متخوفة من تهديدات إسرائيل، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 939، 30 سبتمبر 2003.

100- وهبي قاطيشا: السلاح النووي في الإستراتيجية الإيرانية، صحيفة الحياة، 2003/08/05،

<http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=1420&lang=>

101- طلعت الرميح: نظرات في الإستراتيجية الإيرانية، جريدة الشرق القطرية، 2009/04/25، <http://www.alsharq.com/articles/more.php?id=14376>

102- إفرام أسكولاي وأميلي لاندو: إيران: قراءة نهاية السباق، العدد 139، 20 يوليو 2010،

<http://www.inss.org.il/heb/research.php?cat=95&incat=&read=4255>

103- إفرام كام: " ضوء أخضر " لعملية في إيران، التقييم الإستراتيجي، المجلد 13، العدد 4، يناير 2011.

ج/ المواقع الإلكترونية:

1- موسوعة مقاتل الصحراء: أسس و مبادئ الأمن، موضوعات عسكرية،

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/sec06.doc_cvt.htm

2- منتدى ساحات الطيران العربي: القدرة النووية في الأمن القومي للدولة، الأربعاء 28 يناير 2009، 7:44 pm

<http://4flying.realmsn.com/t2287-topic>

3- منتديات المصطبة، المفاعل النووي، <http://vb.almstba.co/t206204.html>،

4- منتدى ساحات الحوار، ساحة العلوم و التكنولوجيا، نبذة عن المفاعل النووي و أهم الأجزاء المكون منها،

<http://forum.qalamoun.com/showthread.php?9771-%E4%C8%D0%C9-%DA%E4-%C7%E1%E3%DD%C7%DA%E1-%C7%E1%E4%E6%E6%ED-%E6-%C3%E5%E3-%C7%E1%C3%CC%D2%C7%C1-%C7%E1%E3%DF%E6%E4-%E3%E4%E5%C7>

5- المنتدى العربي للدفاع والتسليح : القسم العام : المواضيع العسكرية العامة: الوقود النووي

<http://defense-arab.com/vb/showthread.php?t=63107>

6- منتدى الجيش العربي: الأقسام العسكرية: الدراسات الإستراتيجية، إستراتيجية الردع النووي،

<http://www.arabic-military.com/t4021-topic>

7- د/إبراهيم علوش: لم القنابل النووية الصغيرة؟ مفهوم الردع النووي في حرب العصابات،

<http://www.freearabvoice.org/arabi/maqalat/lemaALQanabelAINawawyehAlsa'3era.htm>

8- سيدي أحمد ولد أحمد سالم: "الولي الفقيه ... الدور و الصلاحيات"، المتحصل عليه. www.aljazeera.net.

9- محمد الصادق الحسيني، "المحافظون و الإصلاحيون، وجه لوجه". المتحصل عليه www.aljazeera.net

10- شفيق شقير "السياسة في إيران بناء الثورة و المعارضة". قسم البحوث و الدراسات، الجزيرة المتحصل عليه من

www.Aljazeera.net

11- د/فايز الدويري: أسلحة الدمار الشامل.. انتشارها وأثرها الإستراتيجي في الشرق الأوسط ، منتدى الجيش

العربي، الأقسام العسكرية، الدراسات الاستراتيجية، أكتوبر 2008، <http://www.arabic-military.com/t6428-topic>

12- محجوب الزويري: تحولات السياسة الإيرانية تجاه إسرائيل ما قبل النكبة وما بعدها، 2008/05/29 م، على

الرابط <http://www.al-arabeya.net/index.asp?Serial=&f=3421264129>

13- محجوب الزويري: تحولات السياسة الإيرانية تجاه إسرائيل ما قبل النكبة وما بعدها، 2008/05/29 م، على

الرابط <http://www.al-arabeya.net/index.asp?Serial=&f=3421264129>

14- عبد الإله الراوي: لماذا لم يتم ضرب المفاعلات النووية الإيرانية، قصة المفاعلات النووية الإيرانية، شبكة

البصرة، 2010/6/24، http://www.albasrah.net/ar-articles_2010/0610/abdul_24610htm.

15- يوسف عزيزي: إيران :الطاقة النووية والتحديات الجسيمة، قناة الجزيرة، قضايا وتحليلات، 2003/09/21 .

16- حمدان مجزع الشمري: الملف النووي الإيراني، إلى أين؟ دراسة منشورة على موقع مجلس الأمة الكويت،

نوفمبر 2007 م <http://www.majlesalommah.net/clt/run.asp?id=1175>

17- صلاح أحمد: أولى محطات تاريخ الطموحات الإيرانية ، 2010/07 ،

<http://www.elaph.com/Web/news/2010/7/580445.html>

18- مفكرة الإسلام: تاريخ إيران النووي ، <http://www.islammemo.cc/2007/04/01/38942.html>

19- مفكرة الإسلام: نشأة وتاريخ البرنامج النووي، 2009/09/27.

www.albainah.net/index.asp?function=Item&id=30174&lang

20- مفكرة الإسلام: أثر البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي، 27 سبتمبر 2009،

<http://www.islammemo.cc/2009/09/27/87769.html>

21- علي الدين هلال: القوى البازغة.

<http://www.ndp.org.eg/News/ViewNewsDetails.aspx?NewsID=11047>

22- محمد السعيد عبد المؤمن: إيران وروسيا: علاقات إستراتيجية متميزة .

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/03/article17>

23- إصدارات مركز للدراسات و الأبحاث الإستراتيجية: دراسة الملف النووي الإيراني و آثاره الإقليمية والدولية،

<http://www.alharah.net/alharah/14314.html>.2009/12/23

24- إبراهيم خليل العلاف: القدرات النووية الإيرانية وأمن الشرق الأوسط، دراسات دنيا الرأي، 17/01/2006 م.

<http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2006/01/07/34594.html>

25- تسلسل زمني لأبرز محطات الأزمة النووية الإيرانية. <http://www.arabicnewsarchive.com/cached>.

version.aspx?id=jsc-325091

26- وكالة الأنباء الكويتية " كونا"، 2006/12/23م.

<http://www.Kuna.net.Kw/NewsAgenciesPublicsite/ArticleDetails.aspx?language=ar&id=1816>

431

27- تسلسل زمني لأبرز محطات الأزمة النووية الإيرانية، 28/04/2006.

<http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?Archive=32509>

28- إيران تخطط لنصب وتشغيل 50 ألف جهاز طرد مركزي، 434/news/2010/07/28، <http://www.news3u3u.com/news434>

29- واصل الرد على الوجود الأمريكي، شبكة الإعلام العربية، الأربعاء

http://www.Moheet.com/show_news.asp?nid=59615&pg=12008/07/28

30- مرسوم روسي يحظر تسليم صواريخ اس 300 لإيران، وكالة الأخبار الإسلامية، نبأ، 23 سبتمبر 2010،

<http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc01.asp?DocID=231765&TypeID=1>

31- عبد الواحد الجصاني: هل يهدد البرنامج النووي الإيراني الأمن القومي العربي، شبكة البصرة، 2006/07/3

<http://www.al-moharer.net/moh246/jassani246.htm>

32- محمد عبد السلام، ماذا لو أمتلكت إيران أسلحة نووية ، 13 سبتمبر 2005،

<http://www.swissinfoch/ara/detaill/content.html?cid=4706962>

33- صالح محمد النعامي: إسرائيل في مواجهة البرنامج النووي الإيراني، الجزيرة نت،

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1356293D-6B98-BB06-7F59A150AD3.htm>

34- بلال السكارنه العبادي: تركيا وإيران والأدوار المختلفة، 2010/07/06.

<http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleNo=64392>

35- حسين باكير: الحسابات التركية في الملف النووي الإيراني، 2010/05/19.

<http://alibakeer.maktoobblog.com/1599629>

36- الصحف الإيرانية: السلطة القضائية تدعو لمحاكمة قائد المعارضة...إيران ستزيح الستار قريبا عن مشاريع

عملاقة، 2011/2/17م. <http://news.egypt.com/arabic/permalink/878856.html?print>

37- نبيل شبيب: خلفيات التعامل الأوروبي مع أزمة الملف النووي الإيراني من الحوار.. إلى التورط في مقاطعة

تقضي لحرب محتملة، 2010/3/27.

http://www.google.fr/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&frm=1&source=web&cd=1&ved=0CC4QFjAA&url=http%3A%2F%2Fwww.midadulqalam.info%2Fmidad%2Fuploads%2FFile%2F20100327_Iran_Atom_Europa.doc&ei=dUMVU-7tNpDxhQeGwoCgBQ&usg=AFQjCNEe5dv2eWJLDyqFzST1mg9PZE02bA

38- نبيل شعيب: أوروبا في أزمة الملف النووي الإيراني، مركز الجزيرة للدراسات، 2010/5/13.

39- أندرو جونسون ومحجوب الزويري: معضلة السياسة والأمن في العلاقات العربية الإيرانية : حالة الأردن، وحدة الدراسات الإيرانية - مركز الدراسات الاستراتيجية -، الجامعة الأردنية،

http://www.fnoor.com/main/articles.aspx?article_no=4278

40- أحمد فياض: العلاقات الفلسطينية الإيرانية خرجت من مربع الفتور، مركز الجزيرة للدراسات، 2007/02/14،

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/ea669903-e327-43e1-a593-c4727343cada>

41- مازن الرمضاني: العلاقة العراقية-الإيرانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، يناير

2011، <http://www.dohainstitute.org/release/232a0cb2-70bd-4555-8186-6176c61cfbd5>،

42- جمهورية العراق وزارة العدل: العراق وايران يوقعان مذكرة تفاهم تنفيذية لتبادل المحكومين، 2014/04/09،

<http://www.moj.gov.iq/view.950>

43- أحمد الظرافي: كيف تطورت العلاقات اليمنية الإيرانية؟، منتدى المجلس اليمني، الأقسام العامة، المجلس

السياسي، <http://www.ye1.org/vb/showthread.php?t=516601>

44- شادي عبد الوهاب: العلاقات الإيرانية التركية: الأفق والقيود، مركز بغداد للإستشارات والدراسات والإعلام،

<http://www.baghdadcenter.net/details-107.html>

45- يوثيل جوجنيسكي: ترجمة: أحمد البهنسي، رؤية إسرائيلية لخريطة التوازنات في منطقة الخليج، مركز الزيتونة

للدراسات والإستشارات، 2012/07/13، <http://www.alzaytouna.net/permalink/20671.html>،

46- محمد سعد أبو عامود: إيران ودول الخليج العربية... علاقات متوترة، مؤسسة الأهرام، 2009/05/01،

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96078&eid=2>

47- صافينار محمد أحمد: إيران وتركيا: من ينتزع أوراق الآخر الإقليمية؟!، مؤسسة الأهرام.

48- بشير عبد الفتاح: الربيع العربي والعلاقات التركية الإيرانية،

http://tev-dem.com/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=1422:2011-11-17-16-54-03&catid=41:2011-07-10-19-20-19&Itemid=62

49- شنيفان بوخن: حلقة جديدة في مسلسل الحرب غير المعلنة بين إسرائيل وإيران، ترجمة: ياسر أبو معلق، موقع القنطرة، 2013/05/07،
http://ar.qantara.de/content/lgrt-lsryly-l-swry-hlq-jdyd-fy-mslsl-lhrb-gyr-lmln-byn-sryyl-wyrn

50- أرشيف الأخبار: غموض يلف أهداف البرنامج النووي الإيراني، 2001/06/19.

. http://www.newsarchiver.com/calendar/2/20-6/html/inde_824.htm

51- إبراهيم عالي: دوافع إيران النووية وردود الفعل العربية، 2010 /11/09.

http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/palestine/126517-2010-11-09-9-31.33html.

52- عدنان غنام: الملف النووي الإيراني... تاريخ ودوافع، مدونة الكاتب عدنان غنام،

http://adnanghannam.maktoobblog.com.20672711،2007/02/08

53- حسن نافعة: سياسات القوى الإقليمية تجاه العالم العربي، 2010/03/22،

http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_2354.html.

54- مريم محمود دراز: تداعيات الملف النووي الإيراني على أمنها القومي 2005-2009، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ماي 2009،
http://www.democraticac.com/2009-2009-10-18-12-22-02/163-2005-2009

55- موسوعة الرشيد: الدوافع والأهداف الأيدلوجية الإيرانية على التوجهات الأمريكية،

http://www.alrashead.net/index.php?derid=1710&partd=24،2010/10/30

د / التقارير و القرارات:

1- تقرير: النظرة الاقتصادية الإقليمية: الشرق الأوسط آسيا، الصادر عن صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2006.

- 2- التقرير الإستراتيجي الخليجي: 1999-2000 ، دار الخليج، الشارقة، 2000.
- 3- التقرير الإستراتيجي السنوي 2000، ط1، المركز العام للدراسات و البحوث والإصدار، صنعاء، 2001.
- 4- التقرير السنوي لعام 1999 الصادر عن سفارة الجمهورية اليمنية في طهران، الفصل السابع، الإدارة العامة للتخطيط والبحاث، وزارة الخارجية اليمنية، صنعاء، 2000.
- 5- التقرير الإستراتيجي العربي 2001 : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2007 .
- 6- الوكالة الدولية للطاقة الذرية: قرار مجلس المحافظين، تنفيذ إتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الإنتشار في إيران ، سبتمبر 2005 م، وثيقة رقم GOV/2005/70 ،
- http://www.iaea.org/Publications/Documents/Board/2005/Arabic/gov2005-77_ar.pdf, 20.1.2007
- 7- الوكالة الدولية للطاقة الذرية: قرار مجلس المحافظين، تنفيذ إتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الإنتشار في إيران ، سبتمبر 2005 م، وثيقة رقم GOV/2005/81 ،
- http://www.iaea.org/Publications/Documents/Board/2005/Arabic/gov2005-87_ar.pdf, 21.1.2007
- 8- الوكالة الدولية للطاقة الذرية: قرار مجلس المحافظين، تنفيذ إتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الإنتشار في إيران ، سبتمبر 2005 م، وثيقة رقم GOV/2006/13 ،
- http://www.iaea.org/Publications/Documents/Board/2006/Arabic/gov2006-14_ar.pdf, 2.2.2007
- 9- الوكالة الدولية للطاقة الذرية 2007 Date: 22 February 2007 Gov/2007/8.
- 10- الهيئة الفلسطينية للثقافة والعلوم والتنمية ناشد: أخطر مؤتمر سنوي يعقد في إسرائيل مؤتمر هرتسليا الخامس أهم الموضوعات والنقاشات، غزة، فبراير 2005 م، 13-20 .
- 11- مذكرة تفاهم لنتائج أعمال اللجنة الأردنية - الإيرانية المشتركة التي عقدت في عمان من 11 - 13 حزيران 1995 .
- 12- دراسة عن العلاقات الإقتصادية بين الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية، إعداد: دائرة الدراسات في غرفة تجارة دمشق، الإصدار 2، 2001 .

13- أريه أدن: التحدي النووي الإيراني -التصور والتكيف الإستراتيجي، ورقة عمل، مؤتمر هرتسليا الرابع، لميزان
المناعة والأمن القومي، ديسمبر 2004.

14- الدولية: الزعماء العرب في وثائق ويكيليكس المسريه، نشر أهم وأقوى النقاط.

<http://www.doualia.com/2010/11/29/les-dirigeants-arabes-dans-les-documents-wikileaks-fuite>

2- المراجع باللغة الأجنبية:

أ- باللغة الإنجليزية:

- 1- Peter Beaumont and Gerald Blake and J.Malcolm Wagstraff :The Middle East: A Geographical Study, John Wiley and Sons, N.Y, London, 1976.
- 2- Geoffrey Kemp: Iran's Nuclear Weapons Options: Issues and Analysis, The Nixon, Washington, DC, 2001.
- 3- Europa Publications : The Middle East and North Africa , London, 1974.
- 4- Anthony H. Cordesman :Iranian and Nuclear Weapons, Center for Strategic and International Studies, Washington D.C.2000.
- 5- George Lenczowski: The Middle East in World Affairs , Cornell University Press, Ithaca, N.Y, 1952.
- 6- Lois Aroian and Richard Mitchell: The modern Middle East And North Africa, Macmillan Publishing Co, New York, 1984.

7– Kori N.Schake and Judith S.Yaphe: The Strategic Implications of a Nuclear Armed Iran, McNair Papers,Washington D.C:National Defense University Press, First Printing, NO.64 May2001.

8– John Campbell: Defense of the Middle East, Praeger Paperbacks, Now York, 1960.

9– Report of International Energy Agency (IEA), 2008.

10– Mohammad Sahimi: Iran's Nuclear Program, Part1:Its History: Payvand,10/2/2003 ,<http://payvand.com/news/03/oct/1015.html>

11–Global Security, Weapons of mass Destruction, Bushehr background,Washington, 2006– B. [http://www.globalsecurity.org/wmd/world/iran/bushehr,htm](http://www.globalsecurity.org/wmd/world/iran/bushehr.htm).3.02.2007.

12–Iran Watch: Iran's Nuclear program Wisconsin project on Nuclear Arms control, Washington D.C, 2004.

<http://www.iranwatch.org/wmd/wponac-nuclearhistory-0904htm>,5.02.2007.

13– Roland Flamini: Iran's Nuclear Program has along History, World Political Watch, Aforegin Policyand National Security Daily.

<http://worldpoliticswatch.com/article.aspx?id=524>.

14– Jane's Intelligence Review, Special Repot No.6,May 1995.

15– Anthony H. Cordesman: Weapons of mass Destruction in the Gulf and Greater Middle East Force Trends, Strategy, Tactics and Damage Effects, Center for Strategic and International Studies, Washington, November.9.1998.

16–U.S. Halted Nuclear Bid By Iran,China,Argentina,Agreed to Cancel Technology Transfers –The Washington Post – High Beam Research.2008 .

<http://www.highbeam.com/doc/1p2-1035214.html>.

- 17**– Javed Ali: Iran Nuclear Imports and Environmental Possibilities, The TED Case Studies, an onlineJournal, The Mandala Projects, American University.Case.No163,2 -1- 1994.
[http:// www.american.edu/TED/irannuke.htm](http://www.american.edu/TED/irannuke.htm).
- 18**– Moscow Times: 5 Septempar.2001.<http://www.themoscowtimes.com/index.php>
- 19**– Kerr: Exile and Iran Intel ,Arms Control Wonk.5.April.2005
<http://www.guests.armscontrolwonk.com/517/exile-and-iran-intel>.
- 20**– Aljazeera Magazine : http://www.aljazeera.com/me.asp?service_ID=1002
- 21**– Timeline of Nuclear Program of Iran.
http://en.wikipedia.org/wiki/Timeline_of_nuclear_program_of_Iran.
- 22**– Chronology of Key Events Related to Implementation of IAEA Safeguards in Iran " International Organizations and Nonproliferation program at James Martin the Center for Nonproliferation for Studies, published June 16,2006.
<http://cns.miis.edu/pubs/week/060120.htm>.
- 23**– Stewart Stogel," No – Shows" Mark U.N.Summit' NewsMax,September.15.2005.
<http://www.newsmax.com/archives/articles/2005/9/14/212136.shtml>
- 24**– Paul Brannan and David Albright: Isis Imagery Brief: New Activities at the probably not, Institute forscience and International Security,ISIS
- 25**– United Nations Security Council Resolution 1737 S-RES-1737(2006) on December 23, 2006(retrieved 2007-09-14). <http://www.un.org/Arabic/sc/archived/SCRes/scres.htm>.
- 26**– "Implementation of the NPT Safeguards Agreement and Relevant Provisions of Security Council Resolutions in the Islamic Republic of Iran," Report by the Director General, May 23, 2007. <http://www.iaea.org/Publications/Documents/Board/2007/gov2007->.

- 27**– "Implementation of the NPT Safeguards Agreement and Relevant Provisions of Security Council Resolutions in the Islamic Republic of Iran, "Statements by the Director General, sep.10,2007.<http://www.iaea.org/NewsCenter/Statements/2007/absp2007n013.html#iran>
- 28**–"Iranian Armed Forces Official outlines Weapons Production Achievements,"Iranian News Agency(IARA), Sep.22,2007 via " Missile Chronology,"Nuclear Threat Initiative,retrieved Jule,13,2008 http://www.nti.org/e_research/profiles/Iran/Missile/1788_6350.html
- 29**– Iran's Defiance of Nuclear Negotiations. <http://www.israelfacts.eu/iran-vs-israel/iran-vs-israel/index.html>.
- 30**– Iran: Nuclear Intentions and Capabilities, National Intelligence Estimate, November2007
- 31**– Communication dated 26 March 2008 received From the Permanent Mission of the Islamic Republic of Iran to the Agency,IAEA,Infocire/724,Mar,28,2008,General Distribution Original English.
- 32**–Michael A,Ledeem:"The Iranian Time Bomb: The Mullah Zelots" Quest For Destruction, New York : St. Martin's Press 2007.
- 33**–North Korea may be setting up a nuclear test for Iran .
<http://www.debka.com/article/20512/>
- 34**– Eli Clifton :WINEP's David Pollock Challenges Zogby poll Findings On Arab Support For Iran, September 17th.2010 [Http://www.lobelog.com/wineps-david-pollock-challenges-zogby-poll-findings-on-arab-support-for-iran](http://www.lobelog.com/wineps-david-pollock-challenges-zogby-poll-findings-on-arab-support-for-iran).
- 35**– Avi Dicter: The Iran phenomenon In The Middle East AN Israeli Perspective, The Saban Center for Middle East policy, The Brookings Institution Thursday, Washington, D., October 19/2006.
- 36**– Ephraim Kam: The Iranian Challenge, strategic Survey for Israel 2010, Institute National Security Studies. Tel Aviv.

37– Fulya Ozerkan:US,not Turkey,has changed on Iran nuclear issue,official says,Hurriyet Daily News.Ankara, Wednesday.February.2,2011.

<http://www.hurriyetdailynews.com/n.php?n=no-change-in-turkish-role-on-iran-nuke-row-2011-02-0>

38– Ayser Jabbar: Iraq looks to expand trade with Iran, Almonitor, The Pulse of Middle East, 22/12/2013, <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/12/iran-iraq-trade-ties-strengthen.html>

39– Jalil Roshandel: Iran, Nuclear Technology and International Security, The Iranian Journal of International Affairs,Vol, VIII, NO.1, Spring1996.

40– Abas Milani: "U.S.Foreign Policy and Future of Democracy in Iran", The Washington Quarterly, summer 29 may 2005.

41– Eiland: Israel's military Option, The Washington Quarterly, vol.33, January.2010.

42–Giora Eiland: Israel's military Option, The Washington Quarterly, vol.33, January.2010.

43– Yiftah Shapir: Iranian missiles, the Nature of the Threat, Jaffa Center for strategic Studies, July,9,2003. <http://www.tan.ac.il/jcss>.

44–Hussein D. Hassan: " Iran: Ethnic and Religious Minorities", CRS– Report for Congress, 25 November 2008.

45– National Iranian American Council: Senator Brown back Announces Iran Democracy, Act 10 may 2003 , <http://www.niacouncil.org/pressre/press087.asp>.

46– Geoffrey Kamp : "Introduction", In Iran's Nuclear Weapons Options: Issues and Analysis, The Nixon Center Washington DC, January 2001.

47– Ephraim Kam : "The Iranian Threat: Cause for Concern, not alarm", Jaffe Center For Strategic Studies, Tel Aviv University, Volume 1, No.3, October 1998.

- 1- Pascal Lorot et François Thual : la Géopolitique , clefs politique ,Edition Montchrestien – Paris 1997.
- 2- Patrick Reyners: le droit nucléaire confronté au droit de l'environnement: autonomie au complémentarité?, Revue québécoise de droit international, 2004, hors-séle.
- 3- Taoufik Bourgou: Le statut du nucléaire civil, [http:// www. reds. mshparis, fr.](http://www.reds.mshparis.fr)
- 4- Henri Pac : Droit et politique nucléaire, Paris, 1994, PUF.
- 5- Katia Boustany : le code de conduite de l'NIEA sur la sureté de rayonnement et la sécurité des matières radioactives, progrès ou régression, Bulletin de droit nucléaire, 2001, n. 67,
- 6- Marc Leger et Laetitia Grammatico: La loi relative à la ransparence et à la securité en matière nucléaire: quelles évolutions pour le droit nucléaire français?, Bulletin de droit nucléaire, 2006, n. 77.
- 7- Manuel de droit nucléaire : Agence internationale de l'énergie atomique, Vienne, 2006.
- 8- Baena del Alcazas : Le droit des citoyens à l'information sur l'energie nucléaire dans le système juridique espagnol, Bulletin de droit nucléaire, 2003, n. 71.
- 9- Yves Lacoste: Questions de géopolitique , l'islam, la mer , l'Afrique; Coll : le livre de poche , éditions la découverte et Librairie générale Française, 1988.
- 10- Abdelkhaleq Berramdane : Le Sahara occidental enjeu maghrébin éditions Kharthala Collection dirigée par Jean Copans, paris 1992
- 11- Hervé Coutau –Bégarie : Traité de stratégie , 2eme édition , éditions Economica Paris 1999.
- 12- Le Trimestre du monde, n° 1er trimestre 1988, – Dossier la politique internationale de l'Iran- ,paris .

13– Ramses: Rapport annuel de l'institut Français des relations internationales (IFRI) 2009 , Turbulences économique et géopolitique planétaire , sous la direction de Thierry de Montbrial et Philippe Moreau Defarges éditions Dunod ,Paris, 2008.

14– Pascal Lorot et François Thual : la Géopolitique , clefs politique ,Edition Montchrestien – Paris 1997.

- الفهرس:

- إهداء.

- شكر وتقدير.

- الملخص.

- خطة الدراسة.

- مقدمة.

- الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة البعد النووي للسياسة الإقليمية الإيرانية في الشرق الأوسط.....9

- المبحث الأول: تعريف الأمن النووي.....10

- المطلب الأول: مفهوم الأمن النووي.....10

1- مفهوم الأمن.....10

2- الأمن النووي.....11

- المطلب الثاني: مفهوم القدرة النووية والتسلح النووي.....17

1- مفهوم القدرة النووية.....18

2- مفهوم التسلح النووي.....27

- المطلب الثالث: مفهوم الردع النووي.....31

1- الردع التقليدي.....32

2- الردع النووي.....33

- المبحث الثاني: دراسة لطبيعة النظام السياسي الإيراني.....35

- المطلب الأول: الثورة الإسلامية في إيران وتطورها.....35

1- إيران قبل الثورة الإسلامية.....35

37.....	2- أسباب الثورة الإسلامية.....
37.....	3- نتائج الثورة الإسلامية.....
40.....	المطلب الثاني: النظام السياسي الإيراني.....
40.....	1- المؤسسات الرسمية.....
49.....	2- المؤسسات الغير رسمية.....
53.....	المطلب الثالث: السياسات الإقليمية الإيرانية.....
59.....	المبحث الثالث: دراسة واقع الأمن في الشرق الأوسط.....
59.....	المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم الشرق الأوسط.....
59.....	1- مفهوم الشرق الأوسط.....
63.....	2- أهمية منطقة الشرق الأوسط.....
68.....	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في أمن الشرق الأوسط.....
68.....	1- ملف المياه.....
79.....	2- الملف النووي الإيراني.....
80.....	3- الصراع الدولي على مصادر الطاقة (النفط) في الشرق الأوسط.....
84.....	المطلب الثالث: المستجدات الدولية المؤثرة في أمن الشرق الأوسط.....
85.....	1- تطور الصراع على مستوى النظام الدولي.....
86.....	2- الداخل الأمريكي وأثرها على الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.....
89.....	3- صراع الأدوار الدولية والإقليمية في الشرق الأوسط.....
96.....	4- أسلوب ملء الفراغ الإستراتيجي القائم.....
97.....	5- تطور الأوضاع الداخلية في دول الشرق الأوسط.....
98.....	المطلب الرابع: إنتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.....

100.....	1- تركيا
100.....	2- مصر
101.....	3- سوريا
101.....	4- إسرائيل
103.....	5- إيران
104.....	6- العراق
104.....	7- ليبيا
105.....	8- الأردن
105.....	خلاصة الفصل الأول
106.....	- الفصل الثاني: البرنامج النووي الإيراني
107.....	المبحث الأول: نشأة وتطور البرنامج النووي الإيراني
108.....	المطلب الأول: نشأة البرنامج النووي قبل الثورة الإسلامية 1979
113.....	المطلب الثاني: تطور البرنامج النووي بعد الثورة الإسلامية
113.....	1- مرحلة تعليق البرنامج وإعادة إحيائه 1979 - 1990
117.....	2- مرحلة الإنطلاق السريع للبرنامج 1991 - 2002
123.....	3- مرحلة بدء الشكوك الدولية وفرض العقوبات 2002 - 2010
140.....	المبحث الثاني: تأثيرات البرنامج النووي الإيراني في نظامها الإقليمي
140.....	المطلب الأول: تأثيراته على دول الخليج
140.....	1- أثر البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي
147.....	2- الموقف من إمتلاك إيران قدرات نووية
149.....	المطلب الثاني: تأثيراته على إسرائيل

156.....	المطلب الثالث: تأثيراته على تركيا.....
157.....	1-التناقض والتباين.....
158.....	2- المنظور التركي لبرنامج إيران النووي وتداعياته
161.....	المبحث الثالث: تأثيرات البرنامج النووي الإيراني في النظام الدولي.....
161	المطلب الأول: تأثيراته على الولايات المتحدة الأمريكية.....
164.....	المطلب الثاني: تأثيراته على الإتحاد الأوروبي.....
170.....	المطلب الثالث: تأثيراته على روسيا والصين.....
181.....	خلاصة الفصل الثاني.....
182.....	الفصل الثالث: أبعاد التهديد النووي الإيراني في الشرق الأوسط.....
183.....	المبحث الأول: طبيعة العلاقات الإيرانية الشرق أوسطية.....
185.....	المطلب الأول: طبيعة ذات صبغة تعاونية.....
186.....	1- العلاقات الإيرانية السعودية.....
189.....	2- العلاقات الإيرانية الكويتية
194.....	3- العلاقات الإيرانية البحرينية.....
196.....	4- العلاقات الإيرانية الإماراتية.....
197.....	5- العلاقات الإيرانية القطرية.....
198.....	6- العلاقات الإيرانية العمانية.....
199.....	7- العلاقات الإيرانية السورية.....
204.....	8- العلاقات الإيرانية الأردنية.....
210.....	9- العلاقات الإيرانية الفلسطينية.....
212.....	10- العلاقات الإيرانية اللبنانية.....

215.....	11- العلاقات الإيرانية العراقية.....
219.....	12- العلاقات الإيرانية اليمنية.....
224.....	13- العلاقات الإيرانية المصرية.....
228.....	14- العلاقات الإيرانية الإسرائيلية.....
232.....	15- العلاقات الإيرانية التركية.....
235.....	16- العلاقات الإيرانية مع دول المغرب العربي.....
248.....	المطلب الثاني: طبيعة ذات صبغة تصارعية.....
248.....	1- الصراع العربي الإيراني.....
263.....	2- الصراع التركي الإيراني.....
274.....	3- الصراع الإسرائيلي الإيراني.....
276.....	المبحث الثاني: أبعاد البرنامج النووي الإيراني.....
276.....	المطلب الأول: المحافظة على البقاء.....
277.....	1- الأهداف الإستراتيجية.....
277.....	2- الدوافع الاقتصادية.....
278.....	3- الدوافع القومية والدينية.....
280.....	المطلب الثاني: الردع.....
282.....	المطلب الثالث: الهيمنة.....
282.....	1- الدوافع السياسية.....
283.....	2- الأهداف الجيوبوليتيكية.....
287.....	المبحث الثالث: سيناريوهات التعامل مع الملف النووي الإيراني.....
288.....	المطلب الأول: العقوبات الاقتصادية.....

288.....	1- مقومات السيناريو.....
289.....	2- صعوبات وكوابح السيناريو.....
292.....	المطلب الثاني: العمل العسكري.....
292.....	1- مقومات السيناريو.....
293.....	2- الآليات المحتملة لتنفيذ هذا السيناريو والعوامل التي تحدد فعاليته.....
294.....	3- صعوبات سيناريو الخيار العسكري.....
297.....	المطلب الثالث: الإطاحة بالنظام الإيراني.....
297.....	1- عوامل نجاح السيناريو.....
300.....	2- كوابح هذا السيناريو.....
302.....	المطلب الرابع: التعايش مع إيران النووية.....
303.....	1- مقومات إستخدام السلاح النووي.....
303.....	2- الصعوبات المحتملة والعوامل التي تحد من إستخدام هذا السيناريو.....
306.....	المبحث الرابع: مستقبل البرنامج النووي الإيراني.....
306.....	المطلب الأول: إنجازات.....
308.....	المطلب الثاني: إخفاقات.....
310.....	خلاصة الفصل الثالث.....
311.....	خاتمة.....
314.....	قائمة المصادر والمراجع.....
314.....	1- المراجع باللغة العربية.....
334.....	2- المراجع باللغة الأجنبية.....